وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر-03-

كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية

المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر 2011-2019

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم السياسية والعلاقات الدولية

تخصص: دراسات إفريقية

إعداد الطالب: إشـــــراف:

زيام عبد النور أ.د. صايج مصطفى

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. بن خليف عبد الوهاب .....جامعة الجزائر03 .....رئيسا

أ.د. صايج مصطفى .....جامعة الجزائر03 .....مشرفا ومقررا

د. لراري علي.....المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية .....عضوا

د. وهبي زكرياء .....جامعة الجزائر03.....عضوا

د. عرجون شوقي .....جامعة المسيلة .....عضوا

د. جداوي خليل.....جامعة الجلفة .....عضوا

الموسم الجامعي:2021/2020


بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٢٩

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر الجزيل للبروفيسور مصطفى صايج عرفانا وتقديرا له على كل ما قدمه لإتمام هذا العمل من إشراف ونصح وتوجيه ومتابعة

كما أتقدم بالشكر للأساتذة الافاضل أعضاء لجنة المناقشة كل بصفته وباسمه على قبولهم مناقشة هذا العمل المتواضع

والشكر موصول لكل الاسرة الجامعية من أساتذة واداريين وعمال

إهداء

اهدي هذا العمل لروح الاب الطاهرة رحمة الله عليه وإلى الوالدة الغالية حفظها الله وأعانني على برها

إلى الزوجة العزيزة التي ساندتني ووقفت معي طول هذا المسار ولأمها حفظها الله

إلى أبنائي ياسين وياسمين

إلى العائلة الكريمة وكل الأصدقاء والزملاء

إلى روح أخي وصديقي طيب الله ثراه الأستاذ موهوبي وليد

مقدمة

مقدمة:

تعد الظاهرة السياسية من أعقد الظواهر في حقل العلوم الاجتماعية والإنسانية، حيث يرجع هذا التعقيد لعديد المتغيرات المرتبطة بهذه الظاهرة، وعلاقتها الوطيدة بمفهوم الدولة والنظام والسلطة، ما أدى الى تشابك العلاقة بين هاته المتغيرات، وجعل من ميدان العلوم السياسية والعلاقات الدولية مجالا خصبا لدراسة هذه الظاهرة، ولعل دراسة الأنظمة السياسية في مجال تكوينها ونشأتها فرض على الباحثين والدارسين الغوص في شتى أنواع الفروض والأسئلة التي من الممكن ان تحدد العلاقة الموجودة بين المتغيرات التي يمكنها أن تؤثر في الظاهرة السياسية محل الدراسة.

إن من أبرز المتغيرات التي عرفت اهتماما كبيرا في مجال الدراسات السياسية، ذلك المتغير المرتبط بالحياة السياسية منذ تشكل الجماعات المدنية والدول، الذي لا يمكن فصله عن أي نظام سياسي لكونه القوة التي يعتمد عليها هذا الأخير للحفاظ على وجوديته واستمراره، هذا المتغير المسمى بالمؤسسة العسكرية ممثلا في النخبة العسكرية ومالها من تأثير كبير ما يجعل أي باحث أو دارس في هذا المجال غير قادر على أن يتحاشاه أو يقلل من شأنه.

عرفت الحياة السياسية منذ بداية تشكل الحكومات مجموعة من التحولات السياسية والاجتماعية، لعبت فيها المؤسسة العسكرية دورا هاما مع التأكيد على اختلاف الأدوار من حالة لأخرى، حسب قوة المؤسسة العسكرية ونخبها وقوة المؤسسات الأخرى المكونة لنظام الدولة، ومن هنا كان ولا بد على العديد من الباحثين والدارسين البحث في هذه العلاقة بين المؤسسة العسكرية – النخبة العسكرية– وباقي المؤسسات المدنية – النخبة المدنية – عملا على تقديم التفاسير والتحاليل والفروض والنظريات التي يمكن أن تساعد في فهم أوضح لهذه الظاهرة المعقدة والمتشابكة.

في العصر الحديث برز العديد من الباحثين الذين قدموا إسهامات عديدة لتفسير الظاهرة (العسكرية – المدنية)، كل حسب رؤيته ومجال بحثه ومرجعيته التاريخية والسياسية، ومن أبرز هؤلاء نجد المفكر "صامويل هنتنغتون" " **Samuel P Huntington**" الذي قدم نظريته الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية في كتابه المعنون ب: العسكري والدولة " **The Solder and the state**"، والتي تأسست على فكرة أن الجيش يبقى بعيدا عن السياسية والمجتمع وأن استقلاله المهني يحافظ على مكانة المؤسسة العسكرية.

كما برز كذلك مفكر آخر حاول ان يقدم نظريته التفسيرية لظاهرة العلاقات المدنية العسكرية وهو "موريس جانوفيتز **M.Janouwitz**"، في كتابه المعنون ب: الجندي المحترف " **The Professional solder**"، حيث أكد على أن الجيش يجب ان يكون قريبا من المجتمع وأن يتبنى بقدر الإمكان القيم المدنية.

كذلك نجد الكاتبة "ربيكا شيف" **R. Schiff**"، والتي أكدت على ضرورة ان يكون هناك توافق بين العسكري والمدني، إضافة الى الباحث "صامويل فاينر" **S. Finer**"، الذي يرى بأن على الجيش أن يؤمن بمبدأ علو السلطة المدنية، أي أن معظم القرارات تصدر السلطة المدنية والمسؤولين السياسيين.

انطلاقا من هذا التقديم تبادر إلى الذهن محاولة تفسير تدخل المؤسسة العسكرية – النخبة العسكرية– في المجال السياسي في الوطن العربي وتحديدا في شمال افريقيا مع بداية ما أطلق عليه الربيع العربي، الذي كانت بدايته مع بداية العام 2011، من جمهورية تونس إلى أن انتقل الى العديد من الدول الأخرى، وبما أن جمهورية مصر العربية تعتبر من الدول التي شهدت تحولات سياسية مرتبطة بالعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات المدنية الأخرى والتي كان أبرزها ثورة يوليو 1952، أخذت الحيز الكبير من الدراسات والبحوث، وهذا راجع

للزخم الفكري الذي أحدثته التحولات الحاصلة والمتسارعة بداية بتنحي الرئيس حسني مبارك، ومرورا بانتخاب الرئيس محمد مرسي ، وصولا الى اعتلاء الرئيس عبد الفتاح السيسي سدة الحكم.

فقد أعاد الدور الذي قامت به المؤسسة العسكرية في دعم أو مواجهة الاحتجاجات الشعبية إلى طرح تساؤلات حول نمط العلاقات المدنية – العسكرية في جمهورية مصر العربية والدور السياسي للنخب العسكرية، لاسيما في ظل اختلاف المواقف من الاحتجاجات الشعبية التي تطالب بالإصلاح السياسي، والتي تبنتها الشعوب وأسباب تغيير موقف النخب العسكرية من دعم وبقاء النظم السلطوية في السلطة، وذلك لارتباط قيادتها بصلات وثيقة بالمؤسسة العسكرية، وحول التأثير السياسي للنخب العسكرية من حيث الواقع، وعدم التجاوز لدورهم في حماية الدولة إلى التدخل في الشؤون السياسية.

إن الصراع الحاصل على الحكم في الأنظمة السياسية العربية وعلاقته بأهم المؤسسات قوة وتنظيما – المؤسسة العسكرية – حتم علينا أن نولي أهمية بالغة لهذا الموضوع محاولة منا أن نقدم بعض التفاسير والاجابة عن بعض الأسئلة الغامضة، مما يساعد على فهم ما حدث وما جرى في العلاقة بين العسكري والمدني، وتأثير ذلك على الحياة السياسية والاجتماعية والاقتصادية المصرية، مع إمكانية إسقاط ما قد نتوصل إليه من نتائج على بعض الحالات الأخرى في الوطن العربي.

1-أهمية وأهداف الدراسة:

تكم أهمية وأهداف الدراسة في عدة نقاط أهمها:

– تزايد الاهتمام بدراسة موضوع المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية ومدى تأثير ذلك على ايديولوجية الافراد من جهة والنظام السياسي من جهة أخرى، واعتبار العلاقات

المدنية العسكرية أحد اهم المداخل التي يمكن من خلالها دراسة اشكالية التحول السياسي في مصر.

– المعالجة الموضوعية للمعطيات والإشكاليات التي أفرزتها التجربة السياسية في مصر بماضيها وحاضرها، لاسيما أن عملية نجاح أو فشل التحول السياسي لا يمكن أن يكون من خلال قرار سياسي فوقي فقط بل بتوافر شروط موضوعية، ترتبط ببعضها البعض.

– الحرص على التعمق في تفسير وتحليل عملية التحول السياسي التي عرفتها مصر من منظور العلاقات المدنية العسكرية.

– توضيح هيكلية وتركيبة الجيش المصري واختصاصاته وأدواره المتغيرة في حماية البلاد وأمنها القومي والدفاع عنها.

– معرفة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في مصر من خلال احتدام الصراع القائم بينها وبين مؤسسة الرئاسة.

– تسليط الضوء على المشهد العام الذي عاشته مصر أثناء وبعد الحراك.

– معرفة ردود الأفعال من خلال تحليل مواقف الطبقة السياسية من جهة، والخارجية من خلال تحليل المواقف الدولية من جهة أخرى للأحداث المتعاقبة التي شهدتها مصر بعد 2011.

2– مبررات اختيار الموضوع:

– مبررات ذاتية:

يندرج في إطار تخصصي، ومحاولة توظيف الجوانب النظرية والمعرفية التي تلقيتها في هذا الاختصاص، وتطبيقها على موضوع الدراسة وتبيان طبيعة العلاقات المدنية والعسكرية وأثرهما على التحول السياسي، باعتبار هذا الاخير أرقى النتائج التي يمكن الوصول اليها،

من خلال معرفة ما إذا كان فعلا تحولا سياسيا، وهل هو نابع عن قناعات وإدراك ذاتي؟ أم هو نتيجة لضغوطات داخلية وخارجية؟ من أجل الحفاظ على المكتسبات والامتيازات على جميع الأصعدة.

- مبررات موضوعية:

محاولة إزالة اللبس والغموض عن الدور الحقيقي الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في تحديد أشكال الأنظمة السياسية، بما يتوافق مع المخرجات الكفيلة لضمان التموقع، والضغط الدائم سواء أفقيا أو عموديا من خلال عدة عوامل تكرس البقاء على مفهوم الدولة الوطنية، ومحاولة إضفاء الشرعية والمشروعية للنظام في تحقيق أهدافه حتى وإن تعارضت مع المصلحة العامة.

3- إشكالية الدراسة:

دفع سوء الأداء السياسي لنظام مبارك إلى خلق حالة من الصراع على السلطة، وبعد سقوطه ونهاية دور المجلس العسكري وتولي الرئيس محمد مرسي الحكم؛ ظهر جليا عدم رضا المؤسسة العسكرية، والفواعل الدولية التي تكرس مبدأ الحفاظ على مصالحها، وانغلاق النظام المصري في ذلك الوقت حول كل ما من شأنه أن يمهد لعودة العلاقات المصرية الإسرائيلية إلى سابق عهدها، ناهيك عن تفاقم الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع المصري، والذي انعكس سلبا على كل مناحي الحياة، وهوما جعل المشهد السياسي في مصر ينفتح على سلسلة متلاحقة من احتدام الصراع على السلطة، وهذا ما يقودنا إلى طرح الإشكالية التالية: **ما طبيعة الدور الذي لعبته المؤسسة العسكرية في عملية التحول السياسي في مصر بين 2011-2019؟**

ومن هذه الإشكالية تتفرع الأسئلة التالية:

– ما هي أبعاد العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة السياسية في مصر.

– ما الملامح والمحددات والعوامل الدافعة التي اعتمدت عليها المؤسسة العسكرية المصرية للتدخل في الحياة السياسية وفي التأثير في صنع القرار السياسي.

– ماهي أهم صور التفاعل الدولي حول الأوضاع والمشهد السياسي في مصر.

– ما مستقبل الصراع على السلطة في مصر في ظل عودة الرئاسة إلى أحد تابعي المؤسسة العسكرية.

4– فرضيات الدراسة:

سنحاول الإجابة على إشكالية الدراسة من خلال اختبار الفرضيات انطلاقا من افتراض أساسي مفاده أن المؤسسة العسكرية تضطلع بممارسة أدوار سياسية واجتماعية واقتصادية، وقد تلعب دورا هاما في التحولات السياسية، حفاظا على مكانتها ومصالحها في إطار الدولة الوطنية.

– كلما اتضحت العلاقات المدنية العسكرية في اطارها التنظيمي كلما زادت قدرة النظام في المحافظة على شرعيته.

– كلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر قوة وتماسك أصبحت أكثر قدرة على التأثير في النظام السياسي.

– كلما ابتعدت المؤسسة العسكرية عن التدخل في الشؤون السياسية كلما كان النظام أكثر تقبلا لتكريس مبادئ الديمقراطية.

– كلما تفردت المؤسسة العسكرية بصنع القرار كلما أصبحنا امام أنظمة شمولية أكثر تخلفا وانغلاقا.

5-حدود الدراسة:

يتمحور موضوع الدراسة حول المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر، أما الإطار المكاني فيربطه بالدولة المصرية، وفيما يخص الإطار الزماني فحدد بالفترة الممتدة ما بين 2011 إلى غاية 2019، نظرا لما عرفته الساحة السياسية المصرية في هذه الفترة من تحولات أفرزت معطيات ومتغيرات جديدة وكثيرة تمثل مرحلة فارقة، خاصة في العلاقات المدنية العسكرية وتفرد هاته الأخيرة بعملية صنع القرار.

6- صعوبات الدراسة:

تتمثل في إتساع موضوع البحث وتعدد الفروع التي يتناولها، من إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، ومختلف الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية ولا زالت تلعبها في تغير الخارطة السياسية في المشهد المصري، ناهيك عن أن دراسة التجربة المصرية من الفترة الممتدة 2011 إلى غاية 2019 سمح بإبراز الاحداث المتسلسلة والتي تعتبر كثيرة بالنسبة لهاته الفترة.

7- الإطار المفاهيمي:

ذلك من خلال التطرق الى أهم المفاهيم والمصطلحات التي شملتها الدراسة من: احتجاج، ثورة، انقلاب، تحول ديمقراطي، السيطرة المدنية، الدولة الوطنية.

أولا: التحول الديمقراطي والمفاهيم ذات الصلة:

عرفه **صاموئيل هنتنغتون:** بأنه عملية معقدة تشارك فيها مجموعات سياسية متباينة تتصارع من أجل السلطة وتتباين من حيث إيمانها أو عدائها للديمقراطية...وهو مسلسل تطوري يتم

فيه المرور من نظام سياسي تسلطي مغلق لا يسمح بالمشاركة السياسية ولا بالتداول على السلطة إلى نظام سياسي مفتوح.[1]

عرفه "**تشارلز أندريان**" بأنه: التحول من نظام إلى آخر، أي تغير النظام القائم وأسلوب صنع السياسة الذي يتبناه النظام، ويسميه التغير بين النظم، وعليه التحول يعني تغييرات عميقة في الأبعاد الأساسية الثلاثة في النظام، البعد الثقافي، البعد الهيكلي، والسياسات، وهذه التغيرات ناتجة عن وجود تناقضات بين هذه الأبعاد الثلاثة، مما يؤدي إلى عجز النظام القائم على التعامل معها في ظل الإطار والأسلوب القديم.

في هذا الإطار فإن هذا التعريف يركز على أن التحول الديمقراطي هو عملية تغيير جذري في جميع مستويات النظام.

أما عالم السياسية "**الأمريكي فيليب شميتر**" فيعرف التحول الديمقراطي بأنه"عملية تطبيق القواعد الديمقراطية سواء في مؤسسات لم تطبق من قبل أو امتداد هذه القواعد لتشمل الأفراد أو الموضوعات التي لم تشملهم من قبل، إذن هي عمليات وإجراءات يتم اتخاذها للتحول من نظام غير ديمقراطي إلى نظام ديمقراطي مستقر.[2]

من خلال ما سبق يتضح أن تعدد التعاريف المقدمة للتحول الديمقراطي إنما تعود لنظرة كل مفكر وتركيزه على متغير معين للتعبير عن عملية التحول الديمقراطي.

في إطار تحديد مفهوم التحول الديمقراطي سعت العديد من الأدبيات السياسية إلى محاولة تأصيل عدد من المفاهيم ارتبطت بالتحول الديمقراطي كالليبرالية السياسية، الانتقال الديمقراطي، الترسيخ الديمقراطي...الخ.

---

[1] Samuel Huntington, traduit par :Française burgess,Troisiéme vague :les Démocratisation de la fin du x siècle(paris :édition nouveau horizon),1996,p121.

[2] بلقيس احمد منصور، **الأحزاب السياسية والتحول الديمقراطي**، دراسة تطبيقية على اليمن وبلاد أخرى ط:1 القاهرة:مكتبة مدبولي2008 ،ص29

- التحول الديمقراطي والليبرالية:

فقد حرصت مختلف الأدبيات في تناولها لمفهوم التحول الديمقراطي على التمييز بين كل من اللبرالية والتحول الديمقراطي فاللبرالية تتضمن أهدافا متواضعة تتمثل في التخفيف من حدة القيود وتوسيع نطاق الحقوق الفردية والجماعية داخل النظام السلطوي، وهي لا تعني في هذا الإطار ضرورة إرسائها لتحول ديمقراطي وإن كانت تسهم في تحفيز هذه العملية، أما التحول الديمقراطي فيتجاوز هذه الحدود الضيقة لكل من الحقوق الفردية والجماعية، حيث يهدف إلى تحقيق إصلاحات سياسية تعكس قدرا أكثر اتساعا من محاسبة النخبة وصياغة آليات عملية صنع القرار في إطار مؤسسي ديمقراطي[1].

بناء على ذلك فإن مفهوم الليبرالية محدود المجال ويخص الحريات الفردية والجماعية على خلاف التحول الذي يتسم بالشمول من خلال إصلاحات جذرية على جميع المستويات.

- التحول الديمقراطي والانتقال الديمقراطي:

تستخدم عبارة الانتقال الديمقراطي في الادبيات السابقة لوصف بلد يتخلى عن نظام حكم سلطوي ليدخل فيما بعد تدريجيا لمرحلة جديدة تتسم ببناء منظومة اكثر ديمقراطية[2]، ويقصد بمفهوم الانتقال وفقا لمل تناوله **أودونيل O'Donnell** و **شومبييتر Schumpeter** أنه المرحلة الفاصلة بين نظام سياسي وأخر، وأنه أثناء عملية الانتقال أو في اعقابها يتم تدعيم النظام الجديد، وتنتهي هذه العملية في اللحظة التي يتم فيها اكتمال تأسيس النظام الجديد. وعمليات الانتقال لا تحسم دائما الشكل النهائي لنظام الحكم حيث توجد ثلاث نماذج من الانتقال الديمقراطي وهي الانتقال عن طريق الانتخابات النزيهة، الانتقال عبر الاصلاحات الاقتصادية، الانتقال عبر آليات اخرى.

---

[1] صامويل هنتنغتون، الموجة الثالثة :**التحول الديموقراطي في أواخر القرن, العشرين** ، مرجع سابق ، ص 68.

[2] مساعيد فاطمة، ,**التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتينية** ,نماذج مختارة ,دفاتر السياسة والقانون,عدد خاص افريل 2011,ص215.

تأسيسا على ذلك يمتد التحول الديمقراطي في مضمونه السياسي والاجتماعي إلى التغيير الجذري في علاقات السلطة من الناحية السياسية وعلاقات التراتب من الناحية الاجتماعية. وعليه يمثل التحول الديمقراطي مرحلة متقدمة من الانتقال الديمقراطي تتميز بالصعوبة والتعقيد، وتمثل عملية التحول في التغير البطيء والتدريجي للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في بلد ما دون التنكر لمل سبق تحقيقه، بالاعتماد على التجارب السابقة قصد الاستفادة منها، فهي العملية التي يجري بموجبها تطبيق قواعد وإجراءات المواطنة على المؤسسات السياسية التي كانت محكومة بمبادئ أخرى، أو توسيع هذه القواعد والإجراءات وعليه يميز الكثير من المفكرين بين الانتقال الديمقراطي والتحول الديمقراطي، حيث يعتقدون أن الانتقال الديمقراطي هو أحد مراحل عملية التحول الديمقراطي، ويعد من أخطر المراحل نظرا لإمكانية تعرض النظام فيها لانتكاسات، حيث أن النظام في هذه المرحلة يكون ذو طبيعة مختلطة، تتعايش فيه كل من مؤسسات النظام القديم والحديث ويشارك كل من ذوي الاتجاهات السلطوية والديمقراطية في السلطة سواء عن طريق الصراع أو الاتفاق .

- التحول الديمقراطي والترسيخ الديمقراطي:

تميز الأدبيات العامة للديمقراطية بين التحول الديمقراطي من جهة والترسيخ الديمقراطي من جهة أخرى فحدوث التحول الديمقراطي لا يعني استمراره وتعزيزه، ولا يمكن اعتبار أن الديمقراطية قد ترسخت في مجتمع ما عندما يقبل جميع الفاعلين السياسيين الأساسيين حقيقة أن العمليات الديمقراطية هي التي تحدد وتملي التفاعلات التي تتم في داخل النظام السياسي، ويعتبر الترسيخ الديمقراطي بمثابة المرحلة المتقدمة من عملية التحول الديمقراطي حيث اجتهدت الكثير من الدراسات في محاولتها القاء الضوء على مؤشرات المرحلة الانتقالية من

التحول الديمقراطي وبداية مرحلة الرسوخ، مؤكدة على أن تعزيز الديمقراطية ورسوخها يتطلب وقت وجهد كبيرين وبشكل تدريجي عبر فترة زمنية طويلة قد تستغرق عدة عقود[1].

ويشير مفهوم ترسيخ الديمقراطية **Democracy of Consolidation** في أوسع معانيه إلى عملية تعزيز وتطوير النظام الديمقراطي حتى يتحول إلى نظام مؤسسي مستقر، يكون قادرا على الاستمرار ويجسد قيم الديمقراطية ومعانيها وعناصرها وآلياتها بصورة حقيقة وفعالة.[2]

ثانيا: الاحتجاج والمفاهيم ذات الصلة:

يعبر عن "الاحتجاج" ***Protest*** بأنه بضاعة الإنسان المضطهد اليومية، ممن لا يجدون وسيلة لتحقيق ضروراتهم، أو حاجاتهم، أو حتى كماليات حياتهم، وهو تعبير عن حاجة أو سخط أو طلب أو شهوة خاصة، وقد تنتج تحقيق طلب تغيير فردي لحاجة بغية تحقيق مصلحة معينة، ويصبح همه ولا يتوسع وبهذا يسيء للفرد، ويركز في المجتمع ثقافة البؤس ومزاج الحزن واللوم الدائم، ولكنه محدود ونتائجه أنانية، ويحرص المستبدون على جعل المطالب العامة خاصة وصغيرة ويحرمون الاحتجاج العام دائما، لأنه قد ينتج التغيير المطلوب، لذا فإن التغيير للأفضل لا يتم إلا في عمل مجتمعي، أي شريحة من المجتمع تنفر للإنقاذ، والاحتجاج لقطاع واسع مؤثر يبلغ مداه عندما يغير السلطة ويعيد ترتيب الاقتصاد وعلاقات المجتمع من داخله وخارجه.

فالاحتجاج هو واحد من وسائل التعبير وإبداء الرأي الأربعة المتمثلة في وسائل فردية ووسائل جماعية ووسائل شفهية وأخرى مكتوبة، وهي وسائل رغم ما يبدو عليها من انفصال إلا أنها تتداخل فيما بينها، بحيث يتم الجمع بين التعبير الشفهي أو التصويري، وذلك بالإضافة إلى

[1] أحمد مسيني، **التحول الديمقراطي في دول المغرب العربي**، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004 ص.87.
[2] عبد القادر المخادمي,**الاصلاح الديمقراطي في الوطن العربي** ,القاهرة,دار الفجر للنشر والتوزيع ,2009,ص147

أن الاحتجاج يتم مصحوبا بهذه الوسائل التعبيرية في الشارع العام، في شكل وقفة أو اعتصام أو مسيرة أو تجمع خطابي، على مرأى ومسمع ممن حضره.

ومن السمات الرئيسية التي طبعت الاحتجاج، خلال العقدين الأخيرين أنه عرف قطيعة مع الاحتجاج المسلح إلى حد بعيد، وهو يعرف الآن انتقالا من الاحتجاج الصدامي العنيف إلى الاحتجاج السلمي. ولأن الأمر يتعلق بانتقال من مرحلة إلى أخرى مختلفة كما يرغبها المحتجون.

وفي هذا الصدد نشير إلى أن الاحتجاج في الظرف الحالي بقدر ما يتزامن من جهة، مع التوسع الذي يشهده هامش الحريات بالنسبة للأفراد والمجموعات، ومع ازدياد ترسخ الرأسمالية وزحف العولمة وتأزم الأحوال الاجتماعية من جهة ثانية، وتراجع الدور التأطيري للأحزاب السياسية والمنظمات النقابية للمواطنين من جهة ثالثة، كذلك تعاظم مخاطر الحركات الإرهابية، من جهة أخرى، بقدر ما يظل مفتوحا على مختلف أنواع تلك الانفلاتات والانزلاقات سواء الأمنية أو السياسية وغيرها من التجاوزات أثناء مراقبة الاحتجاجات الشعبية، أو تتبعها أو مجابهتها وكذا أثناء تداعياتها الأخرى الإعلامية والاتصالية منها أو القانونية والقضائية.

وقد تكون الاحتجاجات معدية و يستغرب أحيانا قوة هذا المزاج الاحتجاجي العام المعدي بين الأمم، فهو ـ قديما ـ كان يؤثر بكثرة على المناطق المجاورة لمنطقة الاحتجاج بسبب طبيعة الأخبار والتواصل فيما مضى، أما اليوم فكل العالم متقارب، من أمثلة العدوى الاحتجاجية قديما الثورة الفرنسية، فقد أثرت في مناطق كثيرة بأوروبا على الرغم من أن بعضها كان يتمتع بالكثير من الحريات مثل سويسرا، وكانوا يستغربون تأثرها بالثورة الفرنسية برغم توافر الاستقرار والحريات فيها، قد تنتقل هذه العدوى وهذا المزاج إلى مناطق أخرى، وقد يكون

السبب أو التأثير هو وجود المزاج العام والمؤثر الذي بدايته حقيقية في بلاد معينة، ثم يؤثر باتساع في مناطق أخرى لا تتوافر فيها الظروف نفسها التي سمحت أن يحدث في المناطق المجاورة، فقد وصل مزاج الثورة الفرنسية لمناطق عديدة تختلف ظروفها عن ظروف فرنسا مثل هولندا وغيرها.

وهذا يعيدنا إلى قضية الحاكم والمحكوم لأن الذين حاولوا على مدار التاريخ أن يوجدوا قوانين المجتمعات البشرية وحركات المجتمعات الإنسانية لثوراتها وخمودها لم يصلو إلى قوانين نستطيع الوثوق بها والقياس عليها، فكثير من أحكامنا فيها مليئة بالحدس والقياس الذي قد لا يتحقق ولا ينطبق على أحوال أخرى، إلى جانب ذلك تلك الحقائق الاجتماعية المتفاوتة التي تزعم اتفاقها عندما تتطابق الأحداث مع التوقعات، أو نعيد التماس الفروق حينما تختلف النتائج.

ثالثا: الثورة:

عرف صامويل هنتنغتون الثورة بأنها: تغيير داخلي عنيف وسريع في نظام القيم السائد والمؤسسات السياسية، والأبنية الاجتماعية، والنشاط الحكومي والقيادات، كما عرفتها عالمة الاجتماع ثيدا سكوكبول بأنها: تحول سريع وأساسي في حالة مجتمع ما وهياكله الطبقية، وهو يتوافق مع تمردات طبقية من أعلى المستويات، وهي تنجز جزئيا هذا التحول.[1]

قد اختلفت المداخل المستخدمة في تعريف مصطلح الثورة باختلاف المدارس الفكرية، فقد ركز بعضهم على انهيار النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الموجود وسط محاولات بناء بديل آخر جديد، في حين هناك من ركز على ضرورة امتلاك الجماعة الثورية التي حازت السلطة بالقوة برنامجا للتغيير يعطي الشرعية لعملية نقل القوة.

[1] جون فوران، **مستقبل الثورات** ، ط1، بيروت، دار الفارابي، 2007، ص 312.

رابعا: الانقلاب:

إن مفهوم الانقلاب يعني انتقال السلطة من يد فئة قليلة، إلى أخرى تنتمي إلى نفس الفئة الأولى التي كانت تسيطر على الحكم أو على الأقل تشبهها، ويكون باستخدام وسائل العنف الرسمية دون إحداث تغيير في وضع القوة السياسية في المجتمع أو في توزيع عوائد النظام السياسي، ودون تغيير في أحوال المحكومين. وغالبا ما يكون الانقلاب باستيلاء العسكر على السلطة الشرعية بواسطة القوة المسلحة وتغيير نظام الحكم بالقوة دون الرجوع للناخبين.[1]

خامسا: الدولة الوطنية:

إن مصطلح الدولة الوطنية، ليس حديثًا، أو وليدًا لم يتجاوز عمره بضعة شهور، أو سنوات، إنما هو من عمر الدول الحديثة ذاتها، وتعود نشأته إلى عصر النهضة الغربية، ونشأة الدولة القومية، فالدولة الوطنية هي دولة الأمة، أو الدولة القومية، وربما من المفيد هنا التعريج على مصطلح القومية أيضًا، في محاولة لإزالة الفهم الخاطئ الذي أدّى، لدى كثير من المهتمين بالشأن السياسي، إلى وجود تعارض أو تناقض، أحيانًا، ما بين الوطنية، والقومية؛ فالوطنية والقومية مصطلحان يدلان على الشيء ذاته، وهو مجموعة الروابط العليا التي تربط بين سكان دولة ما، لتحول هذه المجموعة السكانية، من مستوى المجتمع المتنوع، إلى مستوى الوحدة السياسة، أي الشعب، فالدولة الوطنية، بصياغة أخرى، هي دولة عموم المواطنين، هي دولة الأمة، دولة الشعب.

يأتي مصطلح الدولة الوطنية، في إطار الرد على مصطلح الدولة الدينية العابرة للأوطان، لكنه لا يقف عند هذا الحد، بل يأتي أيضًا، ردًا على كل المشروعات التي تتبنى أدلجة الدولة؛ فالدولة الوطنية، تقف بالمستوى ذاته، ضد جميع المشروعات المنفصلة عن الواقع

[1] Eric Hobsbawm, The Age of Revolution: 1789-1848, (London: Vintage Books, 1996), p17.

التي تنظر إلى شعوب المنطقة، بعين الماضي المؤدلج والمؤسطر، أو من خلال النزعة القومية الخاطئة، والمتوهمة، والعابرة للدولة، لدى العرب وغير العرب.

سادسا: السيطرة المدنية:

لا يمكن القول بأن هناك تصورا نهائيا وحيدا للسيطرة المدنية، فمعظم الأدبيات قبل الموجة الثالثة من التحول الديمقراطي كانت تعرف السيطرة المدنية ضمنا على أنها غياب الانقلابات العسكرية والحكم العسكري. أما الآن فإن هذا الرأي تشوبه العيوب؛ لأنه يختزل العلاقات المدنية – العسكرية في جانب جزئي واحد، ووضع الشكل الأكثر تطرفا من التدخل العسكري باعتباره معيارا لما إذا كانت السيطرة المدنية موجودة أم لا، علاوة على ذلك، فإن تعريف السيطرة المدنية في ظل غياب الانقلابات يعني منطقيا أنه طالما لا توجد انقلابات فإن كل شيء على ما يرام في العلاقات المدنية العسكرية.[1]

في حين يعرف دوجلاس بلاند السيطرة المدنية على أنها مسؤولية مشتركة بين القادة المدنيين والعسكريين،[2] فإن أوريل كرواسون (Aurel Croissant) يعرفها بأنها " السلطة الحصرية للمدنيين لاتخاذ القرار بشأن السياسات الوطنية وتنفيذها ، إمكانية اختيار المدنيين تفويض سلطة اتخاذ قرار وتنفيذ سياسات معينة للحيش في حين أن الجيش ليس لديه سلطة اتخاذ قرار مستقلة خارج تلك المناطق التي حددها المدنيون، إضافة الى ذلك ، فإن المدنيين وحدهم من يحددون السياسات التي على الجيش تنفيذها كما أن المدنيينً أيضًا هم من يضع الحدود

[1] Croissant, Aurel ; Kühn , David ; Chambers , Paul W .; Völkel , Philip (Et al) . " Theorizing civilian control of the military in emerging democracies: agency , structure and institutional change " , Z Vgl Polit Wiss , (Vol . 5, Issue 1, April 2011) p. 77.

[2] Bland, " A Unified Theory of Civil - Military Relations “, op. cit, p. 9

بين صنع السياسات وتنفيذها، بالإضافة إلى ذلك، تمتلك السلطة المدنية سلطة العقاب تجاه العسكريين، ويمكنها أيضًا مراجعة قراراتهم في أي وقت".[1]

8- منهجية الدراسة:

إن طبيعة الموضوع تستدعي توظيف مجموعة من مناهج ومقاربات البحث العلمي التي تساعد في عملية التوصيف والتحليل واستخلاص النتائج.

أ- المناهج:

- **المنهج التاريخي:** يدور هذا المنهج حول تحليل وتفسير الأحداث الماضية بهدف الوقوف على مضامينها وتفسيرها بصورة علمية تحدد تأثيرها على الواقع الحالي، من خلال المتابعة الكرونولوجية للأحداث والتحولات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية للوقوف على انعكاساتها.

- **منهج تحليل المضمون:** حيث يستهدف هذا المنهج الوصف الصريح واستخلاص بعض المعطيات وهو ما حصل على سبيل المثال مع قراءة فالتعديلات الدستورية.

- **منهج دراسة الحالة:** وذلك لغرض ان تكون دراستنا أكثر صلة بالواقع من أجل التعرف على طبيعة التحول السياسي في مصر، ودور المؤسسة العسكرية.

ب- الاقترابات:

- **اقتراب تحليل النظم:** حيث ان تطبيق هذا الاقتراب على موضوع الدراسة يساعد في تحليل التفاعلات بين النظام السياسي ومدى قدرة الأفراد على التكيف مع مدخلات البيئتين الداخلية والخارجية.

[1] Croissant (Et al), " Theorizing civilian control of the military in emerging (3) democracies ", op. city, p. 78.

– **اقتراب النخبة:** حيث يمكننا هذا الاقتراب من فهم العلاقة السببية بين المؤسسة العسكرية من جهة والنظام السياسي من جهة اخرى.

– **الاقتراب السلوكي:** يمكننا من دراسة السلوكيات المعبر عنها داخل النظام السياسي سواء سلوك المؤسسات داخل النموذج الثقافي أو سلوك النخبة والأفراد لتفسير الخيار الديمقراطي.

– **اقتراب صنع القرار:** وهو عبارة عن مجموعة من الخطوات الواجب إتباعها من أجل صنع قرار سياسي رشيد، تتوفر فيه مقومات النجاح بقدر أكبر من احتمالات الفشل، والتي تم صنعها واتخاذها ودخلت دائرة التنفيذ الفعلي، وذلك للتعرف على دور المؤسسة العسكرية والنخب العسكرية في صنع القرار السياسي المصري والتأثير في الحياة السياسية المصرية، سواء على الصعيد الداخلي أو الصعيد الخارجي.

9– دراسات سابقة:

ويمكن تصنيف عدة أدبيات تناولت أهمية المؤسسة العسكرية ومختلف الأدوار التي خاضت ضمارها على جميع الأصعدة وعلاقتها بالتحولات في بنية الأنظمة ومنها:

– دراسة عبد الله فيصل علام الموسومة بالعلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر،[1] حيث تطرق لقضية العلاقات المدنية–العسكرية في مصر، بحيث تستطع الأطراف السياسية المختلفة معرفة كيفية تعاملها مع تلك القضية الجوهرية، ومع الأطراف الأخرى، وكيف لها أن تُدير تلك العلاقات بما يخدم العملية الديمقراطية، كما ساهمت هذه الدراسة في التصدي لِكَمِّ المغالطات المنتشرة عن طبيعة دور المؤسسة العسكرية داخل الدولة، والتي تأتي من المعسكر الرافض لوجود المؤسسة العسكرية في المجال العام، وأيضًا من المعسكر الداعم لها، ولدورها الحالي داخل الدولة غير انها لم تفسر آليات التحول السياسي والنموذج الاصلح الذي يجب اتباعه .

[1] فيصل علام، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو-تموز 2013**، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر،2018.

– دراسة حبيطة لخضر الموسومة بالتحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011،[1] حيث تطرق فيها للتطورات السياسية وتعامل المجلس العسكري مع المرحلة الانتقالية، كما درست الأداء السياسي للمؤسسة العسكرية بعد المرحلة الانتقالية وعلاقة المؤسسة العسكرية بالنظام السياسي، من خلال مقاربة تاريخية وسلط الضوء على التحول السياسي من خلال مقاربة نظرية، غير أنه أهمل الجانب التحليلي الذي يفسر الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية في صنع السياسات الاقتصادية واكتف بالمقاربة النظرية للتحول السياسي دون أن يفسر العملية التي حدثت في مصر.

– دراسة رويبح حياه الموسومة بدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية،[2] حيث تناولت العلاقات المدنية العسكرية في شقها النظري والأداء السياسي للعسكريين داخل الدولة التركية وعلاقة المؤسسة العسكرية وتحليل الابعاد المختلفة التي تضطلع بها وتمارسها المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية، بينما اعتماد الحكومة التي يرأسها حزب العدالة والتنمية إلى إستراتيجية تقوم على تغيير الداخل من خلال الخارج، وتأتي الأهمية هنا حين اقتربنا بعض الشيء من الثابت والمتغير لحلقة مهمة ورئيسية في الفضاء التركي وهي مفتاح لفهم الأدوار المستقبلية للمؤسسة العسكرية التركية، غير انه لا مكن اسقاط التجربة التركية على التجربة المصرية لاختلاف الخصوصية والعوامل الجغرافية والبيئية.

10– تقسيم الدراسة:

للتحليل والمناقشة تم اعتماد خطة تتضمن مقدمة وأربعة فصول وخاتمة، يمثل **الفصل الأول** الإطار النظري لها، متضمنا بذلك أهم المصطلحات والمفاهيم إضافة للمنظور السوسيولوجي العسكري ثم العوامل المؤدية إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بما تم الإشارة

[1] حبيطة لخضر، **التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.

[2] رويبح حياة، **دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

له من خلال أهم المقاربات النظرية المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية، سواء النظريات الكلاسيكية لكل من صامويل هنتنغتون، ثم نظرية موريس جانويتز إلى نظرية فاينر، لنتطرق بعدها إلى أهم النظريات الحديثة المفسرة لتلك العلاقة، منها نظرية التوافق ونظرية اقتسام المسؤولية.

يتناول **الفصل الثاني** التطور التاريخي للعلاقات المدنية العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي في مصر، من خلال إبراز الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية وتطور هذه العلاقات في عهد كل من جمال عبد الناصر، أنور السادات وصولا إلى عهد حسني مبارك، وأهم التحولات التي طرأت على المشهد السياسي في كل مرحلة.

أما **الفصل الثالث** فتناول العلاقات المدنية العسكرية إبان وبعد حكم حسني مبارك وتسليط الضوء على الاحتجاجات الشعبية، وكيفت تعامل النظام معها، لنصل إلى المرحلة الانتقالية وتحديات التحول السياسي في مصر، وما صاحب فترة حكم المجلس العسكري، ثم مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي، لنتطرق إلى الإطاحة بحكمه واحتدام الصراع على السلطة ثم تصدر المشهد المؤسسة العسكرية في 30 يونيو 2013، ومرحلة عدلي منصور ثم ردود أفعال القوى السياسية المصرية والدولية على إسقاط حكم الرئيس محمد مرسي.

لنصل **للفصل الرابع** الذي كان عنوانه التحول السياسي بين التحديات والتوقعات في مصر بعد 2013، من خلال تسليط الضوء على الاحتجاجات الشعبية وحالة الاستقطاب في الشارع المصري والتي خلصت بانتخاب الرئيس عبد الفتاح السيسي ثم عودة هيمنة المؤسسة العسكرية ومؤشرات تحكمها من تعديلات دستورية، ثم توجيه الأداء الإعلامي وملف حقوق الانسان والتحكم في الاقتصاد وتوجهات السياسية الخارجية لنصل إلى التحديات والسيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في مصر، ثم **خاتمة** عرضنا فيها أهم النتائج.

الفصل الأول:

الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة

لقد شهد مجال التفكير حول العلاقات المدنية العسكرية تطوراً كبيراً وذلك في خضم الاهتمام العلمي بالظاهرة العسكرية، وبروز العامل الإيديولوجي في تفسيرات التدخل العسكري في الشؤون السياسية، وتراوحت التفسيرات بين القبول الهادف إلى تطبيقها في تحقيق أهداف اقتصادية وسياسية معينة، والرفض القائم على تعارض تفشي هذه الظاهرة مع مصالح اقتصادية وسياسية أخرى، فالاختلافات حول تفسير التدخل العسكري يعتبر أمراً طبيعياً لأن التفسير هنا ينصب على ظاهرة سياسية واجتماعية من الطراز الأول، لها تأثيراتها الكاسحة على المستويين الداخلي والخارجي بالنسبة لأي مجتمع تقع فيه،وعلى المستوى النظري، نجد أن التفسيرات قد تأثرت عموما إما بالفكرة التقليدية المعادية للنزعة العسكرية، أو بفكرة الدفاع عنها كقوة محفزة للتنمية الاقتصادية التي تأثرت بالاتجاه الاشتراكي الذي تطور من ازدراء التدخل العسكري إلى القبول بإدماج القوات المسلحة في تكوين المجتمع الاقتصادي الاجتماعي كقوة منتجة ومشاركة في الحكم ومحاربته في آن واحد.

وفي هذا الإطار نجد أهم النظريات التي تناولت ظاهرة التدخل العسكري، نظرية العلاقات المدنية العسكرية ل"صامويل هنتنغتون. **Samuel P Huntington** ،التي تناولها في كتابه الشهير" العسكري والدولة" **The Soldier and the State**"، حيث يعد من الأوائل الذين أشاروا إلى الارتباط بين طبيعة تركيبة الجيش من ناحية وطبيعة العلاقة بين الجيش والدولة من ناحية أخرى، حيث تفرعت من خلال هذه النظرية، العديد من الدراسات والبحوث التي شكلت حقلا خصبا لدراسة ظاهرة التدخل العسكري في الشؤون السياسية.

وفي إطار تفسير الظاهرة العسكرية على ضوء العلاقات المدنية العسكرية، يمكن اعتبار العلاقات المدنية العسكرية الإطار الأوسع الذي يمكن من خلاله فهم الظاهرة العسكرية بصورة أكثر موضوعية، ذلك لأن طبيعة تلك العلاقات لابد وأن تفصح عن الظروف التي

يتحدد في ضوئها حجم ونوع وعوامل التدخل العسكري في الشؤون السياسية، وبناء على ما سبق، فقد تم تناول نظرية العلاقات المدنية العسكرية من اتجاهين مختلفين ولكنهما متداخلان، الأول نماذج السيطرة المدنية على القوات المسلحة، والثاني نماذج التدخل العسكري.

سنتطرق في هذا الفصل إلى تعريف العلاقات المدنية العسكرية والأمن القومي، كما سنتعرض إلى مختلف النظريات المفسرة للعلاقات المدنية– العسكرية، سواء في الدول المتقدمة وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وأروبا الغربية مع دراسة "صامويل هنتنغتون" Samuel huntington أو في الدول النامية ودراسة " صامويل فاينر"Samuel Finer " كما سنتعرض إلى النظريات الحديثة بخصوص التدخل العسكري في السياسة والتفاعل بين النخب المدنية والعسكرية.

المبحث الأول: العلاقات المدنية العسكرية:

سنتطرق إلى مختلف المفاهيم التي قدمت للعلاقات المدنية العسكرية، أولا التطرق إلى المصطلحات والمفاهيم الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية، وثانيا من منظور السوسيولوجيا العسكرية لها.

المطلب الأول: العلاقات المدنية– العسكرية: المصطلحات والمفاهيم

ترجع أهمية دراسة العلاقات المدنية العسكرية إلى سببين رئيسين:

الأول: يتعلق بكون المؤسسة العسكرية تهيمن على القوة المادية الأساسية للدولة، وبالتالي تعتبر وسيلة الردع الأساسية داخلها، ولذلك فإن معظم الدراسات حول السلوك السياسي للنخبة العسكرية، تركز على الوسائل الكفيلة لضمان رقابة مدنية على الجيوش.

أما السبب **الثاني** فيرجع لكون دراسة العلاقات المدنية العسكرية تشمل محاور تحليل متعددة، فيمكن أن تعني هذه العلاقات التفاعلات بين الدولة والجيش أو العلاقة بين الشعب والجيش، لكن هناك دراسات أخرى تنظر اليها على أنها علاقات بين النخب المدنية والنخب العسكرية، وأحيانا مصالح المؤسسة العسكرية في إطار شبكة المصالح الاقتصادية والاجتماعية،

وترتبط العلاقات المدنية بجملة من المفاهيم والمصطلحات لعل أهمها الأمن القومي، العسكرة والمؤسسة العسكرية. وتعد العلاقات المدنية العسكرية جانبا من سياسة الأمن القومي.[1]

فالسياسة الأمنية العسكرية تتكون مؤسساتها من العلاقات المدنية العسكرية، والنتائج العملياتية الفورية للسياسة العسكرية والتي تتضمن عادة:

[1] Samuel p. Huntington, The soldier and the state (the theory and politics of civil military), the belknap press of harverd university press, 1957, p2.

1- النتائج الكمية للحجم، التوظيف، القوات العسكرية الإضافية والتي تتضمن حجم موارد الدولة الموجهة للاحتياجات العسكرية.

2- النتائج النوعية للمنظمة، التركيب، التجهيز ونشر القوات المسلحة والتي تتضمن أنواع التسلح والأسلحة، مواقع القواعد، الترتيبات مع الحلفاء والمسائل المشابهة.

3- النتائج النشطة لاستعمال القوات المسلحة: متى وتحت أي ظروف تدخل القوة إلى العمل.

يرى " **ماكس فيبر**" أن المؤسسة تتمتع بقوانين وأنظمة داخلية يمكن أن تطبق بنجاح نسبي داخل منطقة عمل محدودة على هؤلاء الذين يعملون بطريقة يمكن تحديدها وفق معايير معينة.[1]

أما "رالف م. غولدمان " Ralph M, Goldnan فيرى أن هناك ثلاثة أنواع من المؤسسات السياسية، المؤسسة العسكرية والمؤسسة التمثيلية، والمؤسسة الحزبية، ومن خلال علاقة هذه المؤسسات يمكن معرفة درجة تأثير كل واحدة منها، ومن ثم معرفة ثقلها في المجتمع.[2]

وتعد المؤسسة العسكرية من أقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات المنظمة، وارتبطت نشأتها بتطور الحروب وحالة العنف في المجتمعات، وكلما أضحت المجتمعات أكثر تنظيما انعكس ذلك على الفعالية العسكرية، غير ان الجيوش بمعناها الحديث، لم تعرف إلا بعد الثورة الفرنسية والحروب النابليونية، حيث برزت الدولة القومية وتأسست الجيوش الوطنية الحديثة والمنظمة وأصبحت الخدمة العسكرية إجبارية وواجباً وطنياً.[3]

---

[1] غي غرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، تر: هيثم اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005، ص ص 383-384.

[2] رالف م. غولدمان، من الحرب إلى سياسية الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية، تر: فخري صالح، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1996، ص ص 12-13.

[3] دلداش محمود صالح بابلا، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2012، ص26.

عموما سمح هذا النقاش بين علماء الاجتماع، علماء السياسة والمؤرخين بإعادة صياغة المشاكل التي تطرحها العلاقات المدنية العسكرية في النظم الديمقراطية، حيث تبين حدود المقاربة التي حاولت إظهار "المدنيين" و"العسكر" كمجموعتين متجانستين ومنفصلتين، رغم أنه في الواقع وخاصة عند اتخاذ القرار نلاحظ اندماجا في الرؤى وطرق العمل للفواعل المعنية،[1] ثم تطور النقاش من التساؤل حول طبيعة العلاقات المدنية العسكرية المتوافقة مع الديمقراطية إلى طرح الاشكاليات التي تهدف إلى التعرف على العوامل التي تؤثر على الأشكال التي يمكن أن تتخذها هاته العلاقات.[2]

كما أن العلاقة بين المدني والعسكري تظهر من خلال سلطة النخبة العسكرية وتأثيرهم على الفواعل السياسية والاجتماعية، وتتجلى هذه العلاقة أيضا في تدخل النخبة العسكرية في السياسة من خلال استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وأخيرا تبدو العلاقة بين المدني والعسكري في الرقابة الديمقراطية على النخبة العسكرية والمنطق الذي يحددها في الأنظمة الديمقراطية، وقدرة الفواعل السياسية على تقرير محتوى وأشكال تطبيق سياسات الدفاع.[3]

وأوضح "أنطوني فورستر" Anthony Forester أنه لا يمكن حصر العلاقات المدنية العسكرية في العلاقات بين العسكريين والهيئة التنفيذية بل يتعداه إلى الدور الذي يلعبه البرلمان والمجتمعات المدنية ووسائل الإعلام وجماعات المصالح والضغط، والأحزاب السياسية حتى وإن غابت لا يؤدي ذلك بالضرورة إلى مضاعفة احتمالات الانقلاب العسكري، ولكنه يكون في الأغلب نتيجة نقص التمايز الاقتصادي والاجتماعي عموما، كما

[1] Jean Joana, et Marc smyrl ,Civils et militaire en démocratie,op,cit , p9

[2] Peter D.Feaver, the civil-Military Problematic : Huntington, Janowitz and the Question of civilian control, Armed Forces and Society, vol 23 n2, 1996, pp 149-178.

[3] Jean Joana, les armée contemporaine, op, cit, pp19-20.

أن تدخل النخبة العسكرية في السياسة ناتج عن رغبتهم في الإبقاء على النظام السياسي القائم بفواعل أخرى.[1]

تميزت نظرية العلاقات المدنية العسكرية الكلاسيكية التي هيمنت على الأبحاث السوسيو-سياسية أثناء الحرب الباردة، بالتصلب وعدم المرونة، لأنها اعتمدت من جهة على التقسيم المجحف للمسؤوليات بين المدنيين والعسكريين، وعلى خصوصيات الوظيفة العسكرية في الدول الغربية الديمقراطية، فمنهم "هنتنغتون" الذي يرى ضرورة تبعية العسكري للمدني، من خلال احترافية هيئة الضباط، إلى " موريس جانوفيتز" الذي يرى أن دور العسكر استشاري يقتصر على تنفيذ القرارات السياسية، في حين يعيد " فاينر" أطروحة الاحترافية والتبعية.

ومن الدراسات التي أضافت بعداً في العلاقات المدنية العسكرية، دراسة " Larry ", Diamond ومارك بلاتنر Marc F. Plattner ، والذين تساءلا عن الرابط بين إعادة تعريف كلي للعلاقات المدنية العسكرية في سياق ما بعد الحرب الباردة، وأرجع " ميكايل كوتش" Michael C. Dech، ضعف الرقابة المدنية إلى شكوك البيئة الاستراتيجية، وأن العلاقات المدنية العسكرية ترتبط بهيكلة التهديدات الداخلية والخارجية. ومن جهتها اعتبرت "ربيكا شيف" أن التوافق بين النخبة العسكرية والنخب السياسية والمواطنين هامة لإقامة علاقات مدنية عسكرية ديمقراطية.[2]

قدم "لبرت ليغو" تعريفا للعلاقات المدنية العسكرية استنادا على نموذج جيرارد برجورون" حول وجود دولة ديمقراطية ليبرالية، وذلك من خلال التمييز بين ثلاث مستويات من التحليل، الفوق وظيفي –مستوى النظام السياسي–، الوظيفي –مستوى الحاكية والمؤسسات– وتحت الوظيفي –مستوى العلاقات السياسية–. حيث يفرض هذا النموذج وضع آليات للشفافية، وهي ضرورية لرقابة الديمقراطية على الميزانية والمعطيات المتعلقة بالدفاع، من

[1] Anthony Forester**, Armed Forces and society in Europe**, New York, palagrave,2006,p4

[2] Saidi Brahim, Relation civilo-militaire au Maroc : le facteur international revisité, Politique étranger, 2007.p 590.

خلال النقاش الوطني الذي تشارك فيه الأحزاب السياسية، وسائل الإعلام، مراكز التفكير، المنظمات غير الحكومية، يستطيع من خلالها تعريف العلاقة المدنية العسكرية الليبرالية كالتالي" نظام يتحكم في السلطة المدنية العسكرية فيه فاعلان مختلفان، لكل واحد صلاحياته الخاصة، ويحدد محتوى السياسات الأمنية من طرف السلطة المدنية، التي يتم تنفيذها بواسطة السلطة العسكرية".[1]

وعليه لا يجب التسليم بوجود نظرية عامة صالحة لكل تفسير، فكل محاولة لنقل المعايير تتعلق بتفوق السلطة المدنية على العسكرية يجب أن تأخذ مجموعة من المعايير الخاصة بكل بلد، وتتمثل هذه المعايير في دور المؤسسات الدولية، الهيمنة، أو تكوين العسكر في الخارج، مع الاهتمام بدور المنظمات الدولية في العملية الديمقراطية أو كنظام تعاون يساعد في تحويل المعايير الديمقراطية، وهو ما يتوافق مع رأي "توماس رايس كابن" Thomas Risse.Kappen والذي يرى أن الديمقراطيات تنشر قيمها في الدول التي تنسق وتتعاون معها.[2]

عموما تُعرف العلاقات المدنية العسكرية بأنها تلك العلاقات المتعددة بين النخبة العسكرية، المؤسسات والمصالح من جهة، ورجال غير عسكريين ومؤسسات ومصالح متنوعة ودائما متصارعة من جهة أخرى، وهي العلاقة بين القوات المسلحة عموما والمجتمع، كما تعبر عن العلاقة بين قادة القوات المسلحة كمجموعة نخبة والمجموعات النخبوية الأخرى.[3]

[1] Albert Legault (dir), Les relation civilo-militaires : transfert de normes et coopération démocratique, Etudes internationales, vol 32, n 2, 2001,p 189.

[2] Said Brahim.op cit, p593.

[3] William Halle, Turkish politics a

المطلب الثاني: العلاقات المدنية العسكرية من منظور السوسيولوجيا العسكرية

يعد **علم الاجتماع العسكري** من الحقول الدلالية المنطوية تحت اختصاص العلوم الاجتماعية بصفة عامة والتي تعنى بالشأن العسكري، من خلال فرعين منفصلين ومشتركين ألا وهما علم الاجتماع وعلم السياسة، حيث تطرح المشاكل الكبرى للعلاقات بين الجيش والجماعات السياسية وتلك التي تستعمل القوة. ويتم استخدام تخصصات الأنثروبولوجيا والاقتصاد وعلم النفس والتاريخ والاستراتيجية، كونها ضرورية لفهم شامل للشأن العسكري.[1]

بدأت الدراسة المعمقة للشؤون العسكرية في الفترة المعاصرة منذ بداية القرن التاسع عشر وامتدت إلى غاية منتصف القرن العشرين. فقد كان "توكفيل "Tocqueville من أوائل الذين عالجوا الجوانب العسكرية عند الانتقال إلى الديمقراطية في الولايات المتحدة الأمريكية، أما " شارل ميلز charles Mills فقد أشار في كتابهThe power Elit ، إلى وجود نخبة عسكرية تتعايش مع نخب سياسية واقتصادية على أساس من المصالح المتبادلة، وأشار " قايتانو موسك"Gaetano Mosca إلى التأثير المتزايد للمجموعات الصغيرة ومنها النخب العسكرية في المجتمعات ما بعد الصناعية."[2]

ومن جهته قام "إرفين قوفمان" Erving Goffman في كتابه total On the characteristics of institutions في بناء المقاربات التحليلية والتي من خلالها يستطيع الباحث تقييم طريقة اتخاذ القرار في مؤسسة مثل المؤسسة العسكرية.[3]

فتحليل العلاقات بين الجيوش المعاصرة والسلطة السياسية يدخل في صميم علم الاجتماع السياسي المتأثر بالأبعاد الاجتماعية والسياسية للمنظمات العسكرية، والتي يوجد ضمنها

[1] nd the military, London: Routledge l994 in Glen Segell, The notion-state nationalism and C.M.R theory in civil-military relations, nation building and national identity comparative spectives, Edited by Constantine p.Danopoulos,Dhirendo vajpeyi and Amer bar- or, London 2004, p.52.

[2] Guisppe Caforio,Handbook of The sociology of Militay, New York, Springer Science,2006,pp10-12.

[3]William S.Jose,Total institutions: a reconstruction, Sociological Focus, Volume 1,n 4,1968,pp18-20

فواعل تتحدد من خلال أصولها وموقعها الاجتماعي ووضعيتها الخاصة في إدارة الدولة، مما يفترض القيام بسوسيولوجية هذه الفواعل والمنظمات التي ينتمون إليها، والمعايير والقيم التي يحملونها، وخصوصية المهام التي يتولونها، فالسوسيولجية السياسية للجيوش المعاصرة لا تقتصر فقط على "سوسيولوجية عسكرية" أكثر تأثرا بالبعد السياسي للظواهر التي تصفها، إذ يجب أن تأخذ في الاعتبار الآثار التي تترتب عن نماذج التنظيم السياسي للمجتمعات وشروط المنافسة للوصول إلى السلطة التي يقوم بها أعضاء القوات المسلحة ، فالقيام بسوسيولوجية سياسية للجيوش هو إذن القيام بسوسيولوجية الجيوش في السياسة وسوسيولوجية السياسة في الجيوش.[1]

يرى "بيتر فيفر" Peter D. Feaver أننا شهدنا منذ سنوات الستينيات تقاسم المهام والمواضيع بين علماء الاجتماع الذين تخلوا تدريجيا عن المسائل السياسية للتساؤل حول خصوصيات الجماعات العسكرية والطابع المؤسساتي للقوات المسلحة في الدول الغربية، من جهة، وعلماء السياسة الذين بقوا مركزين حول مسألة العلاقة بين العسكر والسلطة السياسية، لكن في الدول النامية فقط، من جهة ثانية، لكن يجب اجتياز هذا التركيز لأنه ظهرت أبحاث أخرى اهتمت بهذه العلاقات، ويتعلق الأمر هنا بتحليل العلاقات الدولية والسياسات العامة، التي اهتمت بدور البيروقراطيات العسكرية في اتخاذ القرار السياسي، أو في إنتاج سياسات الدفاع والأمن.[2]

فالتساؤل عن الجيش، من حيث تعداده، ومكوناته الاجتماعية، تنظيمه وتسلحه، هل هو جيش احترافي أم من المجندين، ماهي مكانة قواته البرية والبحرية والجوية، ماهي مكوناته

[1] Jean Joana, les armées contemporaines, Paris, presse de la fondation nationale de sciences politiques,2012, pp17-18.
[2] Ibidem.

الاجتماعية وتنظيمه التدرجي؟ كل هذا مرتبط بمميزات المجتمع، والمستوى التكنولوجي ومميزات المنظمات العسكرية وخاصة فعاليتها المحتملة وكلفتها وولاءها.[1]

وتميز الجيش كتنظيم بالتدرجية والرتب والترقية عبر الأقدمية والكفاءة، والتنظيم الهرمي، والتقسيم العمودي لوظائف القيادة والاستعلامات والعمليات والتموين، والتقسيم الأفقي للهياكل وقد تطورت القوات المسلحة المعاصرة وتميزت باختلاف متصاعد في الأبعاد الثلاثة: البعد العمودي للصفوف والقيادة، البعد الأفقي للتخصص الوظيفي، والبعد المكاني للمنطقة، فالاختلاف العمودي يتكون من سلم الرتب ووحدات القيادة الدائمة، أما الاختلاف الأفقي فيتعلق بالتخصص من خلال السلاح أو التخصص داخل جيش أو الوظيفة في المعركة، في حين أن الاختلاف المكاني يساعد على التمييز بين القواعد الداخلية ومسارح العمليات، وبين الجبهات والمنطقة الوسيطة والخلفية.[2]

منذ سنوات السبعينيات لم تتوان السوسيولوجيا العسكرية عن معالجة قضية ابتذال القوات المسلحة، والتي عرفت تطوراً أدى إلى تضييع المؤسسة العسكرية ميزاتها وتقريبها من منظمة بيروقراطية كبيرة. فالمجتمع العسكري يتغير ويتبع عن قرب التطورات الحادثة على مستوى المجتمع ككل، ويظهر ذلك من خلال العديد من المؤشرات: مثل التمييز بين مكان الإقامة والعمل بالنسبة للموظفين العسكريين، أهمية عمل الشريك أو الزوج، تغير علاقات السلطة ومميزات طريقة الحياة العسكرية، وتنشأ مميزات الجنود في علاقاتهم المهنية "المنظمة" و"المطيعة" في جزء منها على الأقل من طرق الحياة والممارسات الاجتماعية المنقولة عن المجتمع في مجموعه.[3]

[1] Ibid,p 15.

[2] Jean Joana, les armées contemporaines, op, cit, p16.

[3] Ibid, pp38-44.

أما بخصوص تأنيث الجيوش، فباستثناء بعض الأمثلة التاريخية التي قادت فيها امرأة جيشا إلى المعركة "جان دارك"، فقد اقتصر دور المرأة داخل الجيوش في الماضي على كونها زوجة أو مرافقة، ممرضة أو طباخة. أما حاليا فقد اختلفت الممارسات المتعلقة بالمرأة في الجيش من بلد إلى آخر، حيث تمنح بعض الدول الأكثر ليبرالية مثل هولندا النساء مساواة تامة فيما يتعلق بالأدوار القتالية، في حين توظف دول أخرى مثل إسرائيل عددا هاما من النساء لكنها تبقيهن خارج القتال. أما بالنسبة للجيش الأمريكي فقد تطور دور النساء تدريجيا، فمن نسبة 2 % التي كانت النساء تشكلها في الجيش الأمريكي سنة 1972 ارتفعت هذه النسبة إلى 13% من عسكريي الصفوف و14% من الضباط، في حين كانت أدوارهن تقتصر سابقا على النشاطات الطبية والإدارية، أصبحت الآن كل المجالات العسكرية مفتوحة أمامهن بما فيها المدفعية، وفي 1996 وصلت امرأتان إلى رتبة جنرال بثلاث نجوم، وهي أقصى درجة وصلتها المرأة في الجيش الأمريكي، ورغم هذا التطور الكبير، تعاني النساء في الجيش الأمريكي من عدة مشاكل أهمها التحرش الجنسي، دور النساء في المعركة، وردود فعل الرأي العام الذي يبقى غير محبذا عموما لتواجد المرأة في الصفوف العسكرية.[1]

وتعرف الجيوش المعاصرة تنوعا اثنيا في تركيبتها، وهذا التقليد عرفته جيوش الإمبراطوريات العظمى، والناتج أساسا من دمج الجيوش المنهزمة في الجيش المنتصر، لكن الأمر يختلف اليوم، فالتوظيف يتم داخل مجتمعات تتميز بالتنوع الاثني، لكن يمكن أن نجد تمييزا بين الجماعات المكونة للجيش، فالاتحاد السوفيتي سابقا كان يفضل منح الروس مهام القوى النووية وبعض وحدات النخبة، كما عانى الأفروأمريكيون في الجيش الأمريكي من التمييز العنصري لحقب زمنية طويلة، أما اليوم فقد طغى هذا العنصر على القوات المسلحة

[1] Thedore Caplow,Pascal Venesson,op,cit,p47.

الأمريكية، ويبدو أن ذلك راجع بالأساس إلى التهميش الذي يجده هؤلاء من قبل المدنيين، وهو ما يؤدي بالأقليات إلى البحث عن فرص في الجيش.[1]

يعتبر كتاب كلوزوفيتش « Carl Von Clausewitz » والمعنون "في الحرب" on war والذي نشر سنة 1832، من أهم المؤلفات في الاستراتيجية العسكرية، ويعد هذا العمل مع كتاب "الأمير" لمكيافيلي التعبير المثالي للواقعية السياسية غير الأخلاقية، حيث ترى بعض تعابيره أنه لا مكانة للاعتبارات الأخلاقية في الاستراتيجية العسكرية، لكن ذلك لا يمنع من ملاحظة إدراج "كلوزوفيتش" للبعد الأخلاقي، فقد حث القادة العسكريين على زرع الفضائل العسكرية، وخاصة الشجاعة التي تساعدهم كثيرا في ساحة المعركة.[2]

لا يمكن الحديث عن المؤسسة العسكرية دون الرجوع إلى الثقافة العسكرية، والذي يعد مفهوم حديث نسبيا، حيث يرجع ظهوره إلى سنوات الثمانينيات، أين انتشر في الأوساط الاجتماعية والمهنية المختلفة، ويرتبط بتلك الحركة الثقافية التي تطورت في المؤسسة العسكرية وخاصة في القوات البرية أكثر من البحرية[3].

تؤدي الثقافة الخاصة بالقوات المسلحة ونظامها القيمي ووضعيتها الانعزالية النسبية داخل المجتمع إلى رؤية العسكر لأنفسهم بطريقة مميزة، كونهم ينتمون إلى طبقة مميزة تشعرهم الاختلاف عن باقي أطياف المجتمع.[4]

[1] Thedore Caplow,Pascal Venesson,op,cit,p48.

[2] Gregory M.Reicheberg, Henrik Syes,Ender Begby, The Ethics of war,Black well publishing,Malden (USA), 2006, p 553.

[3] Ibid, pp 544-555.

[4] Jean Joana, les armée contemporaine, op, cit, pp14-15.

المبحث الثاني: عوامل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

إن دراسة التدخل السياسي للعسكريين يحدث في جميع النظم السياسية بدرجة متفاوتة، وهو تفاوت يرتبط بعدّة عوامل تجعل التدخل أكثر أو أقل حدة.

المطلب الأول: دوافع التدخل السياسي للعسكريين:

من خلال مدرستين تفسران تدخل العسكريين في الحياة السياسية نبينها كالتالي:

- **المدرسة الأولى:** تفسر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بالرجوع إلى الهيكل الداخلي للمؤسسة العسكرية، كالأصول الاجتماعية للضباط ودرجة الاحتراف ومدى الانشقاق والتلاحم الداخلي والعقيدة السياسية داخل المؤسسة العسكرية.

- **المدرسة الثانية:** تفسر تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، بالتأكيد على الضعف الهيكلي والمجتمعي، حيث تتميز المؤسسات القائمة في المجتمع بالضعف والهشاشة، والخلل النظمي وانخفاض مستوى الثقافة السياسية.

ويمكن تلخيص دوافع التدخل العسكري إلى عوامل أصلية وعوامل خارجية، حيث تمثل المجموعة الأولى العوامل السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، أما المجموعة الثانية فيمكن تقسيمها إلى نظرية المؤامرة والتدخل الخارجي بالإضافة إلى عوامل أخرى مساعدة على التدخل. وهي كالاتي:

1- العوامل السياسية: والتي تنقسم إلى:[1]

- **مشكلة الهيمنة السياسية (طريقة انتقال السلطة):** تتمثل في تغيير القيادة السياسية. ففي الدول الديمقراطية، تتم عملية التحول السياسي من خلال انتخابات دورية يمتلك فيها

[1] ثامر عبد الحميد محمد مرتضى، العلاقات المدنية العسكرية دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ص، 14.

المواطن حرية الاختيار، أما في الدول النامية فلا يحدث ذلك حيث تكون الطريقة الوحيدة لتنحية الحاكم هي تدخل المؤسسة العسكرية، كما حدث في العديد من الدول.

- **الصراعات والانقسامات السياسية بين أفراد النخب الحاكمة:** كانت الزعامة الكاريزمية تمثل خطوة هامة في عملية بناء الدولة القومية في أفريقيا، وذلك من خلال الولاء الجماهيري لشخصية الزعيم القومي، أي أن أهمية الزعامة القومية في هذا المجال تمثل في قدرتها على تحقيق الوحدة السياسية وتعبئة الجماهير حول شخصية الزعيم.
- **التحليل التنظيمي لنظام الحزب الواحد:** تناقص هيبته وعجزه عن تحريك الجماهير وتعبئتها، وحتى المنظمات الجماهيرية التابعة له أو المتحالفة معه، وبذلك يتشكل التحلل وعدم الاستقرار السياسي، فضلا عن ضعف السلطة الذي يعطي مبرراً للتدخل العسكري.

2- العوامل الاقتصادية: تتميز الكثير من الدول النامية باعتمادها على صادرات المواد الخام سواء كانت زراعية أو معدنية، مما يجعلها عرضة لتقلبات الاقتصاد العالمي، الأمر الذي يحولها إلى اقتصادات تابعة للدول المتقدمة المستوردة الذي ينتج عنه تراكم الديون الخارجية، وهذه الأوضاع الاقتصادية المتدهورة تدفع بالمؤسسة العسكرية للتدخل والإطاحة بالسلطة المدنية العاجزة عن حل هذه المشكلات.

3- العوامل الاجتماعية: تلعب العوامل العرقية والقبلية دورا هاما في كثير من الانقلابات العسكرية من جهة والانقلابات المضادة من جهة أخرى خاصة في إفريقيا، كون أن أزمة إعادة توزيع المداخيل والثروات من أهم المشاكل الاجتماعية والاقتصادية التي تدفع لحدوث تدخل العسكري بدعوى إعادة توزيع الثروات وتحقيق العدالة الاجتماعية، فغالبا ما يتخذ العسكريون من الأزمات والمشاكل الاقتصادية حُججاً كفيلة للتدخل والسيطرة العسكرية على السلطة السياسية بهدف تصحيح الأوضاع الاقتصادية.[1]

[1] Wells Alan , Coups d'état in theory and practice , American Journal of Sociology , vol 70 , Nº 4 p 560.

4- العوامل الخارجية: والتي تتمثل في:[1]

- نظرية التآمر: التي تقوم على مقولة أساسية، وهي أن الدوافع الإمبريالية هي من تقف وراء الإطاحة بالحكومات المدنية، حيث يوجد اعتقاد راسخ بأن هناك أطراف سواء داخلية أو خارجية يسعون للإطاحة بالحكومات الراديكالية التقدمية في أفريقيا.
- التدخل الخارجي: يجب أن يضع مخططو الانقلاب في اعتبارهم احتمالات رد الفعل الناتج عن استيلائهم على السلطة عنوة، مثل تدخل بريطانيا لقمع التمرد في كينيا حين كانت مستعمرة تابعة لها، ورغم حصول أغلب دول أفريقيا على استقلالها، قد تتدخل الدول أو المنظمات الدولية كالأمم المتحدة أو منظمات حقوق الإنسان أو المنظمات الإقليمية للتصدي لأي انقلاب.
- العوامل المساعدة: يوجد عدة عوامل تساعد على نجاح تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وهي:[2]
  - المؤسسة العسكرية ذات تنظيم دقيق.
  - المؤسسة العسكرية تحتكر القوة المادية ووسائل استخدامها في المجتمع.
  - تمتع المؤسسة العسكرية بالنصيب الأكبر في الميزانية القومية.
  - تصور الأفراد العسكريين لدور القوات المسلحة باعتبارها حارس الأمة.

أشار البعض إلى أن التدخل العسكري يكون ناتجا عن مشكلات تخص العسكريين أنفسهم، مثل انخفاض مستوى المعيشة والرعاية الاجتماعية وتفشي المحاباة في نظام الترقيات أو الإحساس بالإهانة من خلال أي إجراءات حكومية تمس القوات المسلحة، أو بفعل هزيمة عسكرية يشعرون فيها أن الحكومة المدنية المتسببة فيها، أو المسؤولة عن حدوثها.[3]

---

[1] حمدي عبد الرحمن حسن ، العسكريون والحكم في افريقيا مع التطبيق على نيجيريا (1966-1979) ص ص 25 ، 29 ، نقلا عن محمد عبد الله يولس ، احمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ، ص ص .29-25

[2] حمدي عبد الرحمن حسن ، مرجع سابق ص ص 25-29.

[3] احمد شوقي الحنفي ، " عوامل انتشار الظاهرة العسكرية " ، مجلة المنار ، العدد 64 ، 1999 ، ص . 43

وقد يحدث التدخل العسكري المباشر– انقلاب– إذا ما شعر بعض العسكريين بخطر يهددهم ويكون مصدره سيطرة فئة معينة من الضباط بالتواطؤ مع مجموعة أو فئة مدنية،[1] أو عند فقدان الاستقرار السياسي ورغبة الأحزاب السياسية لتوسيع نفوذها داخل المؤسسة العسكرية، وهذا ما جعل من الصعوبة بمكان إبعاد العسكريين عن التدخل السياسي في شؤون الحكم.[2]

الملاحظ هنا أن درجة تدخل الجيش في السياسة تتأثر بشكل أو بآخر بطبيعة المجتمع ومستوى الثقافة السياسية السائدة فيه، وعلى هذا الأساس هناك عاملين رئيسيين يحددان مستوى الثقافة السياسية في أي مجتمع: فالعامل الأول، يكمن في احترام وتمسك المواطنين بالمؤسسات والأدوار الحكومية المدنية؛ أي مدى قبول واعتراف المواطنين بشرعية النظام. أما العامل الثاني: فيتجسد في حضور وتجذر المؤسسات المدنية مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية والعمالية والاتحادات والجمعيات في المجتمع.

فكلها انخفض مستوى العاملين السابقين انخفض مستوى الثقافة السياسية في المجتمع، وهذا ما يعكس درجة التدخل العسكري في الشؤون العامة.

[1] Claude welch , « praetorianism in commonwealth >> , west Africa journal of modern African studies nº 10 June 1972 p.206.

[2] George Haddad , Revolution and military rule in the middle east , new York , the northen tier , 1965 , p.21

المطلب الثاني: أنماط ومستويات التدخل العسكري في الشأن السياسي:

أولا: أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

حيث وضع "هنتنغتون" نمطين متناقضين محددين لدور العسكريين سياسيا، هما النمط البريتوري الذي يسيطر فيه العسكريون على السلطة السياسية، والنمط الديمقراطي الذي يقوم على الفصل بين اختصاصات العسكريين والسياسيين وتطبيق مبادئ السيطرة المدنية والاحتراف العسكري.[1]

ويشير النمط البريتورى إلى حالة تتميز بضعف الهياكل والمؤسسات السياسية في الدولة، وغياب الشرعية سواء على مستوى القيادة السياسية أو النظام السياسي ككل، مما يتيح الفرصة للعسكريين بالتدخل وتعظيم الدور السياسي لهم.

ومن الأسباب التي تؤدى إلى ظهوره، ضعف وعدم فعالية الأحزاب السياسية وغيرها من المؤسسات السياسية، غياب معارضة سياسية فاعلة وحقيقية، وارتفاع قيمة وسائل القوة المادية والقهر والكبت، والقضاء على أي شكل من أشكال المعارضة للنظام القائم، غلبة الصراع والشقاق بين أفراد النخبة الحاكة من السياسيين، وتعبئة الجماهير حول شخصية الزعيم، بالإضافة إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية ونقص الموارد، وتفشى الفساد في الإدارة.[2]

ميز "جانوفيتر" خمسة أنماط للعلاقات المدنية العسكرية من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية التسلطية أو الديمقراطية، أين تكون مشاركة العسكر أكثر أو أقل وضوحا وهي كالتالي:[3]

- نظم تنافسية ديموقراطية: يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.

[1] Samuel P. Huntington , " The Two Worlds of Military Politics " , in Frank P.Horton , Anthony C Rogerson , Edward L Warner (eds .) , Comparative Defense Policy , Baltimore : The John Hopkins University Press , 1973. pp 107-113.

[2] Morris Janowitz , civil - military relations / regional perspectives , op cit , pp . 81-83.

[3] Samuel Finer,op ,cit,p165.

- نظام تحالف عسكري مدني: يعكس هذا النظام نموذجا يتولى فيه المدنيون الحكم بناءا على دعم من العسكريين أو الجيش الذي يظل فاعلا سياسيا، وربما يتصرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.
- نظم أوليغارشية: هذه النظم تتميز بوجود حكم عسكري نشط تتولى فيه النخب العسكرية الحكم.
- نظم سيطرة سلطوية شخصية: هذه النظم يسيطر فيها الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدى إلى إضعاف فعاليتهم.
- نظم الحزب الواحد الجماهيري السلطوي: في ظل هذا النظام يكون حجم الجيش صغيرا ويقع تحت السيطرة المدنية، ويوجد توازن بينه وبين القوى الأخرى التي تحمي الرئيس.

أما "فاينر" فيميز بين ثلاثة أنواع من الأنظمة العسكرية:[1]

– الحكم غير المباشر: أين تحكم اسميا حكومة مدنية وتتخذ المسؤولية الدستورية، ويأتي هذا النوع من النظام العسكري لما يأتي التدخل فقط عبر مستوى المساومة أو التعويض.

– النوع الثاني هو الحكم المباشر: حيث يحمل الجيش نفسه المسؤولية في تنفيذ السياسات، ويمكن أن يحكم بواسطة مجموعة من أعضائه، ويحدث هذا الشكل عند استئصال الجيش لنظام المدني.

– النوع الثالث: الأنظمة يأتي بين الاثنين السابقين، ويفضل تسميته بالنظام الثنائي، أو النظام بين العمودين، الذي يشكل الجيش أحد طرفيه، وتشكل الجهة المدنية الطرف الآخر، والأوليغارشية الحاكمة هي على رأس الاثنين، وأغلب الدكتاتوريات تأخذ هذا الشكل عند بداية تحققها، وفي بعض الأحيان يعطى لهذا النظام الثنائي الشكل الدستوري.

[1] احمدي عبدالرحمن حسن ، " العسكريون والحكم في افريقيا مع التطبيق على نيجريا (1966- 1979) " ، نقلا عن تامر عبد الحميد محمد مرتضى، مرجع سابق.ص 52.

وتأتي أنظمة الحكم غير المباشرة من مستويات المساومة والاستبدال، أما أنظمة الحكم المباشرة فتأتي من مستوى التعويض، أما الأنظمة الثنائية فيمكن أن تأتي من أي واحد من هذه المستويات الثلاثة. وعموما يمكن تقسيم هذه الأنماط كالتالي:[1]

- نمط جماعة الضغط: حيث تلعب المؤسسة العسكرية دور جماعة الضغط، ويكون تأثيرهم على العملية السياسية في محيط يتصل مباشرة بالدور العسكري وخاصة عملية صنع سياسة الأمن القومي، ويظهر هذا النمط في الدول التي تمتع بدرجة عالية من المؤسسية، وعادة ما تكون الدول المتقدمة.
- النمط الانقلابي: حيث تكون السيطرة على الحكم مطمع العسكريين، ويسود عدم احترام مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين، وتكون النخب ضعيفة وغير قادرة على أن تكون حائلا بين العسكريين وبين السلطة، ويطلق على هذه الجيوش مصطلح "الجيوش البريتورية".
- نمط العلاقات المدنية العسكرية المتداخلة: ساد هذا الشكل من العلاقات في إطار النظم الشيوعية في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ويتسم هذا النمط بوجود مؤسسة عسكرية تقوم بتنفيذ الأهداف والمبادئ التي يضعها الحزب الشيوعي، وفي هذا الإطار يمثل العسكريون جزءا من النخبة الحاكمة ويرتبط هذا النمط بوجود جيش ثوري يمثل أداة للشعب والحزب. ولذلك يمتد دوره إلى مجالات السياسة التعليمية والثقافية والصحية، ومن هنا يطلق على هذا الشكل نمط علاقات مدنية عسكرية متداخلة أو متغلغلة.
- نمط العلاقات المدنية العسكرية الديموقراطية: يقوم هذا النمط على التأكيد السيطرة المدنية وضرورة الفصل بين المدنيين والعسكريين؛ كضمان لعدم تدخل العسكريين في

[1] شادية فتحى ، " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي : دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية ، مرجع سابق ، ص ص 4-5.

الحياة السياسية، وتمثل الدول الغربية الديموقراطية وعلى رأسها الولايات المتحدة الصورة المثلى لهذا النموذج.[1]

ثانيا: مستويات تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:

لقد ميز "فاينر" بين أربعة مستويات للتدخل السياسي للعسكريين:[2]

- التأثير على عملية صنع القرار من خلال الآليات الدستورية أو من خلال التحكم في تدفق المعلومات للسياسيين، أو استخدام الدعاية وحشد الرأي العام لصالح سياسة معينة، وتعمل السلطات العسكرية مع السلطة الحاكمة في نفس الاتجاه لتكريس البيروقراطية.
- الضغوطات أو الابتزاز: حيث يحاول العسكر إقناع السلطة المدنية من خلال تهديد السياسيين؛ بعدم التعاون في قضية معينة أو التهديد باستخدام العنف، وترتبط هذه الحالة بمحاولة تقليص الميزانية العسكرية في بعض الدول.
- التبديل أو التحويل: بمعنى تنحية أو عزل السياسيين، أي تغيير حكومة بحكومة أخرى. ويتم ذلك من خلال الامتناع عن حماية أعضاء الحكومة في مواجهة العصيان المدني أو التدخل لإجبارهم على ترك السلطة مع إحلال آخرين وفق الترتيبات المخصوص عليها في دستور الدولة، ويتحقق ذلك بالعنف أو التهديد، بهدف تغيير مجموعة من السياسيين المدنيين بمجموعة أخرى تكون أكثر طاعة.
- الانقلاب العسكري: إجبار القيادة السياسية على ترك السلطة، وتولي قيادات عسكرية، لفترة انتقالية، حيث يستبعد النظام المدني ويقام نظام عسكري مكانه، وهو المستوى الأكثر كمالا للتدخل.

[1] Samuel Finer , op.cit , p.26
[2] Ibid,p27 .

ويرى "فاينر" أن التهديدات بالإكراه المادي أو عدم الطاعة غير دستوري في أي ظرف من الظروف، وأن المسائل المصاحبة لمثل هذه التهديدات هي مساومة، لكن كيف يمكن اعتبار تهديد لخلق صعوبات سياسية للحكومة من أجل تأليب الرأي العام ضدها للإطاحة بها، في بعض الظروف يمكن أن نحكم على ذلك كأقصى امتداد للتأثير العسكري، وفي أحيان أخرى تعتبر كحالة من الضغط غير المبرر، أي حالة مساومة.

فالخلط بين الاثنين يخلق نوعا من الهشاشة، فالمسألة تتعلق معرفة " القنوات العادية" لمشاركة العسكرية في صنع السياسة الوطنية في كل حالة، وكم يبتعد العسكر عنها، فمسألة فصل السلطات تخلق تنافسا وتوترا بين الرئيس والمؤسسة العسكرية.[1]

[1] Samuel P. Huntington , " The Two Worlds of Military Politics ",op.cit,p11.

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية على ضوء النظريات الكلاسيكية:

هناك العديد من النظريات المفسرة لظاهرة تدخل العسكري في السياسة الداخلية للدول، تعتبر أعمالا جد هامة في هذا المجال العلمي. سنحاول أن نبين أهم وأبرز هذه النظريات، التي تساعدنا على فهم تلك العلاقة الموجودة بين المؤسسة العسكرية وعملية التحول السياسي.

المطلب الأول: نظرية العلاقات المدنية العسكرية صامويل هنتنغتون:

يرى صامويل هنتنغتون **Samuel Huntington** في كتابة الجندي والدولة الصادر سنة 1957، أن على الجنود، كي يكونوا فاعلين، أن يكونوا مختلفين عن باقي مواطني بلدهم الذين يستمدون قيمهم الرئيسية من الليبرالية، مدافعا عن الحجة القائلة بأن على الجيش أن يظل بمعزل عن المجتمع والسياسة، وأن يحمي استقلاله المهني ويحافظ عليه.[1]

قدم هنتنغتون نظريته المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية، نظرية احترافية المؤسسة العسكرية Military Professionalism، التي تفيد أن المؤسسة العسكرية يجب أن تكون منفصلة عن باقي المؤسسات، مع خضوعها للسيطرة المدنية Civilian Control. كما يرى أن السيطرة المدنية على القوات المسلحة في الدول الديمقراطية، من خلال السيطرة الموضوعية Objective Control، التي تتطلب مستوى عال من الاحترافية، وتبعية فاعلة من الجيش للقادة السياسيين المدنيين، واعتراف القيادة المدنية بالكفاءة المهنية للجيش. ما يدفع إلى تقليص فرص تدخل الجيش في السياسة وتدخل السياسة في الشؤون العسكرية.[2]

يركز هنتنغتون على مسألة 'الاحتراف العسكري' Professionalism، ويعني بذلك التركيز على عملية التنشئة العسكرية المحترفة، خصوصا بالنسبة لفئة الضباط، باعتبارهم العناصر العسكرية المحترفة، وليس الجنود الذين يخدمون لفترة مؤقتة ثم يتركون الخدمة العسكرية.

[1] زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة، ترجمة نبيل الحنش، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، ط1، 2018، ص 44.

[2] Samuel P. Huntington : The Soldier and the State: the Theory and Politics of Civil-Military Relations, 13rd ed. (Cambridge MA: Press of Harvard University Press, 1998) pp. 80-85.

وهذه التنشئة العسكرية تركز على قيم الانضباط وتنفيذ الأوامر، والخضوع للأوامر الصادرة من قادة السلطة المدنية.[1]

كما يرى هنتنغتون أنه يجب أن نميز بين المهنة والعمل أو الوظيفة، انطلاقا من أن الضباط يشكلون مهنة مثل المحامين والأطباء، مهنة عسكرية لها مميزات خاصة بها، ليست وظيفة أو عملا يؤدى، كما في حالة المقاول والاعلامي والتاجر وغيرها من الوظائف والأعمال. ولفظ المهني يدل على مصطلح يعبر عن انتماء لمهنة تقوم على قواعد وأخلاقيات لخصها هنتنغتون في ثلاث مكونات: الخبرة والمسؤولية والكوربوراتية أي وجود جسم متعاضد.[2]

ويمكن أن نتطرق لهذه المكونات أو السمات التي تعطي للجيش المحترف خصوصية تجعله ينفذ مهامه بعيدا عن التدخل في السياسة في النقاط الآتية:

1- الخبرة: حيث يعمل الجندي في، إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي استعمال القوة وإدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويملك مهارات محددة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة.

2- المسؤولية الاجتماعية: يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية، مسؤولية اجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية، تتمثل في تحملهم مسؤولية الدفاع عن الدولة.

3- التضامن الجماعي الداخلي: يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعي الداخلي وذلك نتيجة شعورهم بالتفرد المهني، والتميز في أداء المهام الموكلة لهم، وذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكرين هم أنفسهم وحدود دورهم في المجتمع. [3]

---

[1] السيد يسين، إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، مجلة الديمقراطية، العدد 52، أكتوبر 2013، القاهرة، ص. 41.

[2] عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، م ع للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ط1، 2017، ص 21.

[3] Samuel Huntington, مرجع سابق

ولتحقيق السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية يقترح هنتنغتون أسلوبين في السيطرة وهما، السيطرة الذاتية، والتي تأتي من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين، وسيطرة مدنية موضوعية من خلال زيادة درجة الاحتراف بين العسكريين والاعتراف باستقلالية العسكريين وتحويلهم إلى أداة في يد الدولة، وهذا ما يضمن الحياد السياسي لأعضاء المؤسسة العسكرية.[1]

فمسألة العلاقات المدنية العسكرية هي مسألة علاقة هيئة الضباط بالسلطة، وهنا يبلغ الصراع بسبب الضغوط الوظيفية والمجتمعية القمة، فهيئة الضباط هي عنصر إداري نشط في النظيم العسكري وهي مسؤولة عن الأمن العسكري للمجتمع، أما السلطة هي العنصر الإداري النشط للمجتمع، وهي مسؤولة عن توزيع الموارد من خلال قيم هامة تشمل الأمن العسكري.[2]

ف "هنتنغتون" يركز على عامل ذو طابع تاريخي يؤثر على العلاقات المدنية العسكرية، وتتمثل في مجموعة مهنية لم تكن معروفة حتى منتصف القرن التاسع عشر وهي هيئة الضباط، لكنه يعتبر أن الاحترافية هي أساس العلاقات بين العسكر والسلطة السياسية، فالضابط يتميز حسبه بخبرته ومهمته وانتمائه إلى جسم منظم (الكوربورالية)، وفي قلب الاحترافية التي تميز الضباط يكمن "تسيير العنف"، وهي العبارة التي يستعيرها من "هارولد لاسويل"، حيث يوجد الكثير من الاختصاصيين المتواجدين في مصالح القوات المسلحة (مهندسين، أطباء، طيارين، خبراء اتصال)، فرغم أن معارف هؤلاء الخبراء وخبراتهم قد تكون ضرورية لتحقيق أهداف القوة العسكرية، إلا أن مهامهم إضافية، فلا يمكن لأحد المختصين التابعين والذين يخدمون المهنة العسكرية أن يكون قادرين على "تسيير العنف"، ويشترك الضباط في امتلاكهم كفاءة الإدارة، والضابط لا يستخدم كفاءته إلا لصاح

[1] رشاد عبد العال، "العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة"، الخبر للدراسات، 2017.06.12.

[2] Jean Joana , La démocratie face à ses militaires , ou en est l'analyse des relations civils militaires op.cit p 136.

المجتمع، وحس هذا الواجب هو ما يشكل الدافع المهني للضابط، وليس للاعتبارات الاقتصادية أو المالية،[1]فحوافز الضابط هي حبه التقني لمهارته، وكذا الضرورة الاجتماعية لاستعمال هذه المهارة لصالح المجتمع، وامتزاج هذين المكونين يؤسس الحافز المهني، ومن جهة أخرى يمكن للمجتمع أن يضمن هذا الحافز إذا منح لضباطه راتب كاف ومستمر أثناء قيامهم بواجبهم أو بعد انسحابهم.

يرى "هنتنغتون" أن المهنة تتميز بالخبرة والمسؤولية والمؤسساتية، فالرجل المحترف خبير بمعارف ومهارات خاصة في حقل معين من حقول المعرفة الإنسانية، وهو يعمل في سياق اجتماعي ويطور خدمة ضرورية لتسير المجتمع.

إن المهنة التي يشير إليها " هنتنغتون" لا يمكن مقارنتها بأي وظيفة أو ممارسة نشاط تجاري، فهو يماثل بين النشاط العسكري والمهن "الليبرالية" مثل مهنة الطبيب والمحامي، فالمهنة تتميز أولا بفكرة الخدمة الخالية من أي مصلحة.

يشرح "هنتنغتون" مفهوم العقلية العسكرية بمقاربتها من خلال مماثلتها بمميزات القانوني، ورجل الأعمال والسياسي في ذكائه واتساع خياله، أو مقاربتها من خلال خصائصها الذهنية المتمثلة في المرونة، التسامح، الحدس والعاطفة، لكن هاتين المقاربتين لا يمكن استعمالها في تحليل العلاقات المدنية العسكرية، لأن الأولى تهتم بجانب واحد للعقلية العسكرية، والثانية تهمل العلاقة بين الشخصية والقيم والسلوك في المواقف الاجتماعية، ويرى أن تحليل مكونات العقلية العسكرية (المواقف، القيم، آراء الرجال العسكريين) هو الاقتراب الأكثر نضجا وفائدة، وعادة ما يتم التركيز على مجموعتين من المواقف تلخص على أن لها طابعا عسكريا، وهي التدخل والتسلطية.[2]

[1] Samuel P. Huntington , " The Two Worlds of Military Politics ",op.cit,p59

[2] Bengt Abrahamsson,op,cit,p152.

يعتقد الرجل العسكري أن النزاع والحرب تطور أخلاقيات عالية ومزايا ذهنية للرجل، وهو يفضل السياسات الوطنية العدائية، كما يعتقد أنه معاد ومعارض للديمقراطية. لكن الطريقة المستعملة للوصول إلى هذه النتائج غير موضوعية، فأول افتراض أن بعض القيم عسكرية، وأن الرجال العسكريين يدعمون هذه القيم يمكن أن يكون صحيحا أو لا يكون كذلك، ولكن لا شيء في الإجراء يتطلب أن يكون كذلك.

المقاربة البديلة هي تعريف القيم العسكرية من خلال المصدر، فالرجال العسكريون هم أيضا فرنسيون وأمريكيون، طرقيون وكاثوليك، ليبراليون ورجعيون، يهود وضد سامون، وأي حكم معطى من طرف الرجل العسكري يمكن ألا يعكس مواقفه كعسكري، بل يمكن أن تدل على انتماءات اجتماعية أو اقتصادية سياسية أو دينية لا علاقة لها بدوره العسكري، فالوظيفة العسكرية تتكون من القيم، والمواقف، والآفاق.[1]

يرى "هنتنغتون" أن الأخلاقية العسكرية ترى العنف متأصلا في طبيعة الانسان، فرجل هذه الأخلاقية هو رجل "هوبز" الشرير والأناني، كما أن التغيرات في التقنيات العسكرية مثل تطور تكنولوجيا الأسلحة وازدياد أهمية الاقتصاد في الشؤون العسكرية، لا يؤثر على طبيعة الأخلاقية العسكرية، فهي معيار ثابت والذي بواسطته يمكن الحكم على احترافية هيئة الضباط في أي زمان أو مكان.

يرتبط وجود المهنة العسكرية بوجود دولة أمة، قادرة على الحفاظ على المؤسسة العسكرية وراغبة في الحفاظ عليها بسبب تهديدات أمنها. والمنافسة بين الدول مازالت متواصلة، فمن أجل القضاء على الحرب يجب القضاء على أسبابها والمرتبطة بعدم كمال الطبيعة الإنسانية، وكثافة وآنية التهديدات الأمنية.

[1] شادية فتحي " العلاقت المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية ، مجلة النهضة (القاهرة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية) ، العدد الرابع ، أكتوبر 2006 ، ص 9- 10

ويؤمن الرجل العسكري بالطابع الاستمراري لتهديدات الدولة، ولكنه يأخذ أيضا بطارئية الخطر المحدق، فهدف الكفاءة الاحترافية يتطلب من الرجل العسكري تقدير التهديد بأكبر دقة ممكنة، وفي تقديره للتهديدات الأمنية ينظر العسكري إلى قدرات الدول الأخرى أكثر من نواياها، لأن النوايا سياسية بطبيعتها وهي أساسا غير ثابتة ومتغيرة، ولا يمكن تقيمها والتنبؤ بها.[1]

يفرق " هنتنغتون " بين أسلوبين لتحقيق وإحكام السيطرة المدنية على العسكريين وها:

1- سيطرة مدنية ذاتية الرقابة المدنية غير الموضوعية:

يرى "صمويل هنتنغتون " أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين، وأبسط طريقة لتقليص القوة العسكرية هي تقوية الجماعات المدنية ذات العلاقة بالعسكر، لكن العدد الكبير للجماعات المدنية وطابعها المتنوع ومصالحها المتضاربة، يجعل من المستحيل تعظم قونها مع احترام العسكر، لذلك فإن تعظيم القوة المدنية يعني تعظيم قوة جماعة أو جماعات مدنية خاصة، وهو ما يطلق عليه الرقابة المدنية غير الموضوعية.

إذن فالمبدأ العام للرقابة المدنية يتحدد عن طريق مصالح خاصة لإحدى الجماعات المدنية أو أكثر، إذن الرقابة المدنية غير الموضوعية هي الشكل الوحيد الممكن للرقابة المدنية في غباب هيئة ضباط احترافية.[2]

2- سيطرة مدنية موضوعية: تعظيم الاحترافية العسكرية:

من الممكن تحديد التوازن بين العسكر والسلطة المدنية من خلال سيطرة مدنية موضوعية حيث تتم من خلالها السيطرة المدنية ويزيد الأمن في نفس الوقت، حيث يرى "هنتنغتون" أنه يمكن تحقيق هذا النوع من السيطرة من خلال زيادة درجة الاحتراف بين العسكريين

[1] Pascal Vennesson, op,cit,p,163.

[2] Samuel P. Huntington , " The Two Worlds of Military Politics ",op.cit,p89.

والاعتراف باستقلالية العسكريين وتحويلهم إلى أداة في يد الدولة، وهذا النوع من الاحتراف هو الذي يحقق زيادة في درجة الاحتراف ويضمن الحياد السياسي لأعضاء المؤسسة العسكرية.[1]

وتعنى الرقابة المدنية بمعناها الموضوعي توزيع القوة السياسية بين الجماعات العسكرية والمدنية، والتي تؤدي إلى ظهور طبائع وسلوكيات احترافية بين أعضاء هيئة الضباط، وتحقق الرقابة المدنية غير الموضوعية أهدافها من خلال تمدين العسكر وجعلهم مرآة الدولة، في حين تحقق الرقابة المدنية الموضوعية أهدافها عن طريق عسكرة القوات المسلحة وجعلهم أداة للدولة، وفي حين توجد الرقابة غير الموضوعية بأشكال عدة، فإن الرقابة المدنية الموضوعية هي واحدة فقط، حيث تقلص الرقابة المدنية بالتطور التدريجي لتدخل العسكر في السياسات المؤسساتية والسياسة الدستورية، ومن جهة أخرى فإن الرقابة المدنية غير الموضوعية تفترض مسبقا هذا التدخل. فجوهر الرقابة المدنية الموضوعية هو الاعتراف باستقلالية الاحترافية العسكرية، أما جوهر الرقابة المدنية غير الموضوعية فهو نفي الفضاء العسكري المستقل.[2]

وتوجد أربعة مؤشرات يمكن أن تؤثر هيئة الضباط من خلالها وهي كالتالي:[3]

1- انتماءات الجماعة لهيئة الضباط وزعيمها، ففي هيئة الضباط توجد عموما ثلاثة أنواع من الانتماءات: الانتماءات قبل الخدمة، مثلا انحدار الضباط من طبقة اجتماعية خاصة ومنطقة جغرافية معينة، يمكن أن يؤدي إلى زيادة تأثير الهيئة، كما يمكن أن يطور الضباط انتماءات خلال القيام بواجباتهم العسكرية.

---

[1] Samuel Huntington , Political Order In Changing Societies , New Haven : Yale University Press , 1968 , p222

[2] Richard H Kohn , « An Essay on Civilian Control of the Military , American Diplomacy (1997) http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD Issues /amdilp-3/kohn.html.

[3] Morris Janowitz, The professional soldier a social and political portrait , New York the free press 1960.p.vii . ix.

2- موضوع الموارد الاقتصادية والبشرية لسلطة هيئة الضباط وزعمائها، فإذا وجهت أكبر نسبة من الناتج الوطني للاحتياجات العسكرية، وكانت أكبر نسبة من الأفراد يخدمون مع المصالح العسكرية، فإن تأثير هيئة الضباط وزعمائها سيكون كبيرا.

3- التغلغل المتبادل التدرجي لهيئة الضباط والمجموعات الأخرى، حيث يتزايد التأثير العسكري إذا تولى أعضاء هيئة الضباط مواقع السلطة في هياكل غير عسكرية للسلطة، ويتراجع التأثير العسكري عند تغلغل أفراد غير عسكريين في مواقع معروفة ومحددة رسميا لهيئة الضباط.

4- هيبة وشعبية هيئة الضباط وزعمائها: إن تفاعل هيئة الضباط وزعمائها مع الرأي العام ومواقف الفروع الخارجية والجماعات في المجتمع اتجاه العسكر هي عناصر أساسية في تحديد تأثير العسكر.

ويرتبط تحقيق الرقابة المدنية الموضوعية بتحقيق التوازن المناسب بين قوة العسكر وإيديولوجية المجتمع، وفي أغلب المجتمعات فإن العلاقة عبر القوة والاحترافية والإيديولوجية هي علاقة ديناميكية تعكس القوة النسبية للجماعات وتغيير تيارات الرأي والفكر وتنويع التهديدات حول الأمن الوطني، والحفاظ على هذا التوازن بين القوة والإيديولوجية، والذي يشكل الرقابة المدنية الموضوعية هو أمر صعب في أحسن الحالات.[1]

استمر "هنتنغتون" في كتابه " النظام السياسي في مجتمعات متغيرة" في الدعوة للرقابة المدنية الموضوعية، وطبقها على العديد من الدول النامية، " فإذا كان المجتمع قادرا على التحول من الطبقة الوسطى إلى المشاركة الشعبية مع مؤسسات سياسية متطورة نسبيا مثل الشيلي، الأورغواي، والمكسيك، فإن العسكر يتحمل دور مهني متخصص وغير سياسي، وهي خاصية النظم ذات الرقابة المدنية الموضوعية".[2]

[1] Suzanne C Nielsen,op,cit,pp 3-5.

[2] شادية فتحي " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية، مرجع سابق ص ص 9-11.

2- المطلب الثاني: نظرية العلاقات المدنية العسكرية لجانوويتز:

يبدأ جانوويتز MORRIS JANOWITZ في تحليله بالإشارة إلى تقاسم المسؤوليات بين العسكر والمدنيين، حيث وضع العسكر الأمريكي وسط مجموعة الفواعل السياسية، وأكد أن "الاعتقاد أن العسكر ليست جماعة ضاغطة فاعلة في مؤسسات الحكومة هو ارتكاب خطأ سياسي"، فحسب رأيه أن المدنيين في ممارستهم لسلطات الرقابة، يدينون للقوات المسلحة ببعض الاعتبارات، " ففي الولايات المتحدة الأمريكية، تتضمن مهام القيادة المدنية ليست فقط الإدارة السياسية للعسكر، بل أيضا الوقاية من تنامي الشعور بالإحباط في المهنة أو الشعور باللاعدالة أو عدم المرونة تحت ثقل المسؤوليات".[1]

يرى أيضا أن " الفاعلية العسكرية من غير إطار العلاقات المدنية العسكرية كمتغير تفسيري لا يتعلق بفعالية الجيش، وبدلا من ذلك، بنى حجته لقوة الجيش على تقيمه للاحتياجات العسكرية للولايات المتحدة في الحرب الباردة، ولذلك فإن قبول مثل هذا الدور من قبل الجيش سيكون له أيضا تأثير مفيد على طابع العلاقات المدنية العسكرية والسيطرة المدنية"[2].

وإن تدخل العسكريين في النظم الديمقراطية يكون محدودا، وعادة ما يقتصر تأثيرهم على مجال السياسة الخارجية وسياسات الدفاع، حيث تمارس النخبة السياسية السيطرة على العسكريين من خلال مجموعة القواعد الرسمية، التي تحدد محام العسكريين والظروف التي يمارسون دورهم في إطارها، خاصة تلك القواعد التي تستثنى العسكريين من التدخل في السياسات، ولكنه يؤكد على حدوث تطور في النظرية التقليدية التي تقوم على الحياد السياسي للجيش، حيث أن نموذج العلاقات المدنية العسكرية لابد أن يؤكد على ضرورة

[1] Bengt Abrahamsson , op.cit , p.149.

[2] Jean Joana, Le pouvoir des militaires , entre pluralisme limité et démocratie , Université Montpelier 1 / CEPEL p 3

مشاركتهم في وضع أسس النظام الديموقراطي، وذلك لأنه من الصعوبة النظر إلى العسكريين كمحايدين، حيث يعني ذلك أنهم مرتزقة وليسوا مواطنين، ولذلك لابد أن يكون لهم توجه سياسي بالرغم من استمرار عدم مشاركتهم في الحياة السياسية.[1]

على النقيض من هنتنغتون، يرى "جانوويتز" تزايدا في قوة العسكر بعد 1945، ويعزي ذلك إلى تغير دور المتطلبات العسكرية والناتج أساسا من التغيرات في البيئة التكنولوجية والسياسية، في حين يعطي هنتنغتون دورا نشطا للسلطة المدنية، والتي تأخذ مزاياها من نقاط ضعف البنية العسكرية لتحسين موقع قوتها، حيث يميل العسكر في تحليل هنتنغتون إلى اتخاذ هيئة من الموظفين الخبراء السلبيين والمحايدين الذين يحكمون بسهولة ، يعطي جانوفيتر درجة هامة من الاستقلالية في العمل للحرفة العسكرية، وفي تحليله يصبح العسكر الجانب الأكثر نشاطا من السلطة المدنية.[2]

حيث انتقد "جانوويتز" الوصف الذي اقترحه "هنتنغتون" لهيئة الضباط الأمريكية، وتطوراتها خلال القرن العشرين، حيث اعترض في البداية على هيمنة العسكري المحترف الذي جاء به " هنتنغتون "، وميز "جانوويتز" الذي كان متأثرا بتصنيف السلطة الشرعية لـ"ماكس فيبر" بين صنفين مثاليين للعسكر الاحترافي يتعايشان في الجيش الأمريكي، "الزعيم البطولي" من جهة والموجه نحو قيم تقليدية ويؤمن إيمانا قاطعا بالعلاقة بين الوسائل والغايات، والمعرف بقيم تقليدية تتمثل في الشجاعة والشرف، ومن جهة أخرى "المسير العسكري" البراغماتي الموجه نحو أهداف وغايات فردية محددة، والمتميز بتحكمه في الابتكارات التكنولوجية والتنظيمية، والمدفوع بواسطة قيم جماعية غير مشكوك فيها.[3]

[1] Theodore Caplow , Pascal Venesson , Sociologie Militaire , Armand Colin , Paris 2000 , p37.

[2] Jean Joana , Le pouvoir des militaires , entre pluralisme limite et démocratie , op.cit , p.3.

[3] Theodore Caplow , Pascal Venesson , op.cit , p.3.

فقد ساهم "جانوويتز" في النقاش المستمر داخل الجيوش بين أخلاقية المحارب" و"المسير"، بين "الزعامة" و"التسيير"، حيث يرى أن تغير مهنة السلاح تؤكد أن الضابط هو "مسير " ولكن أيضا زعيم بطولي يأخذ الآخرين إلى القتال، وقد لاحظ باكرا الانهيار التدريجي للجيوش الشعبية وظهور ما يسميه "القوات بذاتها" بمعنى قوات ممتدة لجيوش تكون دائما في حالة تأهب للحرب، وتستعمل التكنولوجيات العالية. وكونه وفيا لتصورات مؤسسي علم الاجتماع، فإن "جانوويتز" لا يؤمن أن مبادئ السوق والعقلانية الاقتصادية يمكنها لوحدها تسوية مسألة توظيف العسكر وتنظيم العلاقات بين الجيش والمجتمع، حيث يؤكد على أهمية ما يسميه بـ" الوعي المدني" داخل المجتمعات الديمقراطية المتطورة.[1]

إذ يؤكد "جانوويتز" على عدم تجانس أعضاء التدرجية العسكرية كما أن تمي يزه بين مختلف المسارات الوظيفية والتي يطلق على بعضها مسؤوليات خارج عسكرية، يوضح حدود التميز بين "العسكري" و"السياسي".[2]

واستخدم جانوويتز البارادايم التكنولوجي" بصفة ممتدة باعتبار أن التكنولوجيا المعقدة للقوات المسلحة ضرورية لفهم هيكلها وسلوكها وممارساتها، وتبع ذلك أبحاث متعددة في هذا الاتجاه، منها على سبيل المثال عمل ميشال لويس مارتن" عام 1981حول الجيش الفرنسي منذ 1945 أين استعمل التكنلوجيا كمتغير مستقل هام، وقام "كريس ديمشاك" بتوضيح النتائج التنظيمية لانتقال جيش القوات البرية الأمريكية من الدبابة M60 إلى الدبابة M1، فالجيش الأمريكي حساس للعلاقة بين التكنلوجيا والمنظمة.[3]

[1] Morris Janowitz, civil - military relations / regional perspectives, Beverly hills, California , sage publications,1981,p171

[2] Ibidem

[3] Morris Janowitz , military institutions and coercion in the developing nations , expanded edition of The military the political development of new nations , Chicago , the university of Chicago press , 1964 , p.5.

أما "هالبرن" halpern فقد كتب قائلا: " إن الجيش هو الفاعل السياسي الرئيسي، وهو أداة الطبقة الوسطي الجديدة"، أما "فاتيكوتيز" vatikotis فقد اعتبر أن "الجيش هو وسيلة التغير السياسي وتلاعب الايديولوجية السياسية".[1]

وتأتي أغلب الحجج حول القدرات التحديثية للعسكر من الأصول الاجتماعية والتموقعية لضباط الجيش، فالأصول الطبقية الدنيا والمتوسطة بالاشتراك مع الوظائف البيروقراطية المشغولة، تؤدي إلى هيئة ضباط قابلة للاستجابة للتغيير الاجتماعي، ورغم أنه من الصعب إنكار تأثير الطبقية على ردود فعل الضباط على البرامج الخاصة بالتغيير، فإن الطبقة هي عامل واحد فقط من عوامل التأثير على ردود فعل الضباط في برامج التغيير.[2]

لاحظ "جانوويتز" في كتابه عن دور العسكر في التحديث السياسي في الدول النامية استقرارا كبيرا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية إلى غاية 1965، وارتباطه بالتطور الاقتصادي، واقترح فرضية تتجه في اتجاه مغاير تتعلق بآثار المؤسسات في الدول الجديدة، والتي تميزت بالتصاعد السريع للقوات شبه العسكرية مما زاد من استقرار الأنظمة، وهكذا فإن انتشار وتوسع القوات شبه العسكرية كان أكبر من توسع موظفي المؤسسات الوطنية المركزية العسكرية. فالدول الحاصلة على استقلالها بعد1945 وجدت نفسها مع مؤسسات عسكرية صغيرة وموارد شبه عسكرية أو شرطة محدودة، في حين أن أهم المسائل في البناء المؤسساتي هو توسع الإدارة ومراقبة الشرطة بواسطة مؤسسة وطنية عسكرية مركزية فعالة.[3]

لقد أهمل المنظرون الغربيون لمدة طويلة الروابط بين المؤسسات العسكرية والماكرو سوسيولوجيا للأنظمة السياسية، حيث كانت البحوث حول الدول النامية من طرف علماء

[1] Ibid,p10.

[2] Morris Janowitz , military institutions and coercion in the developing nations , expanded edition of The military the political development of new nations,op,cit,p104

[3] Morris Janowitz, civil - military relations / regional perspectives,op,cit,p161.

الغرب امتدادا وتعبيرا عن تحاليلهم الذهنية للمؤسسات الغربية وعملية التغيير الاجتماعي السياسي في الغرب.[1]

تكمن أصالة عمل "جانوويتز" في اهتمامه بخصوصية القوات المسلحة نفسها والتي ينزع عنها ميلها للتدخل في السياسة، ويضع خمس متغيرات تدل على خصوصية العسكر في العالم الثالث مقارنة بنظرائهم في الدول الغربية وهي:[2]

- تجربتهم القتالية واستخدام القوة، والذي يكون في كثير من الأحيان أكثر ضعفا.
- مسارهم الوظيفي وتوظيفهم الاجتماعي ومستواهم التعليمي الذي يشكل الفرق بين باقي الجماهير.
- القيم التي يعتنقونها والمتشبعة بالروح الوطنية.
- انجذاب للقيادة الاقتصادية ورفض اللعبة السياسية.
- درجة انسجام أكثر ضعفا نتيجة اتصالاتهم مع المجتمع المدني.

رغم أنه لا يعتقد أن هذه الخصائص تجعل من العسكر مساهمين محتملين في التنمية السياسية لدولهم، فبالمقابل فهي تفسر عدم ثقة العسكر في الفواعل والمنظمات السياسية، وقناعتهم بإمكانية تسييرهم لبلاد، وبالتالي ليمهل للتدخل بهدف ممارسة السلطة.

في حين يرى "هنتنغتون" أن الاحترافية تضمن الحياد السياسي للعسكر، لكن هذا الحياد السياسي يتم استعماله بتحفظ، لأن النظرية الديمقراطية التي تتطلب حياد العسكر الاحترافي لا تتناسب مع الدول النامية التي لا يمكن وصف عسكرها بالمحايد.

أما بخصوص قدرة أو عدم قدرة النظام على إحداث التنمية الاقتصادية وتحقيق الرفاه الاجتماعي، ظهر جليا لؤلائك الذين اعتقدوا بإمكانية زعامة العسكر للتنمية الاقتصادية، إذ لا يمكن تحديد ماهي الشروط السياسية الخاصة التي يمكن وفقها إنتاج تنمية اقتصادية

[1] Ibid,p172.

[2] Morris Janowitz, civil - military relations / regional perspectives,op,cit,p175.

واجتماعية، فنتائج البحوث الكمية حول قدرة العسكر على إحداث هذه التنمية لا تعطى أدلة قاطعة، فلا توجد حجة لاعتبار الأنظمة العسكرية أكثر أو أقل نجاحا من الأنظمة المدنية في إحداث التنمية عموما إذ يختلف ذلك باختلاف الحالات.[1]

بين كل من "هورويتر" hurewitz و"جانوفيتر"، أن الاثنيات والتضامنات الجمعوية والمؤسسات البيروقراطية والطرائق الدينية، والاعتبارات الجهوية، والقبلية، والقروية أو الأصول الحضرية، يمكنها تغيير التوظيف العسكري والتدخل في هيكلة الطبقة للمنظمة العسكرية.[2]

حيث يرى "جانوويتز " أنه لا يجب المبالغة في قيمة الأصول الاجتماعية للعسكر فعند إدخاله برامج للتغيير، فإن عمله ليس مدفوعا بالضرورة بواسطة انسجام أصوله الطبقية، فالعسكر ليس أكثر أو أقل تحديثا من المجموعات المهيكلة المشابهة في المجتمع (الأساتذة، طلبة الجامعات، العمال، الأحزاب السياسية...)، فضمن العسكر هناك المحافظ والليبرالي، المتدين والتقدمي، اليميني واليساري...، فقدرة العسكر على التعامل مع التغير تتأثر بالقيم العسكرية والتنظيم والسلطة.[3]

ويظهر البعد البيروقراطي للتنظيم العسكري في المجتمعات الفلاحية في الشرق الأوسط من خلال المكافآت المادية والاستقرار الوظيفي، واعتبار العسكر مجموعة بيروقراطية حسب "جانوويتز" لا يجب أن يفهم على أنهم يملكون نفس نظام السلطة أو الآمال السلوكية مثل البيروقراطية المدنية، بل يعنى أن العسكر والخدمات المدنية البيروقراطية تعمل كمخارج للحركية الاجتماعية وفرص للتحديث، ورغم ذلك فإن البيروقراطية المدنية والمنظمات العسكرية لا تأثر اجتماعيا أو تكنولوجيا في تغيير الهيكلة الفلاحية للمجتمع.[4]

---

[1] Ibid,p176

[2] Jean Joana , Le pouvoir des militaires , entre pluralisme limité et démocratie , op.cit , p.4

[3] Bengt Abrahamsson , op.cit , p.145 .

[4] Ibidem

وبإدخال حركية في المجتمع الفلاحي، يغير هذا الأخير هيكل العلاقة داخل المنظمات البيروقراطية والعسكرية، مما يؤدي إلى بقاء ممارسات قروية داخل المؤسسة العسكرية، أكثر أهمية من استمرار هذه الروابط، ظهور نخبة عسكرية كطبقة اجتماعية متميزة، فمن جهة تتميز عن الجنود والجماهير، ومن جهة أخرى تعوض النخب السياسية التقليدية.[1]

المطلب الثالث: نظرية العلاقات المدنية العسكرية لصامويل فاينر:

ساهم " صامويل فاينر" Samuel Finer في تجديد النقاش حول الرقابة السياسية على العسكر بالتساؤل عن كيفيات التدخل العسكري، حيث أشار إلى تنوعها، من الاستيلاء المباشر على السلطة طرف العسكر إلى لعبة تأثير بسيطة مرورا بالضغوطات والتهديدات على الحكومات المدنية، وأحيانا الانقلاب على هذه الحكومات، ثم يؤكد بعد ذلك على التأثير الذي تتركه المجتمعات السياسية المدروسة، والأكثر أو الأقل تسامحا تجاه التدخلات في السياسة، و في هذا الإطار تحدد الثقافة السياسية لكل دولة والتي تتحدد انطلاقا من درجة الإجماع التي تحظى بها، القواعد والمؤسسات السياسية ودرجة تجنيد الشعب في المنظمات السياسية خطر التدخل من طرف العسكر.[2]

يرى "صمويل فاينر" أن عودة الجيش إلى الثكنات أي انسحاب الجيش من السلطة المباشرة يتم عن طريق تراك بعض الشروط أهمها: تفكك الجماعة الأصلية المتآمرة وتصاعد اختلاف مصالح القادة المسيرين مع مصالح العسكريين، وبعد20 سنة من ظهور كتابه، تابع تحليله موسعا شروط انسحاب الجيش من الساحة السياسية مستوحيا ذلك من التفرقة التي قام بها في كتابه "The man on Horse–back " والمتمثلة في طريقة تدخل الجيش في السلطة، باستخدام الانقلاب العسكري.

[1] الوصفة السياسية تنشر بصفة موسعة الإحساس أو الاعتقاد الذي من خلاله تم الاستيلاء على الحكم مثل : رغبة الشعب ، الحق الإلهي للملك ، الوعي بتشكيل أمة مميزة ، الوفاء لملكية العرش.

[2] Samuel Finer , op.cit p.17.

يفرق "فاينر" بين حوافز وشروط انسحاب الجيش من الحياة السياسية، إذ يرى أن حوافز الانسحاب تنقسم إلى الاستعداد للانسحاب والشروط المجتمعية التي تدفع للانسحاب، في ما يتعلق بالاستعدادات تتمثل المحفزات في:

- امتثال القوات المسلحة لمبدأ علو المدني.
- استشفاف تهديد ضد التماسك أو القدرة القتالية للقوات المسلحة.
- ضياع الثقة بالنفس في مواجهة المصاعب السياسية.

أما الشروط المجتمعية، فيلخصها "فاينر" في تحديات داخلية وخارجية، فالداخلية هي "المعارضة الدائمة لمجموعات منظمة من السكان"، بالإضافة إلى الحركات المسلحة المعارضة للسلطة العسكرية، أما الخارجية فتأتي من تدخل أجنبي، خاصة هزيمة عسكرية، حيث يمكن للقوات الأجنبية التسبب في فشل نظام عسكري عن طريق سحب دعمها أيضا.[1] وإلى جانب محفزات الانسحاب، يوجد ما يسميه "فاينر" الشروط الضرورية لانسحاب الجيش إلى الثكنات، وتتضمن أمرين: الأول هو أن تساهم كل العناصر المعنية في قرار الانسحاب من السلطة، أما الشرط الثاني هو أن تكون مصالح الجيش محمية، ويؤكد "فينر" في الشروط المجتمعية، أنه يجب وجود منظمات مدنية مؤهلة سياسيا لتسليمها السلطة.

ويرى "فينر" أن التدخل العسكري هو ميزة الدول الحديثة وليس القديمة، وذلك لسببين رئيسيين، أن الشرعية في هذه الدول مهتزة ومازالت في صراع، وثانيا أن معظم هذه الدول تنقصها الشروط المادية لتعزيز وتدعيم مؤسسات مدنية قوية، وهناك سبب إضافي ينطبق على قلة من هذه الدول ويتمثل في الوجود المسبق لتقليد التدخل العسكري.[2]

تاريخيا من الطبيعي أن يطيع العسكري السلطة المدنية، لكن المفارقة هي أن "فينر" يعتبر أن المراقبة المدنية للعسكري غير طبيعية، ويقترح أن المسألة هي كيف يمكن للمدنيين

[1] Ibid,p21.

[2] Samuel p. Huntington, The soldier and the state, op, cit,pp24-84.

تطبيق الرقابة، وعلى العسكري أن يعطى الجواب، فمن أجل التدخل يجب أن تكون للعسكري الفرصة والاستعداد لوجود تداخل لدافع واع والرغبة في الفعل، إذن عندما يكون الانتماء للمؤسسات قويا فإن التدخل العسكري لن يحدث أو يكون ضعيفا، وتختلف أشكال التدخل العسكري (عنيف أم لا) من مجتمع لآخر باختلاف الوصفة السياسية السائدة وموافقتها على مثل هذا التدخل العسكري.[1]

ويرى "فاينر" أن العسكري يتمتع بثلاثة مزايا رئيسية متمثلة في: علو التنظيم، المكانة العاطفية الرمزية المعبرة، واحتكاره السلاح، بالإضافة إلى الضعف السياسي للقوات المسلحة بمعنى عدم القدرة التقنية على الإدارة ونقص الشرعية لفعل ذلك.[2]

يقسم "فاينر" المجتمعات عبر مستوياتها المختلفة من الثقافة السياسية، والتي توافق مع درجة ارتباطها بالمؤسسات المدنية، ففي أعلى مستويات الثقافة السياسية نجد دولا مثل بريطانيا أو الولايات المتحدة الأمريكية، التي يكون ارتباطها بالمؤسسات المدنية قويا جدا، وفي أدني المستويات نجد دولا مثل هايتي أو الكونغو أو الأرجنتين والمكسيك، لا يوجد فيها ارتباط واع بالمؤسسات المدنية، أما اليوم فإنه من المدهش أن يكون للشعب مستوى عال من الثقافة الفنية أو المادية، على حساب تدني الثقافة السياسية".[3]

ففى الدول ذات الثقافة السياسية الضعيفة، لا تشكل الحاجة إلى الشرعية عائقا هاما للتدخل العسكري، أما في الدول ذات النضج أو الثقافة السياسية الأكثر تقدما، سيشكل ذلك عائقا في هذه الدول التي يكون فيا الارتباط بالمؤسسات المدنية قويا.

يدرج "فاينر" جانب ثان من الاستعداد للتدخل، هو الرغبة في التدخل والمرتبطة بالاحترافية العسكرية، والتي اعتبرها "هنتنغتون" العامل الأساسي لإبعاد الجندي عن السياسة، كما رأى

[1] Samuel Finer , op.cit,pp 26-27

[2] Samuel Finer , op.cit,pp 88-130.

[3] Rebecca L. Schiff , « civil - military relations reconsidered : A theory of concordance » , Armed forces and society , fall 1995 , vol 22 N ° 1 , p.12.

أن الطريقة الآمنة العزل العسكر عن السياسة هي تشجيعهم على الاحترافية التامة، وبهذا فإن على الجيش أن " يكون محايدا سياسيا، وهيئة ضباط احترافية عالية تكون مستعدة دائما لتنفيذ آمال ورغبات أي جماعة مدنية تؤمن سلطة شرعية داخل الدولة".[1]

وهنا أدرج "فاينر" عبارة للتعبير عن درجة الارتباط بالمؤسسات المدنية، وتتمثل في مستوى الثقافة السياسية، واقترح أن تصنيف المجتمعات في مستويات من الثقافة السياسية يرتبط بقوة أو ضعف ارتباطها بمؤسساتها المدنية، في المستويات العليا تكون احتمالات التدخل ضعيفة، أما المستويات الدنيا فتزداد احتمالات التدخل، حيث ترتبط مستويات التدخل العسكري بمستوى الثقافة السياسية في مجتمعات العسكر، ومفهوم الثقافة السياسية غير موحد إذ يرتبط بتحقق ثلاثة شروط: يكون مستوى الثقافة السياسية عاليا لما تكون الصيغة السياسية المبنية على الطاعة من خلال المعتقد أو العاطفة مقبولة من الجميع، ولما يكون هناك إجماع واعتراف بشرعية النظام السياسي، بالإضافة إلى الارتباط القوي والواسع بالمؤسسات السياسية.[2]

وعليه يعتبر "فاينر" زعيما للتحليل المؤسساتي للعلاقات المدنية العسكرية بعد الاستعمار في الدول النامية، مركزا أساسا على الانقلابات العسكرية، ومنتقدا عمل "هنتنغتون" وتزامن كتابه مع فترة الانقلابات العسكرية في الدول النامية، وقد تأثر" فاينر" بباريتو فيما يتعلق بالتغير الاجتماعي خاصة حول اتجاه تنقل النخب، حيث أدخل العوامل الاجتماعية و الاقتصادية والثقافية، كما كان يرفض الماركسية و السلوكية الأمريكية لأنه كان يعتقد بأنها تحاول خلط الشروط بالأسباب، وقد اهتم فاينر في أعماله بموضوعين رئيسيين: مأسسة تطبيق القوة السياسية وعدم تفريق دراسة المؤسسات والأفكار.

---

[1] Hugo Loiseau,op,cit,pp 28-29.

[2] دلشاد محمد بابلا ، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002 ، السليمانية ، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2012 ،ص37.

ويعتبر" فاينر" من المتشائمين فيما يتعلق بانسحاب الجيش من الحياة السياسية، وفضل استمرار العسكرة وذلك راجع لأسباب لخصها في: الخطر الذي يمثله وصول معارضين سياسيين من النخبة العسكرية للسلطة، وبالتالي خطر ملاحقة الطاقم العسكري المغادر، احتمال تغيير السياسات المصرح بها تحت النظام العسكري، التخوف من احتفاظ الجماعة المدنية الوافدة بالمزايا التي كان يتمتع بها الجيش.[1]

[1] Ibid,28-29

المبحث الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية:

يمكن تلخيصها في نظرية التوافق (المطلب الأول)، نظرية اقتسام المسؤولية(المطلب الثاني)

المطلب الأول: نظرية التوافق:

جاءت عدة انتقادات للنظريات المعاصرة، التي ركزت تاريخيا وثقافيا على الحالة الأمريكية، خاصة وأن فصل العسكر عن المؤسسات المدنية تركز على معيار خاص من الاحترافية، وهذا المعيار أصبح النموذج المصدر لباقي الدول المختلفة في تاريخها وثقافة احترافيتها عن المقاييس الغربية، فالرقابة المدنية سادت في الثقافة السياسية الأمريكية لأن الشروط الواجبة لغرس مثل هذا النوع من الرقابة متوفرة هناك.

الانتقاد الثاني هو التأكيد على الجانب المؤسساتي للنظريات المعاصرة، فبرغم من أن التحليل المؤسساتي هو جانب حيوي في العلاقات المدنية العسكرية، إلا الأدبيات التي اهتمت بالفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية، أهملت الجوانب الثقافية، فالفصل بين المدني والعسكري ليس الشكل الوحيد الممكن للعلاقات المدنية العسكرية، بل هو ما حدث في الولايات المتحدة الأمريكية، بما يتبع ثقافتها، تاريخها وسياستها، يمكن أن تشمل الفصل أو الادماج، أو أنواع أخرى من الأشكال، وتشمل العوامل الثقافية، القيم، المواقف، الرموز، التي لا تشكل وعي الأمة بدور عسكريها، ولكن أيضا رأي العسكر في دورهم، فالمؤسسات عادة ما تحوي قوى اجتماعية مختلفة، فمثلا المميزات العامة للشعب يمكن أن تؤثر على دور النخبة العسكرية.[1]

تهدف نظرية التوافق التي جاءت بها "ربيكا شيف" **Rebecca L. Schiff** إلى تحقيق هدفين، الأول تفسير الشروط المؤسساتية والثقافية التي تؤثر على العلاقات بين المدنيين والعسكر، أما الثاني فهو توقع تدخلات العسكر في السياسة، فإذا كان الشركاء الثلاثة

[1] Rebecca L. Schiff , « civil - military relations reconsidered : A theory of concordance » op.cit, pp 7-29.

متفقين على المؤشرات الأربعة، فإن التدخل العسكري الداخلي له فرص قليلة للحدوث. وحسب هذين الهدفين تحل هذه النظرية مشكلتين مرتبطتين بالدراسة الكلاسيكية للعلاقات المدنية العسكرية، إذ يتعلق الأمر أولا بفرض النموذج الأمريكي للفصل بين العسكر والمدنيين والذي يهيمن على أدبيات العلاقات المدنية العسكرية، وثانيا اللامسؤولية التي تقوم من خلالها النظريات الحالية بإهمال الجوانب الثقافية والتاريخية في تحليلها بفرض تحليل مؤسساتي باتجاه واحد.[1]

على عكس نظرية العلاقات المدنية العسكرية المعاصرة التي ترى أنه على العسكر البقاء ماديا وإيديولوجيا مفصولين عن المؤسسات السياسية، تقترح النظرية البديلة هنا ثلاثة شركاء هم: العسكر، النخب السياسية، المواطن، هؤلاء الشركاء يجب أن يهدفوا إلى علاقة تعاون والتي يمكن أن تؤدي أو لا تؤدي إلى هذا الفصل، ولكنها لا تتطلبه، ومن الناحية العملية تقسم هذه النظرية الفواعل المدنية إلى مجموعتين: النخب السياسية التي تتحدد من خلال وظيفتها السياسية دون الاهتمام بشكل الحكومة، والمواطنين الذين يعرفون بواسطة وظائفهم إذ يشكل العسكر كمؤسسة أو كأفراد مع النخب السياسية والمواطنين في دولة معينة شراكات ويتفقون على دور القوات المسلحة في المجتمع، وتكون تدخلات العسكر في السياسة أقل.[2]

تقوم هذه النظرية على فرضية رئيسية، أنه كلما بالغت المؤسسات السياسية المدنية في اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة منفصلة ومحايدة سياسيا كلما اتجه العسكريون للمزيد من التدخل في الشؤون السياسية، ومن ثم فإن الحوار والتوافق والتركيز على القيم المشتركة بين النخبة العسكرية والسياسية، وليس السيطرة المدنية التقليدية هي الضمانات التي تكفل احتواء التدخل السياسي للنخبة العسكرية.[3]

[1] Rebecca L. Schiff , « civil - military relations reconsidered : A theory of concordance » op.cit, p 12

[2] Rebecca L. Schiff , « Concordance theory , targeted partnership and counterinsurgency strategy >> , Armed forces and Society ,2012,p326.

[3] Ibid,p 325.

تبنت "ربيكا شيف"، صاحبة نظرية التوافق، النهج البنائي بعيدا عن الواقعيين التقليدين، فهي تركز على الخصوصيات المحلية للعلاقات المدنية العسكرية في دولة معينة؛ من خلال دراسة الجهات الفاعلة والمؤشرات الثقافية والتاريخية والمتغيرات المؤسسية، وترفض الافتراض القائل بضرورة سيطرة المدنيين على العسكريين، وبدلا من ذلك تسلط الضوء على الحوار والقيم المشتركة بين المكونات الرئيسية للمجتمع وثقافاتها، مما يؤدي إلى زيادة الترابط بينها، إذ أقرت بضرورة قيام علاقة تعاونية بين الشركاء الثلاثة: الجيش، النخبة السياسية، المواطنون، أي عدم فصل المؤسسة العسكرية والنظام السياسي أو المؤسسات المدنية، وترى أن النظريات الأخرى أهملت العوامل الثقافية وركزت فقط على المسائل المؤسساتية.[1]

تقوم هذه النظرية على عدة افتراضات هي:[2]

- التأكيد على أهمية الحوار واقتسام القيم والأهداف بين العسكريين والنخب السياسية والمجتمع.
- التأكيد على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري.
- كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل.

حددت النظرية عدة معاير أو مؤشرات كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتمثل هذه المعايير في التكوين الاجتماعي لهيئة الضباط، وعملية صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد أو التوظيف ونمط المؤسسة العسكرية.[3]

وتتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

---

[1] Ibid,p 327.

[2] Ibid,p 336.

[3] Michael Howard , Soldiers and governments Nine studies in C - M relations , London Eyre & spottis woode , 1957 , p22.

- **التكوين الاجتماعي لهيئة الضباط:**

أول هذه المؤشرات تمثل في تركيبة هيئة الضباط، ففي المجتمعات التي تفصل الحقل المدني عن العسكري، فإن هيئة الضباط تدير العمل اليومي الخارجي والمؤسساتي للقوات المسلحة. هؤلاء الضباط هم جنود موظفون، أو جنود احترافيون كما صنفهم "برلميتر" والذين يهبون حياتهم لتطوير العسكر وتعريف علاقاتهم باقي المجتمع[1].

- **عملية صناعة القرار السياسي:**

المؤشر الثاني هو عملية صناعة القرار السياسي ويشمل الأعضاء المؤسساتية للمجتمع والتي تحدد عوامل هامة للعسكر: الميزانية، الوسائل الحجم، والهيكل. ولسد احتياجاتهم، فإن العسكر عادة ما يتوجهون نحو قناة حكومية والتي تزن كلا من الموارد والمطالب العسكرية والمجتمعية، في برلمانات مفتوحة أو إدارات مغلقة أو مجالس خاصة، وتقدر الاحتياجات العسكرية، وتصل إلى اتفاق دائما ما يحصل على دعم المواطنين. وعملية صنع القرار السياسي لا تملي شكلا خاصا من الحكومة، ديمقراطي، تسلطي، أو أي شكل آخر، بل تعبر عن قنوات خاصة لاحتياجات ومخصصات العسكر.

- **طرق التوظيف:**

يمكن أن تكون إكراهية أو إقناعية، حيث تشير الإكراهية إلى التجنيد الإجباري وفرض الضرائب لسد احتياجات العسكر، وهذه الطريقة الخشنة، يكون فيها المواطنون مجبورون على التعاون ضد رغبتهم، ونتيجة لذلك فإن هذا الشكل من التوظيف لا يؤدي دائما إلى التوافق بين العسكر والمواطنة.

[1]Ibid,p 339.

فالتوظيف الإقناعي يمكن أن يأخذ شكلا تطوعيا أو غير تطوعي، ويركز على القناعات، حيث يكون الشعب مقتنعا الخدمة العسكرية حفاظا على الأمن أو بدافع الوطنية، أو لأي هدف وطني.

- **النمط العسكري:**

يشير إلى المظاهر الخارجية للعسكر والبناء الذهني الداخلي المشترك معه: ماهي الفلسفة التي تقوده، وماذا يظن الناس بهم؟ فهي الطريقة التي يجتمع من خلالها أعضاء من نخب معينة كنظراء، والتي تميز النخبة عن غيرها من النخب، وعادة ما تكون متداخلة مع متغيرات أخرى، تكون جزءا من التطور التاريخي ممزوجا بالتقاليد العسكرية والرموز. حيث تعرف الثقافة السياسية على أنها جزء خاص من الثقافة العامة ككل، والتي تشير إلى المواقف، القيم، والمعتقدات المهيمنة أو الخاصة التي تؤثر على العمل السياسي ومواقف الأفراد المكونين للمجتمع، ويشير النمط العسكري إلى العناصر الإنسانية والثقافية للقوات المسلحة، كيف يظهر العسكر، ماهي الإشارات التي يطلقونها، ماهي التقاليد التي ينشرونها، وهذه كلها جزء من العلاقة بين العسكر، المواطنين والساسة.[1]

إن نظرية التوافق لا تنفي أهمية الشروط الخارجية للتهديد، لكن وتوافقا مع النظرية المعاصرة للعلاقات المدنية العسكرية، فإن للسياسة الداخلية الأولوية. فهي تفسر الشروط الخاصة التي تحدد دور العسكر في الفضاء الداخلي، والذي يشمل الحكومة والمجتمع، وهي لا تتطلب شكلا خاصا من الحكومة أو مجموعة من المؤسسات، أو عملية صناعة القرار، ولكنها عادة ما تأخذ مكانها في سياق من الإجماع، أو الاتفاق النشيط، الموضوع من طرف قانون، أمر، دستور، أو يرتكز على قيم تاريخية وثقافية موضوعة منذ أمد طويل.[2]

[1] Douglas L Bland , << A unified theory of civil - military Relations » , Armed Forces and Society , vol 26 , Nº . Fall 1999 , p11.

[2] Ibid,p 9.

وأضافت "ربيكا شيف" مفهوما جديدا على نظرية التوافق هو الشراكة المستهدفة والتي تعطي مرونة أكبر في سياق مؤشرات التوافق، ويتعلق الأمر بعملية صناعة القرار السياسي، وهي تحالف خاص بين العسكر وصناع القرار يدوم فترة محددة من الزمن، ويهدف إلى تحقيق هدف خاص بالسياسة الخارجية والاستراتيجية العسكرية على مستوى صناعة القرار السياسي.[1]

ففي حين تقدم نظرية التوافق إطارا عاما لتجنب التدخل العسكري الداخلي في كل دولة، فإن الشراكة المستهدفة تبين أن الأدوار يمكن أن تكون أكثر مرونة لما تنشأ الحاجة إلى استراتيجية أكثر تركيزا على مواضيع استراتيجية خاصة. لفترة معينة من الزمن، قد يتم خلط أو تغيير الأدوار التقليدية للعسكر واختلاط الحدود العسكرية والسياسية، حتى لو كانت العلاقة الأوسع بين العسكر والمجتمع هي علاقة فصل، بعبارة أخرى يمكن أن يتواجد الفصل والادماج في نفس الوقت أثناء شراكة مستهدفة لأسباب خاصة بالسياسة الخارجية لأمة ما وأهدافها الاستراتيجية.[2]

ويثير مفهوم الشراكة المستهدفة قضية "من هو المسؤول"، ففي الولايات المتحدة فإن السلطة المدنية مقبولة من العسكر، ففي العديد من المرات وبسبب نقص التجربة والمعرفة اللازمة، لم يتمكن المدنيون من فهم تعقيدات الاستراتيجية العسكرية والمخططات العملياتية. وهنا يمكن للشراكة المستهدفة إشراك العسكريين بافتراض وضع لا يتعارض مع السلطة المدنية.

هذا المفهوم من الشراكة المستهدفة تم تطبيقه عبر استراتيجية مكافحة التمرد، وهي نقيض النموذج الانفصالي المطبق والتي تركز على الشعوب وثقافاتها الأصلية.

---

[1] محمد عبد الله يونس، **العسكريون والثورة مراجعة في الأدبيات النظرية**، ورقة بحثية مقدمة المؤتمر الشباب أعضاء هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية، " الثورة المصرية ودارسة العلوم السياسية "، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بتاريخ 14-15 يوليو 2011.

[2] Nilufer Narli, op, cit,p109.

وتؤثر الشراكة المستهدفة على مؤشر عملية صناعة القرار السياسي في نظرية التوافق، فهذه العملية تشير إلى قنوات خاصة لتحديد الاحتياجات والإدارة الاستراتيجية للعسكر مثل الميزانية والوسائل التي يمكن تحديدها من طرف البرلمانات المفتوحة، الحجم العسكري والتركيب الذي يتفق عليه المواطنين عبر منتخبيهم مع الجيش والقيادة السياسية لتحديده من خلال الميزانية والتوظيف، الاستراتيجية العسكرية التي تؤثر على الدور الداخلي الوظيفي للنخبة العسكرية.[1]

وتسمح الشراكة المستهدفة للدول التفكير في علاقاتها المدنية العسكرية الخاصة بعبارات المشاركة وليس فقط مثال الفصل الغربي، كما يمكن للجيش اعتناق مستوى مريح من الشراكة مع النخب السياسية سواء في الداخل أو بين السكان الأجانب من أجل تطوير وتعديل الاستراتيجيات خلال الحقبة الجديدة من الحروب.[2]

ففي حين يمكن لنظرية الفصل بين المؤسسات المدنية والعسكرية أن تسود في أوقات السلم، فإنه أثناء الحرب فإن علاقة التعاون والتآزر المؤقت بين الحدود المدنية والعسكرية يمكن أن تكون أكثر ملائمة، وهذا هو لب الشراكة المستهدفة.

[1] رالف م. غولدمان، **من الحرب إلى سياسية الأحزاب، التحول الحرج إلى السيطرة المدنية**، تر: فخري صالح، عمان، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، 1996، ص ص 12-13.

[2] دلداش محمود صالح بابلا، **دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002**، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2012، ص26.

المطلب الثاني: نظرية اقتسام المسؤولية.

ركزت الكثير من النظريات على الانقلابات العسكرية وطرق الوقاية منها، ورغم خطر الانقلابات إلا أنها تعتبر مشكلا عرضيا في العلاقات المدنية العسكرية في الكثير من الدول، فرغم معالجتها لتدخل العسكر في السياسة إلا أنها تتغاضى عن المشاكل المدنية العسكرية التي تواجه المجتمعات وقواتها المسلحة.

تم اقتراح عدة مقاربات للتنسيق المدني العسكري، تضمنت على سبيل المثال نموذج المهام القائم على افتراض أن العسكر الذي يواجه تهديدات خارجية، سيكون أكثر انصياعا من ذلك الذي يواجه تهديدات داخلية، والنموذج المؤسساتي الذي يشجع المؤسسات القوية التي يقودها مدنيون كمسار لضمان الرقابة المدنية، ونموذج التفوق المدني الذي يعكس أفكار أولئك الذين يعتقدون أن الرقابة تحتاج إلى تدخل نشيط من القادة السياسيين. أما "السير ميكاييل هووارد" **Michael Hoard** فيميل إلى النموذج الإنساني، حيث يعتقد أن "لا المؤسسات ولا الرجال يمكنهم تحقيق أهدافهم في بيئة حرة نسبيا تتميز بانعدام الثقة بين الجنود والمدنيين".[1]

لقد تمت الإشارة إلى تقاسم المسؤوليات بكثرة في الأدبيات المعروفة، فقد أوضح "هنتنغتون" طبيعة العلاقات المدنية العسكرية المشتركة، ووضع "جانوويتز" العسكر الأمريكي وسط مجموعة من الفواعل السياسية.

وفي دراسته عن دور القادة العسكريين الأمريكيين في استعمال القوة، وصل "ريتشارد بيتس" إلى أن هؤلاء القادة لديهم دور ويتوقع منهم المشاركة في مثل هذه القرارات، حيث وجد أنه

[1] Peter D.Feaver, the civil-Military Problematic : Huntington, Janowitz and the Question of civilian control, Armed Forces and Society, vol 23 n2, 1996, pp 149-178.

يستحيل الكشف موضوعيا عن أي تأثير أكبر في مواضيع استخدام القوة، لكن الأكيد أن المسؤولية تكون متقاسمة أكثر أو أقل حسب القضية المعالجة وحسب طريقة الرئيس.[1]

طرح دوجلاس بلاند " **Douglas. Bland** " نظرية اقتسام المسؤولية، حيث تقوم على أساس أن للعسكريين دورهم في مجالات الدفاع بشكل أساسي إلى جانب دورهم في حفظ الأمن الداخلي وقت الضرورة، وتتم الرقابة المدنية على العسكر من خلال تقاسم المسؤولية بين القادة السياسيين والضباط العسكريين، خاصة أن السلطات المدنية مسؤولة عن بعض جوانب الرقابة والقادة العسكريون مسؤولون عن جوانب أخرى.[2]

فقد أعاد "دوجلاس بلاند" طرح فكرة النموذج الوظيفي في إطار نموذجه حول التشارك في المسؤولية بين المؤسسات السياسية والعسكرية، حيث يشير الي أن تحقيق السيطرة المدنية لا يمكن إلا من خلال تقسيم المهام والمسؤولية بين الطرفين بحيث يقتصر دور العسكريين على المشاركة في صنع القرار في الشؤون الدفاعية والعسكرية وحماية النظام السياسي من التهديدات الداخلية مع احتفاظ المدنيين بسلطة اتخاذ القرار والرقابة على العسكريين.[3]

حيث تتم هذه العلاقة من خلال ترتيب المسؤوليات المشروط بوجود نظام وطني متطور من المبادئ، المعايير، القواعد، واجراءات صناعة القرار التي تتقارب حولها توقعات الفاعل.

فالتعديلات في القواعد واجراءات صناعة القرار تمثل الطبيعة الديناميكية للعلاقات المدنية العسكرية، في حين أن التغيير في المبادئ ينذر بالصراع في العلاقات المدنية العسكرية، فاختلاف الأنظمة بين الدول مسؤول عن الطابع الوطني الخاص للعلاقات المدنية العسكرية، أكثر من التشابه الثقافي لهذه الأنظمة.

---

[1] Jean Joana, et Marc smyrl ,Civils et militaire en démocratie,op,cit , p9

[2] André Thiéblomont, Approche théorique de la notion de culture militaire, dans Francois Gresle, Sociologie du Milieu militaire, les conséquences de la professionnalisation sur les armée et l'identité militaire, Paris, l'harmattan ,2005,p15.

[3] Thedore Caplow,Pascal Venesson,Sociololgie Militaire (Armée,guerre et paix),Paris,Armand colin,2000,p8.

وتقوم نظرية اقتسام السلطة على افتراضين هما:[1]

– أن السيطرة المدنية على العسكريين قد تحققت ومستمرة من خلال اقتسام السلطة، فلكل من المدنيين والعسكريين مسؤولياته اتجاه جوانب معينة يحاسب عليها ولا يكون هناك تداخل بين المسؤوليات.

– هناك مصدر واحد لتوجيه العسكريين نابع من المدنيين المنتخبين خارج المؤسسة العسكرية، والسيطرة المدنية هنا، هي عملية متغيرة وديناميكية تتغير وفقا للأفكار والقيم والظروف المحيطة والقضايا والمسؤوليات والضغوط المرتبطة بالأزمات والحروب.

يرى "دوجلاس بلاند" أنه لا يوجد تعارض بين اقتسام المسؤولية والسيطرة المدنية، حيث أن اقتسام السلطة بين العسكريين والمدنيين يرجع إلى أنهما يتشاركان في اتخاذ القرارات في قضايا مثل:[2]

- القضايا الاستراتيجية، والتي تتضمن مجموعة من القرارات المتعلقة بآليات الدفاع وقدراتها.
- القضايا التنظيمية، والتي تعلق بالقوات المسلحة والمجتمع.

يتطرق "بلاند" إلى مشاكل العلاقات المدنية العسكرية التي يلخصها في أربعة:

– المشكلة الأولى الأكثر وضوحا والأكثر خطورة هي "المشكلة البريتورية"، فالديمقراطيات الغربية تركز على كيفية تسيير العلاقات المدنية العسكرية بعد كبح سلطة العسكر، فالإبقاء على "النظام والطاعة" في الصفوف هو مشكل اجتماعي خطير.

[1] Frederic Coste, Analyse du système de valeurs militaire et des caractères conservateurs des armée, Université de Lille, Institut d'Etudes politiques , DEA en sciences politiques mention sociologie politique comparée, 2001-2002,p3.

[2] André Thiéblomont, op, cit, pp20-21.

– المشكلة الثانية للعلاقات المدنية العسكرية هي ضمان أن هذا "الجسم المسلح المنضبط" يتصرف بطريقة تحمي الدولة دون جلب الضرر من خلال عدم الانضباط، المغامرة، أو المبالغة في التهديدات.

– المشكلة الثالثة، ويتم إهمالها عادة، المتمثلة في البعد المتعلق بحماية القوات المسلحة بما أسماه " ميكاييل هووارد" بالمشكل المضاعف لتبعية القوة العسكرية للحكومة، والرقابة على الحكومة التي تمتلك مثل هذه القوة، أين تعنى الرقابة أكثر من مجرد الطاعة العمياء للعسكر للحكومة، لأنها تنطوي على حماية العسكر من السياسيين الذين يستخدمون سلطتهم من خلالها لتقوية مصالحهم الحزبية وقوتهم الخاصة.

– أما المشكل الرابع، فإن كل حكومة تواجه ما أسماه " هنتنغتون " بالمشكل الحديث للعلاقات المدنية العسكرية " علاقة الخبير بالوزير"، كيف يمكن للوزراء مراقبة القوات المسلحة في حين يفتقدون عادة للمعرفة الضرورية والتجربة للقيام بذلك بفعالية، وأي رقابة حقيقية يمكن أن تكون لما يرتبط الوزراء بشورة "نقابة الجنرالات".

هذه المشاكل الأربعة في العلاقات المدنية العسكرية لا يمكن أن تحل نهائيا وتماما، فهي مرتبطة بعضها البعض، والمفارقة أن الرقابة المدنية على القوات المسلحة ترتبط جزئيا بالقيادة العليا للقوات المسلحة.

هنا نجد بأن نظرية اقتسام المسؤولية حاولت الإجابة على سؤال "فاينر" لماذا يمتنع العسكر الذي يمتلك السلاح من التدخل في السياسة؟ فالعسكر يطيعون ليس لأن ذلك طبيعي، بل لأن الإدارة المدنية للقوات المسلحة والاعتبارات المهنية العسكرية مشروعة ومعترف بها من طرف الأحزاب في الحدود المسموح بها من الجانبين، هذه الحدود والبدائل قد دونت في أغلبها في سلوك الدولة السياسي، لذلك يمكن التنبؤ أنه إذا كانت توقعات الشرعية والاستقلالية منخفضة، فإن العلاقات المدنية العسكرية ستكون متوترة وإشكالية الطاعة

قائمة. فنظريا لما تكون الأنظمة ضعيفة أو غير مترابطة مع الواقع والممارسة، فإن العلاقات المدنية العسكرية ستكون غير مستقرة والرقابة المدنية مهددة.

تسمح لنا نظرية اقتسام المسؤولية في فهم طريقة تفاعل القادة السياسيين والعسكريين في مختلف المواقف، كما تتغلب هذه النظرية على الانحياز العرقي الموجود في باقي النظريات، وتمكننا من معرفة الجذور الثقافية والتاريخية والاجتماعية للعلاقات المدنية العسكرية في عدة دول، كما تعطينا قاعدة للممارسة في الدراسات المقارنة، وتبسط العلاقات المدنية العسكرية من خلال وصف علاقة بين "المدنيين" و" العسكريين"، وتجدر الاشارة هنا إلى العلاقات المدنية العسكرية تتغير جذريا في أوقات السلم، الأزمة والحرب، ويجب أن تكون قادرة على حساب هاته الاختلافات.[1]

وعليه يمكن القول أن هذه النظريات ذات قدرة تفسيرية محدودة حينما يتعلق الأمر بالنظم السياسية السلطوية التي استمرت لفترة طويلة بفضل تأييد العسكريين لأسباب مختلفة تتعلق بالخلفية العسكرية لشاغلي السلطة، وهو ما يعتبر أحد أشكال التداخل بين القطاعين المدني والعسكري، والامتيازات التي يتمتع بها العسكريون، والحفاظ على مستوى مرتفع من الإنفاق العسكري بصورة مستمرة، هذا التأييد تلاشى أو لم يعد موضع إجماع بين العسكريين عقب الثورات الشعبية العربية، وهو ما يثير تساؤلا لا تجيب عليه النظريات سالفة الذكر، حول أسباب هذا التحول في موقف العسكريين في الدول العربية.

[1] Ibid, pp 16-17.

خلاصة الفصل:

قدمنا من خلال هذا الفصل عرضًا مهمًّا للمحددات الرئيسة لدراسة العلاقات المدنية–العسكرية: السيطرة المدنية، والأدوار غير التقليدية للمؤسسة العسكرية، والتدخل العسكري، وأيضًا التجليات المختلفة لكل محدد، وكيف يؤثر على معادلة العلاقات المدنية–العسكرية، وهو ما يظهر لنا مداخل مختلفة للتعامل مع الظاهرة العسكرية، وتوضح نظريات العلاقات المدنية–العسكرية هذا التنوع في التعامل مع المحددات الخاصة بالعلاقات المدنية–ِّ العسكرية، ما بين نظريات تركِّز على السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية وعلى ضرورة إبعاد الجيش عن التدخل في الحياة المدنية ونظريات أخرى يمكنها أن تتقبل إشراك المؤسسة العسكرية في مهام السيطرة، وكذلك في بعض الأدوار المدنية، حيث حاولت هذه الدراسة في الفصل الأول أن تجعله إطارا نظريا خالصا دون الإشارة إلى مصر محل الدراسة أو أخذ نماذج منها بل جعل الإطار النظري حالة عامة يمكن أن تطبق على كثير من الحالات بعدها أو أي حالة مشابه لها وكذلك الابتعاد عن أي حكم قيمي في الدراسات النظرية خصوصا وأن مثل هذه الأحكام تحدث حينما يختلط النظري بالتطبيقي لذلك كان هدف الدراسة من الأول بناء إطار نظري متماسك يساعد في توجيه ما سيأتي بعده من فصول سعيا للوصول إلى إجابات واستنتاجات موضوعية خالية من أي أحكام مسبقة كون أن العلاقات المدنية العسكرية ودعم عملية التحول السياسي مرهونان بمدى وعي الافراد بطبيعة الانظمة وبحقوق المواطنة التي يمكن من خلالها اداء الوظائف السياسية من مشاركة او معارضة تسمح بإحداث التغيير الذي يتماشى والقيم المرجعية.

الفصل الثاني

التطور التاريخي للعلاقات المدنية العسكرية

وعلاقتها بالنظام السياسي في مصر

مرت علاقة المؤسسة العسكرية المصرية بالسلطة السياسية، منذ تم الإعلان عن قيام الجمهورية المصرية سنة 1953 ، بعدة مراحل سيطرت فيها المؤسسة العسكرية على النظام السياسي بكل مؤسساته، وانخراط أعضائها في الحياة المدنية بعد إسقاط النظام الملكي، غير أن هزيمة الجيش في 1967 ، بسبب انشغاله في الحياة السياسية، كان لها التأثير الواضح على إعادة صياغة العلاقات المدنية–العسكرية والتوجه نحو تحجيم دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، وفي مرحلة تالية شهدت فيها تلك العلاقات في عهد مبارك تنامي دور الجيش في الحياة الاقتصادية من خلال السماح لهذه المؤسسة بتوسيع نطاقها لتشمل نشاطات غير عسكرية، ليمهد الاحتجاجات فيما بعد الطريق أمام المؤسسة العسكرية للعودة إلى الواجهة السياسية، وتولي إدارة شؤون البلاد، ونحاول في هذا الفصل تبيان تاريخ العلاقات المدنية العسكرية في عهد كل من الرئيس جمال عبد الناصر، والرئيس انور السادات وصولا إلى الرئيس حسني مبارك، وأهم المحطات الفارقة التي شكلت منعرجا حاسما في تاريخ الأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية.

المبحث الأول: مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر (1956-1970).

يعد تاريخ 23 يوليو 1952 محطة فارقة في العلاقات المدنية العسكرية في مصر، وذلك لاستلاء مجموعة من ضباط الجيش المصري على السلطة السياسية، والذي اعتبر انقلابا عسكريا على النظام السياسي السائد في تلك الفترة، وقد نتج عن ذلك الانقلاب تشكيل "مجلس قيادة الثورة" المكون اعضائه من الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار.

وقد تولى مجلس قيادة الثورة مع مجلس الوصاية الملكي حكم مصر من1952 إلى 1953، وبعدها انفرد مجلس قيادة الثورة بالحكم بعدما تم إلغاء الوصاية الملكية. وتعد هذه المرحلة من العلاقات المدنية العسكرية من أهم المراحل التحول السياسي في مصر، وبداية لمرحلة من الحكم العسكري الصارم فيها.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية والحياة السياسة.

بعد انقلاب 23 يوليو1952، سادت انقسامات وتصدعات في المؤسسة العسكرية والشعب المصري على من سوف يحكم مصر، بحكم أن الضباط الاحرار الذين قاموا بالانقلاب من الرتب المتوسطة، فهناك من دعا إلى الجمهورية البرلمانية الدستورية وعلى رأسهم أبطال حرب 1948، مثل العقيد يوسف صديق والعقيد أحمد شوقي والمقدم رشاد مهنا، أما الضباط الآخرون الذين كانوا يمثلون الأغلبية في مجلس قيادة الثورة، فأرادوا جمهورية مصرية تسيطر عليها المؤسسة العسكرية، وهذا الاخير نجح في فرض توجهاته في إقامة الحكم العسكري بحلول عام 1954، أما المعارضون الذين فضلوا أن تكون مصر ديمقراطية فمنهم من سجن ومنهم من أعدم ومنهم من تم نفيه أو تهميشه[1].

ويمكن قياس التدخل العسكري في الحياة السياسية من خلال التوصل إلى مقدار سيطرة العسكريين على المؤسسات السياسية، ومقدار السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية وذلك كما يلي:

[1] مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، تقرير مؤتمر، 2011، ص 9.

أصبحت رئاسة الجمهورية والحكومة السلطة التنفيذية الأولى في البلاد، وتم تشكيل مجلس الأمة كممثل للسلطة التشريعية.

1- سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة التنفيذية والتشريعية:

بعد الإطاحة بالحكم الملكي، وحسب المادة 8 من الإعلان الدستوري الصادر في فبراير 1953، الذي ينص بأن يتولى رئيس مجلس قيادة الثورة أعمال السيادة العليا للبلاد، وبعد عام من الثورة ضباط الاحرار يوليو 1953، تم الإعلان رسميا على النظام الجمهوري في مصر سنة 18 يونيو 1953، حيث كان اللواء محمد نجيب في هذه الفترة يشغل منصبين؛ رئاسة مجلس قيادة الثورة ورئاسة مجلس الوزراء، كما تقلد منصب رئيس الجمهورية المصرية فور اعلان نظام الجمهوري، واستمرت ولايته في رئاسة الجمهورية إلى غاية إعفائه من مهامه سنة 14نوفمبر 1954.[1]

وتعد حكومة علي ماهر باشا أول حكومة بعد الثورة في 24 يوليو1952، الذي استقال في 7 سبتمبر من نفس العام، وخلفه اللواء محمد نجيب لرئاسة الحكومة، وبعد توليه لرئاسة الجمهورية تم الدمج بينهما، وخلال فترة حكمه شكل حكومتين الأولى استمرت من 18يونيو 1953إلى غاية 25 فبراير1954 والثانية لم تدم سوى شهر وبضعة أيام من مارس 1954 إلى أبريل 1954 [2].

بقيت الجمهورية المصرية بدون رئيس بعد إقالة محمد نجيب إلى غاية يناير 1956، حيث تم تولي الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة الجمهورية عبر إجراء استفتاء تزامن واستفتاء دستور 1956، واستمر الرئيس جمال عبد الناصر في الحكم حتى وفاته عام 1970.

[1] عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/ تموز1952- يوليو /تموز 2013، مركز الجزيرة، ط1، 2018، 66-67

[2] عبد الملك، أنور، المجتمع المصري والجيش 1952-1967، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، مصر: 98 19، ص 142

تولى الرئيس جمال عبد الناصر رئاسة مجلس الوزراء لثمانية تشكيلات وزارية، أربعة منها كانت في فترة الوحدة المصرية سوريا، وشغل عبد الناصر منصب رئيس الوزراء المركزي، بعد تلك الفترة شكل علي صبري وزارتين خلال الفترة من 29 سبتمبر 1962 حتى أكتوبر 1965، ثم جاءت حكومة زكريا محي الدين في أول أكتوبر 1965، حتى سبتمبر 1965، وقد نكس الرئيس عبد الناصر في فترة حكمه لمصر بهزيمة مصر العسكرية سنة 1967 الذي كان فيها محد صدقي سليمان رئيسا للحكومة 1967، وبعدها تولى الرئيس جمال عبد الناصر بنفسه رئاسة ثلاثة تشكيلات وزارية حتى وفاته عام 1970.[1]

يعد البيان الذي ألقي في اليوم الثاني من انقلاب 23 يونيو 1952، من طرف قيادة الأركان العامة الموجه للأمة المصرية من بوادر تدخل المؤسسة العسكرية في الشؤون التشريعية، حيث أوردت فيه بأنها "لن تسمح بوضع العراقيل في طريق تحقيق نظام دستوري سليم، وقد جرى الاتفاق مع رئيس الحكومة لتأجيل الانتخابات النيابية إلى فبراير القادم حتى تتمكن الحكومة من تطهير صفوفها وأجهزتها، الشيء الذي يستلزمه كل نظام برلماني صحيح يحكم في نطاق الدستور.."[2].

بقيت مصر بدون برلمان خلال المرحلة الانتقالية وحتى الاستفتاء على دستور 1956، ويرى طارق البشري بأن" السلطة التشريعية لم تفقد استقلالها فقط بل فقدت وجودها نفسه، واندمجت في السلطة التنفيذية، التي تولاها مجلس الوزراء، الذي يعين أعضاءه ويعزلهم قائد الثورة، فكلتا السلطتين المندمجتين تمثلان المشيئة السياسية لقائد الثورة، إذ هو من يتولى أعمال السيادة العليا".[3]

[1] الجوادي، محمد، الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم: تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم 1952–1997، دار الشروق، مصر ،1997، ص80.

[2] عبد الملك، المجتمع المصري والجيش 1952-1967، مرجع سابق، ص 142.

[3] البشري، طارق، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952–1970، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987، ص68.

وفي جويلية1957 تم تشكيل أول مجلس نيابي، أو بما سمي بـ "مجلس الأمة" والذي عمر هذا المجلس أقل من عام واحد، أي حتى مارس 1958، وبعد قيام الوحدة المصرية السورية تم تشكيل مجلس الأمة للجمهورية العربية المتحدة ،الذي يتكون نصف أعضائه على الأقل من الأمة المصري ومجلس النواب السوري، واستمر هذا المجلس في العمل حت انفصال أعضاء مجلس سوريا عن مصر في سبتمبر 1961، وبعد حل مجلس الامة الوحدة ظلت مصر بدون برلمان حتى بداية عام 1964، أين تشكل ثالث مجلس الأمة في مارس 1964، المتكون من 350 عضوا، وفق دستور1964، حيث تم تخصيص نسبة 50% للعمال والفلاحين، وسمت الجمهورية إلى 175 دائرة بالإضافة إلى 10 أعضاء معينين، واستمر هذا المجلس حتى أفريل 1968 ، وبهذا شهدت مصر خلال الفترة الممتدة لخمسة عشر عاما من عمر ثورة يوليو 1952 حتى نكسة يونيو 1967 ثلاث هيئات نيابية لمجلس الأمة، وهي المجلس الأول 26 يوليو 1957–10 فبراير1958، والثاني 21 يوليو 1960–22 يونيو حزيران 1961، والثالث 26 مارس 1964– 16 أبريل 1968، وتسع سنوات منها بدون برلمان .[1]

2. احتدام الصراع:

يعد تعيين اللواء عامر قائدا عاما للقوات المسلحة نقطة التحول للكفة السياسية نحو المؤسسة العسكرية، من خلال فقدان الرئيس محمد نجيب لبعض من نفوذه وسيطرته على المؤسسة العسكرية، وخاصة بعدما فقد السيطرة على التنصيب والترقية الذي كان يشرف عليها اللواء عامر، كما اتسعت فجوة الصراع مع الرئيس جمال عبد الناصر الذي كان يهمشه عمدا من خلال إبعاد أنصاره داخل المؤسسة العسكرية، ويرجع ذلك إلى انحياز اللواء عامر لصف الرئيس جمال عبد الناصر في صراعه مع الرئيس.[2]

[1] هلال، علي الدين، "خبرة التاريخ: تطور المؤسسات السياسية 1952-2013"، في: علي الدين هلال، عودة الدولة: تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، 2015، ص29.

[2] Brooks, "Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations", op. cit, p. 11.

ومع تولي الرئيس جمال عبد الناصر للرئاسة عام 1956، كانت "قيادة الجيش قد تم تأمينها لعبد الحكيم عامر، وكان جوهر تركيز عبد الناصر هو دفع عجلة البرنامج الثوري للنظام، وذلك بتأسيس ائتلاف بين عمال المدن والطبقة الريفية المتوسطة، وانتهاج سياسات متعلقة بحيازة الأراضي وحقوق العمال، وتخصيص إعانات لصالح هذه الفئات الاجتماعية، وفي المقابل ركز عامر على الجيش، وكقائد عام للقوات المسلحة، بدأ عامر وبشكل مطرد في كسب التأييد داخل سلك الضباط عن طريق تخصيص العلاوات الخاصة لمرؤوسيه المخلصين، ومع مرور الوقت، سمحت شبكة المحسوبية لعامر ببسط نفوذه على الجيش على حساب عبد الناصر".[1]

رغم ذلك التوغل في السيطرة على مقاليد السلطة داخل المؤسسة العسكرية من طرف اللواء عامر إلا أن الرئيس جمال عبد الناصر بقي محافظا على قبضته على المؤسسة العسكرية من جهة ودعم حلفائه من الضباط الأحرار من جهة أخرى، وذلك من خلال دمج وشراكة العمل بين أجهزة الأمن وجهاز الاستخبارات الناشئة وبالرغم من حالة المد والجزر الذي كان في الخفاء على السلطة، إلا أنه قد ظهر للعيان في أوائل الستينات. [2]

وقد سعى الرئيس جمال عبد الناصر كرئيس للدولة لبسط نفوذه على كل مؤسسات الدولة وعلى رأسها المؤسسة العسكرية بالعديد من الطرق والوسائل أبرزها:

– قيامه بإنهاء عمل مجلس قيادة الثورة، وذلك بالتزامن مع الاستفتاء الشعبي لانتخابه رئيسا للجمهورية في يونيو 1956، وبذلك أنها عبد الناصر نظام "المجلس العسكري" الحاكم المتمثل في مجلس قيادة الثورة، وبالتالي أصبحت مؤسسة الرئاسة هي السلطة التنفيذية الوحيدة المتحكمة.[3]

[1] عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، مرجع سابق، ص70

[2] Ibid, p. 11.

[3] عبد الله فيصل علام، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، مرجع سابق، ص71.

– اعتماده على الاتحاد الاشتراكي العربي كـ " قوة مدنية موازية للجيش"، يمكنها السيطرة على المفاصل الرئيسة للنظام.[1]

– إعادة تنظيم الحكومة في سبتمبر 1962 عبر إنشاء المجلس الرئاسي، وكان الهدف الظاهري من العملية هو توفير هيكل تنفيذي جماعي جديد للدولة، وفي الواقع، كانت غطاء لاستعادة السيطرة على المؤسسة العسكرية من عامر.[2]

ورغم تلك المحاولات للرئيس جمال عبد الناصر في السيطرة الفعلية على المؤسسة العسكرية لم تنجح، كما أنه لم ينجح في جعل مؤسسة الرئاسة؛ المؤسسة المركزية الوحيدة داخل الدولة، وبهذا نجد بأنه يوجد سلطتان، فالأولى دستورية والتي يمثلها رئيس الدولة، والثانية فعلية وتتمثل في رئاسة القوات المسلحة.[3]

المؤسسة العسكرية في عهد عبد الناصر لم تواجه أية معارضة حقيقية، وكانت تستحوذ على السلطة وتمارسها. وكان الصراع الحقيقي من أجل السيطرة السياسية داخل المؤسسة العسكرية نفسها، لذا، فإن عبد الناصر كافح لتوطيد سلطته ضد مستشاره وصديقه المفترض، المشير عبد الحكيم عامر، القائد الشعبي داخل الجيش ومنافسه الوحيد المحتمل، ولقد ساعدت الهزائم والنكسات العسكرية لعبد الناصر في هذا التنافس، ما في ذلك هزيمة حرب السويس عام 1956، والضعف الذي أصاب الجيش بسبب انتشاره في اليمن خلال الستينات. وعلى الرغم من ذلك استمرت شعبية عامر وسط الجيش حتى نكسة عام 1967 ضد إسرائيل، والتي أعلنت نهاية التنافس بين عبد الناصر وعامر، فقد قاد عار الهزيمة عامرا للاستقالة، ثم ألقي القبض عليه ووُجد بعد ذلك منتحرا داخل

[1] Roussillon, Alain, “Republican Egypt interpreted: revolution and beyond” in Daly, M. W. (ed.), The Cambridge History of Egypt Volume 2: Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century, (Cambridge University Press, UK, 1998), p. 350

[2] Kurtzer, Daniel; Svenstrup, Mary, “Egypt's Entrenched Military”, The National Interest, (No. 121, 2012), p. 43.

[3] Abdalla, Ahmed, “The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt”, Third World Quarterly, (Vol. 10, No. 4, 1988), p. 1454.

السجن، وعلى الرغم من أن عبد الناصر قد اعتمد على الجيش لسحق أي جماعات معارضة مدنية، إلا أنه لم يقدر على التسامح مع قائد عسكري يمتلك قوة أكبر من قوته.[1] وقد استعاد الرئيس عبد الناصر السلطة فاعلية التعيين والترقية والفصل من الخدمة العسكرية، حيث قام بتعيين قادة عسكريين جدد وظهر في سلك الضباط بإقالة عدد كبير منهم، وخاصة في السنوات الثلاث الأخيرة من رئاسته حتى وفاته في عام 1970، وقد شكل ذلك مرحلة تحول أولية من مؤسسة عسكرية مثقلة سياسيا إلى مؤسسة عسكرية أكثر احترافية.[2]

المطلب الثاني: الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسة العسكرية.

لم يتوقف تدخل المؤسسة العسكرية عند حد السيطرة على السلطة السياسية في الدولة وحسب، وإنما شمل العديد من الصور والأشكال داخل الدولة وفي مؤسساتها، وفيما يلي نسلط الضوء على أشكال هذا التدخل، فمنذ الساعات الأولى للانقلاب العسكري استحوذت المؤسسة العسكرية وهيمنة على مختلف الأجهزة بما فيها الأمن الداخلي، فأصبح الرئيس جمال عبد الناصر وزيرا للداخلية، وسيطر زكريا محي الدين على البوليس السياسي والمخابرات، وشغل كل من عباس رضوان وشعراوي جمعة هذا المنصب وهما من ضباط الجيش.[3]

تم إنشاء العديد من الأجهزة الأمنية بعد سيطرة المؤسسة العسكرية على أجهزة الأمن الداخلي للدولة، مثل إنشاء جهاز أمن الرئاسة بقيادة علي صبري ومساعدة كمال الدين رفعت والذي كان على مستوى رئاسة الجمهورية، والذي يهتم بمتابعة أمن وولاء كل المنظمات والوزارات والسفارات وكبار المسؤولين في مصر، ومثل هيئة المخابرات العامة

[1] Campbell, Kirk. S., "Civil-Military Relations and Political Liberalization: A Comparative Study of the Military's Corporateness and Political Values in Egypt, Syria, Turkey, and Pakistan", (Doctor of Philosophy Dissertation). Columbian College of Arts and Sciences of the George Washington University, USA, 2009, p. 86.

[2] ينظر، عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز –يولويو/تموز 2013، ط1، ، مركز الجزيرة لدراسات ، الدوحة، قطر، 2018، ص72.

[3] عبد الملك ، مرجع سابق، ص31

التي تولى إدارتها صلاح نصر، منذ بداية عام 1957، وشملت قطاع الأمن الداخلي وقطاع الرأي العام وقطاع الإشراف على القطاع العام ومكتب المنسق العام، بالإضافة إلى هيئة الخدمة السرية، ثم تأتي المباحث العامة التي نجحت في تجنيد عشرات الألاف من المواطنين من خلال شبكة مراقبة واسعة ترصد كل أنشطة المواطنين في القرى والمدن، كما ألقي على عاتق أجهزة الأمن التي تولاها رجال المؤسسة العسكرية المهمات السياسية التي هي من وظائف التنظيمات السياسية من حيث كونها الهيئات القادرة على القيام بدور قنوات الاتصال مع تجمعات الرأي العام وإجراء التحليل السياسي والاجتماعي للجماعات والتيارات المختلفة. [1]

ضمان السيطرة على أجهزة الدولة ومؤسساتها من طرف المؤسسة العسكرية حتم عليها خوض غمار الحياة المدنية ، بهدف إبعاد الضباط المتمردين عن صفوف الجيش للتخلص من شبح الانقلابات العسكرية، لأن الجيش هو السند الحقيقي للسلطة والدعامة الرئيسة للنظام، حيث تم الاعتماد على الكوادر العسكرية للقيام بالثورة الاجتماعية من طرف الرئيس جمال عبد الناصر؛ فقد نصب العديد من الضباط في مناصب عليا في الجهاز الإداري للدولة والقطاع العام، مثل المشير عامر الذي شغل منصب رئيس المجلس الأعلى للمؤسسات العامة، كما تم تجنيد أعداد متزايدة من التكنوقراط في هذه التجربة، بينما بدأ ضباط الجيش بتحويل أنفسهم إلى تكنوقراط من خلال الحصول على شهادات جامعية.[2]

أصبح الجيش وخاصة في منتصف 1956،المصدر الرئيسي لشغل العديد من وظائف الدولة مثل نواب رئيس الجمهورية ورؤساء الوزارة والوزراء والمحافظين ووكلاء الوزارات والسفراء ومديري الشركات ورؤساء المصارف، ومما ساعد هذا استحواذ رجال المؤسسة

[1] فتحي، ممدوح أنيس، مصر من الثورة إلى النكسة، مقدمات حرب حزيران /يونيو1967، مركز الإمارات لدراسات والبحوت، الإمارات، 2003، ص 285.

[2] Hashim, Ahmed, "The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat", Middle East Policy, (Vol. XVIII, No. 3, 2011), p. 72-73.

العسكرية على المناصب المدنية والإدارة المحلية بمستوياتها المختلفة، مثل مكان عند تطبيق لنظام الإدارة المحلية في 10 سبتمبر 1960 كان من بين الواحد والعشرون محافظا، عشرة محافظين من ضباط الجيش وثمانية من ضباط البوليس، والجدير بالذكر أن ضباط الجيش المختارين كمحافظين كانوا جميعا من تنظيم الضباط الأحرار، ولم يتوقف مد العسكري نحو الادارة المحلية والمدنية فقط بل تجاوزها إلى وزارة الخارجية؛ حيث بلغ عدد العسكريين 72 شخصا عام 1962 من بين مئة شخصية تولت المناصب الرئيسة في وزارة الخارجية، عكس عام 1952 حيث لم يكن سفراء من خلفية عسكرية إلا اثنين، هما: اللواء علي نجيب واللواء محمد سيف الدين، وبهذا أصبح جميع السفراء المصريين في أوروبا من العسكريين؛ حيث بلغت نسبة العسكريين 51% من مجموع السفراء خلال العام نفسه 1962، وبدأت في الازدياد حتى عام 1966-1965؛ حيث بلغت نسبة العسكري ين 68%.[1]

دمجت المؤسسة العسكرية موارد الدولة التي وجهت نحو مهندسين ومقاولين عسكريين ومشاريع استصلاح الأراضي، وإقامة البنى التحتية العامة، وتوفير السلع الأساسية، والصناعة المحلية للأجهزة الاستهلاكية والإلكترونيات، وكذلك إنتاج السلع الصناعية كالفولاذ، والزراعية كالسماد، أو من خلال تعيين ضباط من رتب عالية مكان مدراء المصانع المدنيين. وقد أدى وجود هؤلاء الإداريون العسكريين في مختلف المؤسسات التي تملكها الدولة والمؤسسات شبه العامة، إلى خلق قاعدة تستهدف دعم الوجود المتواصل للمؤسسية العسكرية في الاقتصاد.[2]

من خلال ما سبق نلاحظ بأن المؤسسة العسكرية قد نجحت في تطبيق "حكم الشريحة" العسكرية في فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر؛ من خلال احتلالهم لثلث المناصب

[1] Satloff, Robert. B., "Army and Politics in Mubarak's Egypt", The Washington Institute for Near East Policy, (Policy Papers, No. 10, 1988), p. 4.

[2] مارشال شانا، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية،مركز كارنيغي للسلام الدولي، بيروت، 2015، ص 10.

السياسية العليا، وسلك الخدمة الدبلوماسية والأمن والحكومات المحلية والاتحاد الاشتراكي العربي والقطاع العام الاقتصادي.[1]

استطاع العسكريون من خلال سيطرتهم على المناصب السياسية التحكم في عملية صنع السياسات العامة، بتوجيه سياسات الدولة بما يسهم في تحقيق هدف السيطرة السياسية، فأحدثوا تغيرات ضخمة في السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدولة، ومن أبرزها سياسة الإصلاح الزراعي وسياسة التأميم وسياسات هيمنة القطاع العام.[2]

تم اصدار العديد من القوانين الاصلاحية لبسط هيمنة ونفوذ الهيمنة العسكرية على السياسة العامة في مصر، مثل قانون الإصلاح الزراعي في عهد الرئيس، محمد نجيب، الذي أصدر في 9 سبتمبر 1952،الذي يهدف إلى تحديد الملكية الزراعية للشخص الواحد ب200 فدان على أن توزع الأراضي المنزوعة على الفلاحين خلال 5 سنوات، وجعل الحد الأقصى للأرض المباعة للفلاح 5 فدادين يدفع ثمنها للدولة خلال ثلاثين سنة بفائدة 3 بالمئة سنويا، وفي 25 يوليو1961، أصدرت الحكومة قرارا لتصحيح قانون الإصلاح الزراعي وتم بموجبه خفض الحد الأعلى للملكية الخاصة للأرض من200 فدان إلى 100 فدان، وفي حين كان الهدف الأساسي من هذا القانون هو إعادة توزيع الثروة والدخل في المجتمع المصري، إلا أن من أهم أهدافه الأخرى كان القضاء على سلطة الأرستقراطية الزراعية والحد من امتيازاتها.

أشار أنور عبد الملك إلى أن الجيش بات مصمما على رسم سياسته بنفسه من خلال احتكاره للسلطة، وذلك بسبب رفض القطاع الخاص للتعاون في تحقيق أهداف السلطة الحاكمة الجديدة، لذلك لجأت إلى سياسة التخطيط، وتسلم الجيش سلطة التوجيه والتقرير في القضايا الاقتصادية، وكان ذلك بحجة أنه إذا لم يتم إخضاع الاقتصاد الوطني

[1] الأيوبي نزيه، تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، تر:أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010، ص535

[2] البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، مرجع سابق، ص85

للتخطيط، فإن الفجوة في الثروة والدخل بين طرفي المجتمع ستستمر في النمو وستؤدي إلى انقسام المجتمع إلى طبقتين متميزتين: طبقة أقلية وتملك مدخول الإنتاج، وطبقة أخرى يزداد عددها باستمرار ولا تتمتع إلا بقسط ضئيل من مدخول الإنتاج. وأدت تلك السياسات إلى أن يكون سلك الضباط مدموجا عضويا بالمجموعات الاقتصادية والإدارية والسياسية.[1]

بهذا نجد أن فترة حكم الرئيس عبد الناصر قد حققت فيه المؤسسة العسكرية درجة عالية من التدخل في الشؤون الداخلية للدولة؛ التي تجاوزت بها الأدوار المختلفة للمؤسسة العسكرية خلال تلك الفترة كل المستويات، سواء كانت بالأمن الداخلي للدولة، أو مؤسساتها المدنية، وحتى بصنع سياساتها الاقتصادية والاجتماعية وغيرها، أي ان هذه الفترة شهدت الحد الأقصى للأدوار التي لعبتها المؤسسة العسكرية داخل أية دولة.

المطلب الثالث: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية.

في ظل السيطرة المؤسسة العسكرية على المؤسسات السياسية للدولة، وتوغلها في مختلف المناصب القيادية في مؤسسات الدولة وأجهزتها، التي انعكست على الحياة السياسية المصرية، وعلى العملية السياسية في مصر خلال فترة حكم الرئيس جمال عبد الناصر.

1. إلغاء الأحزاب السياسية:

تعتبر أحداث 23 يوليو 1952، حركة عسكرية محضة، وعدم ارتباطها بالتنظيمات السياسية أو الأحزاب أو التيارات السياسية التي كانت رائدة في ذلك الوقت، كان لبعض أعضائها اتصالات وعلاقات ذات طابع فردي مع بعض تلك الأحزاب والتيارات، كما هو معروف عن أي حركة تحتوي على تنظيم سياسي أو أيديولوجي خاص بها، عكس

[1] عبد الملك، مرجع سابق، ص 116-117.

الحركة العسكرية التي غلب عليها الطابع العسكري من جهة وافتقارها للتجانس الفكري والأيديولوجي من جهة[1].

وفي هذا الإطار، نجد أن النظام الحاكم مر بالعديد من مراحل التحول السياسي، " لعل أبرزها المرحلة الأولى التي بدأت من عام 1952 حتى عام 1956، وكان هدف النظام الرئيسي خلال هذه الفترة تثبيت دعائمه في مواجهة معارضة متعددة المصادر والاتجاهات، وفي هذا الإطار، قام الحكام الجدد بالضرب بعنف على مظاهر المعارضة، التي صدرت من اليمين أو اليسار على حد سواء. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية، فقد طلب منها أولا أن تُطهر نفسها من العناصر الفاسدة، وبدأت عملية مواجهة بين الأحزاب والنظام الجديد، انتهت في 16 يناير 1953 بقانون حل الأحزاب السياسية، ثم جماعة الإخوان المسلمين في1955"[2].

وبعد خروج قرار إلغاء الأحزاب السياسية وتنفيذه، شرعت النخبة الحاكمة في بناء تنظيمها السياسي الخاص بها، فأسست في العام نفسه 1953 "هيئة التحرير" لتعبئة التأييد للنظام الجديد وسد الفراغ السياسي الذي نجم عن حل الأحزاب. وترجع فكرة إنشاء الهيئة إلى الرئيس الرئيس جمال عبد الناصر قبل الثورة؛ حيث جرت مشاورات تأسيسها في نادي الضباط، وأعلن قيامها رسميا في 23 يناير كانون الثاني 1953، وأصبحت هيئة التحرير التنظيم السياسي الشعبي الوحيد الذي خرج من عباءة الجيش لتنظيم قوى الشعب، ولعبت الهيئة دورا مهما في حشد الجماهير، وقد استخدمت خلال أزمة مارس آذار 1954، لتصبح طرفا في ترجيح الصراع لمصلحة مجموعة الرئيس جمال عبد الناصر ضد محمد نجيب ومؤيديه.[3]

---

[1] إبراهيم حسنين توفيق، الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2000، ص106.

[2] المرجع السابق، ص 301-302.

[3] ينظر، عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، ص78

في عام 1957، تم إنشاء "الاتحاد القومي" بهدف تجسيد وحدة الأمة وفتح الباب أمام الشعب المصري للممارسة السياسة، وفي عام 1962، أستخلف الإتحاد القومي بـ"الاتحاد الاشتراكي"، والذي تزامن ظهوره مع ظهور التوجه السياسي الجديد الذي دشنه ميثاق العمل الوطني الصادر في عام1962، الذي كان محل تحالف قوى الشعب العاملة[1]، ومع "تحول الاتحاد القومي إلى الاتحاد الاشتراكي تحول معه أعضاؤه وكافة السياسيين في البلد إلى اشتراكين"-[2]

رغم إنشاء الاتحادات ودعم المؤسسات السياسية من طرف الرئاسة أمام الراي العام الوطني والإقليمي بأنه يسمح بأن المجتمع المدني يمارس في حقوقه السياسية إلا أن واقع الامر من تأسيس وإنشاء تلك المؤسسات والاتحادات السياسية هو تعزز شرعية البرامج السياسية للقادة العسكريين من جهة، ومراقبة الساحة السياسية بسهولة أكبر من جهة أخرى، وهذا يعوق نمو مراكز قوى سياسية مستقلة.[3]

يلاحظ أن المشهد السياسي المصري عرف خلال الثمانية عشر عاما من 1952 إلى 1970 ثلاث تنظيمات شعبية، هيئة التحرير والاتحاد القومي والاتحاد الاشتراكي، وأن أخطر القرارات السياسية التي اتخذت في الخمسينات والستينات، وترتبت عليها التحولات السياسية والاجتماعية الكبرى، اتخذها الرئيس بجهازه الحاكم دون أن يكون للتنظيمات الشعبية أثر فيها.[4]

2- السيطرة على الانتخابات التشريعية:

شهد عهد الرئيس جمال عبد الناصر ثلاث انتخابات برلمانية في أعوام 1957و 1961 و1969، وتمت هذه الانتخابات في ظل غياب الأحزاب السياسية، ووجود تنظيم سياسي

[1] إبراهيم، الدولة و التنمية في مصر، مرجع سابق، ص 5 15-156.

[2] عصفور محمد، "التيار الليبرالي في مصر"، الخبرة السياسية المصرية في مائة عام: مركز البحوث والدراسات السياسية ، مصر، 1999، ص206.

[3] ينظر، عبد الله فيصل علام ، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، مرجع سابق، ص79

[4] البشري، مرجع سابق، ص 130-131.

واحد. ومن أبرز مظاهر التحكم والسيطرة في انتخابات البرلمان المختلفة في عهد الرئيس عبد الناصر:[1]

– سيطرة "التنظيم السياسي الواحد" على حق الترشح للسلطة التشريعية حيث نص دستور 1956 على أن يتولى الاتحاد القومي عملية الترشيح العضوية "مجلس الأمة"، وبالتالي، أصبح هذا التنظيم السياسي المعين من قبل السلطة التنفيذية حق الولاية على مجلس الأمة "المنتخب" استبعاد بعض الفئات عن المشاركة في الانتخابات: وعلى عكس النظام الليبرالي– الذي كان قائما قبل حركة الجيش – الذي لم يقم باستبعاد أي من الفئات أو المواطنين على أساس قانوني لأسباب سياسية، فإن نظام الانتخابات في العهد الناصري شهد لأول مرة، وبشكل مستمر، استبعاد بعض الفئات عن المشاركة في الانتخابات وذلك استنادا الى دواع سياسية معينة.

3– المشاركة السياسية:

صدر القانون المنظم لمباشرة الحقوق السياسية رقم 73 لسنة 1956، فوسع القاعدة الانتخابية طولا وعرضا، بأن منح حق الانتخاب لكل من بلغ الثامنة عشرة من عمره، ومنح هذا الحق للنساء لأول مرة، وأدخل العسكريين في هذا النطاق وكانوا مستبعدين من قبل، وجعل الانتخاب واجبا إجباريا، وإذا كانت الممارسة قد دلت على أنه في إطار هذا الاتساع القانوني العريض لم تزد نسبة المقيدين في جداول الانتخاب عن 50% وأن نسبة المشاركين فعلا في التصويت كانت أقل بالنسبة للسكان في سن التصويت، وتراوحت بين 40.35% و45.1%، وأن نسبة مشاركة المرأة في الانتخابات كانت ضعيفة جدا، فبلغت 1% سنة 1956، و10%سنة 1965.[2]

[1] رشاد عبد الغفار،"النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل"، في:على الدين هلال محرر، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ومناقشات،مكتبة نهضة الشرق، مصر،1986،ص 250 –260.

[2] البشري، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، مرجع سابق، ص 134.

اتفقت العديد من الدراسات السابقة التي تناولت التنظيمات السياسية الثلاثة التي شهدها عهد عبد الناصر، على أن التنظيمات المعنية اتسمت بصفة عامة، ومع اختلاف في الدرجة، بالضعف والهشاشة، ولم يكن لها وجود حقيقي بين الجماهير، وترتب على ضعف وهشاشة التنظيمات السياسية – إلى جانب اعتبارات أخرى– ضعف المشاركة الشعبية في الحياة السياسية.[1]

4. الجيش المصدر الرئيس لتجنيد النخبة المركزية:

نظرا لضعف التنظيمات السياسية التي أسستها السلطة منذ عام 1953، فقد تزايد اعتمادها على البيروقراطية لتحقيق الأهداف العامة التي رفعتها، وكانت النتيجة تأسيس جهاز إداري ضخم أضطلع بمهام عديدة، سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان المصدر الرئيس لشغل المناصب القيادية داخل هذا الجهاز الإداري هو المؤسسة العسكرية، وبالتالي شكل هؤلاء العسكريون الذين شغلوا المناصب القيادية في الأجهزة والمؤسسات الحكومية بالقطاعين العام والتعاوني مع نظرائهم المدنيين "بيروقراطية الدولة"، وقد شكلت هذه الفئة ركيزة أساسية للنظام السياسي خلال العهد الناصري، وأصبحت أحد المصادر الرئيسة للتجنيد لعضوية النخبة الحاكمة.[2]

كانت الفترة الأولى من عهد ثورة يوليو 1952 بمثابة التأسيس لسيطرة العسكريين على المؤسسات المدنية؛ حيث تولوا معظم المناصب المدنية العليا داخل الدولة، وبالتالي تشكلت النخبة الحاكمة في ذلك الوقت بدرجة شبه كاملة من ضباط الخيش، ويمكن توضيح ملامح عسكرة المؤسسات السياسية من خلال المؤشرات التالية:

– أصبح مجلس قيادة الثورة، المكون من أعضاء الهيئة التأسيسية لتنظيم الضباط الأحرار، هو السلطة التشريعية خلال العامين الأولين من عهد الثورة، كما شارك مجلس قيادة الثورة مع الحكومة في السلطة التنفيذية.

[1] إبراهيم، الدولة والتنمية في مصر، مرجع سابق، ص 156-157.
[2] المرجع السابق، ص147.

– تولى رئاسة أول مجلس للأمة بعد الثورة عبد اللطيف البغدادي، أحد قادة سلاح الطيران، ثم جاء بعده العقيد، الرئيس انور السادات، ليترأس مجلس الأمة التالي خلال فترة الوحدة مع سوريا وأيضا مجلس الأمة اللاحق على ذلك من 1964 إلى 1968.

– تولي كل من اللواء محمد نجيب والعقيد الرئيس جمال عبد الناصر، وهما أبرز الشخصيات العسكرية عقب ثورة يوليو، لرئاسة الجمهورية خلال تلك الفترة، وبالتالي كان على رأس مؤسسة الرئاسة، التي تعد الأكثر استقرارا ونفوذا داخل المؤسسات المدنية، رموز عسكرية.

– احتكرت الشخصيات العسكرية منصب رئيس الوزراء خلال هذا العهد، وكان أول من تولى هذا المنصب بعد الثورة هو اللواء محمد نجيب، أما الرئيس جمال عبد الناصر فقد جمع بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الوزراء خلال السنوات الخمس الأولى من توليه للرئاسة، أعقبه في ذلك المنصب كل من علي صبري وزكريا محي الدين ومحمد صدقي سليمان، ويعد الأخير الشخصية المدنية الوحيدة التي شغلت هذا المنصب خلال تلك الفترة، وإن لم تستمر حكومته أكثر من 10 أشهر.

– تراوحت النسبة المنوية لوجود الضباط في مواقع وزارية من 23% إلى65% سنة 1952 إلى 1967، فإن من بين 65 مسؤولا تقلدوا مناصب سياسية كان 27 من ضباط الجيش، وقد خضعت معظم الوزارات الرئيسة لسيطرة الضباط، وهم مجموعة تشكلت حديثا من التكنوقراط الذين حازوا درجات علمية في محالات غير عسكرية متنوعة.[1]

مثل العهد الناصري الصورة المثالية للحكم العسكري، فقد تم تأسيس النظام الحاكم من خلال انقلاب عسكري قادته مجموعة من صغار الضباط، استطاعوا أن يسيطروا على كل مؤسسات الدولة، وأن يصبح العسكريون هم اللاعب السياسي الوحيد على الساحة السياسية، وبالتالي، فإن استخدام مفهوم العلاقات المدنية–العسكرية للتعبير عن تلك الفترة

[1] هاشم أحمد، الجيش والدولة في مصر: تشابك المدني والعسكري، ترجمة محمود ومحمد الحرثاني، (مركز الجزيرة للدراسات)، قطر: 2015.

قد لا يكون مناسبا، وأن استخدام مفهوم "العلاقات العسكرية العسكرية " ربما يكون أكثر تعبيرا، وفيما يتعلق بالحياة السياسية في تلك الفترة، فقد تم تأميمها بالكامل لصالح النخبة العسكرية الحاكمة، والقضاء على التعددية السياسية.

مميزات مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر:

– إحكام قبضة المؤسسة العسكرية ممثلة في الضباط الأحرار يدها على الحكم، من خلال تحكمها في دواليب السلطة السياسة والاقتصادية، استولى الضباط على جميع أجهزة الدولة وتمت السيطرة بشكل كامل على مركز صنع القرار السياسي، وبسط النفوذ الاقتصادي وفق أيديولوجية محددة، وهذا كله تم بعد أن سيطرت النخبة العسكرية على جميع المواقع الرئيسية في الدولة بالاستحواذ على جميع المناصب الهامة في الدولة الرسمية السياسية والتنفيذية والدبلوماسية.[1]

– تحكم الجيش من خلال إنشاء أمن الجيش تحسبا لأي عملية تسيس قد تشكل خطرا يهدد المؤسسة العسكرية، أوكلت مهمة أمن الجيش إلى عبد الحكيم عامر. لكن سرعان ما أصبحت هذه الهيئة مصدر تحكم في الجيش وأصبحت تعقد اتفاقات مع القيادة السياسة من أجل الحصول على المزايا نظير العمل الذي تقدمه للنظام السياسي.[2]

– عرفت مرحلة الرئيس جمال عبد الناصر صراعا مع جماعة الاخوان المسلمين، التي اعترضت على قرارات القيادة السياسية خصوصا فيما تعلق "بهيئة التحرير" وتجميد العملية السياسية إلى غاية إعداد دستور جديد، كما عارضت جماعة الاخوان المسلمين سيطرة الضباط الأحرار على الحياة السياسية، حيث أن جماعة الاخوان كانت ترى نفسها البديل عن الأحزاب السياسية المنحلة لأنها تمثل الشرعية الشعبية الأكبر في المجتمع.[3]

[1] أنور عبد المالك، المجتمع المصري والجيش 1952-1973، ط2 (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2005) ص 22.
[2] ماسية الجمل، النخب السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998) ص
[3] اسحاق موسى الحسيني، الاخوان المسلمون : كبرى الحركات الاسلامية الحديثة، ط2، بيروت، 1955، ص 302.

– كما عرفت المرحلة صراعا مع التيار الشيوعي، وأتهم الشيوعيون واليسار عموماً الضباط الأحرار بالعمالة للإمبريالية وتصادموا معهم في وقت مبكر، ما أدى إلى قمعهم بشدة، واعتقالهم وتنفيذ بعض الأحكام بالإعدام شنقا، وهذا بحجة التأسيس لهيبة النظام الجديد.[1]

– تميزت هذه المرحلة بالصراعات الداخلية بين الضباط الأحرار، ولعل أبرز هذه الصراعات كان بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر، ومثل هذا الصراع نقطة التحول الأولى في مسار العلاقات المدنية العسكرية داخل النظام السياسي المصري.[2]

المبحث الثاني: مرحلة الرئيس انور السادات: (1970–1981).

بعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر، تولى الرئيس انور السادات رئاسة الجمهورية في أكتوبر 1970، ولم يتوقع أحد أن تدوم رئاسته طويلا، وذلك لأن السادات لم يكن يتمتع بالكاريزما نفسها التي كان يتمتع بها الرئيس جمال عبد الناصر، وكانت هذه القوة موجودة في عدد من المراكز الرئيسة؛ وهي: حزب الاتحاد الاشتراكي العربي بقيادة علي صبري، ووزارة الداخلية وأجهزة المخابرات والأمن برئاسة شعراوي جمعة، والقوات المسلحة بقيادة وزير الحربية، الجنرال محمد فوزي، وقد واجه الرئيس انور السادات معارضة صارمة من هذه المراكز الثلاثة؛ وشكل هذا تحديا خطيرا أمام الرئيس الجديد، وأمام قدرته على فرض سيادته على مؤسسات الدولة، وعلى رأسها المؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية والحياة السياسية:

كان لنكسة 1967 ، كما ذكرنا آنفا انعكاسات ضخمة على معادلة العلاقات السياسية العسكرية، مكنت عبد الناصر من استعادة السيطرة على الجيش، وتطهيره من الفساد والوضع المتردي، وإطاحته بعبد الحكيم عامر ومن كان معه، ما أسهم في توطيد "السيطرة السياسية" لعبد الناصر على المؤسسة العسكرية، كما قاد إلى تنامي أسس

[1] عزمي بشارة- مرجع سابق، ص 45.
[2] أحمر عبد الله (محرر)، الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة، 1990، ص 13.

"المهنية" داخل سلك الضباط، وهو ما ترسخ بدرجة أكبر خلال حكم الرئيس الرئيس انور السادات، وعلى الرغم من التوقعات بعدم استمراره في الرئاسة لفترة طويلة بسبب ضعفه الملحوظ، إلا أن التغيرات التي لحقت بالمؤسسة العسكرية خلال السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر قد حالت دون الإطاحة به. وفيما يلي نعرض علاقة المؤسسة العسكرية بالوضع السياسي خلال فترة حكم الرئيس السادات:

– استفاد السادات بشكل كبير من تراجع صورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب عقب نكسة 1967، ومن تخلص عبد الناصر من مراكز القوة داخل الجيش، وتمكن من فرض سلطته على المؤسسة العسكرية بدرجة كبيرة، ويمكن توضيح حجم "السيطرة السياسية" التي مارسها الرئيس السادات على المؤسسية العسكرية من خلال تخلصه من الفصيل المنافس له داخل المؤسسة العسكرية، وتحكمه في سلطة التعيينات في المناصب العليا بالمؤسسة العسكرية وكذا تقليصه لنسبة العسكريين في المناصب المدنية، وتخفيض الإنفاق العسكري بعد حرب 1973.

قام السادات إما بفصل أو إلقاء القبض على عدد من كبار المسؤولين الناصريين جميعهم ضباط أو ضباط سابقون، وكان من بينهم وزير الدفاع، الجنرال محمد فوزي، ووزير الدولة لشؤون الرئاسة، سامي شرف، الذي أشرف على الحرس الرئاسي، ووزير الداخلية، شعراوي جمعة، الذي سيطر على الشرطة والمخابرات العامة، ويعتبر على صبري الشخصية المحورية في المجموعة المضادة للسادات؛ حيث جاء من خلفية استخباراتية. وبقيامه بذلك، استطاع السادات التخلص من الفصيل المنافس له داخل المؤسسة العسكرية[1].

[1] Gaub, Florence, "Arab armies: agents of change? Before and after 2011", Institute for Security Studies European Union, (Chaillot Papers, 2014), p. 24.

كما تحكم السادات بدرجة كبيرة في سلطة التعيينات في المناصب العليا في القوات المسلحة؛ حيث اعتمد السادات على ولاء القادة العسكريين له كأساس لشغل المناصب القيادية، وإبعاد هؤلاء الذين يشكلون تحديًا لسلطته ولقراراته.

وعندما قرر الجنرال، محمد أحمد صادق، الذي كان ولاؤه سبب حصوله على وزارة الحربية، أن يتحدى السادات في العديد من الجهات لاعتقاده بأنه من الضباط الأحرار؛ الأمر الذي يعطيه دورا في صنع القرار أبعده السادات، واستبدله بالفريق أحمد إسماعيل، كما قام السادات بعد حرب 1973 بإبعاد الفريق، سعد الدين الشاذلي، من منصب قائد الأركان لاعتراضه على موقف الرئيس من التعاون مع الولايات المتحدة في مفاوضات السلام مع إسرائيل.[1]

أدى التباين بين قدرات القوات المسلحة والتزاماتها بعد حرب 1973 إلى زيادة رغبة السادات في الحد من القوة العسكرية للقوات المسلحة وذلك للحد منها سياسيًّا؛ حيث كان السادات شاهد عيان على الهزيمة التي لحقت بالجيش في الستينات عندما كانت القوات المسلحة مهتمة جدا بالسياسة المصرية الداخلية، وبعد أن ألزم نفسه محاربة إسرائيل، وقال: إن هناك حاجة إلى تعزيز الطابع المهني للجيش المصري، وقبل حرب 1973، كان مجتهدا في منع إنشاء مراكز قوة عسكرية مستقلة، ونتيجة لذلك، كان هناك تدوير لمنصب وزير الحربية وللنخبة العسكرية في المناصب العليا. وشكل عبور قناة السويس في حد ذاته نعمة مزدوجة للسادات ببناء تواصل مع الأمريكيين من أجل السلام مع إسرائيل، كما أنه ساعده في المضي قدما في تقويض السلطة المؤسسية للقوات المسلحة.[2] وبسبب الفوز في الحرب تراجعت الأهمية النسبية ل لقوات المسلحة، وأصبح السادات قادرا على اللعب على استراتيجيته الكبرى "السلام والازدهار" وذلك بإبعاد الجيش إلى هامش الحياة السياسية المصرية وإعادة توحيه الاستمارات الحكومية من المؤسسة

[1] Ibid, p. 56

[2] Kurtzer and Svenstrup, "Egypt's Entrenched Military', op. cit, p. 43-44.

العسكرية إلى التنمية المدنية، كما أنه قام بتسريح الألاف من الجنود (معظمهم من غير أعضاء الصف الأول)، وكثير منهم كانوا في الخدمة الفعلية منذ حرب يونيو عام 1967، كما أصر على رفض إنشاء تجمعات شخصية حول "أبطال أكتوبر" البارزين خشية من أن تعزز من مراكز القوة وتنتقص من أهداف سياسته لما بعد أكتوبر.[1]

قد تم خفض نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى النصف، كما انخفض الإنفاق على الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بأكثر من 60%، وقد رحل السادات، في 6 أكتوبر الأول 1981، تاركا الترسانة العسكرية نفسها التي كانت بعد نهاية حرب عام1973.

ويمكن القول: إنه في عهد السادات، تحولت القوات المسلحة من مؤسسة قائدة للثورة إلى مؤسسة تابعة للسلطة المدنية للدولة، وكان انسحاب أفراد الجيش إلى مدن شيدت خصيصا لاستيعابهم إشارة إلى هذا التوجه.[2]

شهد عهد السادات المزيد من فالارتباط بين المؤسسة العسكرية والسياسة، وتركيز الاهتمام على المهنية العسكرية، كما عزز السادات بطريقة استراتيجية خضوع الجيش الرمزي لمكتب الرئاسة عن طريق إبعاد الموالين لعبد الناصر في القيادة العسكرية والاتحاد الاشتراكي العربي خلال "ثورة التصحيح" 1971، وأدى ذلك إلى وجود كبار الجنرالات وموظفي الخدمة المدنية الذين يدينون للسادات الذي وضعهم في تلك المناصب، ويضمنون له عدم مواجهة تحد يذكر من الجيش، كما أن تركيز السادات على استعادة شبه جزيرة سيناء من إسرائيل أدى إلى تطوير احترافية الجيش بدرجة أكبر، من خلال تعزيز دوره في الدفاع الوطني. [3]

[1] Cook, The Military and Political Development, op. cit, p. 72
[2] Satloff, "Army and Politics in Mubarak's Egypt", op. cit, p. 6
[3] Hashim, "The Egyptian Military, Part One", op. cit, p. 73.

– بوصول السادات للسلطة، فإن أول ما بادر إليه هو صياغة دستور جديد للبلاد، وقد تم العمل بالدستور الجديد في سبتمبر 1971، وقد ساعد طول عمر هذا الدستور على ترسيخ هيمنة المؤسسة الرئاسية على الدولة، وتفردها بالسيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، وذلك بعد أن قضا السادات على مراكز القوة المتبقية من العهد الناصري، وعلى رأسها وزير الدفاع، محمد فوزي، فيما أطلق عليه السادات: "ثورة التصحيح"، وعليه فإن العلاقات المدنية العسكرية في مصر قد دخلت مرحلة جديدة، أصبحت فيها مؤسسة الرئاسة هي المؤسسة الوحيدة المسيطرة على باقي مؤسسات الدولة، بما فيها المؤسسة العسكرية، وفي نفس الوقت، تأكيد انتماء تلك المؤسسة للنخبة العسكرية التي ظلت مسيطرة عليها طوال سنوات حكم الرئيس السادات.

وبينما كانت مؤسسة الرئاسة شكل نقطة محورية في النظام السياسي للضباط الأحرار؛ حيث منح دستور 1956 ودستور 1964 الرئيس صلاحيات كبيرة، مثل القدرة على حل مجلس الشعب، وإصدار مراسيم بقوانين، وإعلان حالة الطوارئ، وقيادة المؤسسة العسكرية[1]، فإن هندسة دستور 1971 اتبعت نفس المسار، ومُنح الرئيس صلاحيات شبه مطلقة، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية، واستطاع وفقا لمواد هذا الدستور أن يُهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر؛ الأمر الذي جعله محور النظام السياسي.

كانت نكسة 1967 كارثة لكل المصريين بشكل عام، وللعسكريين بشكل خاص، فهم المسؤولون مباشرة عن النكسة وعن احتلال إسرائيل لجزء من الأراضي المصرية، وبالتالي، تركز اهتمام القوات المسلحة خلال الفترة اللاحقة على الحرب مع إسرائيل على محو عار الهزيمة وتحسين صورة المؤسسة العسكرية لدى الشعب، واهتمامها بتطوير قدراتها بعد الحرب للحفاظ على أمن مصر القومي، وهو الأمر الذي أسهم بشكل كبير في

[1] Alterman, Jon. B., "Sadat and his legacy/ Egypt and the world 1977-1997", The Washington Institute for Near East Policy, (policy analysis, April1998), p. 58

نمو الروح المهنية لدى العسكريين، وعدم رغبتهم في التورط في مقامرات سياسية، خاصة في ظل تراجع مراكز القوى داخل الجيش كنتيجة لتخلص عبد الناصر منها من خلال "محكمة الثورة".[1]

علاوة على ذلك، اتخذ السادات خطوات كبيرة نحو إبعاد الجيش هيكليا عن السياسة وتقييد الجنود في الثكنات، في حين شغل ضباط الجيش العديد من الوزارات غير العسكرية خلال سنوات حكم عبد الناصر، إلا أن السادات كان متحمسا لاستبدال السياسيين المدنيين البارزين بهم، على سبيل المثال، كان حوالي خُمس وزراء من الضباط في عهد عبد الناصر، وقد خفض السادات تلك النسبة إلى أقل من واحد على عشرين، وبحلول وقت اغتياله، كان السادات قد قطع شوطا كبيرا في تجريد ضباط الجيش من سلطة صنع القرار وتسليمها للسياسيين المدنيين.[2]

وتجسدت أبرز الأدلة على نمو روح المهنية في القوات المسلحة خلال فترة حكم الرئيس السادات في شخصيات وزراء الحربية خلال هذه الفترة وخاصة الفريق الاول، أحمد إسماعيل، والمشير الجمسي؛ فكل منهما لم يكن مسيساً كما اتسما بالطاعة والولاء للرئيس.[3]

المطلب الثاني: الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسة العسكرية.

حرص الرئيس السادات منذ توليه الحكم، وعلى عكس سلفه الرئيس جمال عبد الناصر، على إحداث توسع كبير في مهنية الجيش، وأن يأخذ الجيش بعيدا عن السياسة، ويأخذ

[1] Hashim, "The Egyptian Military, Part One", op. cit, p. 73

[2] مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية، مرجع سابق ص 10.

[3] Abul-Magd, Zeinab, "Egypt's Adaptable Officers: Business, Nationalism, and Discontent", in Zeinab Abul-Magd; Elke Grawert (eds.), Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region, (Rowman & Littlefield Publishers, USA, 2016), p. 26-27.

السياسة بعيدا عن الجيش،[1] وكان لتنامى الروح المهنية للجيش تأثير كبير على تراجع أدوار المؤسسة العسكرية خلال تلك الفترة، وتميزت مختلف هذه الأدوار فيما يلي:

– بالنسبة للأمن الداخلي، تراجعت قبضة العسكريين على وزارة الداخلية؛ حيث كان كل من ممدوح سالم والنبوي إسماعيل، وهما أبرز من تولى منصب وزير الداخلية في عهد السادات، من ضباط الشرطة، وقد عزز السادات دور جهاز الشرطة، الذي أصبح هو أداة النظام الأساسية في الساحة الداخلية. وحينما اندلعت انتفاضة الخبز، في 18 و19 يناير 1977، ضد خطة الحكومة لخفض الدعم عن السلع الأساسية، قامت الجماهير الغاضبة في العديد من المدن الرئيسة بمهاجمة مؤسسات الدولة، وفشلت الشرطة في احتواء أعمال الشغب تلك.

وفي محاولة أخيرة لاستعادة السيطرة أمرت الحكومة الجيش بالتدخل لإخماد أعمال الشغب، وهو ما قابله رفض شديد من وزير الدفاع، محمد عبد الغني الجمسي، بأن يكون الجيش الذي استعاد عافيته وسمعته بالكاد بفضل الظهور المشرف في حرب أكتوبر، لذا ذكر الجمسي السادات باتفاق ما قبل1973 بأن القيادة السياسية لن تستخدم الجيش ضد الجماهير المدنية، واشترط الجمسي لاستخدام الجيش في استعادة النظام أن يقوم السادات بإلغاء خفض الدعم، فوافق السادات على الشرط وتدخل الجيش.[2]

تشير هذه الحادثة بوضوح إلى مدى "الحيادية" التي وصلت إليها القوات المسلحة خلال تلك الفترة؛ الأمر الذي أدى إلى الحد من استغلالها كأداة في يد السلطة الحاكمة، ومدى "الاحترافية" بحيث جاء تدخل القوات المسلحة كـ "ملاذ أخير" بعد عدم قدرة الشرطة على السيطرة على الوضع، كما كان هذا الدور مؤقتا وانتهى بالسيطرة على الوضع واستعادة النظام.

[1] Abul-Magd, Zeinab, “Egypt's Adaptable Officers: Power, Business, and Discontent", Italian Institute for International Political Studies, (Analysis No. 265, 2014), p. 3.

[2] Cooper, Mark. N., "The Demilitarization of the Egyptian Cabinet", Middle East Studies, (Vol. 14, No. 2, 1984), p. 208.

ففي الفترة السابقة على توقيع اتفاقية السلام، حدث تحول محدود في الأنشطة الإنتاجية للجيش؛ حيث جرى التركيز على الصناعات الأكثر ارتباطا بالدفاع، ويظهر هذا في تأسيس مصر بالتعاون مع السعودية وقطر والإمارات للهيئة العربية للتصنيع، عام1975، هدف تأسيس صناعة عربية دفاعية مشتركة.[1]

كما اتخذ السادات خطوات جذرية لإزالة الطابع العسكري عن الدولة سياسيا، وقلل أيضًا من نفوذ الضباط الاقتصادي، ففى كل مرة يتقاعد ضابط من الخدمة المدنية، يعين السادات مدنيا بدلا منه، وعلاوة على ذلك، انخفضت السيطرة الاقتصادية للجيش على القطاع العام مع تبني السادات سياسة "الانفتاح"، وخصخصة أجزاء من الشركات المملوكة للدولة التي كانت تدار من قبل الضباط[2]، بالإضافة إلى ذلك، فإن توقيع مصر على معاهدة السلام مع إسرائيل عام 1979، كان يعني نظريا أن الضباط سوف يفقدون أهميتهم وعلاقاتهم في السياسة المصرية.[3]

وفي تشكيل مجلس الوزراء عام 1972، "تم خفض تمثيل الجيش إلى أقل مستوى من أية حكومة أخرى منذ عام، 1952 واستمرت النسبة في الانخفاض في عهد السادات، فمن بين 127 وزيرا، كان 7.5% فقط من الضباط، وكان 7.5% "ضباط تكنوقراط" وهم مجموعة من الضباط الذين خرجوا من الجيش وقاموا باستكمال دراستهم في تخصصات مختلفة مثل الاقتصاد والهندسة، ليكون إجمالي نسبة الضباط في تلك الفترة 15%. كما انخفض بشكل جذري عدد المحافظين العسكريين، ففى عام 1980، كان خمسة محافظين فقط عسكريين من بين 26 محافظً.[4]

بعد توقيع اتفاقية السلام مع إسرائيل، ووجود هذا الكم من الضباط داخل المؤسسة العسكرية مع عدم وجود حاجة للقتال، كانت هناك توجهات لاستيعاب هذا العدد من

[1] Abul-Magd, “Egypt's Adaptable Officers", op. cit, p. 27
[2] Alterman, "Sadat and his legacy", op. cit, p. 60
[3] Hashim, "The Egyptian Military, Part One", op. cit, p. 73
[4] Brooks, "Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations", op. cit, p. 15.

الضباط في جهود النمو الاقتصادي، وبالتالي تم تأسيس "جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" عام 1979، وذلك بهدف تحقيق الاكتفاء الذاتي النسبي من الاحتياجات الرئيسة للقوات المسلحة لتخفيف أعباء تدبيرها عن كاهل الدولة مع طرح فائض الطاقات الإنتاجية في السوق المحلية والمعاونة في مشروعات التنمية الاقتصادية في الدولة من خلال قاعدة صناعية إنتاجية متطورة. [1]

ويعد تأسيس مثل تلك الأجهزة المرتبطة بالمؤسسة العسكرية –مثل الهيئة العربية للتصنيع وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية – تحلا عن النمط الذي كان سائدا خلال عهد الرئيس عبد الناصر بسيطرة العسكريين على مؤسسات وشركات القطاع العام المملوكة للدولة، إلى تأسيس شركات داخل المؤسسة العسكرية؛ حيث كان نطاق تركيزها الأساسي –خلال تلك الفترة – ينصب على تلبية احتياجات المؤسسة وأفرادها.

أما بخصوص دور القوات المسلحة في تلك الفترة، فإن أبرز القضايا التي توضح حدود هذا الدور في عهد الرئيس السادات هي قضايا القوات المسلحة نفسها؛ مثل الحرب مع إسرائيل، والتسليح، والعقيدة العسكرية.

أ– فيما يتعلق بسياسة الحرب مع إسرائيل، فإن اختيار السادات لسياسة "الحرب المحدودة" مع إسرائيل من أجل الدخول في مفاوضات السلام، كانت ضد نصيحة العديد من القادة العسكريين [2]، بل تم عزل رئيس الأركان، الفريق سعد الدين الشاذلي، حينما عارض السادات في قراره بالتعاون مع الولايات المتحدة في مفاوضات السلام مع إسرائيل[3]، وقد سمحت سيطرة السادات على صلاحيات صنع القرار والتعيين بتخطيطه وتنفيذه حرب أكتوبر 1973 وفق تصوره الخاص، كما استطاع السادات ضمان أن قادته

[1] Hashim, "The Egyptian Military, Part One", op. cit, p. 74.
[2] Alterman, "Sadat and his legacy", op. cit, p. 63.
[3] Hashim, "The Egyptian Military, Part One", op. cit, p. 74.

العسكريين سوف يمتثلون للتنازلات التي قدمها أثناء مفاوضات كامب ديفيد، ولمعاهدة السلام مع إسرائيل.

ب- وبعد انتهاء الحرب مع إسرائيل، أدى ضعف علاقات السادات بالاتحاد السوفياتي سابقا وعدم ثقته به، ورغبته الواضحة في إعادة توجيه علاقات مصر من المعسكر الشرقي إلى الغرب، أدي للمساهمة في انهيار العلاقات المصرية السوفيتية بعد حرب 1973. وكلما كانت العلاقات المصرية السوفيتية تتدهور قلت إمدادات السلاح القادمة لمصر، ولقد أثر انهيار العلاقات على تناقص الاستعداد العملياتي للقوات المسلحة في الوقت الذي استطاعت فيه إسرائيل إعادة تسليح نفسها بسرعة، وأثر هذا التناقص على القوات المسلحة بشكل كامل، وهو ما كان يسبب انزعاجا للقادة العسكريين.[1]

ت- قام السادات بتغيير عقيدة القوات المسلحة من العقيدة الهجومية إلى العقيدة الدفاعية، وكانت الخطوة الأولى للرئيس السادات هي تغيير اسم "وزارة الحربية" إلى "وزارة الدفاع"[2]، وبينما أمضى العسكريون نصف عقد منذ 1967 من أجل بناء الروح الهجومية، بات عليهم أن يتكيفوا مع العقيدة الدفاعية وتدريباتها، وهو ما أدى إلى أن تصبح حالة الأمن الوطني بنهاية السبعينات في حالة يرثى لها.[3]

إذن، يبدو واضحا من خلال مناقشة سياسة الأمن القومي خلال فترة حكم الرئيس السادات أن القوات المسلحة لم يكن لها دور كبير في عملية صنع تلك السياسة، وأن القيادة السياسية استطاعت أن تتحكم في عملية صنع السياسة العامة للدولة، بما فيها تلك

[1] El-Hasan, Afif. H., Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt, (Doctor of Philosophy Dissertation), University of California, Riverside, USA, 2005, p. 70.

[2] Selim, Gamal. M., "The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change", Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, (Vol. 11, 2015), p. 33.

[3] Bolme, Selin. M.; Kucukkeles, Mujge; Ulutas, Ufuk; Ozhan, Taha (et al.), "The anatomy of Egyptian revolution: From 25th of January to the new constitution", Seta Policy, (Report, No. 9, 2012), p. 9.

المتعلقة بشؤون القوات المسلحة نفسها، أي إن مكانة القوات المسلحة في عملية صنع السياسات العامة قد تراجعت بشكل كبير خلال عهد الرئيس السادات.

المطلب الثالث: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية.

بعد أن تمكن الرئيس السادات من تحقيق درجة عالية من السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، وارتفعت درجات المهنية والاحترافية بين العسكريين، وانحسرت مشاركتهم في الشأن السياسي بدرجه شبة كاملة، فإن هناك تساؤلا حول مكانة القوى المدنية في الساحة السياسية خلال هذه الفترة، وقدرتها على شغل الفراغ الذي خلفه انحسار دور العسكري ين في السياسة. في الحقيقة، لم تكن تلك التغيرات تعني الكثير بالنسبة للقوى المدنية؛ حيث لم يترك السادات لتلك القوى مجال حركة يسمح لها بأن تُمثل مركز قوة داخل النظام السياسي، حتى مع سماحه بالتعددية السياسية، ومن أبرز ملامح عملية التحول السياسي خلال عهد الرئيس السادات:

– سعي السادات لتثبيت دعائم حكمه، من خلال طرح شعارات دولة المؤسسات وسيادة القانون والديمقراطية، وقد مثلت هذه الشعارات الجانب السياسي في مواجهته لبعض أركان العهد الناصري الذين نظر إليهم باعتبارهم يشكلون تحديا رئيسا له، خاصة وأنهم كانوا يشغلون أغلب المراكز الحساسة في الدولة، وقد تمكن السادات من التخلص من خصومه الذين أطلق عليهم مراكز القوى خلال ما عرف بثورة التصحيح التي جرت في مايو 1971.[1]

وفي مارس 1976، قرر الرئيس السادات أن يعطي لنظامه مظهرا جديدا من التنوع السياسي تماشيا مع توجهه الغربي، ومعالجة النقد السياسي لحكمه ومن ثم، قام بإعادة هيكلة الحزب الشرعي الوحيد القائم، الاتحاد الاشتراكي العربي، عن طريق تقسيمه لثلاثة منابر مختلفة على أساس الأيديولوجيات السياسية إلى اليسار، والوسط، واليمين. وقد

[1] إبراهيم، الدولة والتنمية في مصر، مرجع سابق، ص167

سمح السادات للمنابر بالتنافس في أكتوبر من نفس العام في انتخابات مجلس الشعب، ولكن أجهزة النظام تحركت بقوة لضمان أن منبر الوسط هو الذي سوف يحصل على الأغلبية. وفي وقت لاحق، قرر السادات أن الوقت قد حان لتحويل هذه المنابر الثلاثة إلى أحزاب، وأصبح الوسط حزب الحكومة وأطلق عليه الحزب "الوطني الديمقراطي". وقد دعمت الحكومة الحزب الوطني بكل الموارد المتاحة بما في ذلك كل ما يخص الاتحاد الاشتراكي، سواء نخبته السياسية، أو هيكله التنظيمي، أو المقرات الخاصة به.[1]

وفي الوقت نفسه، كانت هناك زيادة في حرية الصحافة؛ حيث أصدرت معظم الأحزاب السياسية صحفا خاصة بها كانت تنتقد النظام. ومع ذلك، واصل النظام السيطرة على الصحف التي كان يسيطر عليها ويمتلكها الاتحاد الاشتراكى، والتي تسمى الآن "الصحافة الوطنية" كما كان النظام يسيطر أيضا على كافة الخدمات الإذاعية والتليفزيونية، وذلك قبل ظهور الفضائيات.

ومع أن عهد السادات شهد نقطة تحوّل في تجربة مصر مع الديمقراطية من خلال تحويل البلاد إلى نظام التعددية الحزبية، إلا أن ما كان يسعى إليه السادات لم يكن نظاما تعددياً حقيقيًا، وإنما تعددية محكومة، ففى الواقع، تحت سيطرة السادات، سُمح لحزبين فقط مواليين للنظام بالوجود، وهما يمثلان اليمين واليسار، وأنشأ النظام الانتخابي الذي جعل من المستحيل على الحزب الوطني الديمقراطي (الحاكم) أن ينقل السلطة إلى أي حزب آخر في الساحة السياسية.[2] كما حرمت التعددية الحزبية الناشئة بعض القوى والتيارات السياسية من حق تشكيل أحزاب بدعاوى ومبررات مختلفة، وعلى رأس تلك القوى السياسية الناصريون وجماعة الإخوان المسلمين. وقد ترتب على ذلك قيام تعددية سياسية انتقائية،

[1] هلال، علي الدين، النظام السياسي المصري: المرجع السابق، ص112

[2] فيصل علام ، مرجع سابق، ص109

سمح في ظلها بقيام أحزاب سياسية لا تعبر عن قوى سياسية واجتماعية حقيقية في المجتمع، بينما حُرمت قوى وتيارات سياسية فاعلة من حق تشكيل أحزاب سياسية.[1]

– تقليص تمثيل العسكريين في النخبة الوزارية، و زيادة الاتجاه نحو إضفاء الطابع المدني على النخبة الوزارية يعني تراجعا في مركز المؤسسة العسكرية في بنية النظام السياسي المصري، وذلك نظرا لانتماء رئيس الدولة ونوابه الذين تعاقبوا على هذا المنصب إلى المؤسسة العسكرية.[2] وكما هو واضح، فإن دولة المؤسسات التي بشر ها السادات لم تحقق، وظل الرئيس صاحب الخلفية العسكرية هو المتحكم في النظام السياسي، في ظل تعددية سياسية مقيدة وهشة، وبالتالي، بقي تأثير العسكريين هو الأقوى على الحياة السياسية المصرية، وكانت مظاهر سلوكهم السياسي الأكثر حضورا، فهم عادة لا يقبلون المشاركة ولا يثابرون على المناقشات والحوار.[3]

وحسب ستيفن كوك، فعلى الرغم من انسحاب الجيش إلى الثكنات، فإنه بقي بشكل عام خارج "السيطرة المدنية"، وإذا كانت هناك علاقة بين رحيل الجيش عن الحكم والسياسة وبين عمليات التحرر والديمقراطية، فإن إقامة رقابة مدنية فعالة هو أكثر بكثير من مجرد "العودة إلى الثكنات"؛ حيث كان الجش راض عن العودة إلى الثكنات؛ لأنه أشرف على تطوير الوضع المؤسسي "النظام" الذي يضمن هيمنة الضباط، فقد تحدث التعديلات المؤسسية، ولكن كل الخطوط العريضة للنظام الذي أسسه العسكريون والمؤسسات التي تُمكن الجيش من التأثير تظل كما هي.[4]

خلاصة الأمر أن المؤسسة العسكرية انسحبت من الحضور المباشر في الحياة السياسية، وتراجع عدد العسكريين في الوظائف الحكومية، لكن "الثقافة العسكرية" ظلت السائدة خلال فترة حكم الرئيس انور السادات من خلال "مؤسسة الرئاسة" الأقوى خلال تلك الفترة

[1] ابراهيم ، **الدولة والنمية في مصر**، مرجع سابق، ص167-176.

[2] مرجع نفسه، ص173.

[3] رشاد، **النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 123.

[4] Cook, The Military and Political Development, op. cit, p. 8

والمنفردة بالحكم، وذلك في ظل الصلاحيات الهائلة التي منحت لمنصب الرئيس في دستور 1971. في حين لم يتم تطوير مؤسسات مدنية ذات ثقافات مستقلة يمكنها تقديم نخبة منافسة للنخبة العسكرية أو حتى مشاركة الرئيس السادات في إدارة الدولة.

مميزات مرحلة الرئيس انور السادات:

لم تخلو هذه المرحلة من الحكم في مصر من الصراع بين مؤسسة الرئاسة ومؤسسة الجيش، فقد عمل الرئيس انور السادات على بسط نفوذه، والعمل على إبعاد المؤسسة العسكرية عن القيادة السياسية، ومن ثم العملية السياسية.

– واصل الرئيس السادات تخفيف الطابع العسكري للدولة بعد تصفية عبد الناصر نفوذ عبد الحكيم عامر وضباطه، حيث خفضت نسبة العسكريين في مجلس الوزراء بشكل ملموس في عهد السادات. لكن هذا لم يعن تعزيز قوة المدنيين، بل زيادة نفوذ الرئيس نفسه الذي قلص سلطات الجيش والضباط.[1]

– تدنت مستويات تدخل الجيش في السياسة، ولم يعد للمؤسسة العسكرية تأثير في السياسة الداخلية والخارجية لمصر، وكانت هناك لحظات توتر بين الرئاسة والجيش. وخلال ما سميت "انتفاضة الخبز" في جوان 1977، لم يوافق قادة الجيش على التدخل واستعادة النظام في أنحاء البلاد، ومن ثم إنقاذ السادات من أزمة سياسية خطيرة، إلا بعد أن وافق الرئيس على إلغاء تدابير التقشف الاقتصادي.[2]

– مواجهة الصراعات القائمة، والعمل على توسيع شبكة الموالين له والمساعدين، ومن بينهم الفريق صادق وزير الدفاع، ولمواجهة الجناح اليساري الماركسي؛ شجع السادات الثيار الإسلامي من أجل خلق التوازن بيان القوتين. وهذا كاستغلال للصراع الموجود بين التيار اليساري والتيار الاسلامي والاستفادة منه لصالح الرئاسة. ومع مطالبة بعد التيارات السياسية على غرار المفكرين اليساريين والليبراليين بالحريات والتعددية السياسية في العديد

[1] عزمي بشارة، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، ص 172-173.
[2] هاني سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر بعد ثورة 25 يناير، ص 40.

من المواقف والمناسبات. عمل الرئيس انور السادات على تكريس نوع من الانفتاح السياسي وحرية التعبير والتعددية السياسية الشكلية، بدأ بإخراج الاخوان المسلمين من السجن وإتاحة الفرصة لهم بالتحرك بشكل عملي دون أي اعتراف رسمي أو وجود قانوني. وعلى ذكر القانون، وضع السادات الأطر القانونية لحكمه من خلال دستور 1971، تحت شعار سيادة القانون ودولة المؤسسات، لكن ظلت صلاحيات الرئيس هي المهيمنة ومن خلفه السلطة التنفيذية.[1]

– فتح الرئيس السادات المجال للتعددية الحزبية الشكلية، التي كانت فيها الأغلبية دائما لحزب الرئيس –الحزب الوطني الديمقراطي– كما عطل السادات العملية الديمقراطية عبر سن عدة قوانين سميت "بترسانة القوانين سيئة السمعة"، كان أبرزها قانون الاشتباه وقانون مقيدة للحريات، كما ألغى اللائحة الطلابية الصادرة عام 1976 ووضع بدلا منها لائحة عرفت بلائحة 1979 لتقييد النشاط الطلابي ومنع الطلبة من خوض غمار العمل السياسي وأدخل تعديلات على قانون الصحافة ليقيد من حرية الصحافة مع حل محلس نقابة المحاميين وأصدر قراراً بتحويل نقابة الصحفيين إلى نادي.[2]

– توجه السادات في سياسته الخارجية نحو الغرب بدل الاتحاد السوفياتي، وبالتحديد للولايات المتحدة الأمريكية التي كان ينظر إليها بأنها القوة الوحيدة في العالم، هذا التوجه كان له تأثير على علاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات الأخرـ وكان أساس هذا الانفتاح المساعدات العسكرية والاقتصادية، التي وصلت إلى مليار دولار سنويا في نهاية السبعينات، ما زاد من نفوذ المؤسسة العسكرية، التي بقيت هي الحاكم الفعلي والقوي داخل النظام المصري حتى بعد نهاية فترة السادات ودخول مصر في مرحلة جديدة سنة 1981.

[1] عبد المنعم مجيب، "الرئيس انور السادات ما له وما عليه"، طريق الاسلام، 2016.12.07، ar.islamway.net/article/67253.

[2] عبد المنعم مجيب، نفس المرجع.

المبحث الثالث :مرحلة الرئيس حسني مبارك (1981-2010).

بعد اغتيال الرئيس انور السادات، في 6 أكتوبر 1981، أصبح نائبه، الرئيس حسني مبارك، رئيسا لمصر، وبالتالي، وصل إلى حكم مصر ضابط عسكري آخر، ليصبح النظام السياسي واجهة لحكم العسكرين، وقد شهدت العلاقات المدنية– العسكرية خلال فترة حكم الرئيس مبارك اختلافا عن النمط السائد خلال حكم الرئيس السادات، وبشكل خاص خلال السنوات العشر الأولى من حكمه؛ حيث لم يتم فقط إيقاف الاتجاه نحو فك ارتباط الجيش عن الحياة السياسية وخفض حصته من الثروة الوطنية وإنما تم عكس هذا الاتجاه، وبدلا من محاربة فكرة مركزية دور الجيش في الحياة السياسية المصرية، احتضن مبارك هذه الفكرة، وعوضًا عن تقييد مشاركة الجيش في الشؤون غير العسكرية، تم تأييد تلك المشاركة.

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية والحياة السياسية:

في حين كان سلفا الرئيس مبارك قد واجها – وفي بعض الحالات تغلبا على– معضلات وطنية ضخمة، مثل الاستقلال والسيادة والحرب والسلام، كان من نصيبه هو قضايا أقل بريقا ولكن لها نفس القدر من الصعوبة، مثل إعادة إحياء البنية التحتية وتعديل سعر صرف العملة، والإنتاج الصناعي، وهي مجالات يصعب تحديد مقاييس النجاح بها، ولا تصل بشكل جيد إلى العناوين الرئيسة للصحف، وإذا ما حدث فإنها لا تثير الكثير من الثناء والاستحسان الشعبي. وبناء عليه، كان على الرئيس مبارك البحث عن مصادر لدعم جدول أعماله السياسي، وقد وجد مبارك في المؤسسة العسكرية مصدر الدعم المطلوب.[1]

لم يدخل مبارك في صراع مع قادة الجيش مثلما فعل السادات، بل أبقى على وزير دفاعه، عبد الحليم أبوغزالة، حوالي 8 سنوات، رغم ما تردد من معلومات عن وجود توتر في

[1] Satloff, "Army and Politics in Mubarak's Egypt", op. cit, p. 10

العلاقات بينهما، بل أكثر من ذلك تمت ترقيته سياسيا ليتولى منصب نائب رئيس مجلس الوزراء، وعسكريا حصل على رتبة مشير، كما لم يغلق مبارك مساحات الحركة أمام أبو غزالة، بل ترك له حرية التعامل في العلاقات المصرية الأميركية لكونه عمل ملحقا عسكريا في واشنطن مدة ثلاث سنوات، وكانت لدى أبو غزالة حماسة كبيرة للحفاظ على سيطرته على التعاملات الاقتصادية مع امريكا، ويرجع السبب في ذلك، إلى أنه تم تعيين مبارك نائبا للرئيس بسب ب إنجازه في الحرب كقائد للقوات الجوية، فهو يعتبر رمزا للمؤسسة العسكرية المصرية في أفضل حالاتها، وعلى عكس السادات الذي دخل صراعا مع قادة الجيش قبل حرب 1973 وكان يرى أن الجيش جزء من المشكلة الأكبر في مصر، فإن مبارك يمثل "جيل أكتوبر" الذي شهد أول نجاح عسكري في مصر منذ قيام ثورة 1952، ويرى أن الجيش يشكل شريكا للتوصل لحل مشكلة مصر.

وقد ساهمت قوة شخصية أبو غزالة وشعبيته –ورغبة مبارك في الاعتماد على الجيش لدعم جدول أعماله السياسي في تطور العلاقة بين مبارك وبين المؤسسة العسكرية ممثلة في أبو غزالة لدرجة الشراكة. من جانبه قام مبارك، وخلال أول سنتين بعد اغتيال السادات برفع نصيب الفرد من الإنفاق العسكري إلى ما يقرب من75%، وزادت نفقات الدفاع كنسبة مئوية من إجمالي الإنفاق الحكومي بمقدار النصف تقريبا. وفي عام 1986، ظهر بوضوح الدور الذي يلعبه الجيش لصاح نظام مبارك، وذلك عندما استطاعت المؤسسة العسكرية التعامل مع تمرد قوات الأمن المركزي، لتصبح بذلك المؤسسة العسكرية "الحامي الوحيد للنظام".[1]

وأثار نفوذ أبوغزالة واستقلاليته قلق مبارك مما دفعه لإقالة وزير دفاعه من منصبه في العام 1989، وذلك في محاولة لإزالة الطابع السياسي عن المؤسسة العسكرية واستمرار

[1] Ibid, p. 14.

عملية مدنية الدولة التي بدأت في عهد السادات[1]. وبعد فترة فاصلة تولى خلالها اللواء يوسف صبري أبوطالب هذا المنصب، عين الفريق حسين طنطاوي وزيرا للدفاع في مايو1991، ومنذ ذلك الحين، و تأثير وزارة الدفاع في المجتمع المصري أخذ في الانحسار تدريجيا، مع تراجع الوضع الاجتماعي المتميز لأعضائها لتراجع تقدير المجتمع للجيش، كما لم يسمح النظام لأية شخصيات كاريزمية بالوصول إلى مراتب عليا بالجيش، حتى إن وزير الدفاع طنطاوي يظهر و كأنه بيروقراطي، كما سادت ثقافة الطاعة العمياء وزارة الدفاع؛ حيت أصبح المعيار الوحيد للترقية هو الولاء، ولم تعد قيادة وزارة الدفاع تتردد في فصل الضباط الذين يمكن اعتبارهم "منافسين"، و بالتالي يحتمل أن يشكلوا تهديدا للنظام.

ومن بين العوامل التي أدت إلى تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية خلال عهد الرئيس مبارك أن اغتيال السادات أنهى عهد الضباط الأحرار، أو على الأقل تقلص دورهم في قمة النظام وبؤرة صنع القرار فيه، وذلك مع تولي ما عرف باسم جيل أكتوبر من كبار الضباط، الذين أثبتوا كفاءة قتالية في حرب أكتوبر1973، للمناصب القيادية داخل النظام. في حين أن ضباط أكتوبر لم يمثلوا تنظيما محددا، بخلاف تنظيم الضباط الأحرار.[2]

إذن، على الرغم من تراجع العلاقة بين مبارك والمؤسسة العسكرية من الشراكة إلى التبعية، وإحكام مبارك السيطرة السياسية على المؤسسة العسكرية، إلا أن المؤسسة العسكرية ظلت ذات نفوذ قوي في المجتمع المصري؛ إذ ينظر إليها على أنها "مركز ثقل استقرار النظام السياسي".

---

[1] Hashim, Ahmed, "The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward", Middle East Policy. (Vol. XVIII, No. 4, 2011b), p. 109.

[2] رشاد، **النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل**، مرجع سابق، ص 119.

المطلب الثاني: الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسة العسكرية.

وصفت علاقة الرئيس مبارك بالمؤسسة العسكرية بالقول: "توقفت العلاقة بين مبارك وقادته العسكريين على التزام ضمني بدعمهم له في السلطة والتخلي عن إدارة أجهزة الدولة لصالح الرئيس وفي المقابل، ستحصل المؤسسة العسكرية على فوائد الشركات الاقتصادية للجيش، ومزايا خاصة لكبار الضباط في شكل تعويضات خاصة "[1]، وهو ما يشير إلى أن الأدوار المؤسسة العسكرية قد تزايدت خلال فترة حكم الرئيس مبارك.

لم تظهر خلالها المؤسسة العسكرية كقوة للحفاظ على الأمن الداخلي إلا مرة واحدة، وجاءت بسبب إحدى التهديدات الداخلية الحقيقية لنظام مبارك في فبراير شباط 1986، مع تمرد قوات من الأمن المركزي؛ حيث أثارت إشاعة بأن الحكومة قررت تمديد فترة الخدمة لهم تمرد 20 ألف فرد من تلك القوة، وهو ما تطلب استدعاء الجيش لإخماد التمرد.[2]

وقد قامت القوات بأداء مهامها، حتى الأصعب منها بإطلاق النار على قوات أمن نظامية أخرى، بشكل وصفه المراقبون بأنه درجة عالية من المهنية وضبط النفس، والأكثر أهمية أن الجيش عاد لثكناته بأسرع مما تم نشره.[3]

بالإضافة إلى أن هذه الحادثة هي الوحيدة خلال فترة حكم الرئيس مبارك، فإن مشاركة الجيش هنا قد اتسمت بأنها جاءت كملاذ أخير لحفظ الأمن، وأنها انتهت مجرد تحقيق الهدف المباشر لها، وهو القضاء على التمرد وضبط الأمن. وخلال العقدين التاليين على هذه الحادثة، لم يتم تسجيل تدخل عسكري مباشر من أجل حماية الأمن الداخلي.

وكان من نتائج تخلي الجيش عن دور العمل الشرطي المحلي، أن يتم تحويل الموارد والسلطة إلى وزارة الداخلية التي أصبحت قوات أمنها مسؤولة عن العمل الشرطي واقتلاع

[1]." Brooks, "Understanding Shifts in Egyptian Civil-Military Relations. " op. cit, p. 16

[2] Hashim, "The Egyptian Military, Part Two", op. cit, p. 108

[3] Satloff, "Army and Politics in Mubarak's Egypt', op. cit, p. 4.

المعارضة المحتملة للنظام، فضلاً عن محاربة الإرهاب في صعيد مصر خلال التسعينات. بالإضافة إلى ذلك، وخاصة في العقد الأخير لحكمه، خصص مبارك موارد كثيرة لوزارة الداخلية، وقد راى كثير من المحللين هذا على أنه محاولة لبناء قاعدة قوة بديلة عن المؤسسة العسكرية.[1]

اشترك كل من الرئيس مبارك ووزير الدفاع أبوغزالة في نفس الرؤية عن الدور المفيد الذي يمكن أن يلعبه الجيش كمحرك للنمو الاقتصادي والتنمية، وأطلق ابوغزالة العنان للمضي قدما في نطاق واسع من المشاريع، والكثير منها يندرج خارج النطاق التقليدي لوزارة الدفاع. وأشرف أبو غزالة على مجموعة واسعة من المبادرات الوطنية، وقام بالترويج علناً لكل أنواع خطط التنمية – من المخابز ومزارع الدواجن إلى إنشاء صناعة تجميع سيارات متكاملة– كما قاد الجيش لاتخاذ منحا مختلفا في نهجه في صنع القرار المحلي، فبدلا من ترسيخ دوره في الوزارات غير العسكرية، كما كانت الحال في إطار فترة ناصر عامر، فإن أجهزة التنمية الخاصة بالمؤسسة العسكرية نفسها لعبت دورا أكبر، ونافست الأجهزة المدنية، وفي بعض الحالات تفوقت عليها. باختصار، بدلا عما كان سائدا في الستينات من شغل العسكريين للوظائف المدنية في الوزارات المدنية، الآن أصبحوا يشغلون وظائف مدنية في مناصبهم العسكرية موازاة الوزارات المدنية -[2]

ومع الوقت، أصبح لدى المؤسسة العسكرية اقتصادها العسكري الرسمي الخاص، الذي يدر عليها مصادر دخل لا تمر عبر الحزينة العامة؛ إذ يوجد مكتب خاص في وزارة المالية يدقق حسابات المؤسسة العسكرية والهيئات التابعة لها، وعلى الأرجح بالتنسيق مع مساعد وزير الدفاع للشؤون المالية، إلا أن بياناته وتقاريره لا تخضع لسيطرة أو إشراف البرلمان أو أية هيئة مدنية أخرى. ويُعتقد أن جزءا من العوائد ينفق على بدلات الضباط

[1]. Brooks, "Understanding Shifts in Egyptian Civil–Military Relations op. cit, p. 17

[2] Satloff, "Army and Politics in Mubarak's Egypt", op. cit, p. 12.

ومساكنهم، وعلى إدخال تحسينات أخرى على مستويات المعيشة، أما الباقي فعاد استثماره أو يستخدم لتكملة الإنفاق على الصيانة والعمليات والمقتنيات التي لا تغطيها ميزانية الدفاع أو المساعدات العسكرية الأميركية.[1]

حيث أصبح الاقتصاد العسكري خلال تلك الفترة يتكون من أربعة أقسام رئيسة، هي: الصناعات العسكرية التي تتبع وزارة الإنتاج الحربي، والهيئة العربية للتصنيع المملوكة للدولة، وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية التابع لوزارة الدفاع، والمشاريع المدرة للدخل الخاصة بالمؤسسة العسكرية، ما في ذلك النوادي والفنادق العسكرية وعقود الأشغال العامة المدنية التي تولاها الهيئة الهندسية العسكرية، ودائرة الأشغال العسكرية، ودائرة المياه التابعة لها. وقد تفرع هذا القطاع بأكمله إلى مجموعات متشعبة ومتنوعة ومتزايدة الأهمية للإنتاج المدني وتقديم الخدمات في القطاع المدني منذ التسعينات. وشيا فشيئا، بدأ اقتصاد المؤسسة العسكرية يتصرف كقطاع تجاري، ساعيا إلى إقامة الشراكات أو المشاريع المشتركة مع الشركات المحلية والأجنبية الخاصة، وباحثا عن فرص للتصدير والاستثمار في الخارج.[2]

وكان العامل الرئيس في ضمان ولاء الجيش لمبارك طوال فترة حكمه الطويلة هو الاستقلالية الهائلة الممنوحة هيئة الضباط في إنشاء وإدارة المجمع الصناعي العسكري التجاري المربح. وحسب تقرير مجموعة الأزمات الدولية، فإن ملكية جانب كبير من مساحة مصر تعود للجيش، وفي كثير من الأحيان يجد الراغبون في شراء تلك الأرض أنه من الأسهل القيام بذلك من خلال التعاون مع شركات البناء المملوكة حتى ولو جزئيا

[1] صابغ يزيد، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، أوراق كار نيغي، أغسطس/ آب، 2012، ص 19.

[2] المرجع السابق، ص 19.

لضابط سابق، ووفق تقدير متحفظ، فإن الشركات المملوكة للجيش توظف عشرات الآلاف من الناس.[1]

ويبدو مما سبق أن المؤسسة العسكرية قبلت يتراجع دورها في العملية السياسية، وحولت اهتمامها إلى تحديث الجيش والأنشطة الاقتصادية التي عوضت تقلص الدور السياسي لها؛ حيث استطاع كثير من كبار ضباط الجيش أن يجدوا عند التقاعد منافذ مهمة داخل القطاعات التجارية العسكرية .[2]

لجأ الرئيس مبارك، لتعويض العسكريين المبعدين عن الساحة السياسية، إلى توفير رواتب سخية للجنرالات المتقاعدين والعاملين داخل بيروقراطية الدولة المدنية والاقتصادية؛ فعند التقاعد يتوقع حصول كبار الضباط على مناصب في أجهزة الخدمة المدنية، داخل مؤسسات الدولة والمرافق العامة والشركات القابضة، وداخل الوزارات، بما في ذلك تلك المتعلقة بالقطاع العقاري والإسكان والإنشاءات والتنمية الزراعية واستصلاح الأراضي، وشملت هذه الممارسات أيضا تعيين ضباط الجيش المتقاعدين كمحافظين، وداخل جهاز المحافظة الإداري. وخلال فترة حكم مبارك، احتل ضباط الجش المتقاعدون أكثر من ألفي منصب من المناصب القيادية في أجهزة الحكم المحلى، كما تولى 63 منهم منصب محافظ من أصل 156 خلال تلك الفترة، حتى عندما لم يكن المحافظ ضابطا متقاعدا تكون المناصب الرئيسة في فريقه من العسكري ين السابقين[3].

[1] International Crisis Group, "Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious? ", (Middle East North Africa Briefing No101. 2011), p. 17.

[2] Gotowicki, Stephen. H., The Military in Egyptian Society, in Phebe Marr (Ed.), Egypt at the Crossroads : Domestic Stability and Regional Role, (National Defense University Press, Washington, 1999), p. 118.

[3] Brooks, "Understanding Shifts in Egyptlan Civil–Military Relations . op. cit, p. 16.

وبحسب يزيد صايغ، ثمة عدد لافت من الضباط –معظمهم من المتقاعدين – هم أعضاء في مجالس الإدارة لمجموعة كبيرة من المرافق العامة المملوكة للدولة ومشاريع البنية الأساسية الرئيسة وما يرتبط بها من أشغال وخدمات.[1]

ولقد كان لتلك الممارسات تأثيران مهمان: الأول: أنها تعني أن ضباط الجيش العاملين والمتقاعدين يتولون مناصب قيادية في العديد من مجالات الدولة ومعظم الوزارات– باستثناء حزب الدولة المهيمن (الحزب الوطني الدمقراطي)– وأنهم تغلغلوا داخل الدولة، ونجحوا في بسط السيطرة عليها من خلال دورهم في أجهزة الحكم المحلى، ثانيا: إن تعيين الضباط المتقاعدين أتاح آلية مهمة للحفاظ على السيطرة السياسية عن طريق مناصب كبار الضباط داخل المؤسسة العسكرية؛ حيث كان المستفيد الرئيس من العلاوات الخاصة والمناصب داخل المؤسسات الاقتصادية والبيروقراطية المدنية هم كبار الضباط العاملين والمتقاعدين. وبالتالي ومن خلال وعود الوظائف عالية الأحر بعد التقاعد والعلاوات الأخرى أثناء فترة الخدمة، فإنه يتوقع أن يظل ضباط المستوى المتوسط مخلصين للرئاسة خلال تدرجهم في التسلسل القيادي للجيش.[2]

هناك عدة مؤشرات تدل على تدخل المؤسسة العسكرية في صنع السياسة الاقتصادية للدولة، وخاصة تلك المرتبطة بالولايات المتحدة الأميركية. ويصف روبيرت سبرنجبورج Robert Springborg، أحد أبرز الدارسين للجيش المصري خلال تلك الفترة، دور المشير أبو غزالة في إدارة العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة الأميركية، فيذكر أنه في يونيو ونوفمبر 1986، ترأس أبو غزالة البعثات إلى الولايات المتحدة لمناقشة العلاقات الثنائية، وكان في استقباله ليس فقط وزير الدفاع، كاسبر واينبرغر، ولكن أيضا وزير الخارجية، ومستشار الأمن الوطني، ونائب الرئيس، وعدد من أعضاء مجلس الشيوخ

[1] صايغ، فوق الدولة، مرجع سابق، ص 17 18.

[2] Brooks, "Understanding Shifts in Egyptian Civil–Military Relations," op. cit, p. 17.

والنواب. ولم يناقش أبو غزالة قضية خفض الفائدة على الديون العسكرية فقط، ولكن أيضا القضايا الاقتصادية العامة، ما في ذلك(الإصلاحات)الحساسة التي: سعت واشنطن وصندوق النقد الدولي لفترة طويلة إلى فرضها على مصر وترك أبو غزالة أعضاء الوفد المدنيين، بما في ذلك وزير التخطيط والتعاون الدولي، كمال الجنزوري، وزير المالية، صلاح حامد، ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء، عاطف عبيد، لتسوية الجوانب الفنية بعد أن كان هو وفريق الرئيس ريغان قد توصلوا إلى اتفاق حول المبادئ.[1]

وعند عودة أبو غزالة من واشنطن في يونيو 1986، كما يذكر سبرنجبورج، كان مجلس الوزراء بأكمله في المطار لتحيته، وكان رئيس الوزراء، علي لطفي، في خلفية الصورة. وفي عام 1986، أصبحت حفلات افتتاح مشاريع الجيش الجديدة، ما في ذلك مزارع الدجاج والمدن الجديدة في الصحراء، عبارة عن مناسبات يظهر فيها الوزراء المعنيون خلف أبو غزالة لإعطاء مباركتهم على تعديات الجيش على مجال العمل الخاص بهم.[2]

وفي التسعينات من القرن الماضي، وحينما اتبع الرئيس، حسين مبارك، سياسة التحرر الاقتصادي الكامل بعد عام 1992، استجابة لضغوط الولايات المتحدة وتنفيذا لخطة محددة البنود وضعها له البنك الدولي وصندوق النقد، فإن يد الخصخصة لم تمس ممتلكات المؤسسة العسكرية. وعندما تسارع برنامج الخصخصة منذ عام 2004، أيضا لم تجرؤ حكومة رجال الأعمال على الاقتراب من ممتلكات المؤسسة العسكرية، بل وتم استيعابهم في صفقات بيع القطاع العام من خلال تأمين مناصب عليا للقادة العسكريين في الشركات المبيعة.[3] والسبب وراء ذلك أن الجيش لم يكن يوافق على الإصلاحات

---

[1] Springborg, Robert, "The President and the Field Marshal: Civil–Military Relations in Egypt Today", Middle East Report. (No. 147, 1987), p. 7.

[2] Ibid, p. 7.

[3] أبو المجد زينب، **الجيش والاقتصاد في بر مصر"، موقع جدلية**، 21 ديسمبر أيلول2011، تاريخ الدخول: 5 يناير كانون الثاني 2015(: الجيش والاقتصاد في مصر ht tp:/cgypt.jaclaliy ya.compagcs/index3693

الاقتصادية تلك، بل كان مستاء من خطط الخصخصة. وقد أشارت وثيقتان سربتهما ويكي ليكس في 2008 إلى أن المشير محمد حسين طنطاوي، والجيش المصري، كانوا ينتقدون إلى حد كبير سياسة التحرر الاقتصادي؛ لأنها تقوض سيطرة الدولة، وصرحت مارغريت سكوبي، السفيرة الأميركية السابقة لدى مصر، بأن الجيش يرى جهود الخصخصة تهديداً لوضعه الاقتصادي، ومن ثم يعارض الإصلاحات الاقتصادية بشكل عام، ونحن نرى دور الجيش في الاقتصاد كقوة تعيق إصلاح السوق الحرة من خلال زيادة التدخل الحكومي المباشر في الأسواق، وترجع شكوك طنطاوي بشأن الإصلاحات النيو ليبرالية إلى احتمالية خصخصة الإمبراطورية الاقتصادية الواسعة للجيش.[1]

ويلخص كل من كورتزر وسفنسترب طبيعة علاقة مبارك بالمؤسسة العسكرية، بالقول بأن مبارك واصل السير في مساري إضفاء الطابع المهني على المؤسسة العسكرية وتوسيع قوتها الاقتصادية واستقلاليتها، وأن هناك مقايضة تمت بين مبارك والمؤسسة العسكرية تقضي بالتبعية الكاملة للرئيس، في حين كانت المؤسسة العسكرية تسعى لتحقيق ثلاث مصالح أساسية من خلال تلك المقايضة:[2]

– **أولا:** المؤسسة العسكرية إلى المحافظة على تصور الشعب المصري لها باعتبارها المؤسسة الأساسية المعبرة عن الهوية الوطنية للبلاد؛ وذلك من خلال تعزيز القيمة الرمزية لها، وتقوية دورها في الدفاع الوطني.

– **ثانيا:** سعي القادة العسكريين إلى السيطرة على شؤون الدفاع الوطني، بما في ذلك تحديد التهديدات والقدرة على إعلان الحرب على الرغم من أن مصر لم تواجه التهديدات خارجية في تلك الفترة كما كان في السبعينات، وهذا يعني أساسا الحفاظ على السيطرة على وزارة الدفاع، وترك وزارة الداخلية تحت سيطرة الرئاسة.

---

[1] Chr. Michelsen Institute, "The Egyptian military in politics and the economy Recent history and current transition status", (CMI Insight), No 2, October2013 ,p. 2

[2] Kurtzer and Svenstrup, 'Egypt's Entrenched Military', Op. cit, pp. 11-15.

– **ثالثا:** تريد المؤسسة العسكرية حماية مصالحها الاقتصادية وقدرهما على إدارة شركاتها خارج الرقابة السياسية أو الشعبية؛ حيث امتلك الجيش وعمل في الصناعات الدفاعية والمدنية والزراعة والبنية التحتية.

المطلب الثالث: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية.

استطاع السادات فرض سيطرته السياسية علي الجيش واعادته إلى الثكنات، ومن ثم سمح بالتعددية السياسية انطلاقا من دعوته إلى تأسيس دولة المؤسسات، وفي نهاية الأمر، وصلت تلك التعددية "المقيدة" أصلا إلى نهاية مسدودة باعتقال السادات للعديد من ممثلي المعارضة بمختلف التوجهات في سبتمبر أيلول 1981، ومن ثم باغتيال السادات في 6 أكتوبر من نفس العام. فما الذي استطاع خليفته تقديمه في هذا السياق، وفي ظل عدم وجود قوى مدنية حقيقية تلعب دورا مهما على الساحة السياسية – بداية لعودة الجيش مرة أخرى لصدارة المشهد السياسي، وتولي أمور السياسة اليومية كما كان من قبل.

يرى تحسين بشير أن المؤسسة العسكرية قد ضمنت النظام، وذلك من خلال تفويض الرئيس بإدارة المجال السياسي؛ حيث إن النظام السياسي القائم ناتج من التوافق بين المؤسسة العسكرية والمكونات السياسية، على أن يخرج الرئيس من بين صفوف المؤسسة العسكرية، ولكن تظل المؤسسة العسكرية نفسها خارج نطاق العمل السياسي المباشر. وقد أنتج هذا النظام حزبا سياسيا بسيطا يتم تشغيله من قبل مسؤولين يتظاهرون بأنهم السياسيون داخل هذا النظام، وهؤلاء يتم اختيارهم من قبل الرئيس ويستمرون في مناصبهم وفق توجيهاته، وأن الرئيس هو المتحكم في التغييرات أو التعديلات التي تحدث داخل النظام، وأن أية فصائل سياسية معارضة أو منافسة يتم استقطابها داخل منظمة الحزب

الواحد، مع ترك البنية الأساسية للنظام سليمة. وهكذا، بغض النظر عن نجاح الحكومة أو فشلها، لم يكن أحد قادرا على إسقاط أو زعزعة استقرار النظام.[1]

ويتفق ستيفن كوك مع هذا الطرح؛ إذ يرى أن المؤسسات السياسية السائدة في مصر، والتي تم تأسيسها بعد انقلاب الضباط الأحرار بفترة وجيزة، تضمن استمرارية وفعالية دور هيئة الضباط، كما تميز تلك المؤسسات بشكل واضح لصالح الطبقة العسكرية، وقد تعاظم إحساس الضباط بالراحة مع الترتيبات التي وفقا لها يصير أحدهم رئيسا للدولة ويتم تكوين مجموعة من المؤسسات شبه الديمقراطية والهياكل التمثيلية التي تباعد بين العسكريين والسياسة. والفائدة من وراء ذلك، وخلافا للفترة التي أعقبت هزيمة 1967، أنه يتم توجيه أي استياء للجمهور من سياسات الدولة المتبعة إلى رئيس الوزراء والوزراء، أو الجهاز البيروقراطي، وليس إلى المؤسسة العسكرية أو العسكريين.[2]

ومن نافلة القول: إن رئيس الجمهورية يهيمن على مقاليد السلطة وعملية صنع القرار في مصر، الأمر الذي يجعله محور النظام السياسي، وذلك بحكم سلطاته وصلاحياته شبه المطلقة التي خولها الدستور إياه، سواء في ظل الظروف العادية أو الاستثنائية.

وعلاوة على ذلك، فإن هذه المؤسسة الرئاسية وهؤلاء الذين شغلوها من جاؤوا من بين صفوف المؤسسة العسكرية، يرتبطون سويا مع تلك المؤسسة بعلاقة خاصة، هذه العلاقة قد تكون أكثر بكثير من مجرد علاقة تبادلية. فالجيش والرئيس يشتر كان في المصالح وفي رؤيتهم للعالم بما يربط مصائرهم بطريقة أكثر أهمية من الصفقات، فالمؤسسة العسكرية تثق في الرئيس كوكيل للدولة وللتنمية السياسية؛ حيث نشأ بنفس الطريقة كضابط من خلال تعليم عسكري، وتدريب وخبرات، وبالتالي يحافظ على منظور يتقارب

[1] Basheer, Tahseen, "The Egyptian State in Transition", in Phebe MaIT (ed.), Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role, (National Defense University Press, Washington, DC, 1999), p. 5.

[2] Cook, The Military and Political Development, op. cit, p. 74-75.

مع زملائه ذوي الزي الرسمي، حتى خلال السنوات الأولى من فترة السادات، عندما كانت هيبة ونفوذ المؤسسة العسكرية في أدي مستوياتها، وجد الرئيس أنه من الضروري الاستعانة بضباط أيضا من أجل طرد منافسيه داخل وخارج المؤسسة العسكرية.[1]

إن ارتباط الجيش المصيري والحميم بالرئاسة هو الذي يضمن استمرارية النظام الرئاسي في مصر، فإذا ما رغب العسكريون في التأثير على أحداث الحياة السياسية، يمكنهم القيام بذلك من خلال الرئيس، وقد سمحت هذه العلاقة التعاضدية للضباط بإبعاد أنفسهم عن أمور الإدارة اليومية.[2]

عندما قام الرئيس مبارك بالإفراج عن المعارضين الذين اعتقلوا خلال نظام السادات مباشرةً بعد وصوله إلى السلطة انتعشت الآمال في انحسار الاستبداد، فإن الفرصة المحدودة التي أعطيت لأحزاب المعارضة في انتخابات 1984 و1987، وقانون الانتخابات الذي يعطي وضعًا مميزًا للحزب الوطني الحاكم، أدى إلى عدم تحقيق أي تغيير ملحوظ، وتزايدت انتقادات وشكاوى المعارضة، والتي أسفرت عن تزايد ضغط النظام على القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة.[3]

وفي التسعينات، ومع المشاكل الاقتصادية الناشئة، كانت المواقف أكثر قمعا واستبدادًا، ولاسيما منذ منتصف التسعينات؛ حيث قام مبارك بزيادة سيطرته على النظام السياسى والاقتصادي، مع تناقص مساحة المعارضة للمناورة. وعلى الرغم من أن سيطرة نظام مبارك على العمليات الانتخابية، مثل التصويت، وتسمية المرشحين، والحملات الانتخابية، والوصول إلى وسائل الإعلام، وفرز صناديق الاقتراع وإعلان النتائج، قد

[1] Ibid. p. 73.

[2] Ibid, p. 75.

[3] Bolme (et. Al), "The anatomy of Egyptian revolution", op. cit, p. 9

حققت لمبارك نصرا حاسما في الانتخابات، إلا أن ذلك لم يقض على المعارضة الاجتماعية.[1]

وبينما زاد عدد الأحزاب السياسية خلال الثلاثين عاما التي قضاها مبارك في السلطة ليتجاوز العدد عشرون حزبا، إلا أن هذا لم يحقق نظاما حزبيا تعد ديا سليما، ويقدم حسنين توفيق مجموعة من الملاحظات حول النظام الحزبي خلال عهد الرئيس مبارك:[2]

- معظم الأحزاب السياسية نشأت بأحكام قضائية، وذلك بعد أن رفضت لجنة شؤون الأحزاب الترخيص لها بممارسة العمل السياسي، ما يدل على دور لجنة شؤون الأحزاب في عرقلة تأسيس الأحزاب الجديدة.
- غُلب الأحزاب السياسية التي ظهرت خلال عهد الرئيس مبارك هي أحزاب صغيرة تتسم بالضعف والهشاشة، وهي أقل من أن يكون لها دور في الحياة السياسية، وذلك مع وجود قوى اجتماعية سياسية في الشارع دون أحزاب تنظمها.
- استمرار ظاهرة الخلل في التوازن بين الحزب الوطني الديمقراطي الحاكم من ناحية وبقية الأحزاب من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يجعل النظام الحزبي المصري أقرب إلى نظام الحزب المسيطر أو المهيمن منه إلى النظام التعددي الحقيقي.

وهكذا، سارت التعددية الحزبية للرئيس مبارك على نفس الدرب، ولم يكن يقابل التغير الكمي في عدد الأحزاب تغير كيفي مماثل على دورها السياسي وفاعليتها، وتأكدت هيمنة الحزب الوطني الديمقراطي من خلال سخاء الدولة التي سمحت لأعضائه بالتمتع بتمويل منقطع النظير والوصول إلى وسائل الإعلام الحكومية، وقوانين انتخابية تحابي الحزب الحاكم، بالإضافة إلى التزوير لصالحه،[3] كما أن هناك مؤشرات واضحة بين أن العسكريين تعاملوا مع الحزب الوطن باعتباره امتدادا للتنظيمات السياسية التي أنشأها

---

[1] Ibid, p. 9-10

[2] إبراهيم، **الدولة والتنمية في مصر**، مرجع سابق، ص 242.

[3] Cook, The Military and Political Development, op. cit, p. 70.

الضباط بداية من هيئة التحرير حتى الاتحاد الاشتراكي، ومن أبرز تلك المؤشرات أن المشير عبد الحليم أبو غزالة وزير الدفاع، كان عضوا في المكتب السياسي للحزب الوطني، حتى أكتوبر 1984 عندما نحاه الرئيس مبارك عن قيادة الحزب، غير أن المشير كان مصرا على حضور ومخاطبة المؤتمرات العامة للحزب الوطني بعد ذلك وهو ما كان موضع نقد؛ على أساس أن مشاركته في المؤتمرات العامة لبقية الأحزاب مسألة غير محتملة.[1]

إلا أنه خلال العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، حاول النظام تسكين مطالب المعارضة من خلال إصلاحات محدودة؛ إذ اضطرت الإدارة المصرية إلى تخفيف الهيكل الاستبدادي للنظام، وفي ضوء هذه التطورات، انتعشت الآمال الديمقراطية مرة أخرى خلال عامي 2004 و2005 ففي عام 2004 تم تعيين حكومة إصلاحية، مما ساعد على تحديد حيوية الحركات المعارضة بشكل واضح، وتنشيط الشوارع بحركات المجتمع المدني القوية؛ الأمر الذي أسهم في زيادة حدة الصراع بين الحكومة والمعارضة[2]، ومع ذلك لم تغير موازين القوة لصالح القوى السياسية المعارضة، وظل الحزب الوطني هو المهيمن على العمل السياسي في مصر.

إذن في النهاية، ظلت العلاقات المدنية العسكرية طوال فترة حكم الرئيس مبارك تميل لصالح العسكريين، متمثلين في شخص رئيس الجمهورية ذي الخلفية العسكرية الذي يهيمن على المحال السياسي، أو في الاستقلالية الكبيرة التي حصلت عليها المؤسسة العسكرية في عدم خضوعها للرقابة من قبل المؤسسات السياسية، كل ذلك مع تزايد النشاط الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بشكل غير مسبوق، في حين تركت القوى المدنية

[1] عبد الله أحمد، القوات المسلحة وتطور الديمقراطية في مصر"، في: على الدين هلال (محر)، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، مكتبة النهضة المصرية: مصر 1988، ص 216.

[2] Bolme (et. Al), "The anatomy of Egyptian revolution", op. cit, p. 10.

المختلفة على هامش الحياة السياسية، دون قدرة واضحة على التأثير في النظام السياسي أو إصلاحه، وظلت التحولات السياسية محدودة بشكل كبير، بخلاف بعض التنظيمات السياسية التي بدأت في الظهور في الأعوام الأخيرة من عهد مبارك، مثل الجمعية الوطنية للتغيير وحركة كفاية وحركة 6 أبريل إلا أن بعض تلك التحولات الإيجابية قد شابها استمرار العمل بقوانين الطوارئ والمحاكم العسكرية.

مميزات مرحلة الرئيس حسني مبارك:

هذه الفترة كسابقاتها من الفترات لم تخل من الصراعات بين مؤسسات الدولة ممثلة في الرئاسة والمؤسسة العسكرية وبالتحديد بين الرئيس حسني مبارك والرجل القوي داخل الجيش أبو غزالة. ما دفع بالرئيس حسني مبارك للتفكير في الطريقة التي تبعد أبوغزالة عن مؤسسة الرئاسة، وعلى التدخل في الشأن السياسي.

– أعاد مبارك تأليف القيادة العامة في عام 1983 من دون مشاورة أبو غزالة، وحظر عضوية الضباط في الأحزاب في عام 1984، ربما لقطع الطريق على أبوغزالة ومنعه من عضوية الحزب الوطني والحصول على نفوذ فيه.

– ظلت التطورات تدفع باتجاه إقصاء الحيش عن المجال السياسي، حتى برزت حاجة النظام الماسة إلى تدخله في تمرد قوات الأمن المركزي في عام 1986. تدخل الجيش بشكل عنيف، قمع التمرد ولم يفكر أبوغزالة حينها في استغلال الوضع عن طريق إمساكه بمفاصل الدولة، وبالرغم من تلك القوة والنفوذ استطاع مبارك أن ينقلب عليه بعد كل هذه الخدمات التي قدمها للنظام ولمبارك بالتحديد، وتمت إقالته من منصبه سنة 1989.[1]

– واصل الرئيس حسني مبارك طريقه في إبعاد المؤسسة العسكرية عن طريق عدة أساليب منها: المزايا المادية التي تقدم للضباط ومنتسبي القوات المسلحة، والتي شملت السكن والصحة والتعليم،

[1] عزمي بشارة، الجيش والسياسة، ص 183.

-كما عمل الرئيس حسني مبارك على اقحام الجيش في مجال التحديث والتنمية.

انتقلت العلاقة بين المؤسسة العسكرية والرئاسة إلى مرحلة جديدة بعد إقالة أبوغزالة، واتسمت هذه المرحلة بهيمنة مؤسسة الرئاسة خصوصا بعد تولي الفريق حسين طنطاوي منصب وزير الدفاع في ماي 1991.

– لم يسمح النظام لأية شخصيات كاريزمية بالوصول إلى مراتب عليا بالجيش حتى أن وزير الدفاع طنطاوي يظهر وكأنه بيروقراطي، كما سادت ثقافة الطاعة العمياء، حيث أصبح المعيار الوحيد للترقية هو الولاء.[1]

– تراجع الدور السياسي للجيش في فترة حكم الرئيس حسني مبارك؛ ويعود هذا التراجع لنهاية عهد الضباط الأحرار مع اغتيال الرئيس انور السادات، وتزامن مع تولي ما عرف باسم جيل أكتوبر من كبار الضباط، وحصولهم على مناصب عالية وقيادية داخل النظام.[2]

– العلاقة الرئيس حسني مبارك والمؤسسة العسكرية كانت محل توافق والتزام مفاده تخلي الجيش عن إدارة أجهزة الدولة لصالح الرئيس. وفي المقابل، تحصل المؤسسة العسكرية على فوائد الشركات الاقتصادية للجيش، ومزايا خاصة لكبار الضباط في شكل تعويضات خاصة. هذا ما أخرج المؤسسة العسكرية عن طبيعتها، وجعلها تلعب أدواراً جديدة اقتصادية ومالية، ولم يبقى عملها يقتصر على حماية البلد من أي تهديد خارجي.[3]

إن السمة الغالبة على فترة حكم الرئيس حسني مبارك وعلاقته بالمؤسسة العسكرية، غلبة البعد الاقتصادي وتأثيراته على العلاقات المدنية العسكرية، إذ تميزت فترة الرئيس حسني مبارك بتغول الاقتصاد على حساب السياسة خاصة داخل المؤسسة العسكرية وعلة

[1] فيصل علام، ص 99.

[2] عبد الغفار رشاد، "النخبة السياسية المصرية وآفاق المستقبل"، في علي الدين هلال (محرر)، التطور الديمقراطي في مصر: قضايا ونقاشات، (مصر، 1986)، ص 119.

[3] Brookdm R, Understanding Shifts in Egypt Civil Military Relations Lessons from the Past and the Present (Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2014). P16.

مستوى طبقة الضباط –قيادة القوات المسلحة– حيث تغلغل كبار الضباط في الجهاز الاداري. وبالتالي في الاقتصاد السياسي في البلاد، هذا ما يظهر جليا اختراق القوات المسلحة لجهاز الخدمة المدنية بشكل عام والسيطرة على بعض الخدمات والبنية الأساسية والأشغال العامة والبرامج المتعلقة بالأراضي والسيطرة الحصرية على المشروعات الاقتصادية المملوكة للمؤسسة العسكرية.[1]

ومن خلال ما سبق ذكره، فإن جميع فترات الحكم في مصر تميزت بأنها ذات حكم عسكري حتى وإن تنحى الجيش جانبا إلا أنه يبقى هو الحاكم الفعلي وصانع القرار، المحافظ على صلاحياته وعلى كيان الدولة الوطنية التي أسسها الضباط الأحرار بعد ثورة 1952. ولقد حاولت قوى مدنية أن تنال من قوة المؤسسة العسكرية كحالة جمال مبارك ومن كان معه، إلا أن الأمور سارت عكس المتوقع ورجعت المؤسسة العسكرية للحكم بقوة أكثر من السنوات التي سبقت سقوط الرئيس حسني مبارك.

[1] يزيد صايغ، "فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر" أوراق كارنيغي، أوت 2012، ص 11.

خلاصة الفصل:

تطورت العلاقات المدنية العسكرية منذ قيام الضباط الأحرار بالانقلاب العسكري وتأسيسهم للنظام السياسي الجديد، وهو النظام الذي لا يزال مستمرا حتى اليوم، على الرغم مما تعرض له من تقرحات وترميمات أن العسكريين هم من قاموا بوضع الأسس العامة لهذا النظام السياسي؛ وذلك يعني عدم احتمالية وجود سيطرة مدنية على المؤسسة العسكرية، لكن يمكن الحديث هنا عن سيطرة سياسية يمارسها رئيس ذو خلفية عسكرية على الجيش. كما أن هذا النظام قد اعتمد بشكل أساسي على مركزية دور مؤسسة الرئاسة في الحياة السياسية، وعلى احتكار العمل السياسي من خلال حزب وحيد، أو في مرحلة أخرى شبه احتكار للعمل السياسي من خلال حزب مهيمن، كما أن الأغلبية التي يحظى بها الحزب في المؤسسات السياسية المختلفة تحابي الرئيس. وبالتالي، فإن الجمع بين ثقل الصلاحيات الرئاسية المتشابكة مع الحزب الوحيد أو المهيمن الحاكم، يجعل في النهاية توازن القوى محسوما لصالح الرئيس، الذي دائما ما يكون من ضباط الجيش، كما أظهر هذا الفصل الأدوار غير التقليدية المختلفة التي قامت هما المؤسسة العسكرية منذ وصولها لسدة النظام السياسي بعد حركة الضباط الأحرار، وكيف كان تغلغل العسكريين داخل المؤسسات المدنية هائلا في السنوات الأولى من حكم نظام يوليو 1952، وحتى السنوات الأخيرة من حكم الرئيس عبد الناصر، ومع وصول السادات إلى الحكم قام بتخفيف من حدة هذا التواجد العسكري داخل مؤسسات الدولة المدنية، ولكن في المقابل أسهم في نهابة حكمه في تأسيس مجال مدني مُحتكَر من قبل الجيش وذلك تحت مظلة "جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" ،الذي كان الهدف منه في البداية سد الاحتياجات الأساسية للمؤسسة العسكرية من المنتجات والسلع المختلفة، لكن الأمر تطور بشكل ملحوظ في فترة حكم الرئيس حسني مبارك وأصبح هذا الجهاز دور واسع في العديد من المشروعات التي تنفذها الدولة، وفي مختلف القطاعات.

الفصل الثالث

التحول السياسي في مصر بعد يناير 2011

أدت الحالة الاستبدادية إلى تعفن الحياة السياسية المصرية، حيث تولد عن ذلك مجموعة من المؤشرات الدالة عن حالة الانسداد السياسي منها الفساد السياسي والمالي، العمل على توريث الحكم، تزوير الانتخابات، التحكم في الإعلام بشكل مطلق، تعديلات دستورية على المقاس تخدم النظام، الاعتماد على قانون الطوارئ وتعمد الحلول الأمنية الخانقة للحريات والتي تحد من العمل السياسي الجاد بشكل ديمقراطي.

من الواضح أن طبيعة الحكم الاستبدادي في مصر خلقت حالة تراكم من الضغوط الداخلية على مؤسسات وأجهزة الدولة والتي نتج عنها حالة من الاختلال داخل الدولة وعلاقتها بالمجتمع أو المواطن المصري، حيث أصبحت السلطة في يد الرئيس "محمد حسني مبارك" وحاشيته، ما أدى إلى انقسام المجتمع المصري إلى طبقتين واحدة مستفيدة من الوضع القائم وأخرى لم تستفد وبقيت تعاني من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية، التي تعتبر نتاج للاستبداد والقمع الممارس من طرف النظام الحاكم.

المبحث الاول: الاحتجاجات الشعبية في مصر: الدوافع، الفواعل والوسائل.

المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

أولا: الأسباب السياسية:

ان الانغلاق السياسي أدى إلى اختزال العمل السياسي في مصر وجعله يدور في فلك الحزب الوطني الحاكم، واستبعاد جميع القوى السياسية الأخرى كالتيار الذي يمثل الإسلام السياسي، والذي استعمله النظام المصري لإخافة التيارات الأخرى وكل من يعارض سياسات النظام الحاكم، هذا أدى الى تفاقم الأوضاع والمطالبة بالتغيير نتيجة عدة أسباب من بينها:

أ-الفســاد السياسي والمالي:

كان من الظاهر أن النظام السياسي في مصر أصبح نظاما متعدد الأحزاب منذ عام 1976م، أي انه يقوم على التنافس السياسي بين الأحزاب المختلفة، إلا أنه ظل يتكون في الواقع من واحد، هو الحزب الحاكم الذي لم يتصرف باعتباره حزبا حاكما، بل تصرف طول الوقت باعتباره مالكا للدولة، بأجهزتها البيروقراطية وهيئاتها السيادية و الاقتصادية، ومصالحها الحكومية و الخدمية ، وظل يسخر هذه الملكية ويستغلها في تجميد الحياة السياسية، وفي الضغط على الأحزاب السياسية الأخرى، قيادات وأعضاء، وفي الضغط على المواطنين اقتصاديا وأمنيا لإبعادهم عن الانضمام إلى أي حزب آخر، أي الصورة كانت تعددية، ولكن في الواقع كان ثمة حزب واحد حاكم متحكم، ومسيطر على أجهزة الدولة، وعلى الأحزاب الأخرى.[1]

امتدت آثار الاستبداد السياسي إلى تحريم العمل السياسي، في صورة عدوان على السلطة التنفيذية وعلى حقوق المواطنين السياسية والديمقراطية، فالعمل السياسي ظل ممنوعا في

[1] زياد حافظ، " **ثورة يناير في مصر: تساؤلات الحاضر و المستقبل**،" في رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر – المغرب – سورية ، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1،2011، ص27.

الجامعات، تحت لافتة منع العمل الحزبي، وظل ممنوعا في المصانع والشركات والمصالح الحكومية، تحت لافتة عدم تعطيل العمل، وظل ممنوعا في الشوارع والمنتديات، تحت لافتة حماية الأمن العام.

كانت النتيجة منع العمل السياسي بين الطلاب و العمال و الموظفين، و المواطنين كافة، واعتقال الأحزاب السياسية داخل مقارها و صحفها، وأدى هذا إلى احتكار الحزب الحاكم العمل السياسي الحزبي في هذه الأماكن المهمة، باعتبارها ملكية خاصة للحزب الحاكم يفعل بها ما يشاء، ويستخدم الأساليب كافة للسيطرة على النقابات العمالية، وعلى الاتحادات الطلابية، وعلى مراكز الشباب، وعلى قصور الثقافة و بيوتها، وغيرها من المنظمات الجماهيرية وأماكن وجود المواطنين، و النتيجة إعاقة الديمقراطية، والفردانية في قرارات الدولة، وغياب الفصل بين السلطات من خلال سيطرة السلطتين التنفيذية و الأمنية، و البيروقراطية، وقتل المجتمع السياسي و المدني، ما أدى إلى نهب الدولة.[1]

إن نظام الحكم الديكتاتوري الشمولي، يشجع على خلق بيئة جيدة لانتشار الفساد داخل الدولة خاصة إذا كانت هاته الدولة ضعيفة في مؤسساتها وهياكلها، وهذا هو حال الدولة المصرية خاصة مع بداية حكم الرئيس حسني مبارك في الثمانينيات من القرن العشرين، حيث أنه مع الوقت ظهرت إرهاصات التحكم في زمام الأمور من طرف الرئيس ومن يدور في فلك الرئاسة، ما نتج عنه تزاوج المال بالسلطة وانتشار مشاريع الخصخصة والاستثمارات التي تخدم أصحاب الشأن والمقربون من النظام، فأصبح القرار بيد من له مصلحة فلا يستغرب أن

[1] محمد فرج، أبواب الفوضى:دراسة في مقدمات انهيار الدولة المدنية في مصر، قضية للحوار، (القاهرة: دار العالم الثالث، 2006)ص 15.

يعين ستة وزراء في حكومة واحدة يشرف كل واحد منهم على وزارة وثيقة الصلة بنشاطه التجاري قبل وبعد اعتلائه الوزارة. [1]

نتج عن هذا التزاوج عصبة تمكنت من سلب ثروات ومقدرات الدولة المصرية، واستغلها من أجل إشباع حاجيات الطبقة الحاكمة الممثلة في الرئيس وحاشيته فضلا عن العائلة، أدى هذا إلى أن ترتيب مصر على مقياس الشفافية أصبح الثامن بين الدول العربية في عام 2005، في حين كان ترتيبها الثالث عام 2001. وبلغ عدد قضايا الفساد المالي والإداري داخل أجهزة الدولة نحو 63269 قضية في عام 2005، بعد أن كانت جملة القضايا في الفترة الممتدة ما بين عام 1966 و1970 نحو 1286 قضية.

ويلاحظ أن 58 بالمائة من هاته القضايا، ارتكبتها النخبة السياسية والاقتصادية المتحالفة، التي باعت شركات القطاع العام بثمن بخس، وتساهلت في تحصيل ثمن البيع، ويؤكد ذلك تقرير الجهاز المركزي للمحاسبة عن حصيلة الخصخصة في فترة حكومة نظيف، حيث بلغت قيمة البيع 52,413 مليار جنيه وما حصل يساوي نحو 51,608 مليار جنيه، إضافة إلى مبلغ 793 مليون جنيه لم يحصل من المستثمرين حق متحصلات من بيوع شركات القطاع العام.

لم يقتصر فشل الدولة وحكوماتها المتعاقبة خلال تلك الفترة على مجرد تحويل تلك الدولة العظيمة إلى وريث فاشل يلجأ إلى بيع جزء من ممتلكاته التي آلت أليه بالميراث كلما واجهته أزمة تتعلق باحتياجاته المعيشية، كما كان يفعل الورثة من أبناء أثرياء الريف في مراحل تاريخية سابقة. لكن تحولت مصر إلى ثالث أكبر دولة مصدرة لرأس المال غير الشرعي في

[1] جلال أمين، مصر و المصريون في عهد مبارك ص78.

القارة الإفريقية بإجمالي أموال مهربة خلال الفترة 2000 إلى 2008 مقدارها 572 مليار دولار وبمعدل تهريب سنوي مقداره 64 مليار دولار.[1]

كذلك من مظاهر الفساد داخل الحياة السياسية المصرية، تزوير الانتخابات لصالح الحزب الحاكم والنخبة المتحكمة في نظام الحكم منذ سنة 1981. فقد تميزت الإجراءات الانتخابية في مصر بالفساد الذي أبعدها عن النزاهة والشفافية، بحيث تمكن الموالين من الحزب الحاكم ورجال الأعمال من إحكام قبضتهم على العملية الانتخابية لحسم النتائج لصالحهم، وهذا ما يضمن سيرورة النظام الحاكم بدون وجود أي عوائق تحول دون استقراره.

ويكمن الهدف من إجراء الانتخابات في مصر إضفاء الشرعية المزيفة داخليا وخارجيا على النظام السياسي، فعلى الرغم من امتلاك النظام السياسي المصري السلطة والقدرات المؤسسية التي تمكنه من فرض السياسات التي يريد وبشكل منفرد، فانه يرى أفضلية في إجراء التغييرات تحت مظلة المؤسسات التشريعية الرسمية، خاصة أن إدارة الانتخابات بجميع الطرق المشروعة وغير المشروعة لابد أن تؤدي إلى سيطرة الحزب الوطني على الأغلبية المطلقة في البرلمان كما أن وجود الانتخابات والبرلمان يعطي العالم الخارجي انطباعا بأن هناك شرعية.[2]

ولعل الحدث الأهم الذي كان من الأسباب الغير مباشرة لاندلاع الاحتجاجات هو تزوير الانتخابات البرلمانية التي جرت سنة 2010، حيث جعل منها النظام حدثا هاما لأنها ستمهد الطريق نحو الانتخابات الرئاسية، المقرر إجرائها سنة 2011.

فقد تم بتاريخ 28 نوفمبر 2010، إجراء الانتخابات البرلمانية التي شهدت تزويرا كان أكبر مهزلة جرت في تاريخ الانتخابات المصرية فقد تم تزوير بطاقات الانتخابات أمام عدسات وشاشات التلفزيون وعكست صور الصحافة واقعا مخزيا لتزوير إرادة الشعب والإرهاب الذي

[1] مجموعة من المؤلفين،الثورة المصرية،الدوافع والاتجاهات والتحديات (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)ص35.

[2] ليزا بليدزٌ، حالة التنافسية السياسية في مصرٌ، الديمقراطية (القاهرة)،العدد 26(نوفمبر 2009)،ص 27.

مارسته عصابات "**البلطجة**" التابعين للداخلية أو مرشحي الحزب، إلى جانب المشاجرات والاشتباكات إلى حد منع بعض المرشحين ومندوبيهم من الاقتراب من اللجان، فضلا عن الاهانات والاعتداءات عليهم[1]، وقد أسفرت النتائج عن فوز الحزب الحاكم بحصوله على 207 مقعد والباقي قسم على كل من :المستقلين، التجمع و حزب العدالة، بينما جماعة الإخوان المسلمين المحظورة والفصيل الأكبر المنافس للتجمع المصلحي الحاكم لم يحصلوا على أي من المقاعد.[2]

هذا ما كانت تطمح له النخبة الحاكمة أي الرئيس وحاشيته من رجال الأعمال والمال، وكان الهدف من وراء كل هذا هو التمهيد لمشروع التوريث الذي كان مسطرا له من قبل، على أن يكون نجل الرئيس محمد حسني مبارك، جمال مبارك الرئيس القادم للجمهورية العربية المصرية، وهذا عبر حسم نتائج الانتخابات الرئاسية التي كانت مقررة سنة 2011.

ان النظام السياسي المصري وصل إلى حالة من العجز السياسي، خاصة في عهد الرئيس حسني مبارك، فالنظام السياسي المصري لم يستطع أن يدرك التغيرات الجديدة التي كانت تحتم عليه أن يتماشى وفقها، والتي كانت تؤكد أهمية انجاز التحول الديمقراطي واحترام حقوق الإنسان، فالنظام السياسي المصري لم يراعي حقوق الإنسان والحريات العامة، الأمر الذي كان سببا دائما لإدانتها من القوى والمنظمات العالمية، التي كانت تشير بصفة خاصة إلى استمرار قانون الطوارئ، والمحاكم العسكرية.[3]

وقد وقع الخطأ نفسه فيما يتعلق بملف التحول الديمقراطي، حيث اعتمد النظام السياسي على كتيبة الفساد السياسي في الحزب الوطني الديمقراطي، بإتاحة الفرصة لها للتحرك الفاسد في

[1] د. أحمد فؤاد رسلان،مصر الثورة،التحدي والاستجابة،(ط1،مكتبة الآداب.مصر)ص240.

[2] المرجع نفسه ،ص 241.

[3] محمد السعيد ادريس، "مقدمات الثورة، " في : عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة 25 يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011)، ص 18.

كل الساحات لتزييف الانتخابات، عن طريق تقليص إشراف القضاء على الانتخابات، ورفض الإشراف الدولي عليها بحجة الحفاظ على السيادة، إذ أنها هي التي حملت وحدها معاول تمزيق نسيج السيادة. فقد تحولت انتخابات مجلسي الشعب والشورى في عام 2010 إلى فضيحة عالمية، نالت من سمعة الدولة المصرية، كل ذلك لأنها دولة كانت تسخر جهودها لتوفير الظروف الملائمة لنجاح ملف التوريث، وانتقال ولاية الحكم من الأب إلى الابن.[1]

ب-مشروع التوريث:

مع بداية التسعينيات بدء التفكير في مشروع التوريث، الذي كان يهدف إلى توريث الحكم في مصر لنجل الرئيس "**جمال مبارك**"، وهذا بعد رجوعه من لندن وانخراطه في الحزب الوطني بعد حملة علاقات عامة تضمن إنشاء جمعية شباب المستقبل، التي كانت بمثابة المجال الخاص بطرح أفكار الوريث المستقبلي للحكم في مصر، وكان الظهور المتميز لجمال مبارك، في المؤتمر الاقتصادي الثالث لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنبثق من عملية السلام في مدريد الذي استضافته القاهرة في نوفمبر عام 1996.[2] هذا ما نتج عنه وصول نجل الرئيس عام 2002 إلى ما يسمى أمانة السياسات داخل الحزب الحاكم كرئيس لها، التي كانت تضم جميع أصدقاء جمال مبارك الذين تعرف عليهم أثناء دراسته في لندن، حيث تحكمت هذه المجموعة على مفاصل الحزب و الحكومة و جميع مؤسسات الدولة السياسية والاقتصادية والإعلامية، وهذا كله من أجل تنفيذ مشروع التوريث، بدعم من بعض الجمعيات ورجال الأعمال وأصحاب المصالح المرتبطة بنظام مبارك، وبمباركة العائلة أي الرئيس حسني مبارك وحرمه السيدة "**سوزان مبارك**" التي كذلك تعتبر مهندسة مشروع التوريث، كما لا ننسى

[1] الباز محمد، سقوط الآلهة: كيف انهار مبارك ورجاله (جنرالات وثوار، الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،2012. ص135.

[2] الويشي، رائف، من فقه التوريث: الملف الصحي للمصريين في عهد مبارك2014/1/24 .

الدعم الخارجي لكل من الولايات المتحدة وبريطانيا. وزيارته للبيت الأبيض واللقاء الذي جمعه بالرئيس جورج بوش وأركان إدارته كانت أكبر دليل على ذلك، كما تم تعديل المادة 76 من الدستور لإتاحة الفرصة أمامه للترشيح لمنصب الرئيس.[1]

وللمحافظة على النظام الاستبدادي الشمولي وضمان استمراره وبقائه، تم الاعتماد على عدة طرق ووسائل منها ضمان ولاء رأس النظام، وهذا ما حدث في الحالة المصرية حيث استطاع النظام المصري أن يحافظ على الاستمرارية لثلاثة عقود متتالية في عهد حسني مبارك فقط، بدون أن نرجع إلى بداية حكم النخبة العسكرية سنة 1952م.

وعلى غرار هذا الحدث فقد تولدت حالة من الاختناق السياسي الذي أدى إلى إحداث انقسام داخل الطبقة السياسية الحاكمة، فيما يخص التوريث فكان هناك تيار الحرس القديم والمتمثل في النخبة العسكرية، إضافة إلى تيار رجال الأعمال الموالين لنجل الرئيس جمال مبارك والذين أطلق عليهم اسم الجماليين[2].

كل هذا أدى إلى حالة من التخبط داخل الحياة السياسية خاصة مع قرب الانتخابات الرئاسية، كذلك بدأت بوادر صراع بين النظام والمعارضة الذي تزامن مع قدوم "**محمد البرادعي**"[3]، الذي عبر عن نيته في الترشح للرئاسة، حيث كان من المطالبين بتغيير النظام الحاكم في مصر، مما جعل المجتمع المصري خصوصا الطبقة الوسطى الليبرالية تلتف حول مشروع البرادعي وتدعمه، من خلال عدة وسائل منها الإعلام وإنشاء صفحات على شبكات التواصل الاجتماعي لدعم مشروع الترشح ومن ثم التغيير الذي يطمح إليه المصريون.

---

[1] محمد عبد الهادي علام، ثورة 25 يناير .الثورة مستمرة.(دار العين للنشر.ط1. 2012، القاهرة)، ص102.

[2] Adrea Teti, et Gennova Gervasio , la nouvelle ère de monde arabe(2012 p 33)

[3] محمد البرادعي رئيس الوكالة الدولية للطاقة الذرية سابقا ومن أبرز الناشطين السياسيين الداعين للتغيير في مصر.

ج- الدولة الأمنو- قراطية: الحكم الأمني.

من الأسباب التي أدت إلى انفجار الوضع داخل المجتمع المصري، على شكل احتجاجات عارمة حالة الخوف التي كانت تميز المجتمع المصري جراء القمع الممنهج الذي فرضه النظام عن طريق قوات الأمن التابعة لوزارة الداخلية، التي كان دورها ومهمتها الأساسية حماية الطبقة الحاكمة من الرئيس وعائلته، كذلك الوزراء ورجال الأعمال النافذين داخل النظام، وهذا طبعا تحت إشراف وزارة الداخلية، فقد انتهجت جميع وسائل القمع و التعذيب لتخويف المواطن المصري، حيث عمل النظام المصري على بث الرعب في قلوب المصريين عبر تسريب مقاطع التعذيب عبر الانترنت وأجهزة الهاتف المحمول، كما استخدم النظام الصحافة المعارضة لتمرير بعض الفضائح، والهدف من هذا الترهيب وخلق حالة من الارتباك داخل المجتمع حتى يفقد الرغبة في المطالبة بحقوقه المهضومة والمسلوبة بطريقة غير شرعية، ومن ثم يتم التخلي عن أسلوب الاحتجاج الذي سيؤدي إلى السجن والتعذيب ثم الموت في عدة حالات.[1]

إن القمع والأساليب الأمنية المستخدمة ضد الشعب المصري وخاصة المحتجين المطالبين بحقوقهم، ولدت لدى المجتمع المصري حالة من الذعر والخوف من كل ما هو أمني وله علاقة بوزارة الداخلية، هذا كله أدى إلى إحباط نفسية الفرد المصري مما أدى إلى خروج كل ما هو مكبوت على شكل احتجاجات وهذا كان نتيجة حتمية لما يستخدمه النظام القمعي البوليسي من أساليب قمعية ضد أفراد مجتمعه، وبالطبع فان هذه الممارسات لا تعمل على تهدئة الأوضاع بل تزيد من رقعة الاحتجاجات الشعبية المطالبة بالحق في الكرامة والعدالة الاجتماعية.

[1] إيهاب عمر،الثورة المصرية الكبرى(دار الحياة،ط1،2011.مصر)،ص . 10.

إن جهاز أمن الدولة كان يتعامل مع المواطن المصري بوحشية، حيث كان يستمد قوته من قانون الطوارئ لوزارة الداخلية، من خلال اعتماده على قوات الأمن المركزي البالغ عددها نحو 325 ألف فرد.

كانت قوات الأمن تلقي القبض على الأشخاص وتعتقلهم، وتعلق حقوقهم الدستورية، وكانوا يحاكمون محاكمات استثنائية وعسكرية، للحد من مظاهر الأنشطة السياسية و التظاهر، وهذا ما كان يعد انتهاكا لحقوق الإنسان على يد جهاز أمن الدولة، ووفقا لهذه السلطات الاستثنائية، احتجزت وزارة الداخلية عشرات الآلاف من الأشخاص لشهور بل لسنوات دون توجيه أية تهمة و دون أمل في تقديمهم للمحاكم ،وكثيرا ما حدث هذا بالمخالفة لأحكام القضاء المتكررة بإطلاق سراحهم، وانتشر في المجتمع الاستخدام الواسع للاعتقال الإداري الذي أثر على المصريين بجميع طوائفهم، وكان من بين الفئات المستهدفة المعارضون السياسيون و منتقدو الحكومة و المدافعون عن حقوق الإنسان وأبناء الأقليات الدينية و الصحفيون و المدونون على شبكة الانترنت. [1]

وكان كثير منهم من سجناء الرأي الذين تعرضوا للاعتقال بسبب آرائهم التي عبروا عنها سلميا، وكانت الشرطة تستخدم الاعتقال الإداري أو تلوح به مع المشتبه فيهم جنائيا، أو لإرهاب الناس في الأحياء الفقيرة وقاطني المناطق العشوائية المهددين بالإجلاء القسري.

وبناء عليه يمكن إرجاع الأسباب السياسية بشكل عام إلى عاملين مهمين:

1-عامل خاص بالوضع أو النظام السياسي الداخلي، من المطالبة بمزيد من الحريات وإلغاء قانون الطوارئ وإعمال مبادئ الديمقراطية من انتخابات نزيهة، وعدم التوريث والتمديد، وكفالة حقوق الإنسان ومنع قهر المواطنين، من قبل النظام عن طريق السماح بحرية الرأي والتعبير.

[1] المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية " التوازن العسكري في 2010 "، 2010 ص 250.

2- عامل السياسة الخارجية وأهمها خروج مصر من دائرة الصراع العربي الإسرائيلي، والتعامل معها على المستوى الاقتصادي، والانصياع للإملاءات الأمريكية بخصوص سياستها في الشرق الأوسط[1].

إضافة إلى قانون الطوارئ، وفي المجال الحزبي يبدو جليا سيطرة الحزب الوطني على كافة مظاهر وجوانب العملية السياسية، ويتوزع حوله مجموعة من الأحزاب الأخرى المعارضة، التي لا فائدة منها سوى إضفاء الشكل التعددي على النظام السياسي المصري، فهي أحزاب متهالكة ليست لها فاعلية سياسية. ومن المؤكد أن الحزب الوطني يستمد قوته من عاملين أولهم أن الرئيس الدولة هو رئيس الحزب، وأيضا التداخل بين أجهزة الحزب وأجهزة الدولة وتوظيف الأخيرة لحساب الحزب، مما يدل على أن العملية الانتخابية في النظام السياسي المصري غير شفافة حيث تعتريها كل صور الفساد والابتعاد عن النزاهة والشفافية.

ثانيا: أسباب اقتصادية واجتماعية:

عانت مصر كثيرا من الجوع والفقر، وكانت مؤشرات البطالة و الأزمات الاقتصادية عالية، إلا أنه كان هناك نظام قوي يدير البلد بقبضة من حديد طوال ثلاثين عاما هي فترة حكم الرئيس حسني مبارك عانى فيها الشعب المصري من وجود نظام فاسد خلق حالة من الصراع والارتباك وأغرق الشعب المصري في بحر من الفقر و المعاناة من مستوى المعيشة المتدني حيث تدهورت أحوال الغالبية الكبرى من سكان مصر، وارتفعت الأسعار وتدنت الخدمات و انتشرت معدلات الجريمة و التسول رغم وجود جهاز أمني متوحش قبض على البلد بيد من

[1] جاد، عماد، الفرص الضائعة، حسابات إسرائيل وحماس في مرحلة ما بعد الإخوان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 194، المجلد48، القاهرة اكتوبر، 2013، ص36.

حديد بواسطة قانون الطوارئ الذي استمر أكثر من ربع قرن يحكم الشعب دون احترام أو خجل وتفشي الرشوة و المحسوبية في كل أرجاء مصر.

وسيطرت البرجوازية على جهاز الدولة الحاكم، ما أتاح لها الهيمنة على موارد اقتصاد القطاعين العام والخاص، بالسرقة والنهب والفساد والقمع والرشوة والعمولات فحققت البرجوازية ثروات خيالية، من دون أن تقدم إنتاجا يتيح نموا متوازنا في المجتمع، فاتسعت الفجوة بين الأغنياء والفقراء، بشكل أوسع، ولم يقف الأمر عند هذا الحد بل تعداه إلى بيع ممتلكات الدولة ومصانعها وهذا ليكون مصدرا جديدا للثراء، وصار المقموعون المظلومون غير قادرين على احتمال العذاب الذي يعيشونه يوميا، مما أدى إلى قيام الاحتجاجات والانتفاضات.[1]

كما جاء قانون الضرائب 2005 منافيا للعدالة على نحو شديد الفظاظة، حيث وحد معدل الضريبة لذوي الدخل الذي يزيد على 40 ألف جنيه مصري، ولو كان عشرات المليارات، كما أعفى القانون الأوعية الادخارية من الضرائب، وأعفى أرباح الاستثمارات في الأسهم والسندات ومشروعات جهاز الخدمات الوطنية في وزارة الدفاع، ومعها أرباح منشآت استصلاح الأراضي واستزراعها، وإنتاج الدواجن، والخيل، وتربية المواشي، ومصائد الأسماك، لمدة خمس سنوات، كما ألغى القانون الإعفاءات على الاستثمار المباشر.[2]

أصدر نظام الرئيس حسني مبارك في عام 1996م تشريعات انتزعت بموجبها الأراضي التي سبق لثورة 23 جويلية أن وزعتها على الفلاحين، وأعادها نظام مبارك إلى الأغنياء في الريف. ثم كانت الطامة الكبرى، بتفجير أزمة العطش في مياه الشرب والري، على حد سواء، وبعد أن

[1] مها غرام، المجلس العسكري لمصر والانتقال إلى الديمقراطية، برنامج الشرق الأوسط وشمال أفريقيا،.
Www.chathamhouse.org

[2] أحمد السيد النجار،" الاقتصاد ومعضلة الفقر والتهميش،" في: محمد عبد العاطي،محرر،"(ملف):مصر تبديد ارصدة القوة،ثلاثون عاما من حكم مبارك،" مركز الجزيرة للدراسات،قسم البحوث والدراسات،2011،ص 97.

كان نصيب الفرد المصري، في عام 1950م، نحو 2400 متر مكعب، هبط، في عام 2008م، الى 470 مترا مكعبا فقط.[1]

أما الأجور فبلغ متوسطها في القطاع الخاص أقل من ألف جنيه شهريا، مقابل 320 جنيها، في القطاع العام، في وقت استحوذ فيه أصحاب العمل على نحو 70 في المئة من الناتج المحلي الاجمالي، تاركين لملايين العاملين نحو 30 في المئة من ذاك الناتج. وفيما كان الحد الادنى للأجور في عام 2010 أقل من 120 جنيها شهريا أي نحو عشرين دولار، نال آخرون مئات الألوف، وبعضهم وصل الى المليونين، ما يعني غياب نظام عادل للأجور، بحد أدنى وحد أقصى، مع ربط الأجور بالأسعار حتى بلغ عدد الفقراء في مصر نحو 15 مليون مواطن، بحسب الحكومة، بينما الرقم الحقيقي يقترب من 45 مليون فقير، نحو20 مليون منهم يعانون فقرا مدقعا[2].

هكذا وصل الأمر بالمصريين الى مزيد من الفقر والبطالة. أي سكن ممتنع، وزواج مستحيل مع أحزمة البؤس التي تحاصر المجتمع المصري، علاوة على تراجيديا المرض و التلوث، حيث احتلت القاهرة المرتبة الأولى في التلوث على المستوى العالمي ، وخمسة ملايين مصري مصابون بفيروس المؤدي إلى التهاب الكبد المعبر عنه بفيروس "**C**"، وهذا العدد يزداد بمعدل ثلاثة أرباع المليون سنويا، وبهذا احتلت مصر المرتبة الأولى في العالم للمصابين بهذا المرض، عدا أربعة ملايين مريض بالسكري، و14% من أبناء الشعب المصري يعانون حساسية الصدر، ونحو 15 مليونا يعانون الأنيميا (فقر الدم)، فضلا عن نحو مئة ألف يصابون بالسرطان سنويا.[3]

---

[1] أحمد بهاء الدين شعبان،" ثورة العطش تجتاح وادي النيل،" بيروت: يومية الأخبار، العدد 2856، نشر يوم 10 أوت 2008.

[2] أحمد السيد النجار،"الحقول المشتعلة،"ملف :ثورة الشباب في مصر،مجلة الدوحة ،العدد 42، أفريل 2011، ص 88.

[3] أحمد بهاء الدين شعبان،"مصر:نهوض جديد لصراع الطبقات، بيروت: "يومية الأخبار، ،2007/9/27.

أدت السياسات الاقتصادية المتبعة، آنذاك (سياسات السوق والخصخصة وحرية العرض والطلب) تحت وطأة الليبرالية الشرسة، إلى خلخلة التوازنات الاقتصادية والاجتماعية حيث بيعت أصول الدولة إلى المصريين من رجال الأعمال والمال، والأصهار، تحت رعاية نظام فاسد مستبد، ما ترتب عليه طفح طبقي، استأثرت فيه حفنة صغيرة بالثروة والسلطة.

كذلك استباحت جماعات النظام البلد بما عليه ومن عليه، ففككت المصانع، وباعت أصولها، بأقل من سعر الأرض التي أقيمت عليها، فتراجع الإنتاج، وارتفعت نسبة البطالة، وطغى التضخم، فأخذ مؤشر الأسعار في الارتفاع المطرد، ما أدى إلى تأكل الأجور، واتساع دائرة الفقر، في مقابل ازدياد غنى البرجوازية، نتيجة أعمال السمسرة، والتوغل في الفساد الفاحش، ما أنتج جرائم، السطو المسلح علاوة على تفشي جرائم القتل، ما عكس مدى تدهور القيم الاجتماعية والأخلاقية في المجتمع المصري على نحو غير مسبوق في التاريخ المعاصر.

كما غرقت مصر في الديون الخارجية والداخلية، حيث بلغ إجمالي الدين المحلي 670,6 مليار جنيه في عام 2008م، فيما بلغ الدين الخارجي 8,32 مليارات دولار. وبلغت الديون في عام 1988م نحو 50 مليار دولار، تم التخلص منها بتوفير العباءة العربية للغزو الأمريكي في عام 1991م، فضلا عن صفقات فاسدة، بخاصة في مجال تفكيك القطاع العام وبيعه[1].

قفزت نسبة الفقر إلى نحو 45 في المائة من إجمالي السكان، ووصل عدد من هم تحت خط الفقر إلى 20 في المئة، على الرغم من ازدياد منسوب الموارد المالية، حيث أهدرت الموارد التي يملك الفقراء والفئات الوسطى الأغلبية الساحقة من الحقوق فيها، لأنهم يشكلون أكثر من 90 في المائة من مجموع السكان، من خلال بيع الغاز الطبيعي لإسبانيا وإسرائيل، بسعر يقل

[1] أحمد السيد النجار، مرجع سابق، ص98.

كثيرا عن الأسعار السائدة في الأسواق العالمية، ما حرم الفقراء والفئات الوسطى إيرادات مستحقة من هذه الموارد الطبيعية. والمعروف أن توزيع الدخل إنما يتحدد أولا بنظام الأجور، بينما تكون إعادة توزيع الدخل، أو تحسينه، من خلال نظم الضرائب، و الدعم، و الخدمات العامة المجانية، وشبه المجانية. وساء توزيع الدخل في مصر الى درجة جعلت أغلبية المواطنين لا يشعرون بأي ثمار للنمو الاقتصادي المزعوم، بسبب سوء نظام الأجور الذي يطلق أيدي أرباب العمل في تحديد أجور العاملين لديهم، تحت وطأة حد أدنى هزلي للأجر الشهري 118 جنيه، مع غياب سقف للأجور[1].

كذلك تراجعت مخصصات دعم السلع التموينية لذوي الدخل المحدود من 21,1 مليار جنيه في ميزانية 2008– 2009، إلى 14,1 مليار جنيه، في ميزانية العام التالي، و13,6 في ميزانية 2010 –2011. في المقابل استمر دعم الصادرات عند مستوى 4 مليارات جنيه، في ميزانية 2010 –2011، مقابل 200 مليون جنيه فقط لدعم الصعيد، ومليار جنيه لدعم إسكان محدودي الدخل، و 421,2 مليون جنيه للأدوية و التأمين الصحي، ونحو 2,2 مليار جنيه لدعم المزارعين، هذا ما كان يعتبر اعتداء على الحقوق الاقتصادية و الاجتماعية لمحدودي الدخل، لمصلحة كبار الرأسماليين. وكان واضحا حرمان الفقراء من الخدمات الصحية حوالي 1,4 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي مخصص للصحة، مقارنة بنحو 5,8 في المائة بالنسبة المتوسط العالمي، فضلا عن خدمات التعليم 3,4 في المائة من الناتج العام، مقارنة بنحو 4,65 في المائة بالنسبة للمتوسط العالمي، ونحو 5,2 في المائة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا[2].

[1] البنك المركزي المصري، " النشرة الاحصائية الشهرية " (أفريل 2010)، ص 118 .

[2] عبد الخالق فاروق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر و المصريين (1984 . 2010)،تقديم محمد رؤوف حامد و نادر الفرجاني(القاهرة:مكتبة الشروق الدولية،2011)، و النجار، " الحقول المشتعلة،" ص 114 .

لقد اتسعت رقعة الفقر في مصر وشملت حتى الشباب، حيث بلغت نسبة الفقر عند هذه الفئة 85 في المائة من العدد الكلي للفقراء، وهو الأمر الذي يشير إلى أن الفقر أصبح ظاهرة شبابية في الأساس. وهو ما يعني أن الفقر أصبح تجليا للظروف الاقتصادية الصعبة من ناحية، وتأثيره في الشباب كان أكثر وطأة من ناحية ثانية. وكان التأثير أكثر وضوحا في الطبقتين الوسطى والدنيا، اللتين شعرتا بأنهما محاصرتان بهذه الأحوال الاقتصادية الصعبة، الأمر الذي أسس لديهما قابلية الثورة بممارسة الاحتجاج الاجتماعي[1].

لقد تحولت الرأسمالية المصرية في عهد مبارك إلى نظام أشد استغلالا وضراوة من الإقطاع، تزداد وطأتها عندما تسيطر على السلطة والثروة.[2] واتسعت الفجوة بين فئة متخمة بالثراء دون جهد بسبب ارتباطها غير الشرعي بالسلطة وفئة فقيرة كادحة دون عائد أو عاطلة دون عمل، حتى أضحت هناك فجوة مدمرة كانت سببا في ظهور الاستهلاك التظاهري والحفلات الصاخبة والسفريات الخارجية الاستجمامية في مقابل بؤس سكان العشوائيات والمقابر.

وأشارت صحيفة "الجارديان" البريطانية في عددها الصادر يوم 26 أكتوبر 2010م إلى افتقار مصر إلى وجود إحصائيات دقيقة عن النشاط الاقتصادي، الرعاية الصحية، الجريمة، التعليم، التنمية الحضرية والتلوث البيئي بسبب احتكار الحكومة من خلال الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء الجهة الوحيدة في مصر المسئولة عن توفير هذه المعلومات. وترفض أو تؤجل هذه الحكومة الإدلاء بمعلومات دقيقة عن القضايا المثيرة للجدل.

وخلال عام 2010، تراجع مستوى المعيشة في مصر بشكل اعتبرته أكثر من مؤسسة دولية مثيرا للقلق، حيث انحدر مستوى الرفاهية ليصل إلى المرتبة 89 من بين 110 دولة شملتها

[1] مرجع نفسه، ص 126.

[2] أحمد السيد النجار، الشعب والرأسمالية، صحيفة الأهرام القاهرة 2010/8/5، ص 10.

الدراسة. وتم رصد انخفاض ملموس في مستوى التعليم وتراجع قطاع الصحة. وتزامن تدهور معيشة المصريين مع تراجع مطرد للشفافية وزيادة في الفساد.[1]

– **ازمة الاسكان،** فأكثر من 50 بالمائة من المصريين غير قادرين، بحسب الارقام الاخيرة، على الحصول على مسكن بسهولة، بينما كان يقوم نظام مبارك في نفس الوقت بإنشاء مشاريع سكنية تسلم الى شركات احتكارية، بحيث توجه هذه الاخيرة تلك المشاريع لخدمة الاغنياء[2].

فالسمة الرئيسية للحياة في الأحياء الفقيرة هي السكن في غرف مستقلة، أي أن تقطن أسرة كاملة في غرفة واحدة، كجزء من وحدة سكنية تشترك في منافعها مع أسر أخرى، هذا بالإضافة إلى سكن العشش التي يشيدها الأهالي، باستخدام المخلفات مثل الكرتون، وإلى سكن القوارب والمخابئ والدكاكين وأقبية السلالم والمساجد والمباني المتصدعة والقبور.

– **البطالة:** يقابل ازمة الاسكان، ازمات اجتماعية مزمنة، منها انخفاض نسب الزواج، وانتشار اليأس وانعدام فرص العمل، فالبطالة في مصر هي بطالة متعلمة، فالغالبية العظمى من العاطلين من خريجي المدارس الثانوية والجامعات، ونحو82.6 بالمائة من حملة الشهادات المتوسطة حتى العليا، هم متعطلون، أي أن هؤلاء الشباب يقضون نحو 15 عاما من حياتهم في التعلم، وتنفق اسرهم جزءا كبيرا من ميزانيتها، المنخفضة أصلا، بأمل حصول بناتهم وأولادهم على عمل مجز، وحياة كريمة، ليجد هؤلاء الخريجون أنفسهم في النهاية واقفين في طابور العاطلين. وهذا ما ادى الى ان الجزء الاكبر من القوى الجماهيرية في الطبقة العاملة

[1] أحمد فؤاد رسلان، مرجع سبق ذكره،ص 224.

[2] أحمد نور، مصر: يوميات الثورة، مجلة الثورة الدائمة الاليكترونية ملف الثورات العربية، مقال منشور في مارس 2013، متحصل عليه يوم 26 سبتمبر 2016 على الرابط التالي:http://permanentrevolution-journal.org/ar

المصرية هم من العمال والعاملات المياومين والمياومات، الذين يعملون أكثر من 12 ساعة يوميا، ويتلقون اجرا زهيدا جدا لا يكفي لمعيشتهم[1].

المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للاحتجاجات الشعبية في مصر.

أصاب نوعية الحياة لدى المواطن المصري حالة من تدني الأوضاع، بسبب الاستنزاف المستمر والفاسد لموارد الدولة. ما دفع النظام السياسي في مصر إلى أن يقف بصورة دائمة أمام الأبواب الخارجية، لتلقي المعونات والمنح والمساعدات والقروض الدولية، حتى أصبح الحفاظ على استمرار تدفق هذه المعونات مؤثرا في القرار السياسي فيما يتعلق بقضايا مصيرية. حيث اشتركت أسرة الرئيس مبارك مع أصدقائها وأصهارها في تبديد موارد المجتمع. مثال على ذلك بيع غاز مصر المحدود لإسرائيل بثمن بخس لقاء عمولات وسمسرة لأعضاء الأسرة والمقربين إليهم كالرحلات التي كان يقوم بها الرئيس مبارك والتي كانت تبرر على أنها رحلات للحصول على منح وقروض لإنعاش الاقتصاد المصري [2].

وقد كان خروج مصر من دائرة الصراع العربي الصهيوني، الحلقة الأهم لدى السياسة الأمريكية في المنطقة ، فالانصياع للإملاءات الأمريكية أثخن قلوب المصريين بالمرارة والذل خاصة بعد خسارة الدور القيادي لمصر في قضايا الأمة العربية حيث ظهرت عدة حركات تضامنية جديدة مع القضايا العربية كالتي ظهرت بعد انتفاضة الأقصى الفلسطينية في 28سبتمبر 2000 والتي تسمى "**باللجنة المصرية للتضامن مع انتفاضة الشعب الفلسطيني**" ودعت هذه اللجنة إلى أول وقفة تضامنية جديدة في ميدان التحرير 10 سبتمبر 2001 مشكلة إحراجا كبيرا للنظام السياسي المصري التي كانت فرصة مهمة لبناء تحالف من مختلف التيارات السياسية وإن بصورة فردية حيث نتج عن ذلك عمل شعبي واسع وصل بالفعل إلى

[1] مرجع سابق، نفس الموقع الاليكتروني.

[2] علي ليلة، المجتمع المدني العربي، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة: مكتبة الأنجلوالمصرية ، 2007، ص 211.

عمق المجتمع المصري بما فيه المناطق الريفية شديدة الفقر. لقد تمكنت هذه اللجنة من جمع تبرعات إغاثة وتسيير عدد كبير من قوافل الإغاثة للأراضي المحتلة ومثلت عملية جمع التبرعات الشعبية فرصة مثالية للعمل على المستوى القاعدي بين أفقر فئات المصريين، [1] كما نشأت حركات أخرى في مواجهة التهديدات الأمريكية بضرب العراق مثل الحملة الدولية لمناهضة الحرب الأمريكية ضد العراق ووصلت هذه الاحتجاجات داخل مصر إلى ذروتها بالخروج الكبير لميادين القاهرة صباح يوم شن أمريكا وبريطانيا حربهما على العراق في 21 مارس 2003[2]، خاصة بعد تراجع الدور المصري من الفاعل إلى تحولها لدور المتفرج وأحيانا المشارك، في مآسي الأمة، فكان التراجع عن كافة القضايا التي كان بالإمكان إيقافها أو تعديها كالحرب الأهلية اللبنانية، والاجتياح الصهيوني للبنان في السبعينات والثمانينات من القرن الماضي، والترويج والتحريض على ضرب العراق في بداية التسعينيات والتحريض والتسهيل على احتلال العراق من قبل التحالف الأمريكي البريطاني الصهيوني في مطلع الألفية، والحفاظ على أمن الكيان الصهيوني عبر الحصار المفروض على قطاع غزة، والتغطية والدعم للخط الاستسلامي للسلطة الفلسطينية .

وكذلك من الأسباب السياسية الخارجية فقدان التماسك مع الجوار العربي، غير أن كل هذه الخطايا والأخطاء الفادحة لم تغب عن ذاكرة المصريين الذين صبروا ليوم الحساب، وأن سبب كل هذا هي سياسة التبعية والولاء للخارج، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية وكل ذلك لمصلحة الكيان الصهيوني ،إن المس بكرامة الوطن والمواطنين كان الخطيئة الكبرى والخطأ الفادح للنظام، ولمن كان يحميه يمكن القول أن هذه الأسباب تتحصل في جملة العوامل الخارجية التي يقع بها الأحداث الإقليمية والدولية والتي يتأثر بها المواطنين، وينعكس هذا

[1] محمد السيد سعيد، النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر، " المجلة العربية للعلوم السياسية " العدد 11، 2006، ص 7.

[2] محمد فرج، ماذا بعد سقوط بغداد ؟: دراسة في أسرار الحرب الأمريكية وتداعياتها، القاهرة: مؤسسة الأهالي 2003، ص 3.

التأثر في أشكال احتجاجات وغيرها من السلوكيات العنيفة أو السلمية. فإذا كنا قد تحدثنا عن أسباب الاحتجاجات وتم سردها في انتهاكات حقوق الإنسان داخليا، فإن هذا لا يعني بأن حقوق الإنسان غير منتهكة دولية، فإذا نظرنا إلى مصر وإلى الدول الإقليمية فنجد أن معظم الاحتجاجات والحركات ذات المطلب السياسي، نجد أنها ظهرت كرد فعل للعدوان الإسرائيلي في غزة بالإضافة إلى ممارسات انتهاكات حقوق الإنسان في فلسطين، وأيضا عدوانها على الأراضي اللبنانية، بالإضافة على الحرب على العراق .

أما في الجانب الخاص بالاقتصاد الخارجي نجد سيطرة أطراف خارجية في الرأسمالية الدولية لها علاقة بالاقتصاد المصري والطبقة السياسية والمالية المصرية. وقد خلفت هذه العلاقات آثارا مباشرة شملت نواحي اجتماعية واقتصادية وسياسية من خلال ما عرف بالأزمة الاقتصادية المالية العالمية وتداعياتها. من هذه التداعيات، انكشاف مدى اتساع الفجوة بين مرتبات كبار موظفي البنوك وشركات المال والدولة والشركات الاستثمارية ورؤساء مجالس إدارات وتحرير الصحف والإذاعة والتلفزيون وبين قيادات الغالبية العظمى من موظفي مصر في القطاعين العام والخاص. ورفضت الدولة النظر في الأمر كما سبق، ورفضت الاعتراف بأن الأزمة المالية تركت آثارا في الاقتصاد المصري والمجتمع، وأن معالجتها باتت تحتاج الى تغيرات في التوجهات الأساسية للسياسات الاقتصادية والاجتماعية.[1]

ومن أبرز الأسباب السياسية الخارجية المباشرة اندلاع الاحتجاجات الشعبية في تونس الذي نتج عنه إسقاط نظام الرئيس "زين العابدين بن علي"، التي كان لها دور كبير في تأجيج مشاعر المصريين وتحويلها نحو الجرأة والانتقال بالحلم من مجرد إقالة وزير الداخلية، أو إصلاح مؤسسات الحكم، إلى تغيير النظام ذاته. إضافة لانتقال "الظاهرة البوعزيزية" التي

[1] جميل مطر، "الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات،" في رياح التغيير في الوطن العربي،مركز دراسات الوحدة العربية،بيروت،ط1،2011 ص، 39.

لاقت تضامنا شعبيا كبيرا داخل الأوساط المصرية حيث مثلت مصدر إلهام للملايين من الشعب المصري. وخاصة أن الاحتجاجات في تونس استطاعت في أقل من شهر الإطاحة بنظام حكم ديكتاتوري مستبد، فقبل أسبوع من بداية الأحداث، قام أربعة مواطنين مصريين يوم الثلاثاء 18 جانفي عام 2011 م بإشعال النار في أنفسهم بشكل منفصل احتجاجا على الأوضاع المعيشية والاقتصادية والسياسية السيئة وهم:

محمد فاروق حسن، سيد علي، محمد عاشور سرور من القاهرة، وأحمد الهاشم السيد من الاسكندرية حيث توفي في نفس اليوم متأثراً بالحروق التي أصيب بها وذلك تقليدا للمواطن التونسي "محمد البوعزيزي" الذي أشعل الانتفاضة التونسية بإحراق نفسه[1].

وقد أطلق بعض علماء الاجتماع والكتاب الصحفيون اسم "**الظاهرة البوعزيزية**"* على الحوادث المتكررة في الوطن العربي والتي يحرق فيها المحتجون أنفسهم –تقليداً لمحمد البوعزيزي– احتجاجاً على البطالة والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية السيئة. وقد شملت هذه الظاهرة إلى عدة دول عربية.

[1] سمير عباس، السقوط من التاريخ: مبارك وعصره من الاقتصاد والسياسة وحتمية الثورة، القاهرة مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، ط1، 2012، ص 102.

*الظاهرة البوعزيزية :نسبة لحادثة الطالب الجامعي البطال التونسي محمد البوعزيزي الذي أهين من طرف شرطية في حي سيدي بوزيد جنوب تونس يوم 13ديسمبر 2010، حيث قام هذا الأخير بحرق نفسه حتى الموت، ومن هنا جاء تقليد الظاهرة من طرف الشباب العربي تعبيرا على سخطهم وغضبهم من الأنظمة السياسية السائدة والظروف الاجتماعية القاهرة.

المطلب الثالث: الفواعل والوسائل المؤثرة في الاحتجاجات الشعبي المصري.

أولا: الفئة الشبابية

كان الشباب على مدار التاريخ، هم الشريحة العمرية الأكثر تهيأ للقيام بالاحتجاجات وقد قاد الشباب في القرنين الأخيرين (التاسع عشر والعشرين) كل الاحتجاجات والانتفاضات والثورات في العالم، فقد كان متوسط عمر الثوار الأمريكيين الذين انتفضوا ضد بريطانيا1777 ثلاثة وثلاثون عاما، وكان متوسط العمر بين قادة الثورة الفرنسية 26 عاما. وحتى ثورة جويلية 1952المصرية التي قادها "جمال عبد الناصر" كان متوسط الأعمار فيها 32عاما.

ويقول علماء الاجتماع إن شريحة الشباب، بحكم توسطها بين مرحلتي الطفولة والكهولة فإنها شريحة قلقة، يعاملها المجتمع أحيانا كما لو كانوا ما يزالون أطفالا وغير جديرين بتحمل المسؤولية، وأحيانا كما لو كانوا كبارا، يجب أن يتحملوا المسؤولية. ويدفعها هذا القلق إلى الانحراف، أو التمرد، أو المغامرة، أو الثورة، وهذه كلها من سمات وخصائص أي "ثورة" ، فالثورة هي رفض للواقع القائم بمؤسساته وقيمه وسلوكياته. وفي المجتمعات المفتوحة توجه عادة قنوات مؤسسية للتعامل مع الشباب وإدارة قلقهم بحيث يتم استيعابهم، ويصبح " بناءا قلقا " ***Creative Tension***. ولعل أكثر هذه القنوات شيوعا هي الرياضة إضافة للفنون والعلوم لكل تجلياتها، وذلك بتحويل القلق الشبابي إلى تميز في العلوم وإبداع في الفنون، وبطولات في الرياضة، ولكن الشاهد هو أن الرئيس "**مبارك**" لم يسمح بما يكفي من هذه القنوات في مصر. وحتى حينما بدا وكأنه أتاحها، فقد كانت تحت سمع وبصر الأجهزة الأمنية، أو تحت وصاية وقيادة أبناء النخبة الحاكمة ذاتها، مثل لجنة السياسات في الحزب الوطني التي كان يرأسها "جمال مبارك" لعشرة أعوام 2000– 2010[1].

[1] سعد الدين إبراهيم، "الدوافع السياسية و الاجتماعية من الاستبداد والفساد إلى الحرية والعدالة الاجتماعية،" في عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني (محررين)، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ط .1، 2012، ص.96.

إن نسبة الشباب داخل المجتمع المصري تشكل أكثر من 70 في المئة من السكان، هم تحت سن الثلاثين من العمر، مما يجعلهم أكبر فئة ديمغرافيا في البلد، فمن الطبيعي أن تكون نسبة المشاركة كبيرة، وهي نتيجة موضوعية للتركيبة السكانية للبلاد، غير أن ذلك الأمر لن يعفي كذلك مشاركة النساء من فئة الشباب، اللائي شاركن بفاعلية وقوة غير مسبوقة، كان عمل هؤلاء الشباب وليد إحساس فعلي بواقع الأمور، لا وليد وعي يبتعد من الواقع وينفيه كي يدركه. كانوا أبعد ما يكونون من أشكال التوسط كلها، وربما التجريدي، وحتى الرمزي. فهم لم يحرقوا أعلاما، ولم يهتفوا ضد ما هتف ضده آباؤهم وأجدادهم. لذا أنهم لم يقوموا ضد أي "آخر" بما فيه الآخر الامبريالي الصهيوني. لقد كانوا كثرة متدفقة لا يجمع بينها إلا انخراطها في سبيل إبداع شكل لم يتقدم له مثيل من أشكال التحرر. كانوا في غنى عن كل زعامة، تحدوهم الرغبة في الانفصال عما يقيد ويكبل. لذا سعوا بكل ما في وسعهم لأن يتخلصوا من كل ما من شأنه أن يذكرهم بما سبق أن عانوه. وعندما كانوا يرفضون ما يقترح عليهم من أسماء لشغل هذا المنصب أو ذاك، لم يكن ذلك بسبب خلاف حزبي أو مذهبي، بقدر ما كان رفضا لكل ما من شأنه أن يحتفظ بآثار الماضي وبقاياه. أبدى هؤلاء الشباب استعدادهم لأن يستوعبوا الاختلافات السياسية الطائفية والدينية كلها، شريطة ألا تحتفظ بآثار ما قاسوه ماضيا.[1]

لقد استطاعت هذه الفئة من المجتمع المصري أي الشباب أن تبتعد عن جميع أشكال الانجذاب نحو الإيديولوجيات المختلفة بالرغم من أنهم شباب متعلم وأغلبهم خريج جامعات ليس لهم أي ارتباط أو مشروع، فالشاب هنا لا يرتبط لا عقائديا ولا قوميا، وفي أغلب الأحيان لا ينتمي إلى أي حزب سياسي، ما يوحده هو شعور التهميش القوي، وما ترتب عليه من قمع

[1] مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير: في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط1، ، ص 84.

واضطهاد. فهذه الفئة مستعدة بأن تضحي بكل ما تملك، وبكل شيء حتى إن كانت الحياة نفسها لأجل الوصول إلى الهدف.

ساهم الشباب بدور محوري في الدعوة إلى احتجاجات 25 جانفي 2011، والتمهيد لها بجهود كبيرة في التظاهر والاحتجاج خلال السنوات الست السابقة (2011/2005). حيث أن تحديد تاريخ 25 جانفي من طرف الشباب كان يواكب عيد الشرطة ويلفت الأنظار إلى الدور السلبي الذي تمارسه قوات الشرطة ضد المتظاهرين، وبالتالي إفساد أفراحها واحتفالاتها. كما أن التظاهر في ذاك اليوم كان سيوضح للجميع مدى العنف المفرط الذي تستخدمه الشرطة ضد المتظاهرين، ليكون حدثا يصعب نسيانه فيما بعد.[1]

تقاسمت مجموعات الشباب الذين دعوا إلى الاحتجاجات وقادوها مميزات معينة ساعدت في نجاحها. إذ تم تشكيل عديد من هذه الحركات، حيث كان أقدمها حركة 6 أفريل التي أسست في عام 2008، أي قبل ثلاث سنوات فقط من احتجاجات 2011 وشملت المجموعات الأخرى التي شكلت حديثا حملة دعم البرادعي، ومجموعة كلنا "خالد سعيد" وشباب من أجل العدالة والحرية، وشباب جماعة الإخوان المسلمين، وشباب حركة كفاية، وشباب حزب الغد، وشباب حزب الجبهة الديمقراطية. وانضم إلى هذه المجموعات في وقت لاحق شباب حزب التجمع اليساري، والحزب الناصري، والحركة الشعبية من أجل التغيير الديمقراطي، وشباب حزب العمل وشباب حزب الوفد، وجبهة الشباب القبطي.

كفل التشكيل الحديث لهذه الجماعات عدم الإعلان عن أعضائها للنظام وقوات الأمن التابعة له نتيجة ذلك قلل النظام من شأن هذه الجماعات وقدرتها على تشكيل تهديد له، أو ممارسة أي نفوذ أو امتلاكها القدرة على حشد الجماهير الكبيرة.[2]

[1] مجموعة مؤلفين، الثورة المصرية، مرجع سبق ذكره، ص 145 . 146.

[2] يوسف محمد الصواني، مرجع سبق ذكره ، ص 98.

يستعمل الشباب، باعتبارهم تجسيدا لصورة المثقف الجديد، وسائل جديدة وابتكارية في العلاقة بين الشعار والتنظيم، وبين النظرية والممارسة. لقد عملوا على صوغ مجال عام جديد. فنمط اشتغاله وتحركه لا يتطلب جرائد ومقرات، ووسائل إعلام قديمة، وإنما يبتكر كلمات أمر ولغات، وأشكال تنظيم لها سيولة خاصة في التواصل مع أوسع عدد ممكن من الناس. وإذا كان المثقف التقليدي يحصر إنتاجه في النخبة، حتى وإن تطلع أو ادعى أنه يمثل الجماهير، فان المثقف الجماعي الشبابي الجديد قد فجر ثنائية النخبة والجماهير، لأن إنتاجه شوارعي أي في الشارع مفتوح على الجموع المنخرطة في الحركية الجماهيرية.[1]

كان من الواضح أن مصر قد شهدت نضوج طبقة شبابية جديدة، أو بمعنى أدق تشهد ظهور منظومة جديدة وسط الجيل الشاب في مصر، وهو الجيل الذي يمثل غالبية السكان كما سبق وأن ذكرنا. أما عناصر هذه المنظومة هي:[2]

– عدد غير قليل حصل على تعليم متميز، غير حكومي، وفي الغالب أجنبي أو في المدارس الخاصة باللغات.

– الدراية بفنون وتكنولوجيا التواصل الالكتروني، أي جيل ثقافته مشتقة بل واردة من الغرب حيث جرى اختراعها واستفاد منها شباب مصر مثل غيره من شباب العالم النامي بشكل يكاد يتفوق في كثافته على شباب الغرب. وهي أيضا ثقافة مولها الأهل من الجيل الأكبر سنا ليستخدمها الصغار في تمردهم على قصور الكبار وعجزهم عن تحقيق التغيير رغم تحمسهم له. سخر من ثقافة الكبار، ولكنه لم يثر ضدهم وتفهم ظروفهم.

[1] أحمد عبيدات و آخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،ط2012،1، ص 146.

[2] السيد، عبد الفتاح، ثورة التحرير.. أسرار وخفايا ثورة الشباب، دار الحياة للنشر والتوزيع، السعودية،2011، ص155

– جيل الشباب الثائر لا يريد أن يستبعد الكبار، أو يحل محلهم، واستمر يظهر لهم الاحترام والتقدير، يحدث هذا مع الأهل وحدث مع الكبار الذين انضموا إلى مظاهرات الشباب وحاولوا المساعدة في صياغة مطالبهم.

– هذا الجيل من الشباب مرتفع الوعي الالكتروني، وبالتالي مطلع على مستويات المعيشة في الخارج، ولديه طموحات في الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية، وان ثار فلأنه يشعر أنه يستحق حياة حرة وكريمة لم يعشها أهله، رغم أحوالهم المعيشية الجيدة ومكانتهم الاجتماعية المتميزة. ثار لأنه أدرك أن أهله لن يثوروا خوفا من أن يفقدوا ما يملكون أو يصيبهم غدر قوى الأمن، على عكس الجيل السابق من الحركات الاحتجاجية والأحزاب السياسية التي تعايشت مع نظام مبارك على مدى عقود طويلة، كانت لهذه الحركات الشبابية رغبة قوية في التغيير، ونجحت في نهاية المطاف في تخليص البلاد من إسقاط رأس نظام الحكم[1].

ثانيا: وسائل التواصل الاجتماعي والاعلام.

وفي الوقت الحالي تعد وسائل الإعلام الإلكتروني أحد أهم وأكثر وسائل المناصرة والحشد فاعلية، ففي ثورات الربيع العربي استخدم المتظاهرون والناشطون الشباب شبكات الإعلام الاجتماعي لنشر المعلومات بسرعة لم يسبق لها مثيل .وقام المواطنون والمراسلون باستخدام هذه الأدوات ناقلين الأحداث لحظة بلحظة، محدثين تحوّلاً جذرياً في الصحافة التقليدية.

لعبت تكنولوجيا المعلومات دورا هاما في قيام الاحتجاجات الشعبية في 25 جانفي، ما ظهر من خلال حشد الجماهير ونشر الدعوات للخروج في مظاهرات تطالب بالتغيير وبإسقاط النظام. كما برز دور الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي الالكترونية في فضح محاولات

[1] عماد الدين شاهين، " الأحزاب السياسية في مصر: على قيد الحياة، ولكن لا تحرك ساكنا"، في الأحزاب السياسية والديمقراطية ، كايل وسون وأخرون ،ص 3– 26(سانتا باربارا، كاليفورنيا: بريغر، 2010).

النظام في قمع المتظاهرين، الأمر الذي أجج غضب الجماهير وساهم في زيادة زخم الاحتجاج وقوته.

أما ثورة المعلومات التي نقصدها في هذا السياق، والتي ساهمت في إشعال فتيل الاحتجاجات، فتتمثل في سقوط احتكار الدولة للحقيقة. ففي الماضي، كانت الدولة هي المصدر الرئيسي الذي يستقي المواطنون منه معلوماتهم، وكانت أجهزة الإعلام الرسمية باختلاف أشكالها هي الأداة الأكثر تأثيرا في الرأي العام والأداة الأقوى في تشكيل وجدان المجتمع، وقد احترفت الأنظمة الاستبدادية في مختلف دول العالم توظيف احتكارها للإعلام لإضفاء الشرعية على نفسها ولإقناع المواطنين بما تسوقه لهم من مبررات لوجودها. ولم تكن مصر بعيدة عن هذا النمط، وإنما ساد هذا الأسلوب في استغلال الإعلام لمصلحة النظام الحاكم طوال عمر الجمهورية الأولى، فلم يختلف أسلوب تعامل الدولة مع الإعلام في الحقبة الناصرية عما كان عليه في سنوات الرئيس الراحل السادات ولا عما كان قائماً في سنوات حكم الرئيس السابق مبارك الثلاثين، فكان الإعلام الرسمي للدولة يعمل دوماً لحساب النظام ويدافع عنه ويوفر التبريرات لبقائه ويقصي الأصوات المعارضة له .

إن ثورة المعلومات التي تسببت في انهيار احتكار الدولة وأجهزتها للمعلومة، وأفضت إلى تلاشي قدرة النظام على الادعاء بأنه وحده يمتلك الحقيقة. فلم يعد المواطنون أسرى ما تطعمهم إياه الدولة من معلومات، ولم يعد النظام مستأثرا بما يصل إلى مسامع شعبه من حقائق عما يجري داخل الوطن وخارجه. وقد ساهمت هذه الظاهرة التي تعاظمت منذ تسعينيات القرن الماضي الذي وصف عن حق بأنه عصر "السماوات المفتوحة "في تعريف المواطن المصري بما حققته أمم أخرى في شرق المعمورة وغربها من نجاحات وإنجازات في

مجالات الديمقراطية والتنمية، رغم أن الكثير من هذه الأمم واجهتها معضلات اقتصادية واجتماعية مشابهة لما تواجهه مصر[1].

انهارت سيطرة الدولة على نقل ما يحدث داخل الوطن من أحداث، فانتشرت الصحف المستقلة والقنوات الفضائية ببرامجها الحوارية التي طرح العديد منها رؤية مغايرة لما يقدمه الإعلام الرسمي، كما منحت منبرا للآراء المعارضة والمناهضة للنظام لتعبر منه عن رأيها ولتكشف عن سوء إدارة الدولة لدفة البلاد.

وكانت نتيجة هذه الثورة المعلوماتية التي شهدها العالم وتأثرت بها مصر، هو التراجع الشديد في مفعول أحد الأدوات الرئيسية التي كانت تضمن بقاء النظام واستقراره، ألا وهو احتكار الحقيقة، فلم يعد ما يروجه الإعلام من مبررات وما يقدمه من خطاب اعتذاري نيابة عن الدولة ينطلي على المصريين، وتلاشت مصداقية وسائل الإعلام الرسمية بعدما ظهرت بدائل لها تقدم صورة أوقع لآلام الناس، وتعبر عما يعانيه المواطنون في حياتهم اليومية، وهو ما ساهم في إفقاد النظام لشريعته في أعين الشعب وشجعهم على الخروج للمطالبة بإسقاطه[2].

في ظل الأوضاع المعيشية الصعبة التي يمر بها المواطن المصري، أدرك الشباب ضرورة التغيير والنضال من أجل استرداد الحرية التي افتقدها، فلم تتح له الفرصة فيما مضى لكي يمارسها في عالمه الواقعي، حيث غابت عن عالمه وعاش يشاهدها "عن بعد" في الفضاء الافتراضي الذي يتعامل معه رقميا، حيث أدرك أن هناك نظاما استبداديا وسلطويا، لا يعترف بمبادئ المواطنة وحقوق الإنسان، ومن هنا كان المخرج "اللحظة المتاحة "يكمن في إقامة عالم فضائي إلكتروني خاص يستطيع أن يمارس فيه إنسانيته المفقودة ويشعر فيه بكرامته الضائعة، ويعبر فيه بحرية عن أفكاره ومعتقداته ورؤاه إنه "عالم افتراضي بديل". يتفق

[1] محمود شريف بسيوني، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2013، ص 64.

[2] مرجع سابق، ص65.

المشاركون فيه والمنتمون إليه على مبادئ إنسانية عامة، حيث تتوافر فيه فرص التحاور الحر والتبادل المعرفي والتواصل الاجتماعي، وقبول الآخر، واحترام الثقافات والأديان، والمذاهب المختلفة وممارسة النقد والتعامل مع البشر، دون حواجز أو رقيب.

تعتبر مواقع التواصل الاجتماعي المحطة الأولى، التي انطلقت منها الاحتجاجات التي عرفتها مصر في بداية عام 2011، وذلك من خلال استخدام الشباب لهاته المواقع كأداة للدعوة من أجل الخروج للتظاهر في شوارع، وساحات وميادين مصر. اعتمادا على صفحات " الفيس بوك **Facebook** و تويتر **Twitter** "، وكان أبرز المجموعات المشاركة بقوة في هذه الصفحات، مجموعة كلنا خالد سعيد التي بلغ عدد أعضائها 400 ألف، وكانت قد شاركت في تنظيم أنشطة احتجاجية في عام 2010 .كما كان لحركة 6 أفريل دور هام في هذا من خلال عدد المشاركين الذين بلغوا 70 ألف مشارك ينتمون لهاته الحركة، ومجموعة دعم البرادعي، التي وصل فيها عدد المشاركين إلى 300 ألف مشارك على صفحاتها الالكترونية. كما تكاثرت المدونات التي كانت تنشر تقارير عن الفساد والفظائع التي ارتكبها النظام خلال السنوات التي كان فيها مبارك رئيسا. غطت هذه المواقع جهود مختلف هذه الحركات والاحتجاجات التي نظمتها لتحدي النظام، واستخدموا اليوتيوب **YouTube** ، على نطاق واسع لتوثيق وحشية الشرطة، والتعذيب، وانتهاكات حقوق الإنسان. أدت شبكات الإعلام الاجتماعية دورا هاما في الدعوة الى التظاهر، وتعبئة السكان على صفحاتها، كما تم نشر توجيهات كاملة ومعلومات مفصلة عن احتجاجات 25 جانفي على الانترنت قبل أيام قليلة من اندلاع الاحتجاجات، وقدمت تعليمات مباشرة الى المشاركين المحتملين[1].

[1] يوسف محمد الصواني، ريكاردو رينيه لاريمونت (ترجمة) لطفي زكراوي، مرجع سابق، ص 107.

إن التفاعلات في مجتمع شبكة الانترنت، هي تفاعلات أفقية لا تفاعلات رأسية. فالشبكة لا رئيس لها، والمتعاملون في إطارها لا يتلقون تعليمات أو توجيهات من أحد، ولا يخضعون للرقابة المباشرة من أي جهة. فهم أحرار تماما، ويمارسون حريتهم في التعبير عن أنفسهم، كما هي الحال في المدونات والفيس بوك والتويتر. وقد تحمل هذه الحرية طياتها نقدا سياسيا عنيفا ضد المجتمع الأبوي عامة مثل سلطة الزعماء السياسيين، وضد النظم الشمولية التسلطية مباشرة. كما يلاحظ أن جميع أولئك الذين يعبرون عن آرائهم بحرية، هم أنداد ولا يخضعون لأي سلطة. كل ما يحدث في هذه الشبكة، هو في إطار من الندية الكاملة[1].

أما **الإعلام المرئي**، وخاصة العربي منه، فكان له دورا حاسما وفعالا، إلا أن تغطيته بشكل إيجابي للأحداث ساهم بشكل مفيد وفعال في نجاح عملية الاحتجاج و التظاهر، وهنا لا بد من التنويه في ما يخص تغطية الأحداث في مصر، إلى الدور الذي لعبته الفضائيات العربية، كقناة الجزيرة القطرية والتي أدخلت الحدث إلى بيوت المواطنين في مصر وخارجها، وكشفت الحقيقة للرأي العام المحلي و الدولي، وتم التطرق لكل صغيرة وكبيرة عن النظام المصري والوحشية التي يتميز بها، وهذا من خلال التغطية الإعلامية المباشرة والتي تتماشى مع الأحداث لحظة بلحظة حتى يتسنى لهم متابعة الحدث ، كما لعبت القنوات الغربية دورا كبيرا في التعريف بالاحتجاجات، وتبيان الواقع الذي تعيشه الدولة المصرية للعالم الغربي الذي كان يجهل حقيقة الأمر في مصر، التي يحكمها نظام قمعي يقتل أبنائه في الميادين باستعمال القوة البوليسية الأمنية الممثلة في الجهاز المركزي.

أما بخصوص التلفزيون المصري كان الأسوأ أداء خلال أحداث 25 جانفي، ففي البداية تجاهل تماما أن مصر تشهد احتجاجات و انتفاضات، ثم شارك في دعم النظام التسلطي عبر

[1] آية نصار وآخرون ، الثورة المصرية الدوافع والاتجاهات والتحديات، مرجع سابق، ص 152.

محاولاته إثارة الرعب في نفوس المصريين بدء من يوم 28جانفي، ثم سعى إلى تشويه صورة المشاركين في الأحداث من خلال استضافة من يسمونهم الفنانين أو السياسيين، ونشر أخبار تدخل في نطاق الحرب النفسية في مواجهة المحتجين، وهذا بالتنسيق بين العاملين في نشرات الأخبار وبين الجهات الأمنية، خاصة وأن التلفزيون المصري لعب دورا في ترويع الناس، وهو الدور الذي كان حسب خطة الطوارئ للداخلية، حيث تناولته من أجل إشعار المواطنين المصريين بأنه أصبح أمامهم خيارين لا ثالث لهما وهما الفوضى وغياب الأمن، ، ورغم هذا التعتيم الإعلامي الحكومي على الاحتجاجات إلا أن مجموعة من الصحف الخاصة، قامت بالتغطية، على الرغم من المعاناة التي عانتها بسبب قطع الانترنت والاتصالات في الأيام الأولى من الاحتجاجات ، وهو الأمر الذي حرمها من التواصل مع مراسليها الصحفيين[1].

[1]مرجع سابق، ص 153.

المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية وتحديات التحول السياسي في مصر:

مرت مصر بمرحلة انتقالية في إطار عملية التحول السياسي من الأسفل أي وفقا لحراك شعبي قامت به الجماهير في 25 جانفي 2011، حيث مرت هذه المرحلة الانتقالية بثلاث مراحل: الأولى تمت بإدارة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، و الثانية أدارها الرئيس المنتخب محمد مرسي الذي يعتبر أول رئيس مدني يحكم مصر، و الثالثة ما بعد 30 جوان 2013.هذه المرحلة التي تم فيها عزل الرئيس محمد مرسي عن منصبه من طرف القوات المسلحة بقيادة الفريق الأول عبد الفتاح السيسي، ما أدخل مصر في دوامة من العنف و الاستقطاب الديني و السياسي و انقسام حاد داخل المجتمع المصري.

المطلب الأول: مرحلة حكم المجلس العسكري:

بعد الإعلان عن تنحي الرئيس السابق محمد حسني مبارك في خطاب عمر سليمان نائب الرئيس، وتكليفه المجلس الأعلى للقوات المسلحة بإدارة شؤون البلاد، المجلس الذي يترأسه المشير حسين طنطاوي، وزير الدفاع، ويظم في عضويته مجموعة من القادة العسكريين المحترفين الذين لا سابق عهد لهم بالعمل السياسي، وجد نفسه مسؤولا عن إدارة شؤون دولة بحجم مصر وهي تمر بحالة حراك شعبي وسياسي[1]. إذ أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة في أولى خطواته الإعلان الدستوري في 13 فيفري، بعد يومين من تنحي الرئيس حسني مبارك عن الحكم. وفيه أعلن المجلس العسكري التزامه بعدم الاستمرار في الحكم وتعهده بتسليم السلطة لحكومة مدنية منتخبة في غضون ستة أشهر، حيث يتم هذا الإجراء من خلال انتخابات مجلس الشعب والشورى والرئاسة.

[1] Ahmed Hashim, Part Two : From Mubarak Onward, Middle East Policy, Vol 18, N4, Winter 2011, p341.

تم هذا بتعطيل العمل بأحكام الدستور 1971، وحل مجلسي الشعب والشورى. ثم تشكيل لجنة برئاسة المستشار طارق البشري، النائب الأول الأسبق لرئيس مجلس الدولة، لتعديل بعض مواد الدستور المعطل، بما يضمن تحقيق ديمقراطية ونزاهة انتخابات رئيس الجمهورية ومجلسي الشعب والشورى، كما كلفت اللجنة بدراسة التعديلات اللازمة للقوانين المتعلقة بالمواد الدستورية محل التعديل.

تميزت هذه المرحلة بتوتر علاقة المجلس العسكري مع بعض القوى والأحزاب السياسية والتجمعات والائتلافات الشبابية، حتى اتسعت الهوة بين الطرفين إلى درجة أنه كثيرا ما نظمت مليونيات للضغط على المجلس الأعلى للقوات المسلحة ليستجيب لمطالب شعبية عامة. ومن هنا بدأ يظهر شعار "يسقط حكم العسكر" بدلا من "الشعب والجيش يد واحدة". وبات هناك اقتناع لدى الكثيرين مفاده أن المجلس الأعلى للقوات المسلحة لا يسعى إلى إحداث تغيير سياسي جذري يعكس أهداف ومطالب الاحتجاجات الشعبي بل يعمل من أجل إنتاج نظام مبارك بصورة محسنة أو معدلة. ومن أهم مقام به المجلس العسكري من إجراءات ما يلي:[1]

1- التعديلات الدستورية: أهم ما جاء في التعديلات التي تم الاستفتاء عليها في شهر مارس 2011 تخفيف القيود والشروط القاسية التي كان معمولا بها بشأن قبول الترشيح إلى انتخابات الرئاسة وخولت التعديلات لجنة قضائية عليا تسمى " لجنة الانتخابات الرئاسية" الإشراف على الانتخابات، كذلك أصبحت مدة الرئاسة أربع سنوات ميلادية من تاريخ إعلان نتيجة الانتخاب ولا يجوز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية ، إلا لمدة واحدة تالية وهذا ما تم بموجب تعديل "المادة رقم 77" ، وفيما يتعلق بإعلان حالة الطوارئ وتمديدها فقد قيدت

[1] للمزيد أنظر:" البنية القانونية والتشريعية للإنتخابات المصرية 2011،" مركز الجزيرة للدراسات 17 نوفمبر 2011.

التعديلات حق رئيس الجمهورية بهذا الخصوص. حيث أصبح يحق له إعلان حالة الطوارئ على الوجه المبين للقانون في مدة لا تتجاوز ستة أشهر، ولا يجوز مدها[1].

1- انتخابات مجلس الشعب: تعتبر انتخابات مجلس الشعب التي جاءت مباشرة بعد الاستفتاء على التعديل الدستوري الذي جرى في مارس 2011 تم إجراء انتخابات مجلس الشعب على ثلاث مراحل، شملت كل مرحلة تسع من محافظات الجمهورية وقد بدأت المرحلة الأولى يوم 28 نوفمبر 2011، تم الإعلان عن النتائج النهائية في 21 جانفي 2012، خاضت هذه الانتخابات مجموعة من الأحزاب التي شكلت الخارطة الجديدة للأحزاب السياسية بعد 25 جانفي 2011، وهذا كان له أثر في تشكل التحالفات والتكتلات الانتخابية لخوض أول استحقاق انتخابي بعد الاحتجاجات الشعبي الذي حصل في جانفي 2011[2].

ومن الملاحظ أن جميع الأحزاب التي حصلت على تمثيل في مجلس الشعب قد ظهرت بعد تاريخ 25 جانفي ،2011 باستثناء ثلاثة أحزاب هي "حزب الوفد الجديد" "حزب التجمع" و "حزب العمل"، كما أن الفوز الكبير الذي حققه حزب الحرية والعدالة كان متوقعا إلى حد كبير. فالحزب يمثل جماعة الإخوان المسلمين صاحبة التاريخ الطويل، والانتشار الجغرافي الواسع في معظم محافظات مصر. فضلا عن قدراتها التنظيمية والمالية الكبيرة وحضورها الفاعل على مستوى الكثير من منظمات المجتمع المدني وبخاصة النقابات المهنية [3]، كما يمكن فهم الفوز الكبير الذي حققه حزب الحرية والعدالة في ضوء ضعف وهشاشة القوى والأحزاب السياسية المنافسة من ليبرالية وقومية ويسارية ومع أهمية الفوز الذي حققه حزب

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، الثورة المصرية والبناء الديمقراطي : التعثر في متاهات المرحلة الانتقالية، في الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي: نحو خطة طريق ، مرجع سبق ذكره، ص ص 349-350.

[2] للمزيد أنظر:" البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية 2011،" مركز الجزيرة للدراسات 17 نوفمبر 2011.

[3] خالد كاضم أبودوح، الممارسة الانتخابية فيما بعد الثورة، القاهرة: مجلة الديمقراطية ،العدد 45،يناير 2013، ص 31.

الحرية والعدالة إلا أنه لم يحصل على الأغلبية وبالتالي فهو بحاجة إلى التنسيق والتفاهم مع أحزاب أخرى[1].

2- انتخابات مجلس الشورى: أصر المجلس الأعلى للقوات المسلحة على إجراء انتخابات مجلس الشورى بالرغم من معارضة كثير من القوى والأحزاب السياسية، اعتبارا من أن أعضاء المجلسين هم من سينتخب أعضاء الجمعية التأسيسية لإعداد دستور جديد. جرت هذه الانتخابات على مرحلتين 29 و30 جانفي 2012 و14 و15 فيفري من نفس السنة، وكما حدث في انتخابات مجلس الشعب فقد حصل تحالف حزب الحرية والعدالة التابع لجماعة الإخوان المسلمين على105 مقاعد من إجمالي عدد مقاعد المجلس البالغة 180 مقعد، وحصل حزب النور السلفي على 46 مقعد، وتوزع الباقي على حزب الوفد وتحالف الكتلة المصرية، حزب الحرية وحزب السلام الديمقراطي. أهم ما ميز هذه الانتخابات هو انخفاض نسبة المشاركة حيث لم تتجاوز 8 بالمائة من إجمالي عدد المسجلين في كشوف الناخبين[2] .

أزمة تشكيل الجمعية التأسيسية لإعداد الدستور: جرت سلسلة من المناقشات بين القوى والأحزاب الممثلة في مجلسي الشعب والشورى من أجل إعداد دستور جديد للبلاد، وبهذا الشأن تم الاتفاق على أن يكون 50 بالمائة من أعضاء الجمعية من داخل البرلمان، 50 بالمائة من خارجه، وبناء عليه، جرت عملية انتخاب أعضاء الجمعية يومي 17 و24 مارس 2012، وعندما تبين أن حوالي 65 بالمائة من أعضاء الجمعية هم من الإسلاميين الذين ينتمون في معظمهم إلى حزبي الحرية العدالة والنور السلفي. اعترضت القوى والأحزاب السياسية والمدنية التابعة خاصة للتيار الليبرالي باعتبار أن الجمعية يسيطر عليها الإسلاميين، ولا تمثل مختلف

[1] حسنين توفيق إبراهيم ، مرجع سابق، ص354.

[2] للمزيد أنظر : إفتتاحية جريدة الشروق اليومية المصرية ، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2012.

فئات وشرائح المجتمع المصري وقواه السياسية والاجتماعية. وهذا ما أحدث أزمة سياسية أدت إلى توالي الانسحابات من عضوية الجمعية.

الانتخابات الرئاسية المصرية: التي شهدتها مصر تشكل نقطه انطلاق حقيقية في تاريخ مصر الحديث لما تميزت به الانتخابات من شفافية وحرية في الاختيار، بدء الشعب المصري يمارس حريته وديمقراطيته لأول مره، بعد أكثر من ثلاثين عاما حرم فيها الشعب المصري من ممارسة حقه في الاختيار الديمقراطي الحر لممثليه عبر الانتخابات الحرة والنزيهة.

جرت انتخابات رئاسية في منتصف عام 2012، حيث لم يحصل أي مرشح على ربع الأصوات في الجولة الأولى من الانتخابات ، بقي اثنين من كبار المرشحين المتقدمين لجولة الإعادة وهم محمد مرسي من حزب الحرية والعدالة، مرشح جماعة الإخوان المسلمين ، وأحمد شفيق، المرشح المستقل الذي شغل منصب رئيس وزراء مصر في عهد مبارك، وانتقد مرسي بقوة نظام مبارك، وعرض رؤية لمصر كدولة ديمقراطية إسلامية، في حين وعد شفيق، وهو رجل علماني، لاستعادة النظام، لكن مرسي فاز في نهاية المطاف في جولة الإعادة، وهزم شفيق بفارق 3.5 نقطة مئوية، أعاد مرسي البرلمان بعد أيام من انتخابه، وشكل مجموعة مشرعين للعمل على صياغة دستور جديد حيث تم تمرير الدستور على الرغم من اعتراضات أعضاء المعارضة ، و عندما طرح الدستور للاستفتاء في ديسمبر 2012، تمت الموافقة عليه بهامش ما يقرب من 28 نقطة.[1]

[1] علي عبد الحق، الإخوان المسلمون والحياة السياسية في مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012.

المطلب الثاني: مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي.

فاز محمد مرسي المرشح الرئاسي عن جماعة الإخوان بأول انتخابات رئاسية حرة تشهدها مصر في خضم ما حصل من احتجاجات شعبية في منطقة شمال أفريقيا و الوطن العربي، متقدما على الفريق أحمد شفيق بفارق تجاوز الـ 880 ألف صوت، ليتولى بذلك مقاليد الحكم كخليفة للرئيس المتنحي حسني مبارك، وسارع الرئيس المنتخب في أول تعليق له إلى توجيه التحية لرجال القضاء والجيش والشرطة لحمايتهم العملية الانتخابية، فيما قالت جماعة الإخوان بأن ابنها سيمد يده للجميع وبأنه سيكون رئيسا لكل مصري بمن فيهم مرشد الجماعة محمد بديع، ورغم قبول الشريحة الكبرى من المصريين للنتائج بدت حملة الفريق شفيق غير مصدقة لما يحصل ولجأت إلى اتهام المجلس العسكري الحاكم ببيع البلاد لجماعة الإخوان في إطار صفقة خفية بينهما، لكن ميدان التحرير الذي غص بأنصار مرسي ومؤيديه لم يلتفت لمشاعر الخاسرين وأطلق العنان للفرحة في مشهد ذكر بليلة 11 فيفري عندما أعلن حسني مبارك تنحيه عن الرئاسة.[1]

وبعد أسبوع من إجراء جولة الإعادة أصدرت لجنة الانتخابات الرئاسية في مؤتمر صحفي النتائج النهائية للاقتراع، معلنة فوز الدكتور محمد مرسي بالانتخابات، متقدما على منافسه الفريق أحمد شفيق الذي كان آخر رئيس وزراء في عهد الرئيس مبارك. وحسب النتائج التي أعلنتها لجنة الانتخابات الرئاسية، فقد حصل مرسي على 51.7بالمائة من الأصوات المعبر عنها، فيما حصل أحمد شفيق على 48.3 بالمائة من الأصوات. ووفق تلك النتائج فقد فاز مرسي بـ13230131 صوتا، بينما أحرز شفيق 12347380 صوتا أي بفارق يبلغ

[1] همام سرحان، توتر سياسي في مصر:آراء متباينة حول حصيلة العام الأول من حُكم مرسي، القاهرة:نشر يوم 26 جوان 2013، متحصل عليه يوم 14 أكتوبر 2013 على الرابط الاليكتروني التالي:
http://www.swissinfo.ch/ara/index.html

882751 صوتا، حيث بلغت نسبة المشاركة في الانتخابات 51.7 بالمائة، عدد المسجلين فيها 50958794، لكن عدد الذين أدلوا بأصواتهم بلغ فقط 25577511 ناخبا، وتبين للجنة الانتخابات أن هناك أصوات باطلة بلغ عددها 843252 صوتا، وبذلك يكون الدكتور محمد مرسي الرئيس الأول للجمهورية الثانية، و أول رئيس مدني للبلاد التي تعاقب على حكمها منذ ثورة الضباط الأحرار في 23 جويلية 1952 رؤساء ينحدرون من المؤسسة العسكرية، وهم محمد نجيب وجمال عبد الناصر وأنور السادات وحسني مبارك[1].

وجاء الإعلان عن فوز مرسي بعد نحو أسبوع من الترقب والانتظار صاحبتهما شكوك ومخاوف، زادت حدتها مع الاعتصام المفتوح الذي ظل متواصلا في ميدان التحرير وسط القاهرة لليوم السادس على التوالي، وإلى غاية إعلان النتيجة النهائية لجولة الإعادة، وبانتخاب الرئيس ارتفعت آمال وتوقعات الشعب حول قدرة الرئيس على إنهاء حالة الفوضى، وعدم الاستقرار وبناء مصر جديدة تتوافق مع مطالب الشعب المصري، وقد واجه الرئيس العديد من التحديات التي جاء بعضها من طبيعة المرحلة الانتقالية، والتي تتسم بارتفاع سقف التوقعات وتعدد المشاكل والتحديات، وعدم كفاية الموارد لتلبية كل الاحتياجات ، وجاء البعض الآخر من غياب رؤية واضحة لإدارة الدولة والنهوض بها وفقا لمبدأ مشاركة الجميع لا تفرد فريق واحد.

تولى مرسي مهامه الرئاسية بسلطات غير محددة بشكل واضح، إذ إن البلاد كانت لا تزال من دون دستور، الذي أوليت صياغته وإعداده إلى اللجنة التأسيسية لصياغة الدستور، ووفقا

[1] **محمد مرسي أول رئيس إسلامي لمصر بعد 60 سنة من حكم العسكر، يومية اللواء السياسية العربية الإليكترونية**، مقال منشور يوم الاثنين,25 سبتمبر2012، العدد 13918 السنة 51، متحصل عليه من خلال الرابط الاليكتروني التالي:
http://aliwaa.com/default.aspx

للإعلان الدستوري، فإن سلطة تعيين الوزراء ونوابهم ومساعدي الوزراء وإعفائهم من مناصبهم هي من سلطات رئيس الجمهورية المنتخب، إذ أنه من المنتظر أن يبدأ الرئيس المنتخب، مشاورات لتشكيل فريقه الرئاسي ونوابه، وتشكيل الحكومة، التي أعلن عن أنها لن تكون محصورة في الإخوان وأنها ستكون ائتلافية تضم عددا من الأحزاب والقوى السياسية.

فبالنسبة لعلاقة الرئاسة بمؤسسات الدولة الأخرى فقد تميزت العلاقة مع المؤسسة العسكرية بنوع من التوافق الظاهري، ولكن كانت هناك بعض مؤشرات التوتر والتي حاول الجانبان استيعابها، أما بالنسبة للقضاء فقد شهدت العلاقات توتر وصل لحد الصدام نتيجة لعدد من الأمور أبرزها الإعلان الدستوري وقانون السلطة القضائية، وبالنسبة للمؤسسة التشريعية فقد اتسمت العلاقة بنوع من التعاون يعود إلى طبيعة تكوين المجلس التشريعي والدور المرحلي الذي يقوم به[1].

وبالنسبة لمجلس الوزراء والمحافظات فقد شهدت السنة الأولى تغييرين وزاريين وحركتين للمحافظين وكانت أبرز الانتقادات، أنها لا تعبر عن خريطة القوى السياسية في المجتمع.

وأخيرا وبالنسبة للفريق الرئاسي فعلى الرغم من أنها خطوة ايجابية لدعم المؤسساتية إلا أن غياب توصيف لمهام الفريق واتخاذ الرئيس لقرارات دون الرجوع له كان سببا في استقالة ما يقارب عشرة من أعضاء الفريق.

وفيما يخص حالة التوافق السياسي فعلى الرغم من أن بداية حكم الرئيس اتسمت بوجود درجة من التوافق السياسي بين القوى السياسية، إلا أن حالة التوافق انتهت عقب انتهاء المائة يوم

[1] إيمان عاطف.، مصر في السنة الأولى للرئيس محمد مرسي، المعهد المصري الديمقراطي، مقال متحصل عليه يوم 19 نوفمبر 2013، من خلال الرابط التالي:http://egyda.org/

الأولى، وبدأت مرحلة جديدة من الانقسام عبر عن نفسه في صورة تحالفات وتظاهرات وصلت إلى 36 دعوة مليونية.

وفيما يتعلق بالحقوق والحريات أبرزها حق التجمع السلمي، حيث ارتفعت الدعوات إلى المظاهرات المليونية، كما انقسمت الدعوات إلى مؤيد للرئيس ومعارض له، ويذكر أن الحكومة قد قدمت مشروع قانون لتنظيم حق التظاهر لمجلس الشورى الذي بدوره أحاله للجنة المختصة لإعداد تقرير عنه. وبالنسبة لحرية الرأي والتعبير فأبرز ملامحها استمرار توجيه التهم بإهانة الرئيس، وازدراء الأديان من الصحفيين ولكن يذكر اتخاذ الرئيس لخطوة ايجابية تمثلت في سحب جميع الشكاوى المقدمة ضد الصحفيين. كما أن إدارة المرحلة الانتقالية شهدت إتباع إجراءات جديدة، مثل تشكيل لجنة لتقصي الحقائق ولجنة لاسترداد الأموال المنهوبة، هذا بجانب " قانون حماية الثورة " والذي يهدف لإعادة المحاكمات في تهم قتل المتظاهرين من ناحية، ومن ناحية أخرى إقرار معاشات استثنائية للمصابين[1].

وقد شهدت السنة الأولى للرئيس حوالي 44 خطابا وكلمة تنوعت ما بين كلمات سياسية وكلمات موجهه لفئات من الشعب أثناء مشاركة الرئيس في مناسبات مثل عيد العمال، عيد العلم والمهندس..الخ، وقد أوجد الرئيس عدد من الآليات للتواصل مع الشعب أبرزها: ديوان المظالم، برنامج الشعب يسأل ومبادرة أسأل الرئيس على تويتر. كما انتهج الرئيس عدد من الخطوات لتصحيح المسار أبرزها لجنة لمراجعة الدستور، لجنة لمراجعة قرارات الرئيس وأخيرا مجلس العدالة والمساواة الذي يهدف لمواجهة العنف الطائفي[2].

---

[1] مرجع سابق، نفس الموقع الاليكتروني.

[2] علي الدين هلال، مازن حسين، ومي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، بيروت: مجلة السياسة الدولية، العدد 184 أفريل 2011، ص 185.

وفيما يخص الحالة الاقتصادية إبان فترة حكم محمد مرسي شهد الاقتصاد تدهور للمؤشرات الاقتصادية، حيث انخفض معدل النمو ليصل إلى 2.3 بالمائة، كما انخفضت قيمة الجنيه أمام الدولار ليصل إلى سبع جنيهات في شهر ماي، وبالنسبة للاحتياطي النقدي فقد شهد ارتفاعا من 15 مليار إلى 18 مليار وذلك نتيجة للوديعة القطرية، وعلى مستوى التشريعات الاقتصادية فكان الهدف الرئيس منها البحث عن مصادر مالية للدولة وقد أقر مجلس الشورى قانون ضريبة الدخل وقانون الضريبة على الدمغة وقانون الصكوك.

وبالنسبة لملفات السياسة العامة فقد شهد ملف الوقود والكهرباء، أزمات عدة حاولت الحكومة التعامل معها عبر التركيز على الحلول الظرفية، أما الخبز فقد شهد عدد من الخطوات الإصلاحية التي تمثلت في تطبيق تجربة تحرير سعر الدقيق، وفصل الإنتاج عن التوزيع.

وأخيرا وفيما يتعلق بالتعاون الدولي فقد حصلت مصر على العديد من القروض والمنح والمساعدات من دولا أبرزها قطر والصين، هذا إضافة إلى مساعدات من مؤسسات دولية كالاتحاد الأوروبي، وإجراء المفاوضات مع الصندوق الدولي، للحصول على قرض بقيمة 4.8 مليار دولار.

وفي ملف السياسة الخارجية، شهدت السنة الأولى لمرسي 17 زيارة خارجية تنوعت ما بين زيارات لدول أسيوية، افريقية، عربية، وغربية. وقد غلب الطابع الاقتصادي على السياسة الخارجية المصرية ويعود ذلك إلى تدهور الوضع الاقتصادي المصري، كما نجحت مصر في تفعيل علاقاتها مع دول مثل إيران، قطر، وتركيا ويؤشر لذلك بالزيارات واللقاءات المتبادلة بين الجانبين وتوقيع اتفاقيات تعاون.[1]

[1] أسباب اقتصادية ومعيشية ساهمت في الإطاحة بنظام مرسي، اليوم السابع،2013/7/21، www.1youm7.com .

ومن أبرز الأزمات التي واجهتها السياسة الخارجية المصرية، أزمة مياه النيل التي اتخذت منحى جديد، عقب إعلان إثيوبيا تحويل مجرى النيل الأزرق وقد اتسم التحرك المصري بالتخبط في البداية عبر عنه تضارب التصريحات حول تأثير السد على مصر من عدمه.

وفيما يتعلق بموقف مصر من الأزمات الإقليمية، فكان أبرز هذه الأزمات أزمة سوريا، وعلى الرغم من طرح مصر لمبادرات واتخاذ موقف تصعيدي تمثل في قطع العلاقات مع سوريا، إلا أن الجدل بقي دائر حول جدوى هذه التحركات وأثرها على إنهاء معاناة الشعب السوري خاصة عقب لقاء الرئيس لكل من الرئيس الصيني ، الروسي، والإيراني وهم من الدول الرئيسية الداعمة لنظام بشار، ولم تتصدر هذه القضية هذه الزيارات بل وصل الأمر الى وجود تصريحات في زيارة الرئيس لروسيا أكد فيها على تفهمه للموقف الروسي الذي يتقارب مع الموقف المصري وهو ما يعبر عن تناقض الموقف المصري[1].

حاول الرئيس محمد مرسي وبمساعدة حكومته بقيادة قنديل أن يجد حلولا للمشاكل الاجتماعية، التي كانت الدافع الأول نحو الاحتجاجات التي لم تتوقف في الساحات و الميادين إلا أن الضغط الذي كانت تمارسه التيارات الليبرالية و العلمانية، أثر في عمل الرئيس و حكومته و أدخل البلد في حالة من الفوضى، وكثرة التجمعات التي أدت إلى توقف الحياة في الشارع المصري، وفي الجانب الآخر خرج مؤيدو الرئيس من التيار الاسلامي إلى الشارع ليعبروا عن مساندتهم للرئيس وهذا ما كرس حالة الانقسام الإيديولوجي الذي أثر كثيرا في عملية الانتقال إلى مرحلة العمل الجاد الديمقراطي. ومن هنا بدأ الحشد من الطرفين من خلال بروز حركات جديدة مؤيدة وحركات معارضة لعمل الرئيس وبرنامجه الذي كانت ترى فيه التيارات العلمانية حجبا للحرية والديمقراطية، وإعلانا على قيام الدولة الدينية في مصر بقيادة الإخوان المسلمين.

[1] محمود حمدي أبو القاسم، بعد تولي مرسي: هل تغير الموقف المصري تجاه الأزمة السورية، القاهرة:ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 212، السنة 18، أوت 2012، ص93.

المبحث الثالث: الإطاحة بحكم محمد مرسي واحتدام الصراع على السلطة.

المطلب الأول: عزل محمد مرسي:

تدخلت المؤسسة العسكرية مرة أخرى في الشأن السياسي المصري، لعزل الرئيس محمد مرسي، وتصدر المجلس العسكري المشهد بالرغم من مناداة انصار الرئيس المعزول بالشرعية المكتسبة بالصندوق وحماية الديمقراطية التي جاءت بأول رئيس مدني يحكم جمهورية مصر العربية، إلا أنّ أنصار التيار الليبرالي متمثلين في جبهة الإنقاذ وحركة ,,,, خرجوا للاحتفال بهذا النصر على جماعة الإخوان المسلمين، هذا النجاح الليبرالي الذي أبدى عدم رضاه عن حكم الإخوان استنادا على ضرورة توفر مضمون الديمقراطية القائم على الرضا عن عمل الرئيس ووفائه لمطالب الجماهير المصرية. حالة الانقسام هذه تجدرت في المجتمع المصري قديما بين التيار الإسلامي والليبرالي، لكن مع الرئيس مرسي زادت حدة وعنفا حيث اندلعت اشتباكات في محيط النصب التذكاري بمدينة نصر شرقي القاهرة على مقربة ميدان رابعة العدوية وهو الاعتصام الأكبر المؤيد الرئيس مرسي بين المحتاجين وقوات الشرطة إلى مقتل 80 شخصا وإصابة أكثر من تلك 300آخرين.[1]

فضت قوات من الشرطة والجيش اعتصام رابعة العدوية والنهضة بعد 45 يوم من بدايتهما وسط تضارب عدد الضحايا، إذ أعلنت مصالح الطب الشرعي أن إجمالي عدد ضحايا 377 قتيلا، بينما أكد المجلس القومي لحقوق الإنسان أن عدد القتلى 632 قتيلا.

زادت حالات العنف حدة وبدء القضاء .... مع جماعة الإخوان إذ أنه أصدر حكم بحل جماعة الإخوان بتاريخ 23 سبتمبر 2013، وكل الجمعيات التي نشأت من خلالها ومصادر اموالها، وحل حزب الحرية والعدالة، مع مصادرة جميع أموال وأصول الجماعة بعد أن تم

[1] الجزيرة نت، مواقف القوى المصرية من عزل مرسي، 2013/7/4، http://cutt.us/dOKx

توجيه عدة اتهامات للجماعة وتحميلها مسؤولية العنف وإدراجها ضمن الجماعة الارهابية فيما بعد، وفي خضم هذا النقاش الدائر بين أنصار طرح أن ما حصل في مصر ثورة شعبية ثانية، وأنصار الطرح القائل أن ما حدث هو انقلاب على الشرعية والديمقراطية. هناك من برر تدخل الجيش حسب مؤشرات متفق عليها في الأدبيات السياسية الحديثة لاعتبار التدخل العسكري مقبولا منها:

– أن يرفض النظام الاستبدادي والقمعي الاستقالة استجابة للمطالب الشعبية.

–أن يناصر الجيش الشعب في مطالب مشروعة ديمقراطيا.

–أن يتمتع الجيش بعلاقات وثيقة مع الشعب قائمة على الاحترام.

–إذا دعا الجيش إلى انتخابات حرة ونزيهة خلال مدة قصيرة.[1]

لكن هناك من ذهب في تحليله لعملية تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية، إلى القول بأنه لا يجب حصر النقاش والأسئلة بين فرضية الثورة والانقلاب، بل يجب التطرق إلى هذا التدخل كونه تدخل ضد مسار الثورة. إن هذا الحصر يبعدنا عن الحقيقة ويجعل مما جري في مصر عملية تسيس تفتقر إلى النزاهة. فالمعركة تصبح بين شرعيتين، شرعية الرئيس المنتخب والشرعية ثورة 30 جوان. إن انقلاب المؤسسة العسكرية على الشرعيتين، هو ما يفضله العسكر على الدوام مختزلا ب "اما نحن أو الإخوان"، ولئن كانت هذه اليافطة فزاعة للغرب، فهي تعمل داخلياً بشكل مزدوج، إذ تسلم الإخوان بشرعيه شعبية لا تمتحن في حواسم انتخابية ديمقراطية وتشرعن قمع الجميع بوصفهم اخوانا.[2]

[1] أماني الطويل، معركة حكم مصر بين الجيش والإخوان، سياسات عربية، (العدد 44، سبتمبر 2013) 28، 29.

[2] عمر قدور، "هل انقلب السيسي على مرسي حقا؟" المجن www.almodon.com 10.10.2019

بالإضافة إلى القوى الليبرالية متمثلة في الأحزاب السياسية والحركات الشبابية ساهمت عدة عوامل أخرى في عزل الرئيس محمد مرسى، سهلت في عمل المؤسسة العسكرية نستطيع أن نذكرها على النحو الآتي:

أ- العامل الاقتصادي:

تضاربت الأطروحات والتقارير حول الوضع الاقتصادي الذي كانت تعيشه مصر أثناء مرحلة حكم الرئيس المعزول محمد مرسي اي خلال حوالي سنة من حكمه. من بين الدراسات المقدمة في هذا الشأن جاء في تقرير المركز العربي للبحوث والدراسات بعنوان "صعود مؤشرات الفشل"، حيث جاء فيه أن وعود مرسي أثارت في المئة يوم الكثير من الجدل، فرأى مؤيدو مرسي انه عمل جاهدا على أنجاز ما وعد به، وأنه ورث تركة مثقلة بالفساد والفوضى من سلفه الرئيس مبارك، كما انه كان يحتاج إلى المزيد من الوقت للعمل على إصلاح الأوضاع في مصر. غير ان منتقدي مرسي رأوا أنه فشل في تحقيق وعد المئة يوم فشلا تاما، كما أن خطابه الذي أعلن فيه نجاحه في تنفيذ الوعود كان مليئا بالمغالطات، ومجرد نوع من الدعاية، فقد كانت هناك فجوة كبيرة بين ما تحدث عنه من انجازات وبين ما يواجهه الشعب المصري من مصاعب في حياته اليومية[1] .

* أزمة الوقود: شهدت مصر خلال الفترة الاخيرة من عام الرئيس محمد مرسي أزمة وقود خانقة غير مسبوقة تسببت في تكدس السيارات أمام محطات البنزين في مختلف أنحاء البلاد لساعات طويلة خاصة في القاهرة. وتعد ازمة البنزين والسولار احد الاسباب الرئيسية للخروج مظاهرات 30 جوان ضد مرسي، ويمكن القول انه لم يكن هناك تفاعل مع دعوة المعارضة

[1] محمد عبده، 'هل دمرت فترة حكم الاخوان الاقتصاد المصري بالفعل؟ 19 جوان 2019 أندبندت العربية.

ضد مرسي من أول أسبوع لحكمه، غير أن أزمة الوقود تسببت في خنق المواطنين وتفاعلهم مع دعوات النزول إلى الشارع.[1]

* أزمة الكهرباء: شهدت مصر أزمة كبيرة نتيجة الانقطاع اليومي للكهرباء، والذي يستغرق عدة ساعات، مما أشعل غضب المواطنين في جميع المحافظات، خاصة تزامن هذا الوقت مع الامتحانات المدرسية، عبر عليه البعض بالقول أنهم رجعوا إلى عصور الظلام، كما أثر ذلك تهالك الشبكات وقطاع الصحة وأدى إلى زيادة الاعتماد على الوقود المفقود أصلا، وعلى الرغم من علم الحكومة بأن هذه الانقطاعات تؤثر على الحياة المعيشية، إلا أنها لم تحرك ساكنا، مما دفع بالمواطنين إلى الخروج للشارع ومطالبة الحكومة لإيجاد الحلول المستعجلة للخروج من هذه الازمه، عاشت حكومة مرسي ضغطا كبيرا جراء هذه المطالب التي تحولت فيما بعد إلى مطالب سياسية تدعو الرئيس للتنحي وإجراء انتخابات رئاسية مسبقة.[2]

قال الخبير الاقتصادي المصري رشاد عبده "إن الإخوان لم يكن لديهم خبرة اقتصادية، ولم يعملوا إلا في التجارة، وبالتالي لم يكن لديهم خبرات علمية لإدارة المنظومة الاقتصادية وفجأة عندما تولوا السلطة في البلاد اكتشفوا أنا الادارة تحتاج إلى خبرة"[3] .

ب- الآلة الاعلامية :

يعد الإعلام من أهم الأدوات التي تستخدم في التحكم والسيطرة على الرأي العام وصناعته في أي نظام السياسي، لكن هذا الدور يزيد أهميته في الدول العربية لأن الإعلام في الوطن العربي لا يستطيع أن يكون مستقلا عن الدوائر التي تصنع القرار وبالتالي فهو إعلام موجه

[1] شريف درويش اللبان، صعود مؤشرات الفشل: نعامل حكومة الاخوان مع الملف الاقتصادي أثناء حكم مرسي. 24 مارس 2016.

[2] أماني زايد، 'مرسي يعيد المصريين إلى عصور الظلام' 24 ماي 2013، الوفد. www.alwafd.news

[3] الاقتصاد المصري بين مرسي والسيسي. www.arabic.rt.com

يخدم النظام السياسي والسلطة الحاكمة، يستمد شرعيته من الحكم وكذلك فهو مرتبط بمن يمول نشاطه ويضمن له المداخيل المالية الكبيرة التي تستطيع ان تغطي التكاليف الباهظة.

في مصر الإعلام عموما مرتبط برجال المال الأعمال، وفي الغالب هؤلاء لهم توجه ليبرالي لهذا نرى أن جل وسائل الإعلام المصرية صنعت الرأي العام المصري وفق اجندة هؤلاء "رجال المال" اي ان وسائل الاعلام نفذت ما طلب منها وألبت الشارع ضد الرئيس المنتخب محمد مرسي وعملت على شيطنة الاخوان المسلمين، وهذا ما فعلته بعض وسائل الاعلام التابعة للإخوان ضد التيار الليبرالي والمؤسسة العسكرية لكن قوة التأثير كانت للجهة المناوئة للإخوان، كونها هي الجهة الاكثر تمويلًا منً طرف رجال المال وحتى من طرف قوى خارجية سنتحدث عنها في النقطة الخاصة بالتدخل الخارجي في السياسة الداخلية لمصر .

نستطيع ان نحدد سمات هذا الاعلام المناوئ للرئيس مرسي في النقاط التالية :

– الانتماء للنظام القديم الذي قامت ضده ثورة الخامس والعشرين جانفي 2011 .

– الخصومة الايديولوجية مع جماعة الاخوان والتيار الاسلامي الذي ينتمي اليه الرئيس مرسي.

شهد عهد مرسي منذ بدايته تغطيات اعلامية منحازة ضده لكنها لم تكن بالشكل المكثف الذي بدأ منذ اصدار الاعلان الدستوري اذ كان الاعلام يركز انتقاداته على اداء جماعة الاخوان المسلمين وحزب الحرية والعدالة لكن فيما بعد اصدار هذا الاعلان الدستوري والانقسام المشهد السياسي في مصر. ظهر مالكو وسائل الاعلام ورؤساء تحرير الصحف الخاصة في اجتماعات مستمرة من اجل تدشين هذا التحالف وظهوره في شكل تغطيات اعلامية هاجمت مرسي باستمرار حتى اسقاطه.[1]

[1] أسامة الرشيدي، 'إستراتيجيات الاعلام المصري خلال فترة حكم مرسي وما بعد الانقلاب' سياسات عربية، العدد 6، جانفي 2013، ص 102–103.

شاركت غالبية وسائل الاعلام في التحريض على الانقلاب ضد الرئيس مرسي وتحولت قاعات تحرير الاخبار والبرامج في هذه الفضائيات الى غرف عمليات تقود حربا لا هوادة فيها على نظام حكم مرسي الذي جاء بعد الثورة وتفرزها صناديق الاقتراع[1] .

اعتمدت وسائل الاعلام المصرية الهجوم المنظم والمستمر على الرئيس مرسي وجماعة الاخوان طوال عهده، واعتمدت على الية تحليل الخطاب الاعلامي حيث حرصت على تحميل مرسي والاخوان مسؤولية اي اخفاق او سلبيات حتى لو كانت مزمنة ومتوارثة منذ عهد مبارك، كنها أكثر الشائعات خطورة وتأثيراً في الفضاء الاعلامي المصري، كانت تلك التي هدفت إلى نزع صفة الوطنية عن مرسي والإخوان وتصويرهم باعتبارهم عصابة استولت على الدولة لتدميرها[2] .

هكذا استطاع الاعلام ان يقزم ويسفه الرئيس مرسي ويجعل منه الرجل الضعيف الذي تتحكم فيه جماعة الاخوان في الداخل وقوى أجنبية كتركيا بحكم التوجه الاخواني لرئيسها. ان افتقار مرسي وأنصاره لمثل هكذا اعلام عجل بسقوطهم لأن وسائل الإعلام تعتبر أهم أداة ووسيلة يمكن أن تتحكم بها في الرأي العام المحلي والدولي إلى حد ما.

وخلال العام الذي حكم فيه مرسي استطاع الجيش والأجهزة الأمنية استقطاب الإعلام ورجاله الموالين للدولة العميقة وهو ما كشفته تسريبات لقاء السيسي مع عدد من الضباط عندما كان وزيرا للدفاع في ضرورة السيطرة على الإعلام.[3]

وهذا ما يدل على أن المؤسسة العسكرية في مصر تحتكر كل وسائل التأثير على الرأي العام وتعرف كيف تسير وعلاقاتها مع المجتمع المصري الذي تربطه بالمؤسسة العسكرية روابط

---

[1] سمير حجاري، 'الاعلام القاتل' عمون الالكترانية www.ammonners.net، 20.07.2013.

[2] ريم محمد الدنان، "الاداء الاعلامي" سلسلة المصريين عهدين دراسة مقارنة، مركز الزيتونة، ص 11.

[3] كيف لعب الاعلام المصري دور البطولة بانقلاب 3 يوليو؟ محمد سندباد، عربي21/ 02 جويلية 2018.

اجتماعية وثقافية كبيرة كما أن المؤسسة العسكرية تتحكم في رجال المال والأعمال وملاك المؤسسة الإعلامية من خلال التحكم في ملفات فساد هؤلاء وبالتالي لا يستطيع هؤلاء أن يخرجوا عن طوع المؤسسة وعن قراراتها التي تخدم الجيش وبقاءه حاكما فعليا للدولة المصرية.

ج- العامل الخارجي :

لعبت وسائل الإعلام الخليجية الإماراتية خصوصا دورا مهما في عملية عزل الرئيس مرسي ومحاربة جماعة الإخوان المسلمين حيث بدأت وسائل الإعلام في الإمارات المملوكة للدولة بشكل أو بآخر. في أعلى درجات الارتياح لإطاحة الجيش لمرسي وأمساك القيادة العسكرية لمقاليد الأمور، وصرحت صحيفة البيان التي حملت عنوان "ثورة مصر والتشويش الإخواني" إذا جاء فيها أن الركوب على الديمقراطية بهدف تشييد دكتاتورية دينية تدعي القداسة هي من أكبر المخاطر التي تواجه أي مجتمع.[1]

كما جاء في افتتاحية صحيفة الخليج لقد كانت مصر مختطفة بالمعنى الحقيقي لا المجازي وها هي تقود اليوم إلى أهلها والى قيادة تعبر عن رغبة شعبها البطل العظيم، ولذلك فإن العلاقة بين الإمارات ومصر تعود إلى سابق سيرتها وتعود قوية على موازين من الثقة التي دائما هي أساس العلاقات بين الدول والشعوب.[2]

وفي هذا الشأن كذلك أكد زعيم حزب غد الثورة المرشح الرئاسي المصري السابق أيمن نور أن مظاهر الانقلاب تجسدت في كل ما حدث خلال هذه المرحلة سواء من تدخل إحدى الدول الصغرى في المنطقة، وهي دولة الإمارات في الشأن الإعلامي المصري وشراء الإعلاميين، بل والسياسيين الذين توافدوا عليها في تلك الفترة. وأضاف "ربما لم يكن واضحا دور السعودية

[1] رشيد خشانة "تباين ردود الفعل الخليجية يعكس تباعد المواقف من الاخوان. 16.07.2016.

[2] رشيد خشانة، نفس المرجع.

في الانقلاب، ولكن يبدو أن القرار كان سعوديا بتنفيذ إماراتي، والدور الإقليمي بات معلوما ومعروفا، لكن الموقف الدولي من الانقلاب العسكري كان ملتبسا، لأن به مواقف متعارضة.[1]

وعن دور دول الجوار في الانقلاب، جاء في تقرير أعده مدير مكتب صحيفة **New York Times** في مصر السيد "ديفيد كيركباتريك" "أن عقيدة ترامب المتمثلة في الإيمان بأن القوة الغاشمة هي الرد الوحيد على التطرف، و تبنيه ل 'موافقة صقور المنطقة'، بإسرائيل، وبعض دول الخليج بدأت تتشكل معالمها خلال فترة حكم أوباما، حينما دعم حلفاء ترامب الاقليميون الانقلاب العسكري سنة 2013 على مرسي والاخوان المسلمين[2].

هذا ما يؤكد دعم جهات امريكية غير التي كانت تعمل في إدارة أوباما لدول الخليج كي تستطيع أن تعطي حد يحكم الإخوان المسلمين ودعم المؤسسات العسكرية من خلال دعمها ماديا وإعلاميا حتى تتمكن من إعادة الرقم الخارطة السياسية المصرية التي تفتح المجال للقوى السياسية المناهضة الإخوان وتحمي علاقات الدول الخليجية مع مصر وما جوارها الإقليمي الأكثر أهمية، وقد يرجع هذا الدعم الأمريكي لدول الخليج في صراعهم مع الإخوان إلى تخوف هذه الدول من العملية الانتخابية والديمقراطية التي تهدد وجودهم في أنظمة الملكية، هذا الذي يساعد المؤسسة العسكرية وجعلها حليفة مهمة للإمارات ودول خليجية التي سارت على نهجها وحارب جماعة الإخوان المسلمين في مصر وخارجها. هذه الدول التي عملت على تكثيف اتصالاتها ودعمها لأطراف في المؤسسة العسكرية وفلول النظام السابق، وأركان الدولة العميقة، مسخرة في ذلك مليارات الدولارات خصوصا في دعم عدة قنوات وبرامج مصرية وعربية موجها ضد الإسلام السياسي[3].

---

[1] أيمن نور، الانقلاب على مرسي قرار سعودي بتنفيذ إماراتي، القدس العربي، 20 أوت 2018.

[2] كيف تواطأت السعودية والامارات على مرسي؟، 28-07-2018، www.khaberni.com

[3] باسم القاسم، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة، مركز الزيتونة، بيروت، ط1، 2016، ص 145.

د- العامل الديني :

بالرغم من الطابع الديني لجماعة الإخوان المسلمين في مصر، إلا أن المؤسسة الأكثر تأثيرا على المجتمع المصري هي مؤسسة الأزهر، التي ساهمت في عملية عزل الرئيس محمد مرسي بإصدار شيخ جامع الأزهر، **أحمد الطيب** فتوى نشرت على أنها تبيح الخروج عن الحاكم الظالم "المعارضة السلمية لولي الأمر الشرعي جائزة ومباحة شرعا، ولا علاقة لها بالإيمان والكفر" تناغمت هذه الفتوى مع التحشيد الذي كان تقوم به الدولة العميقة وأدواتها الإعلامية وحركة تمرد، وبعد ظهور شيخ الأزهر نفسه إلى جانب شخصية أخرى، ممثلا المؤسسة الدينية على المنصة التي أذيع منها البيان الأول للانقلاب، يمكن أي محل سياسي أن يفترض أن الطيب أصدر فتواه ضمن التحضير للانقلاب العسكري.[1]

ساعدت كل العوامل السابقة في تمكين المؤسسة العسكرية ممثلة في المجلس الأعلى للقوات المسلحة وعودته بقوة للتدخل في الشأن السياسي، ليبين لنا هذا السلوك المنتهج من طرف المؤسسة العسكرية في حفاظها على الموروث التاريخي التقليدي المتمثل في الدولة الوطنية التي ولدت سنة 1952، على إثر ثورة الضباط الأحرار، كما تحافظ المؤسسة العسكرية وضباطها على التحديات الاقتصادية والمكاتب النفعية المالية وابتعادها عن أي سيطرة مدنية يمكن أن تجعلها محل مراقبة ومحاسبة.

واستمرار المؤسسة العسكرية في علاقاتها مع القوى الخارجية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل وبدرجة اقل مع دول الخليج الإمارات والسعودية، مما يضمن لها الدعم المالي الذي يمكنها من الخروج من الضائقة المالية التي تعيشها مصر. مقابل إضفاء الشرعية على الحكم الذي سينبثق عن خارطة طريق المؤسسة العسكرية.

[1] عزمي بشارة، ثورة مصر، الجزء الثاني، مرجع سابق، ص ص 363-364.

وبهذا السلوك كذلك استطاعت المؤسسة العسكرية أن تقضي على ذلك الزخم الثوري الناتج عن ثورة جانفي 2011، والذي كان يهدد وجود الدولة الوطنية التي تعد الحضن الأساسي للمؤسسة العسكرية. وفي نفس الوقت القضاء على تلك القوة التي كان يتمتع بها الإخوان المسلمين خاصة المتعلقة قدرتها على التحشد والتعبئة ضد أي تيار سياسي آخر. كما أبانت المؤسسة العسكرية على قدرتها في تكوين تحالفات سياسية مع أي تيار تختلف معه فكريا من أجل المرور لمرحلة جديدة ثم تنتقل إلى تحالف جديد تحارب به من كان معها في التحالف الأول، هذا ما لاحظناه في تحالفها مع الإخوان ضد التيار الليبرالي وشباب الثورة في المرحلة الانتقالية الأولى، ثم تحالفها مع التيار الليبرالي وشباب الثورة ضد الإخوان في المرحلة الثانية ومرحلة حكم الرئيس مرسي. ومن هنا نستنتج أن المؤسسة العسكرية هي القوة الوحيدة في مصر يمكنها أن تقوم بتسيير شؤون الدولة بطريقة مباشرة أو غير مباشرة وبالتالي فهي لا تخضع لأي سيطرة مدنية سياسية كانت أو اقتصادية وبالتالي فإنه من المستبعد أن يكون هناك عملية سياسية وديمقراطية بدون هذا الفاعل الأساسي المتمثل في المؤسسة العسكرية وضباطها.

المطلب الثاني: سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة في 30 يونيو 2013

أولا: احداث 30 يونيو:

قامت حركة تمرد بالدعوة لسحب الثقة من الرئيس محمد مرسي وطالبت بانتخابات رئاسية مبكرة، انطلقت "تمرد" في يوم الجمعة 26 أبريل 2013 من ميدان التحرير بالقاهرة، وأعلنت أنها جمعت 200 ألف توقيع في الأسبوع الأول، ثم أعلن مؤسسوها أنهم جمعوا 2 مليون و29 ألفا و 592 استمارة توقيع لسحب الثقة من مرسي في مؤتمر صحفي عقدوه يوم الأحد 12 مايو2013، أي بعد حوالي أسبوعين من تدشين الحملة، ومن التيارات السياسية التي دعمت

حركة تمرد حركة كفاية وجبهة الإنقاذ الوطني والجمعية الوطنية للتغير وحركة 6 أبريل، فيما أعلنت حركة تجرد عن جمعها 26 مليون توقيع .

بعد أيام من مظاهرات لحركات معارضة وحركات مؤيدة لمرسي حدد الجيش مهلة 48 ساعة لمختلف الأطراف السياسية للتوصل لاتفاق، رد عليها مرسي بخطاب يدافع فيه عن شرعيته،[1] بعد الخطاب مباشرة اندلعت مواجهات بين المئات من مؤيدي ومعارضي الرئيس مرسي أمام جامعة القاهرة، في وقت متأخر من مساء الثلاثاء2 يوليو 2013، وحتى فجر الأربعاء، وقالت وزارة الصحة إنها أسفرت عن سقوط 16 قتيلا على الأقل، وجرح ما يزيد على 200 آخرين، أغلبهم في ساحة رابعة العدوية، عندما أقدم مسلحين بإطلاق النار باتجاه المؤيدين[2]، كما أُحرِق مقر ومكاتب جماعة الإخوان المسلمين في المقطم بالقاهرة، ورفع المؤيدون للرئيس المعزول مرسي شعارات "تنبذ العنف" و"الدفاع عن الشرعية.

وقام الجيش بتحريك قطاعات عسكرية انتشرت في القاهرة، وعلى طريق سريع قرب القصر الرئاسي. وتقرر منع الرئيس المصري محمد مرسي وقيادات إسلامية أخرى في جماعة الإخوان المسلمين من السفر، واشتملت القائمة التي أرسلت للسلطات الأمنية بالمطارات 270 اسما، من بينها خيرت الشاطر وعصام العريان ومحمد بديع،وفي مساء 3 يوليو 2013 وبعد انقضاء المهلة التي حددها الجيش بث التلفزيون المصري بيان القوات المسلحة المصرية وقرأه عبد الفتاح السيسي الذي كلّف رئيس المحكمة الدستورية العليا عدلي منصور بإدارة شؤون البلاد وعطّل العمل بالدستور ووعد بتشكيل حكومة كفاءات ولجنة لمراجعة التعديلات الدستورية، ووضع ميثاق شرف إعلامي، وتشكيل لجنة عليا للمصالحة، وعقب بيان القوات المسلحة قام شيخ الأزهر أحمد الطيب بإلقاء بيان عقبه بيان للبابا تواضروس بابا الإسكندرية

[1] انظر خطاب الرئيس محمد مرسى يدافع فيه عن شرعيته بتاريخ 2013/7/2

[2] بكري، 2013، ص86

ثم بيان للدكتور محمد البرادعي المفوض من قبل المعارضة المصرية، كلها أيدت خطوات القوات المسلحة وباركتها.[1]

فور قراءة بيان وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي، تم قطع جميع وسائل الإعلام الموالية لمرسي والتي تبث المظاهرات المؤيدة له منها قناة الناس والرحمة والحافظ ومصر25 ، كما ألقت قوات الشرطة العسكرية القبض على اثنين من مذيعي قناة مصر 25بينهم المذيع محمد جمال هلال ومدير المونتاج بالقناة وضيفين، كما اقتحمت أجهزة الأمن المصرية وأغلقت مكاتب واستوديوهات أجهزة البث، واحتجزت أجهزة الأمن مدير قناة "الجزيرة مباشر مصر" ومدير مكتب " الجزيرة الإخبارية" بالقاهرة مع عدد من العاملين، وأجبرت العاملين والضيوف في "الجزيرة مباشر مصر" على التوقف عن الكلام وايقاف بث نقل صورة ميدان التحرير. كما انقطع بث "الجزيرة الإخبارية" و"الجزيرة مباشر مصر" على القمر الاصطناعي نايل سات.[2]

باشرت السلطات حملة اعتقالات في صفوف جماعة الإخوان المسلمين بعدما أطاح الجيش بالرئيس محمد مرسي الذي كان عضوا بارزا بالجماعة، أحتجز محمد مرسي في القصر الرئاسي مع بقية فريقه بعد أن حدد الجيش المهلة.[3] ثم عزل عن الفريق ونقل إلى مقر وزارة الدفاع بعد انتهائها، واعتقل رئيس حزب الحرية والعدالة سعد الكتاتني، والمرشد العام لجماعة الإخوان المسلمين محمد بديع، ونائبه الأول خيرت الشاطر ونائبه رشاد البيومي، والمرشد العام السابق مهدي عاكف، وأمين عام حزب الحرية والعدالة بالجيزة حلمي الجزار، كما صدرت أوامر باعتقال 300عضو من الجماعة، واعتقلت السلطات كذلك إسلاميين آخرين بينهم حازم صلاح أبو إسماعيل، وخرج المرشد العام للإخوان المسلمين محمد بديع في ميدان رابعة

---

[1] المرجع نفسه، ص309.

[2] أنس، كي، بلاك بلوك: لعب جديد بميادين مصر، الجزيرة نت، http://cutt.us/u2oT

[3] دويكات، برهان عادل يوسف، الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس–فلسطين، ص 90

العدوية، وكذب إشاعات فراره أو إلقاء القبض عليه، وطالب المواطنين بعدم سماع وتصديق وسائل الإعلام، وقال: (إن الانقلاب العسكري باطل، وأن الرئيس مرسي هو الرئيس الشرعي لمصر).[1]

منذ إعلان بيان القوات المسلحة خرجت العديد من المظاهرات في أنحاء مختلفة من مصر، وأصيب عشرات في اشتباكات بمحافظة الشرقية مسقط رأس محمد مرسي يوم الخميس 4 يوليو 2013، وشن متشددون هجمات أيضا في شبه جزيرة سيناء المصرية، فيما أعلن الجيش حالة الطوارئ القصوى في محافظتي السويس وجنوب سيناء، أغلقت السلطات معبر رفح الحدودي مع قطاع غزة يوم الجمعة 5 يوليو 2013. بعد ساعات من هجمات شنها مسلحون إسلاميون على معسكر لقوات الأمن المركزي قرب رفح ومطار العريش القريب، ونقاط تفتيش يقوم عليها الجيش والشرطة في المنطقة، وخرجت مظاهرات يوم الجمعة تحت مسمى (جمعة الرفض) احتجاجا على إطاحة الجيش بالرئيس مرسي وتعيين رئيس المحكمة الدستورية رئيسا مؤقتا للبلاد[2].

ثانيا: المرحلة الانتقالية بقيادة عدلي منصور لمصر:

دخلت مصر مرحلة انتقالية ثانية بعد عزل الرئيس محمد مرسي في 03 جويلية 2013، وقد صاحب هذا العزل تعطيل العمل بالدستور وحل مجلس الشورى. تضمنت هذه المرحلة خارطة طريق فيها محطات انتخابية جديدة، وهكذا كان المصريون على موعد جديد مع عملية سياسية تحت اشراف المؤسسة العسكرية ممثلة في في المجلس العسكري تحت قيادة عبد الفتاح السيسي المعين من طرف الرئيس المعزول.

[1] سعودي، محمد، الأزمات التي أطاحت بمرسي تهدد السيسي، صحيفة المصريون، تحقيق صحفي، القاهرة، 2014.

[2] بن زاموش، سهام، أخطاء قاتلة أنهت حكم محمد مرسي في عام واحد، العربية نت 2013 http://cutt.us/zMhlC ،

"خارطة المستقبل" هكذا سميت خارطة الطريق التي أعلن عنها عبد الفتاح السيسي بمناسبة عزل الرئيس محمد مرسي، تضمنت الخارطة تعيين رئيس المحكمة الدستورية العليا رئيسا لمصر، واجراء انتخابات رئاسية مبكرة، كما تتضمن تشكيل حكومة كفاءات وطنية قوية وقادرة تتمتع بجميع الصلاحيات لإدارة المرحلة، وتشكيل لجنة تضم الأطياف والخبرات لمراجعة التعديلات الدستورية المقترحة على الدستور الذي تم تعطيله مؤقتاً. كما شملت الخارطة ميثاق شرف اعلامي يكفل حرية الاعلام ويحقق القواعد المهنية والمصداقية وال.... واعلاء المصلحة العليا للوطن. مع ادماج الشباب في مؤسسات الدولة، وتشكيل لجنة عليا للمصلحة الوطنية.[1]

الدستور:

البداية كانت بتشكيل "لجنة العشرة" وهي لجنة قانونية فنية مستقلة، ليس لها توجه سياسي معين، تضم عشرة من أعضاء الهيئات القضائية وأقسام القانون الدستوري بالجامعات لطرح تعديلاتهم القانونية المقترحة على دستور 2012 المعطل. تنتهي من عملها خلال ثلاثين يوم حسب قرار تشكيلها. قدمت اللجنة مذكرة تشكل قائمة بالمواد الخلافية ومقترحاتها بالتعديل للرئيس عدلي منصور في 25 أوت 2013.

بعد ذلك تم إحالة التعديلات على لجنة الخمسين وهي لجنة المنوط بها وضع المشروع النهائي للدستور، وقد ضمت اللجنة 50 عضواً أعلنت قواعد اختيارهم بقرار جمهوري في 07 أوات. برئاسة عمرو موسى أمين عام الجامعة العربية سابقا، على أن تنتهي من عملها خلال 60 يوما من تاريخ بدء أعمالها، ضمت ممثلين من الأزهر، وممثلين عن الأقباط وحركة تمرد، وممثلين عن التيار الاسلامي (حزب النور السلفي) وممثلين عن التيار الليبرالي، ممثلا عن الجيش. في 1 ديسمبر 2013 انتهت اللجنة من عملها بوضع المشروع النهائي للوثيقة

[1] خارطة السيسي في مصر 07.07.2013. Aljazeera.net/news/reportsandinterview

الدستورية الجديدة، مع ترك تحديد النظام الانتخابي الذي ستجرى بموجبه الانتخابات البرلمانية لقانون يصدره الرئيس المؤقت عدلي منصور، الذي ترك له كذلك تحديد ما إذا كانت الانتخابات البرلمانية أو الرئاسية ستجري أولا.[1]

شهدت اللجنة أثناء عملها خلافا حول طبيعة عملها، وهل يتمثل في إعداد دستور جديد أم تعديل دستور 2012؟ وانقسمت الآراء داخل اللجنة إلى ثلاث اتجاهات الأول رأى أن مهمتها تعديل الدستور، وفقا لما جاء في الاعلان الدستوري، والثاني رأى أن مهمتها تتمثل في اصدار دستور جديد يتناسب مع مطالب ثورة 30 جوان. وحاول الاتجاه الثالث التوفيق بين الرأيين السابقين أي تعديل الدستور لكن المنتج النهائي من الناحية العملية سيؤدي إلى دستور جديد.[2]

وفيما يخص المؤسسة العسكرية أثارت المادة 234 في الأحكام الانتقالية لغطا كبيرا والتي تنص على أن: "يكون تعيين وزير الدفاع بعد موافقة المجلس الأعلى للقوات المسلحة، وتسري أحكام هذه المادة لدورتين رئاسيتين كاملتين. اعتبارا من تاريخ العمل بالدستور". حيث علق الدكتور جمال جبريل على هذه المادة قائلا: رغم أنني لست مع هذا النص، لأنه يجعل من وزير الدفاع سلطة خارج السلطات، كما أنه قد يخلق أزمات دستورية بلا داع، لأن مجلس النواب، هو من سيوافق على تشكيل الحكومة، وفقا للتعديلات الدستورية، فماذا سيحدث لو كان ضمن التشكيل الوزاري، وزير دفاع وافق عليه المجلس الأعلى للقوات المسلحة، ورفضه مجلس النواب؟ ماذا سيكون الحل آنذاك فضلا عن أن هذا الأمر غير موجود في دول العالم الديمقراطية.[3]

---

[1] نانسي البنا، استكمال خارطة المستقبل ... ترسيخ لدولة المؤسسات.

[2] علي الدين هلال وآخرون، عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، دار المصرية اللبنانية، ط2، 2016، ص 99.

[3] همام سرحان، من شارك في اعداد التعديلات .... ينقصهم الخبرة.

انقسمت الطبقة السياسية في مصر مرة أخرى، لكن هذه المرة ظهر الانقسام من خلال المواد التي صدرت في التعديل الدستوري الجديد وانقسمت إلى قسمين اثنين –الرابحون والخاسرون– أنا الرابحون فهم من تكتل من أجل عزل الرئيس مرسي: المؤسسة العسكرية وجهاز الشرطة والقضاء والأزهر. والخاسرون هم: التيار الاسلامي، بمن فيهم حزب النور السلفي، الذي أيد عزل الرئيس مرسي، فالنشاط السياسي القائم على أساس ديني صار محظورا، يتسم هذا الحظر من خلال أمر قضائي.

كما أن الاستقلالية الممنوحة للقوات المسلحة على وجه الخصوص، تعني أيضا أن الرئاسة والبرلمان خسرتا قوة نسبية في مشروع الدستور الجديد، حيث لن تكون للمسؤولين المنتخبين في تلك المؤسسات أي سلطة حقيقة على الجيش.[1]

تم إجراء الاستفتاء على الدستور الجديد من 08 إلى 12 جانفي بالخارج، ويومي 14–25 جانفي بالداخل، شارك في الاستفتاء 38.6 بالمئة (أكثر من 20 مليون و600 ألف) من مجموع من لهم الحق في التصويت البالغ عددهم أكثر من 53 مليون، حيث أيد 98.1 بالمئة حوالي (20 مليون) منهم المشروع، بينما رفضه 1,9 بالمئة (حوالي 380 ألف) وكان عدد الأصوات الباطلة حوالي 246 ألف صوت، وذلك وفقا للجنة المنظمة للاستفتاء. وفي جانفي 2014 بدء العمل رسميا بدستور 2014.[2]

المطلب الثالث: ردود أفعال القوى السياسية المصرية والإقليمية والدولية على عزل مرسي

إستطاع الجيش المصري الإطاحة بالرئيس مرسي في 03 يوليو 2013، وفرض الإقامة الجبرية عليه، واعتقال عددا من مساعديه واصدار 300 مذكرة اعتقال ضد أنصاره، وبعد ذلك فض الجيش اعتصامات رابعة والنهضة وأسفر عن ذلك عشرات القتلى ومئات الجرحى مما

[1] ميشل دن، 'مشروع الدستور المصري يكافئ الجيش والسلطة القضائية" مركز كارنغي للشرق الأوسط 04–12–2013.

[2] نانسي البنا، مرجع سابق.

دفع المعتصمون في رابعة والنهضة للانتقال للشوارع، ثم وقعت أعمال عنف في العديد من المحافظات المصرية، حيث ذكرت بعض وسائل الإعلام قيام بعض مؤيدي مرسي بحرق 21 قسم شرطة و4 كنائس[1]، ثم تبع ذلك اشتباكات بين مؤيدي مرسي ومعارضيه والجيش المصري، وللتعرف على ردود أفعال القوى السياسية حول الإطاحة بالرئيس السابق مرسي. نقسمها إلى ثلاث تيارات:

أولا: التيار المؤيد للإطاحة بالرئيس بمرسي:

هو تيار كبير، يوافق ويؤيد بشدة الإطاحة بالرئيس بمرسي، ويعتبر هذا التيار من أشد المؤيدين للجيش المصري في الإجراءات التي اتخذها يوم 3 و4 يوليو، وقام هذا التيار بدعم الجيش والنزول إلى الميادين والشوارع تأييدا لخطوات الجيش وعزل مرسي.

ويمثل هذا التيار طيف واسع من أقصى اليسار إلى أقصى اليمين، ويدخل فيه التيار القومي والتيار اليساري والمدني، ويضم هذا التيار القوى التي رحبت بتدخل القوات المسلحة لعزل الرئيس مرسي، واعتبرته استجابة مشروعة لمطلب شعبي وتصحيحا لمسار ثورة 25يناير، وحفاظاً على وحدة مصر واستقرارها، ويلاحظ على هذا التيار أن هناك جبهات وتحالفات تم تأسيسها قبل 30 من يونيو، وكانت من صفوف المعارضة وظلت متواجدة في المشهد بعد 30 من يونيو وأبرز هذه القوى هي كالتالي[2]:

1- جبهة الانقاذ الوطني :وهي تكتل سياسي، يتكون من 35 حزب سياسي وحركة سياسية وثورية وجميعها ذات أيديولوجيات ليبرالية ويسارية، تشكلت في 22 نوفمبر2012، بعد الإعلان الدستوري الذي أصدره الرئيس المصري محمد مرسي واعترضت عليه أغلبية القوى السياسية آنذاك، وقد مثلت الجبهة القطب السياسي الأساسي المعارض لحكم جماعة الإخوان

[1] صحيفة الشروق التونسية، الأخطاء العشرة التي أطاحت بمرسي، 2013/08/14

منذ إنشائها وحتى مشاركتها في 30 يونيو، ورحبت الجبهة بعزل مرسي واعتبرتها خطوة على الطريق الصحيح.[1]

2- حركة تمرد: وهي حركة سياسية تشكلت في أواخر أبريل2013، من قبل عدد من الشباب بهدف الحصول على توقيعات من المواطنين لسحب الثقة من الرئيس السابق محمد مرسى، والمطالبة بإجراء انتخابات رئاسية مبكرة، وذلك لإخلاله بوعوده الانتخابية والخروج على أهداف الثورة، ونجحت الحركة بالفعل خلال شهرين فقط في جمع توقيعات 22 مليون مواطن، تعتبر تمرد الحركة التي بادرت بدعوة الشعب المصري للخروج للشوارع والميادين يوم 30 يونيو في ذكرى تولى محمد مرسى الرئاسة لإعلان مطلبهم بالانتخابات الرئاسية المبكرة، وأصبحت حركة تمرد بذلك القطب الأساس الثاني من قوى 30 يونيو.

3- جبهة 30 يونيو وتنسيقية يوم30يونيو: تمثل تحالف النشطاء الثوريين والأحزاب السياسية المصرية المعارضة لحكم جماعة الإخوان، وأُعلن عن تشكيلها في 26 يونيو 2013 من قبل حركة تمرد، وتضم ما يقرب من ثمانين عضوا بصفتهم الشخصية يمثلون منظمات وحركات شبابية متعددة وأحزاب سياسية يسارية وليبرالية، وتشكل الجبهة القطب الثالث لقوى 30 يونيو، إلى جانب اللجنة التنسيقية لشباب30 يونيو، والتي تضم 32 حركة وحزب منها "جبهة الإنقاذ والاشتراكيين الثوريين والجمعية الوطنية للتغيير وحركة شباب6 إبريل، وتحالف القوى الثورية وحركة كفاية، إضافة لبعض الأحزاب الأخرى أبرزها حزب الوفد والدستور والمصريين الأحرار.[2]

---

[1] موقع الشاهد 26يناير 2014 ، www.eshahed.com

[2] دياب، أحمد، المواقف المتراوحة: المأزق الدولي تجاه مصر بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد 194، المجلد 48، أكتوبر 27، 2013

ثانيا: التيار المعارض للإطاحة بالرئيس بمرسي:

وهو التيار المعارض لإجراءات الجيش وما نتج عنها من الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وقد اعتبر هذا التيار أن عزل مرسي بتدخل الجيش يمثل انقلاباً كاملا على الشرعية الدستورية، وعليه فقد اعتبر الإجراءات الناتجة عن 3 و4 يوليو من تشكيل الحكومة والاستفتاء على الدستور باطلة وتفتقد الشرعية، وقد اتخذ هذا التيار من المظاهرات وسيلة للمطالبة بعودة الشرعية وعودة الرئيس السابق محمد مرسي للحكم مرة أخرى، ويضم هذا التيار بالأساس جماعة الإخوان المسلمين والأحزاب التابعة لها أو الأحزاب الممثلة للتيار الإسلامي بجانب أحزاب الجماعات الإسلامية، والتكوين الأساس لهذا التيار يعتمد على الإخوان المسلمين.

1-ردود الفعل الرسمية لجماعة الإخوان المسلمين كالتالي:

- نشر بيان على صفحة الرئيس محمد مرسي الرسمية على موقع فيس بوك رافضا بيان الجيش ومحذرا من سرقة الثورة، داعيا جميع المواطنين مدنيين وعسكريين إلى عدم الاستجابة لهذا الانقلاب.[1]
- أدان حزب الحرية والعدالة التابع للإخوان المسلمين خطوات الجيش، وذكر أنه سيقف بكل حسم ضد (الانقلاب العسكري،) ولن يتعاون مع إدارة البلاد الحالية المغتصبة لسلطة الحكم.[2]
- استمرار معارضو عزل مرسي في الاعتصام بميدان رابعة العدوية وميدان النهضة لفترة تقارب الخمسين يوما، إلى أن تم فض الاعتصام بالقوة، ليظهر للوجود علامة جديدة هي شارة رابعة التي تحولت إلى علامة عالمية يرفعها معارضي عزل مرسي حول العالم.[1]

---

[1] عارف نصر، الدائرة الجبرية: نهاية الإسلاموية الحداثية للإخوان المسلمين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد ،194المجلد ،48 أكتوبر 2013، ص18

[2] العناني، خليل، نقطة تحول: سقوط حكم الإخوان ومستقبل الإسلام السياسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ،194المجلد ، 48 أكتوبر 2013، ص60.

- في ردود فعل غير معلنة وغير رسمية، شهدت الأيام التي أعقبت عزل مرسي سلسلة هجمات استهدفت مقرات أمنية وكمائن للجيش والشرطة، في مدينة العريش ومدينة الشيخ زويد، وقتل بعض الجنود بشكل متفرق.[2]
- اعترف القيادي في جماعة الإخوان المسلمين "محمد البلتاجي" ضمنيا بمسؤولية الإخوان المسلمين عن أحداث العنف التي تجري في شبه جزيرة سيناء، حيث قال (إن ما يحدث في سيناء سيتوقف في اللحظة التي سيتراجع فيها الجيش عن الانقلاب وعودة الرئيس مرسي إلى مهامه)، في إشارة منه إلى أن الإخوان يتحكمون فيمن ينفذ العمليات في سيناء أو على الأقل بينهم وبين جماعات سيناء تنسيق عالي المستوى،[3] وحول بيان المجلس العسكري قال البلتاجي: (هو انقلاب عسكري على السلطة الشرعية المنتخبة، ولأول تجربة ديمقراطية في مصر، وهو انقلاب على الرئيس المنتخب انتخاب حر ومباشر من الشعب المصري، ولن نقبل بحال من الأحوال هذا الانقلاب على إرادة الشعب) .[4]

وبعد وضوح الرؤية في سيناء وأن من خلفها هي تنظيمات جهادية معادية للدولة المصرية، مثل تنظيم أنصار بيت المقدس الذي ينفذ عمليات ضد الجيش والشرطة في سيناء ويعلن عن ذلك، بات واضحا أن الإخوان المسلمين تركز حتى الآن على أن تكتيكات المقاومة المدنية غير العنيفة هي سبيلها لإسقاط النظام المسيطر عليه من قبل العسكر، فقيادة الإخوان في مصر تفهم أنها تستطيع الفوز من خلال الانتخابات ومن خلال إمكاناتها في تعبئة الشارع،

---

[1] علوي مصطفى، الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر، مجلة الديمقراطية العدد ،62 ديسمبر ، 2013، ص95.

[2] دياب خالد، التداعيات الإقليمية لـ 30يونيو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2013/7/15، ص25.

[3] العربية نت، ،2013/7/8، www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/08.

[4] عاشور عمر، بروكينجز، ،2014/7/30، www.brookings.edu/ar/research/opinions.

إلى جانب أن العنف يعطي ذريعة للجيش لمجابهة الإخوان بمزيد من العنف وهو الأقدر على ذلك.

التيار المعارض اتجه لتأسيس تحالفات توحد موقفه وتعبر عنه وكان أبرزها:

تحالف دعم الشرعية: وهو تحالف تم تشكيله قبل عزل الرئيس محمد مرسي (في الجمعة السابقة على يوم 30 يونيو،) بهدف معارضة دعوات التظاهر لإسقاط الرئيس مرسي، ويضم التحالف حزب الحرية والعدالة وبعض حلفاء جماعة الإخوان المسلمين من الأحزاب السلفية مثل: حزب الوطن، حزب الوسط، الجماعة الإسلامية، والبناء والتنمية،[1] ويمثل التحالف القطب الرئيسي المعارض لسلطة ما بعد 30 يونيو من هذا المعسكر، كما أنه لا يعترف بأي اجراءات قد ترتبت على عزل مرسي وذلك باعتبار أن ما تم انقلابا على الشرعية.

هذا إضافة إلى بعض الشخصيات والحركات المشتركة مع جماعة الإخوان المسلمين في نفس الأيديولوجية السياسية مثل حازم صلاح أبو إسماعيل ومؤيديه والسلفية الجهادية، وقد اقتصر دورها على المشاركة في المسيرات الداعمة لجماعة الإخوان، ولكن انحسر دورها بعد فض اعتصامي رابعة والنهضة.[2]

[1] الجزيرة نت، مواقف القوى المصرية من عزل مرسي، 2013/7/4، http://cutt.us/dOKx

[2] علوي، مصطفى، الجيش بين الثورة والسياسة: حالة مصر، مرجع سابق، ص102.

ثالثا: التيار الوسطي (قوى المنتصف):

وهي مجموعة من القوى التي يمكن توصيفها بأنها لا تنتمي لمعسكر من المعسكرين السابقين بل تتخذ موقف قد يقترب في بعض الأحيان من إحدى المعسكرين أو يبتعد عن إحداهما، بمعنى أنها قد تقترب من معسكر التأييد أو معسكر الرفض ولكن بتحفظ، وأبرزها التالي:

1- حزب النور والدعوة السلفية: تم تأسيس الحزب من قبل الدعوة السلفية ، ويعتبر من أكبر وأهم الأحزاب السياسية السلفية، منذ إقصاء مبارك في 2011، كان الحزب في البداية داعم لحكم الرئيس السابق محمد مرسي، إلا أن علاقة التحالف بين الحزبين ما لبثت أن توترت عقب إقالة الرئيس السابق مرسي لمستشاره الخاص بشئون البيئة والمنتمي لحزب النور، وفي نهاية المطاف تبنى الحزب موقف المعارض لحكم الرئيس محمد مرسي خاصة مع اقتراب 30 يونيو، وقد امتنع الحزب عن المشاركة في تظاهرات 30 يونيو، ولكنه أيد إجراءات الانتقال السياسي التي قادها الجيش باعتبار أن هذا الحل يجنب مصر حربا أهلية محتملة.[1]

2- حزب مصر القوية: وهو الحزب الذي تم تأسيسيه في أكتوبر2012، بواسطة عبد المنعم أبو الفتوح، المرشح الرئاسي السابق، وهو حزب ذا توجه إسلامي، وقد رفض الحزب دستور 2012 وشارك في تظاهرات 30 يونيو، التي طالبت بانتخابات رئاسية مبكرة على الرغم من وجود انقسامات داخل الحزب حول المشاركة، كما رفض الحزب تدخل الجيش في عزل الرئيس السابق محمد مرسي ووصفه بالانقلاب.[2]

3- حركة 6 ابريل: حركة شبابية أنشئت في 2008، لدعم إضراب عمال المحلة، ولعبت الحركة دور محوري في تنظيم ثورة 2011، التي اسقطت الرئيس الأسبق حسني مبارك، وجدير بالذكر أن الحركة قد شهدت انشقاق نتج عنه انقسامها لجبهتين: جبهة أحمد ماهر

---

[1] CNNبالعربية، حكومة مصر تعلن جماعة الإخوان "تنظيما إرهابيا"،2013/12/25، http://cutt.us/wEB2

[2] سليم محمد السيد، الوطن العربي وموازيين القوى الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد179مجلد ،45القاهرة .2012، ص35

والجبهة الديمقراطية، وقد عارضت الحركة حكم الرئيس السابق محمد مرسي وشاركت في تظاهرات 30 يونيو. وتبنت الحركة موقفا قريبا من موقف جبهة الإنقاذ وقوى أخرى معارضة فيما يتعلق بخارطة الطريق التي تم الإعلان عنها، والتي تشمل انتخابات رئاسية مبكرة وانتخابات برلمانية وتعديل الدستور.[1]

4- الاشتراكيين الثوريين: وهي حركة بدأت خلال ثمانينيات القرن الماضي، ولعبت دور مهم في مبادرة" لا للمحاكمات العسكرية" لتنظيم معارضة لحكم المجلس العسكري في2011-2012 أيدت الحركة 30 يونيو، بل وكانت جزء من اللجنة التنسيقية لـ30 يونيو، ولكنها ترفض تدخل الجيش في الحياة السياسية كما ترفض حكم جماعة الإخوان المسلمين .[2]

5- الميدان الثالث: حركة الميدان الثالث هي حركة أنشئت في بداية يوليو 2013 بواسطة عدد من النشطاء أبرزهم الاشتراكيين الثوريين وحركة شباب 6 أبريل، وحزب التيار لحكم المصري وآخرين من المعارضين لكل من جماعة الاخوان أو العسكري.[3]

6- جبهة طريق الثورة: أنشأها مجموعة من النشطاء والسياسيين في 23 سبتمبر2013، تضم العديد من الشخصيات العامة والشباب الذين شاركوا بثورة يناير وما تبعها من حراك وموجات متتالية حتى 30 يونيو، والجبهة قائمة "كماُ ذكر في البيان التأسيسي" لرفض هيمنة المؤسسة العسكرية على المشهد مثلما رفضت من قبل سيطرة الإخوان على الدولة، وللحفاظ على أهداف الثورة بحسب البيان التأسيسي للجبهة.

ونرى أن حالة المعاداة وعدم قبول الآخر السائدة في مصر في ظل حكم الجيش سوف تؤدي إلى مزيد من الكره والحقد وبالتالي التطرف والتشدد، ومزيد من العمليات الإرهابية التي

---

[1] بكير ريهام، شباب 30يونيو تدين هتافات 6إبريل، موقع صدى البلد، 20يوليو2013 ، متاح على الرابط التالي http://cutt.us/yiAS

[2] بكري ريهام، مرجع سابق

[3] الجزيرة نت، مواقف القوى المصرية من عزل مرسي، الجزء الثاني ، 2013/7/10، http://cutt.us/dOKx.

ستضرب عصب الدولة المصرية وستؤثر على قدرتها الاقتصادية والسياسية، كما أن ملاحقة الإخوان لن يأتي بالأمن والأمان لمصر ولا بالاستقرار نظرا لحجمهم ومدى تماسكهم وتنظيمهم، فبالتالي مصر مقدمة على مزيد من عدم الاستقرار والتدهور ونمو المتطرفين.

ب: المواقف الإقليمية والدولية من الإطاحة بحكم الرئيس مرسي

تباينت ردود الأفعال الدولية والإقليمية إزاء خارطة المستقبل التي تم الإعلان عنها من قبل وزير الدفاع عبد الفتاح السيسي في 3 يوليو 2013، وعزل الرئيس السابق محمد مرسي، بين مؤيد ومعارض، حيث كان هناك تردد من قبل بعض الدول حول توصيف ما حدث في 30 يونيو، هل هو "**ثورة شعبية جديدة**" أم "**انقلاب عسكري ناعم**" على الرئيس المنتخب، وسارعت كثير من الدول العربية والإقليمية بتأييدها للموقف الشعبي ومساندة الجيش المصري، في حين أن كثير من الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية رفضت وحذرت من عزل مرسي، وسوف نتناول المواقف الإقليمية والدولية من عزل مرسي وتولي المؤسسة العسكرية الحكم.

المواقف الإقليمية من الإطاحة بالرئيس بمرسي:

وينقسم هذا الجزء إلى شقين: المواقف المؤيدة والمواقف المعارضة للإطاحة بمرسي.

1-المواقف الإقليمية المؤيدة للإطاحة بالرئيس بمرسي:

بعث العاهل السعودي، الملك "عبد الله"، برسالة تهنئة للمستشار، "عدلي منصور"، رئيس المحكمة الدستورية العليا في مصر، الذي عين رئيسا مؤقتا للدولة. وقد أشاد في رسالته بقيادة القوات المسلحة المصرية؛ لإخراجها مصر من نفق الله يعلم أبعاده وتداعياته، كما صرح وزير المالية السعودي إبراهيم العساف، أن المملكة العربية السعودية وافقت على تقديم حزمة

مساعدات لمصر قدرها خمس مليارات دولار، تشمل ملياري دولار وديعة نقدية بالبنك المركزي، وملياري دولار أخرى منتجات نفطية وغاز، ومليار دولار نقدا.[1]

وسبب تأييد السعودية لعزل مرسي هو موقفها الرافض لسياسة الإخوان المسلمين في الدول العربية، والمعارض لسياسة حكم مرسي، وخوفها من تمدد تجربة الإخوان المسلمين إلى المملكة ومحاولة تدخلهم في شؤون الحكم أو السياسة، لذلك أيدت السعودية بل ودعمت النظام المصري بعد عزل مرسي بكافة الإمكانات السياسية والمادية، وأنعكس موقف السعودية الداعم لمصر بعد مرسي على تأييد كثير من الدول الإقليمية والغربية لمصر، حيث تعتبر السعودية من الدول العربية المؤثرة إقليميا ودوليا.

كما سارع الشيخ "خليفة بن زايد آل نهيان"، رئيس الإمارات، بإرسال برقية تهنئة إلى المستشار "عدلي منصور"، وذكر فيها: "لقد تابعنا بكل تقدير وارتياح الإجماع الوطني الذي تشهده بلادكم الشقيقة، والذي كان له الأثر البارز في خروج مصر من الأزمة التي واجهتها بصورة سلمية تحفظ مؤسساتها وتجسد حضارة مصر العريقة، وتعزز دورها العربي والدولي"، كما قدمت الإمارات العربية المتحدة حزمة من المساعدات المالية والنفطية تقدر بمليار دولار، وقرضا بقيمة 2 مليار دولار وديعة للبنك المركزي.[2]

جاء تأييد الإمارات لخطوات عزل الرئيس مرسي، بسبب موقفها المعادي للتنظيم الدولي للإخوان المسلمين، حيث يعتبر نشاط الإخوان المسلمين في الإمارات محظورا ، لأن الإمارات تعتبر دولة عربية منفتحة على كل العالم وبها كل الثقافات والأديان وهي بذلك تجسد دور الدولة الحضارية، ولأن الإخوان المسلمين يعملون وفق منهج وفكر إسلامي، ارتأت الإمارات أن ذلك قد يشكل خطرا على مصالحها وعلى نظام الحكم فيها، وهو سبب رفضها لنشاط

[1] سلامة معتز، إعادة بناء العلاقات المصرية–الخليجية، بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، تحليلات، 2013/7/16،

الإخوان المسلمين، وتعتبر الإمارات دولة ذات نفوذ مالي ولها تأثير عربي ودولي من خلال علاقاتها ومن خلال نفوذها المالي الواسع.

وأشاد الشيخ صباح الأحمد الصباح أمير دولة الكويت بالقوات المسلحة المصرية على الدور الإيجابي والتاريخي الذي قامت به في الحفاظ على الاستقرار. كما عرضت دولة الكويت تقديم مساعدة تقدر بـ6 مليار دولار، سواء وديعة في البنك أو مساعدات نفطية[1]، وأسبابها في التأييد لا تختلف عن أسباب الإمارات فهي أيضا تخشى على نظام حكمها من سيطرة الإخوان عليه، ولها تقريبا نفس التأثير الذي تتمتع به الإمارات.

كما أرسل الشيخ تميم بن حمد آل ثاني أمير دولة قطر برقية تهنئة للمستشار "عدلي منصور"، وقد كانت قطر ممولا رئيسيا للجماعات الإسلامية على مستوى العالم العربي، وقدمت مساعدات بمليارات الدولارات لمصر منذ ثورة 25يناير 2011 التي أنهت حكم مبارك[2]، ويعتبر موقف قطر موقف محير، حيث كانت وما زالت من أكبر الداعمين للإخوان المسلمين ماليا وسياسيا واعلاميا، ولكن الأمير حمد ومجيئ الأمير تميم، كان له الأثر في هذا الموقف، الذي لم يثبت على أي حال، أما أثر موقف قطر ليس له دلالات واضحة، ولكنها تبحث دوما عن التأثير رغم صغر حجمها، وهي تمتلك المال الذي تمتلك من خلاله النفوذ لدى معظم اللاعبين السياسيين في المنطقة، وكذلك الدور الإعلامي الكبير لقناة الجزيرة والذي يفوق أحيانا تأثير كثير من الدول، وعن موقف الحكومة العراقية فأكدت أنها تقف إلى جانب الشعب المصري ومستعدة لتطوير العلاقات بين البلدين لأعلى مستوى.[3] هذا جاء متماشيا مع ما تمر به العراق من حالة صراع دائمة مع الحركات الإسلامية، ايضا متساويا مع مواقف الدول العربية الكبيرة.

---

[1] وحدة البحوث السياسية، المواقف الدولية م 30يونيو، المركز العربي للبحوث والسياسات، القاهرة، 2013.

[2] المعرفة 2013/12/3، http://cutt.us/24TN

[3] وحدة البحوث السياسية، المواقف الدولية م 30يونيو، مرجع سابق.

بينما أعلنت المملكة الأردنية الهاشمية عن تأييدها لما حدث، من خلال تصريح وزير خارجيتها ناصر جودة، الذي أكد على احترام بلاده لإرادة الشعب المصري، وأن بلاده تكن احتراما عميقا للقوات المسلحة المصرية.[1]

ولها نفس أسباب باقي الدول العربية المؤيدة والتي تخشى تمدد الإخوان المسلمين خوفا على الحكم، وللأردن تأثيرا معتدلا في المنطقة المحيطة بها سياستها الإنغلاقية. وبخصوص سوريا ممثلة في نظام بشار الأسد، فقد قالت: "إن الاضطرابات التي تشهدها مصر هزيمة للإسلام السياسي"، وأكد أن من يأتي بالدين ليستخدمه لصالح السياسة أو لصالح فئة دون أخرى سيسقط في أي مكان في العالم.[2]

يأتي موقف سوريا نتيجة للموقف المعادي من الإخوان، فالإخوان المسلمين يخوضون معارك مع نظام الأسد ويعتبرون من أشد المعارضين لحكم بشار، وهذا التأييد من سوريا إنما هو موقف انتقامي من الإخوان المسلمين في مصر، والذين يؤيدون ويدعمون الإطاحة بنظام الأسد، ولم يؤثر كثيراً هذا الموقف فسوريا الحالية ضعيفة وغير قادرة على التأثير نتيجة للمعارك التي تعصف بها.

في حين أن الرئيس الفلسطيني محمود عباس أبو مازن، أيد ما قام به الفريق عبد الفتاح السيسي، وأرسل برقية تهنئة إلى المستشار عدلي منصور، بعد أدائه اليمين الدستورية كرئيس انتقالي لمصر، وقد أشاد بدور الجيش المصري وشعب مصر في الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، التابع لجماعة الإخوان المسلمين، الذي تربطه علاقات وثيقة بحركة حماس التي

[1] المعرفة 2013/12/3، مرجع سابق

[2] عمار، رضوى، تأثيرات الأزمة المصرية في موازين القوى الإقليمية، مجلة السياسة المصرية، المصرية، تحليلات، 2013/8/25.

تسيطر على قطاع غزة،[1] ويأتي موقف السلطة المؤيد للإطاحة بمرسي نظرا لحالة الانقسام التي تعاني منها السلطة وسيطرة حماس على السلطة في غزة، والتي تعتبر جزءا من الإخوان المسلمين، ونتيجة للدعم الذي لقته حماس من قبل مصر في ظل مرسي، وهذا الموقف يصنف ايضا بالانتقامي، وليس له تأثير، كون السلطة الفلسطينية لا تمتلك النفوذ السياسي أو المالي ولا تمتلك التأثير.

أما إسرائيل فعبر رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو عن أمله في أن يؤدي تولي عدلي منصور الرئاسة إلى استئناف الاتصالات المجمدة بدرجة كبيرة مع الحكومة المصرية. كما قال عضو الكنيست تساحي، المقرب من رئيس الوزراء الإسرائيلي: (إن عزل مرسي يقوي الشعور بأننا ربما تجاوزنا الفترة السيئة، وربما تكون هناك فرصة الآن لعلاقات دبلوماسية مع من سيتولى حكم مصر في المستقبل القريب أيا كان)، وذلك عبر تصريح له على راديو الجيش الإسرائيلي[2]. لا يعتبر موقف اسرائيل مستغربا، فإسرائيل ترى أن الإخوان المسلمين ليس شريكا، وتعتبر وجود حكم الإخوان المسلمين على حدودها هو خطر محدق بها وبحدودها وبأمن اسرائيل بالمجمل، وتعتبر اسرائيل دولة ذات تأثير عسكريا وسياسيا، ولها تأثير على الحالة المصرية من خلال الحدود الطويلة بين البلدين ومعاهدة السلام بينهما.

وبخصوص إيران جاء موقفها مؤيدا على استحياء، على الرغم من تحسن العلاقات بينها وبين نظام الرئيس محمد مرسي، حيث تبادل الزيارات بين البلدين. وفي هذا الشأن جاء رد الفعل الإيراني إزاء ما حدث في مصر حذرا. فقد قال عباس عراقجي، المتحدث باسم

[1] عاطف، إيمان، عبد الوهاب لبنى، تداعيات 30يونيو: قراءة في المواقف الإقليمية والدولية من تحولت المشهد السياسي المصري، موقع المعهد المصري الديمقراطي، أوراق تحليلية، 2013/7/14.

[2] دياب، خالد، التداعيات الإقليمية لـ 30يونيو مرجع سابق

الخارجية الإيرانية:(بالتأكيد ستحمي الأمة المصرية الصامدة استقلالها وعظمتها من الانتهازية الخارجية وانتهازية العدو أثناء الظروف الصعبة التي تعقب ذلك).[1]

فالإخوان المسلمين يعتبرون أن إيران تسعى للتمدد الشيعي في الدول العربية، وصرح أكثر من قيادي في إخوان مصر بأن إيران دولة غير مرحب بها وأنها تسعى للحصول على نفوذ إقليمي، وهذا ما دعا إيران التي تسعى دوما للتمدد الفكري الشيعي في المنطقة إلى مساندة إجراءات عزل مرسي، وإيران دولة لها تأثيرها في الإقليم، ولها جماعاتها داخل الدول العربية ولذلك تعتبر مؤثرة.

2- المواقف الإقليمية المعارضة للإطاحة بالرئيس بمرسي:

تعتبر تونس من أكثر الدول المعارضة لما حدث في مصر، وسرعان ما وصفته بالانقلاب العسكري؛ حيث كان يحكم فيها حركة النهضة الإسلامية والتي تمثل فصيل الإخوان المسلمين في تونس، فقد صرح الرئيس التونسي منصف المرزوقي، فور ما حدث (أن تدخل الجيش أمر مرفوض تماما، ونحن نطالب مصر بتأمين الحماية الجسدية لمرسي).[2] بينما رفضت تركيا الخطوة التي قامت بها قيادة الجيش المصري. وفي هذا السياق أكد وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلو، أنه من غير المقبول الإطاحة بحكومة جاءت إلى السلطة من خلال انتخابات ديمقراطية، عبر وسائل غير مشروعة بانقلاب عسكري، ويعتبر هذا الموقف مختلف عن موقف شركاء تركيا المحتملين في الإتحاد الأوروبي، الذي لم يكن

[1] إبراهيم، حسنين، الرهانات المتباينة: قراءة في الموقفين التركي والإيراني تجاه 30يونيو، مجلة السياسة الدولية، العدد ،194المجلد ،48أكتوبر 2014، ص 122

[2] إبراهيم، حسنين، الرهانات المتباينة، مرجع سابق، 125.

واضحا في وصف ما حدث في مصر هل ثورة شعبية أم انقلاب عسكري، بل وتباينت مواقف الدول الأوروبية في هذا الشأن.[1]

أما موقف الاتحاد الأفريقي فكان واضحا وصريحا في أنه اعتبر ما حدث في مصر انقلاب عسكري ويستدعي تعليق عضوية مصر بالاتحاد، وبالفعل تم تعليق عضوية مصر بالاتحاد الأفريقي. وقامت مصر بشرح الأوضاع التي شهدتها، وأكدت أن ما حدث فيها لم يكن انقلابا عسكريا، ومن ثم لم يكن هذا أمر معارض للتطور الديمقراطي، ونجحت في تفعيل عضويتها بالاتحاد مرة أخرى حفظا على المصالح المصرية في القارة الإفريقية.[2]

- المواقف الدولية من الإطاحة بالرئيس بمرسي:

وتنقسم المواقف الدولية إلى قسمين مواقف مؤيدة مواقف معارضة

1- المواقف المؤيدة.

جاءت ردود الفعل الأمريكية على 30 يونيو مختلفة، سواء في قبولها لواقع التظاهرات أو في تعاملها معها، فالمؤسسات الأمريكية الرسمية (البيت الأبيض- الكونجرس- البنتاجون) أبدت تحفظها في اللحظات الأولى بعد بيان السيسي بمهلة الـ 48 ساعة، وأبدت قلقا عميقا على عملية التحول ، ولكن في الثالث من يوليو، وعقب بيان السيسي بتعطيل الدستور وتولي عدلي منصور -رئيس المحكمة الدستورية- كرئيس مؤقت للبلاد، أصدر أوباما بيانا حول الأوضاع في مصر،[3] أكد فيه أن الولايات المتحدة منذ ثورة 25 يناير تدعم مبادئ أساسية في مصر، مبادئ فقط، ولا تدعم أشخاصا أو أحزابا، وأبدى قلقه من قرار الجيش بعزل مرسي وتعطيل الدستور، وطالب الجيش المصري بالإسراع في إعادة السلطة لمدنيين

---

[1] مرجع نفسه، ص127.

[2] 30 يونيو عاطف، إيمان، عبد الوهاب لبنى، تداعيات، مرجع سابق.

[3] عبد الحليم، إيمان، تحجيم المخاطر: كيف تعاملت مصر مع التهديدات الغربية بقطع المساعدات، مجلة السياسة الدولية، تحليلات،2013/8/28.

منتخبين، وفي الوقت نفسه أعلن أوباما أنه أمر بمراجعة المعونة الأمريكية لمصر في ظل القوانين الأمريكية في ضوء ما استجد من أوضاع.[1]

بينما جاء رد فعل الإتحاد الأوروبي على الإطاحة بمرسي مؤيدا لرحيله؛ حيث قالت **كاثرين أشتون**، منسق السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي، إنها تتابع الأحداث في مصر عن كثب، وأكدت على أنها على علم بالانقسامات العميقة في المجتمع والمطالبات الشعبية من أجل التغيير السياسي، وحثت أشتون جميع الأطراف للعودة سريعا إلى العملية الديمقراطية، بما في ذلك إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية حرة ونزيهة، والموافقة على الدستور، على أن يتم ذلك بطريقة شاملة تماما، حتى يتسنى للبلاد استكمال عملية التحول.[2]

أما ألمانيا فأعرب رئيسها **يواخيم غاوك** عن قلقه إزاء تطورات الأوضاع في مصر، وصرح أنه يود أن يوجد سيناريو انتقالي من أجل عودة حكومة تتناسب مع المعايير الديمقراطية، وفي الوقت نفسه أعرب **غاوك** عن تفهمه لإتخاذ إجراءات استثنائية في موقف يهدد بنشوب حرب أهلية، كما وصف سفير ألمانيا لدى مصر ما حدث في 30 يونيو بأنه (الموجة الثانية من ثورة 25يناير).[3]

2- المواقف الدولية المعارضة.

حذرت وزارة الخارجية البريطانية، في 8يوليو، مواطنيها من السفر إلى مصر عدا المنتجعات السياحية في جنوب سيناء ومحافظة البحر الأحمر؛ بسبب التوتر السياسي الذي تشهده البلاد. وأشارت الخارجية إلى أنها لا تطالب البريطانيين المتواجدين في مصر الآن بالمغادرة، ولكنها تنصح بعدم التحرك من الأماكن المتواجد فيها البريطانيين، وأن عليهم أن يعيدوا

[1] المرجع نفسه.

[2] الرياض ،50حكومة الببلاوي تبدأ مهام الإصلاح السياسي والإنقاذ القتصادي، 2013/7/18، العدد16460 .

[3] الطويل، أماني، معركة حكم المصريين بين الجيش والإخوان، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد ،4سبتمبر2013، 17.

النظر في البقاء بمصر. حيث ظهرت بريطانيا بموقف المعارض لعزل مرسي، فيما انتقدت معظم القنوات والصحافة البريطانية موقف بريطانيا من الأحداث في مصر، مشيرة إلى أن "**وليام هيج**" لم يكن شجاعا كما ينبغي له كوزير خارجية، ولم يبدي هو ولرئيس الوزراء أدنى ميل في تحدي المعايير الأساسية للسياسة الخارجية، كما رسخها رئيس الوزراء الأسبق **توني بلير**، وأضافت أن بريطانيا لن تفعل أي شيء يغضب أو حتى يضايق الولايات المتحدة. فموقف **هيج** لم يحرجه هو فقط، بل أضر بسمعة بريطانيا أيضا.[1]

بينما أعلن وزير الخارجية الروسي **سيرجي لافروف:** أنه يجب على مصر أن تسعى إلى انتقال سلمي للسلطة من خلال إجراء انتخابات نزيهة، فيما يؤكد قلق موسكو بشأن مخاطر وقوع مزيد من الاضطرابات بعد الإطاحة بالرئيس محمد مرسي، وقال لافروف عندما سئل بشأن مصر في مؤتمر صحفي: (نحن ندعم أي جهود تهدف إلى إنهاء أي مظاهر للعنف والمواجهة، وتهدف إلى إشاعة استقرار الوضاع)، بينما قال الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، في مطلع الأسبوع (أنه يخشى أن تنزلق مصر نحو حرب أهلية)[2] .

أما فرنسا فأبرزت صحفها أن الثورة المصرية الثانية هزت الشرق الأوسط أكثر من سقوط الرئيس المصري الأسبق محمد حسني مبارك عام 2011؛ حيث حطم السقوط السريع لمحمد مرسي ولحكومة الإخوان المسلمين نموذجا كان يستخدم لقراءة وتحليل الموقف الإقليمي برمته، سواء لدى المؤيدين أو المعارضين للربيع العربي. وأكدت على أنه لن يكون هناك سوى الحل السياسي ومواصلة عملية الانتقال الديمقراطي في مصر، موضحة أن هذا ما تحدث عنه **لوران فابيوس** مع نظيره المصري.

---

[1] شافعي، بدر، الولايات المتحدة والثورة المصرية–تحديات الواقع وأفاق المستقبل، دراسة منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية، ص39.

[2] منشاوي، إبراهيم، مواقف متناقدة: علاقة الاتحاد الأوروبي بمصر بعد 30يونيو، المركز العربي للبحوث والدراسات،2014/10/25 .

خلاصة الفصل:

يوضح هذا الفصل على أنه بالرغم من التطورات التي حصلت في المشهد السياسي التي توحي بأن معادلة العلاقات المدنية–العسكرية سوف تتغير لصالح المدنيين، عقب إسقاط نظام حكم الرئيس حسني مبارك من خلال الحشد الشعبي والمظاهرات الجماهيرية الضخمة التي خرجت للشارع للمناداة بالحرية والديمقراطية، إلا أن الوقائع على الأرض مالت لصالح العسكريين، الذين سيطروا في بداية الأمر على المرحلة الانتقالية من خلال تولي المجلس العسكري سلطة إدارة البلاد، ومن ثم وجهوا بشكل كبير عملية إعادة بناء النظام السياسي، التي كانت جارية من كتابة دستور جديد وتنظيم انتخابات برلمانية ورئاسية. ومن خلال هذه السيطرة استطاعوا أن يحافظوا على بنية النظام السياسي القديم دون تغيير كبير يُذكر، بل زادت درجة استقلالية المؤسسة العسكرية وهيمنتها وتغلغلها في شتى مجالات الحياة لاسيما السياسية منها، واتساع الفجوة بينها وبين مختلف الاطياف سوآء الشعبية منها أو السياسية وبعدها عن السيطرة المدنية.

الفصل الرابع

التحول السياسي بين التحديات والتوقعات في مصر بعد 2013.

بدأ نجم السيسي منذ تاريخ تعيينه وزيرا للدفاع في الصعود والبزوغ، فالرجل وصل للمنصب الجديد على حساب رؤسائه القدامى، المشير طنطاوي والفريق سامي عنان، اللذين أطاح بهم الرئيس محمد مرسي في أعقاب حادث قتل جنود مصريين في مدينة رفح الحدودية مع قطاع غزة، وهو ما ساعد على انتشار الشائعات بشأن توجهاته السياسية وانتمائه لجماعة "الإخوان المسلمون". وهي شائعات نفاها بشدة الجيش المصري متعللا بالحيادية السياسية الكاملة لكافة قادة أفرع القوات المسلحة، بيد أن الصورة التي انتشرت عن السيسي حينذاك هي صورة المصري البسيط المتدين بطبيعته تدينا سهلا سلسا بعيدا عن التشدد أو التطرف، ومع تململ المجتمع المصري بعد عدة أشهر من اعتلاء الرئيس الإسلامي محمد مرسي سدة الحكم وازدياد الأزمات المجتمعية الخانقة وبداية ظهور حالة من الفوضى في المجتمع والصراع بين العلمانيين والإسلاميين الذي تحول لصراع دموي، خرج السيسي ممثلا للمؤسسة العسكرية ذات التاريخ العريق والشعبية الكبيرة ليلعب دور الوسيط بين أطراف اللعبة السياسية، انتقل بعدها إلى دور المهدد الملوح بالعصا لمن لا يريد الانصياع لصوت العقل من القوى السياسية متعللا بأن هذا الصراع سيؤدي إلى تفكك الدولة ومؤسساتها، ممهدا لنفسه الطريق ليتصدر المشهد السياسي والعودة لهيمنة المؤسسة العسكرية من خلال تحكمها في عدة مؤشرات سيتم التطرق لها.

المبحث الأول: التحول في عهد الرئيس عبد الفتاح السيسي.

المطلب الأول: حالة الاستقطاب في الشارع المصري.

دخلت مصر منذ 2013 في حالة غير مسبوقة من الاستقطاب؛ حيث وصل مستوى العنف والقتل والاعتقالات إلى حد لم تشهده البلاد من قبل في تاريخها الحديث، وتنحصر استراتيجية المشير عبد الفتاح السيسي في قمع معارضي الانقلاب وإضعاف الإخوان المسلمين واستئصالهم من الحياة السياسية والمضي في مشروعه لمصر المستقبل، القائم على إعادة نظام الحكم العسكري من جديد.

تقوم هذه الاستراتيجية على عدة محاور لعل أهمها تكريس أسطورة المنقذ والمخلّص؛ حيث يتم تصوير السيسي على أنه وحده القادر على تحقيق المعجزات وحل كافة المشاكل التي واجهت مصر خلال الأعوام الثلاثة الماضية، وأنه يتمتع بشعبية جارفة تعفيه من أن يقدم برنامجًا أو رؤية أو وعودًا، لأنه مرشح الضرورة والبطل الذي أنقذ البلاد من حرب أهلية وأنقذ الجيش من المؤامرات التي استهدفته.[1]

تستند أيضًا إلى توجيه الغضب والإحباط الشعبي إلى عدو وطرف بعينه كي يتمكن من قمعه واستئصاله بقسوة، دون الاكتراث لحجم الضحايا وتكاليف هذا المسار على المجتمع والاقتصاد والمستقبل، وليس من المستبعد أن يتم تحويل هذا الغضب بعد أن يكتشف المصريون أن الأمور لا تتحسن، بالرغم من القمع والتفويض بالقتل، إلى مغامرات خارجية، وظهرت بوادر هذا التوجه في خطاب المشير السيسي الذي ألقى اللوم على أعداء لم يسمهم.

كما تعتمد تلك الاستراتيجية على خلق أوضاع تبرر تفرده قيادة الجيش بالسلطة، مثل: إقصاء القوى السياسية الكبيرة من خلال اتهامها بالخيانة والإرهاب؛ ومن ثم اعتبار المؤسسة العسكرية

[1] مركز الجزيرة للدراسات، نقلا عن رويترز، **رغبة الشعب في ترشيح السيسي للرئاسة "تكليف والتزام"** تاريخ التصفح 2018/03/11 https://studies.aljazeera.net/ar/article/539. 24 أفريل 2014.

هي المؤسسة الوحيدة القادرة على قيادة البلاد في الظروف الحالية وتولي المسؤولية السياسية بعد أن عطّلت عمدًا كافة المؤسسات الدستورية والمدنية. وأن المشير السيسي هو الزعيم الوحيد الأنسب للمرحلة بعد أن سُجنت أو حُطمت أو هُمّشت النخب المدنية، وأن جنرالات الجيش الذين قاموا بالانقلاب العسكري وانقلبوا على الديمقراطية هم الذين سيحققون الديمقراطية، وأننا نمضي على خارطة الطريق تمامًا كما تم رسمها في 3 يوليو، وأن الاستفتاء على الدستور الجديد كان نزيهًا وحرًا فحاز 98.1 % من أصوات الناخبين في حين يتم إلقاء القبض على من دعا إلى التصويت بلا ضد هذا الدستور.[1]

جرت انتخابات رئاسية تعددية في وجود مرشح ضامن الفوز، وأنه ستُجرى انتخابات برلمانية نزيهة وغير مسبوقة بالرغم من أن الحزب الذي فاز بالأغلبية في الانتخابات السابقة وُضع قادته ومعظم كوادره التي يمكن أن تُرشّح في السجون وممنوع من المشاركة في الحياة السياسية، أو أن مصر في طريق بناء ديمقراطية حقيقة على أشلاء آلاف الضحايا من الشباب وحرية آلاف المعتقلين، وفي ظل إعادة الدولة القمعية البوليسية وأساليبها السابقة من تعذيب واعتقال معارضي الانقلاب دون محاكمات لأشهر طويلة ولمدد مفتوحة. وأن مصر ستعيش أزهى فترات الديمقراطية في ظل الانتهاكات الصارخة لحقوق الإنسان والقانون.

فالانطباع العام أن المشير السيسي يتمتع بشعبية وتأييد كبيرين بين عدة قطاعات في المجتمع، ولكن هذه الشعبية لا ترتكز على قاعدة سياسية–اجتماعية صلبة، وإنما على ما يُسمى تحالف 30 يونيو والذي يحمل داخله العديد من التناقضات؛ فأغلب مؤيديه من فئات من الطبقة الوسطى والطبقات الشعبية البسيطة وغير المسيسة، التي همّشتها ثورة يناير 2011 وأنهكتها الاضطرابات السياسة وأضرتها وتحلم بالاستقرار ولقمة العيش المضمونة، كما أن من

[1] باسم القاسم ، **ربيع الدنان، التغيرات الدستورية والانتخابات**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت ، 2016، ط1 ، ص73.

بين مؤيدي السيسي بعض مؤسسات الدولة وفلول نظام مبارك ورجال أعمال، وكثير من هؤلاء لا يذهب ولاؤهم بالضرورة للسيسي وإنما يريدون التخلص من ثورة تحاسبهم ولاعتيادهم الارتباط بأجهزة ومؤسسات الدولة لحماية مصالحهم. وهناك أيضًا قطاع من المثقفين والإعلاميين الطامحين للارتباط بالسلطة والنظام الجديد[1].

لا يمكن للسيسي أن يراهن على تحالف 30 يونيو (قطاعات شعبية–أحزاب ليبرالية–فلول–رجال أعمال) مدعومًا من أجهزة أمنية وعسكرية؛ حيث إن هذا التحالف الاجتماعي الاقتصادي أخذ في التفكك بالفعل منذ فترة، بدءًا باستقالة الدكتور محمد البرادعي من الحكومة عقب مجزرة فض رابعة والنهضة، والانشقاقات التي وقعت بين شباب حركة تمرد، والتناقضات مع الأحزاب الليبرالية الجديدة التي أيدته في البداية ثم تخلى عنها، وعدم إمكانية المراهنة على الفلول بالرغم من عودتهم لمساندة النظام الجديد.

إذن يحتاج السيسي إلى قاعدة اجتماعية سياسية جديدة غير الفلول أو الإسلاميين يستند عليها في حكمه خلال الفترة القادمة، **والخيارات أمامه كانت غير واضحة**[2]:

الخيار الأول: يؤسس حزبه الخاص به –حزبًا طليعيًا جديدًا من الشباب– يوفر له قاعدة تأييد صلبة ويسمح له بضخ دماء جديدة داخل أجهزة الدولة. وسيواجه صعوبات كبيرة في تحقيق ذلك حيث ليس لديه الوقت الكافي لصناعة حزب حقيقي ذي جذور اجتماعية، كما أن أجهزة الدولة غير قادرة –مهما توفرت على إمكانات وقدمت من إغراءات– على صناعة حزب دولة قوي. إضافة إلى أن تجربة الأحزاب الفوقية يكون مصيرها عادة الفشل.

الخيار الثاني :يبدأ في إنتاج ناصرية جديدة متمثلة في انحياز للفقراء مع ديمقراطية موجهة. المشكلة الواضحة في هذا الخيار أن السيسي ليس جمال عبد الناصر ولا يملك رؤية واضحة،

[1] أسماء شكر، **مصر تعديلات دستورية ومعوقات شكلية**، المعهد المصري للدراسات ، قلم وميدان 26أكتوبر2018، ص2.
[2] المرجع نفسه. ص03.

كما أن منظومة يوليو/تموز انتهت وعليه أن يبحث عن منظومة جديدة على أساس جديد يقوم على الديمقراطية والدولة الراشدة الحديثة.

الخيار الثالث :هو الاعتماد على الرموز المقبولة من الحزب الوطني. وقد يفسر هذا دور عمرو موسى وظهور بعض رموز النظام القديم بعد الانقلاب خاصة معاونتهم له في صناعة وتسويق الدستور (ظهور فتحي سرور ومفيد شهاب من جديد)، إلا أن هناك إدراكاً أن الحزب الوطني القديم لن يتمكن من العودة مرة ثانية وليس من المفضل أن يعود، كما أنه لا يمكن التعويل عليه لأنه فقد الرموز القادرة على أن تجمع الناس حول السيسي.

تصدر من السيسي إشارات وتدور حوله شخصيات توحي بعدم استقراره على مسار واضح، كما تظهر أيضا تصارع كل هذه الأجنحة من حوله، كان من الممكن –إن كان للسيسي رؤية بخصوص الديمقراطية والتعددية– أن يلجأ إلى خيار أكثر سهولة وأقل تعقيدًا، وهو التعاون مع الأحزاب الليبرالية التي رحبت بالانقلاب العسكري ودعمته في استئصال الإخوان والتمسك بوجودهم معه. إلا أنه تخلص منها ربما رضوخًا لضغوط التيارات الاستئصالية والفلولية داخل أجهزة الدولة وممن حوله أو لإحساسه بأنه قد استنفذ غرضه منها، ولإدراكه هشاشة قاعدتها الاجتماعية التي لا تصلح أن يستند إليها، وسيقلل التوجه إلى اقرار قانون انتخابي يعتمد النظام الفردي، ويستعيد النظام الذي سارت عليه انتخابات مبارك، من فرص الأحزاب الجديدة ويعطي فرصة أكبر لمحترفي الانتخابات في النظام القديم (سطوة المال والعائلات وأصحاب النفوذ و التربيطات مع الأجهزة الأمنية) لاستعادة نفوذهم والعودة بقوة إلى البرلمان وإعادة إنتاج برلمانات ما قبل 2011؛ مما يجعل السلطة الفعلية والنفوذ في يد رئيس الدولة القادم[1].

[1] عاشور سماح، **أهم ملامح البرنامج الانتخابي للسيسي**، جريدة الدستور،القاهرة، https://www.dostor.org/420936 تاريخ التصفح 2018/03/15،.

فالمشير السيسي يتمتع بقدرة على مخاطبة المصريين، فهو يعرف جيدًا كيف يصل إلى كثير من قطاعاتهم، فلا شك أن الصوت الخفيض واللغة البسيطة وتكرار الجمل بكثير من العواطف والأحاسيس واستخدام خطاب أبوي كأنه يتحدث لجنوده وضباطه يؤثر في كثير من المصريين.

ولكن تُظهر أحاديثه تناقضاته بصورة واضحة؛ فمقولته الشهيرة: "**إنتو مش عارفين إنكو نور عينينا ولا إيه؟!**" يناقضها الكم الهائل من الضحايا من المواطنين المصريين منذ جاء إلى الحكم وعدم توجهه بكلمة واحدة للتعبير عن أسفه لسقوط هؤلاء الضحايا، في حين أنه عبّر مرارًا عن أسفه على من قُتل من أفراد الشرطة والجيش فقط. ومقولته: "بكره تشوفوا مصر، **ومصر حتبقى أد الدنيا**"؛ فجأة يتحدث بعدها أنه لا يحمل عصا سحرية وأن الشعب المصري عليه أن يضحي بجيل أو جيلين من أجل أن يحكم هو، و طلب تفويضًا للقضاء على العنف والإرهاب، ودارت آلة القتل بعنف لمدة تسعة أشهر وحصدت أرواح آلاف المصريين واعتُقل عشرات الآلاف وما زالت مصر تعاني من تفاقم الوضع الأمني، ومن شبح النزاعات الأهلية الدامية، وتفجيرات تستهدف مؤسسات الدولة ورجال الجيش والشرطة والمواطنين الأبرياء وغياب لسلطة الدولة في بعض المناطق، ووصل الأمر إلى إسقاط طائرة هيلوكوبتر تابعة للجيش في سيناء يناير/كانون الثاني الماضي 2014.[1]

محاولا بذلك السيسي **ترويض الاستقطاب** غير ان هذه الاستراتيجية تقوي خصومه وتزيد في عزلته؛ فمن جهة أدت سياسته القمعية لكل من عارضه إلى توسيع جبهة الرافضين لسلطته، فلم تعد تنحصر فقط في الإخوان المسلمين بل تعدتهم إلى القوى الشبابية الثورية ثم إلى العمال

[1] **السيسي يطلب تفويض الشعب والجيش ليكون رئيس** ، شبكة رصد، نقلا عن BBC الاخبارية https://rassd.net/80319.htm 11 يناير 2014. تاريخ التصفح 24 جويلية 2018.

والطلبة وغيرهم، ومن جهة ثانية أدى إقصاؤه لحلفائه في الإطاحة بمرسي إلى خسارة قوى سياسية ورمزية يحتاجها لبسط سلطته وفرض عزلة أكبر على خصومه، فالبرغم من ان هذه الاستراتيجية تسرِّع من جانب صعوده للسلطة، لكنها من جانب آخر تفاقم الاستقطاب الذي أفشل محاولات كل من سبقه في حكم مصر بعد 25 يناير، سواء الإخوان الذي لم تعوضهم الانتخابات النزيهة عن ضرورات التوافق أو المجلس العسكري الذي لم تحمه القبضة الأمنية من الرحيل.

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية:

- مسار الانتخابات:

تم الإعلان عن فتح باب الترشح للرئاسيات وفق خارطة المستقبل، وبعد إعلان الرئيس عدلي منصور إجراء الانتخابات الرئاسية قبل البرلمانية، بتاريخ 30 مارس 2014. جرت الانتخابات على مدى ثلاث أيام من 26 حتى 28 ماي 2014، وبعد الدعوات الشعبية له بالترشح والدعم الاعلامي وكان أبرزها حملة "**كمل جميلك**" واتباع سياسات صنع صورة الزعيم الملهم، إلى أن أعلن المجلس العسكري في 27 يناير 2014 موافقته على ترشح السيسي للانتخابات الرئاسية، احتراما لرغبة الجماهير العريضة من شعب مصر.[1]

كما تقدم للرئاسيات المرشح حمدين صباحي مؤسس التيار الشعبي، وبالفعل قد تم الاعلان عن هاذين الاسمين فقط من المستشار عبد العزيز سالمان. أمين عام لجنة الانتخابات الرئاسية. وأعلنت لجنة الانتخابات الرئاسية قائمة بأسماء المتقدمين بطلبات الترشح، وقد

[1] نقلا عن موقع الحرة، **المجلس العسكري يدعو السيسي للاستجابة لرغبة الشعب المصري**، تاريخ التصفح 2018/04/12 https://www.alhurra.com/egypt/2014/01/27/

استوفوا أوراقهم، وتم قبولهم كمرشحين لرئاسة جمهورية مصر العربية، وهم وفقا لأسبقية تقديم طلبات الترشح.[1]

1-عبد الفتاح سعيد حسين خليل السيسي وترشح في تاريخ 14-4-2014،مؤيدا من188.930ناخبا.

2-حمدين عبد العاطي عبد المقصود صباحي ترشح في تاريخ ،19-4-2014مؤيدا من31.555ناخبا.

وكان السيد حمدين صباحي، مؤسس التيار الشعبي المصري، قد أعلن في يوم السبت الموافق8 فبراير2014، أنه قرر رسميا خوض انتخابات الرئاسة المقبلة، قائلا: (المواطن حمدين صباحي قرر أن يخوض الانتخابات الرئاسية المقبلة)، وذلك خلال مؤتمر نظمه أعضاء وشباب التيار الشعبي بحضور حمدين صباحي بمركز إعداد القادة، وبعد إعلانه القرار، هتف شباب التيار الشعبي خلال مؤتمرهم: "حمدين...حمدين"، ورفعوا صوره، وقد وجه السيد حمدين صباحي رسالة لشباب التيار الشعبي خلال كلمته بالمؤتمر، قائلا: (ضعوا في اعتباركم ونحن نمارس حملتنا الانتخابية، لابد أن نحترم آراء المواطنين البسطاء من ربات البيوت والصيادين والعمال والفلاحين الذين وقفوا بجانبي في المعركة السابقة، احترموا رأيهم أيا كان فنحن منهم وهم منا) .[2]

وفي ندوة تثقيفية نظمتها القوات المسلحة بمناسبة المولد النبوي قال الفريق أول عبدالفتاح السيسي ، وزير الدفاع والإنتاج الحربى إنه لن يترشح للرئاسة دون "طلب من الشعب وتفويض من الجيش" له قبل اتخاذه قرارا بالترشح لرئاسة مصر، وقال السيسي "إذا ترشحت لرئاسة

[1] البرنامج الانتخابي للمرشح الرئاسي حمدين صباحي، نقلا عن الشروق المصرية، 12 ماي 2014 ،تاريخ التصفح 2019/03/15- https://www.shorouknews.com/news/view.aspx?cdate=12052014

[2] المرجع نفسه.

الجمهورية فلابد أن يكون ذلك بناء على طلب المواطنين، ووجدت دعوة السيسي تفويض الشعب والجيش له ليترشح للرئاسة صدى كبيرا في الأوساط السياسية والتي اعتبرت أن السيسي حسم الأمر وأغلق الباب أمام أي تكهنات بشأن عدم ترشحه للرئاسة.. وكانت قوى سياسية وشعبية في الفترة الأخيرة دعت السيسي للترشح للرئاسة.[1]

أعلن المشير عبد الفتاح السيسي يوم الأربعاء الموافق 26 مارس 2014 تقديم استقالته من منصبه كوزير للدفاع والإنتاج الحربي، وأنه قرر رسميا خوض انتخابات الرئاسة المقبلة، قائلا: (اليوم، أقف أمامكم للمرة الأخيرة بزيي العسكري، بعد أن قررت إنهاء خدمتي كوزير للدفاع، قضيت عمري كله جندي في خدمة الوطن، وفي خدمة تطلعاته وآماله، وسأستمر إن شاء الله)، وذلك عبر كلمة متلفزة قال خلالها: (السنوات الأخيرة من عمر الوطن تؤكد أنه لا أحد يستطيع أن يصبح رئيسا لهذه البلاد دون إرادة الشعب وتأييده، ولا يمكن على الإطلاق أن يجبر أحد المصريين على انتخاب رئيس لا يريدونه، لذلك أنا وبكل تواضع أتقدم لكم معلنا اعتزامي الترشح لرئاسة جمهورية مصر العربية، وتأييدكم هو الذي سيمنحني هذا الشرف العظيم) [2].

وفي مؤتمر صحفي للجنة الانتخابات الرئاسية، يوم الأحد الموافق 20 أفريل 2014، أعلن المستشار عبد العزيز سالمان، أمين عام لجنة الانتخابات الرئاسية، انتهاء الفترة المحددة لتلقي الترشيحات، وأعلن أن وزير الدفاع المستقيل عبد الفتاح السيسي ورئيس التيار الشعبي حمدين صباحي هما فقط من تمكنا من جمع التوكيلات اللازمة لخوض سباق الرئاسة وبذلك فقد أغلق

[1] شبكة رصد، مرجع سابق.

[2] **النص الكامل لخطاب المشير السيسي واعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية**، نقلا عن https://www.dw.com/ar/-17522529 2014/03/26. تاريخ التصفح 2019/04/01.

باب الترشح لتنحصر الترشيحات فيهما فقط، وقال سالمان إن إجراء جولة الإعادة بين المرشحين المحتملين واردة فقط حال التساوي في عدد الأصوات.[1]

أتت هذه الانتخابات بعد قرابة أحد عشر شهرا من عزل الرئيس محمد مرسي وهو الأمر الذي رفضته جماعة الإخوان المسلمين والقوى الوطنية الداعمة لمرسي والرافضة لعزله، وقد دعا (التحالف الوطني لدعم الشريعة ورفض الانقلاب) لمقاطعة تلك الانتخابات، وأعلن عدم اعترافه بها أو بما ينتج عنها من نتائج كما انضم حزب مصر القوية وحركات شبابية في مقدمتها حركة 6 أبريل للقوى الداعية للمقاطعة، وجاءت دعوات المقاطعة لعدة اعتبارات منها عدم الاعتراف بشرعية النظام القائم الذي أدار العملية الانتخابية، وغياب معايير الشفافية والنزاهة.

- نتائج الانتخابيات:

وفي 3 يونيو أعلنت اللجنة المشرفة على الانتخابات النتيجة النهائية للانتخابات وهي فوز المرشح عبد الفتاح السيسي، حيث جاءت النتائج النهائية كالتالي:[2]

- عبد الفتاح السيسي : 23.780.104- 96.1%
- حمدين صباحي: 757.511 - 3.9%

أدى عبد الفتاح السيسي اليمين أمام المحكمة الدستورية بحضور المستشار عدلي منصور بصفته رئيس الجمهورية المؤقت وذلك في تاريخ2014/6/8، وحضر أداء اليمين كل من شيخ الأزهر أحمد الطيب ورئيس الكنيسة القبطية في مصر البابا تواضروس الثاني، والعديد

[1] مرجع سابق. https://www.dw.com/ar/-17522529

[2] Cnnالعربية، انتخابات مصر في صحف القاهرة، 21/5/2014، تاريخ التصفح 2019/01/15
https://arabic.cnn.com/middleeast/2014/05/21/egypt-elections-papers

من الزعماء والقادة والشخصيات السياسية والعامة من داخل مصر وخارجها، وفيما بعد كلف الرئيس الجديد عبد الفتاح السيسي السيد إبراهيم محلب كرئيس للوزراء.

وفي أول خطاب يوجهه للمصريين بعد توليه مهامه رسميا، حذر السيسي من أنه (لا تهاون ولا مهادنة مع من يلجأ إلى العنف) في إشارة واضحة إلى جماعة الإخوان المسلمين، وقال (أتطلع إلى عهد جديد يقوم على التصالح والتسامح، باستثناء من أجرموا في حقه واتخذوا من العنف منهجا)، مشيرا بذلك إلى جماعة الإخوان، وأضاف (أقولها واضحة جلية، من أراقوا دماء الأبرياء وقتلوا المخلصين من أبناء مصر لا مكان لهم في هذه المسيرة) .[1]

رابعا: تكلفة الانتخابات:

قال مسؤول في وزارة المالية المصرية إن تكلفة الانتخابات الرئاسية بلغت 1.2بليون جنية (168مليون دولار) مقابل 800مليون جنية (112مليون دولار) كانت مقدرة من قبل وزارة المالية وذلك بعد أن قررت اللجنة العليا للانتخابات تمديد الاقتراع ليوم إضافي، وكانت تكلفة إجراء الانتخابات الرئاسية لعام 2014 ، للمصريين بالخارج بلغت نحو 300 مليون جنية (42 مليون دولار) فيما وصلت تكلفة إجراء الانتخابات الرئاسية داخل الباد نحو 900مليون جنية (126مليون دولار)، وتلك المبالغ يجري رصدها مقابل عملية الاشراف القضائي على الدوائر الانتخابية، وتجهيز المقرات الانتخابية، وتوفير الأدوات اللازمة لإتمام عملية الاقتراع وتوفير التأمين اللازم له، وقال مسؤول حكومي (إن الانتخابات التي جرت في مصر خلال الثلاث سنوات الماضية، كلفت الخزانة العامة للدولة نحو 5.7بليون جنية (798مليون دولار)، جرى تمويلها من احتياطيات الموازنات العامة للدولة)، وتساوي تلك التكلفة تقريبا ثلاثة أضعاف ما تنفقه مصر على البحث العلمي خلال العام المالي الجاري البالغ 1.872بليون

[1] **الاستحقاق الثاني.... السيسي قائد الثورة «رئيسا»**، نقلا عن موقع النهار المصري،2014/6/30، تاريخ التصفح 2019/06/01 .https://www.annaharkw.com/annahar/article.aspx?id=468587

جنية 262.18مليون دولار، كما أن تلك التكلفة تساوي تقريبا ما دعمت به مصر المزارعين خلال ثلاث سنوات مالية.[1]

وتلك الأموال موزعة بين الاستفتاء على التعديلات الدستورية خلال فترة تولي المجلس العسكري الحكم والذي بلغت تكلفته 500مليون جنية (70مليون دولار) ، ثم إجراء انتخابات مجلس الشعب التي بلغت تكلفتها 600مليون جنية (84مليون دولار) ، ثم انتخابات مجلس الشورى وبلغت تكلفتها 500مليون جنية (70مليون دولار) ، ثم انتخابات الرئاسة لعام 2012 التي كلفت الدولة 1.3بليون جنية (182مليون دولار) ، ثم الاستفتاء على دستور 2012الذي بلغت تكلفته بليون جنية (140مليون دولار)، وبعدها الاستفتاء على الدستور المعدل لعام 2013 البالغ تكلفته 600مليون جنية (84مليون دولار)، ثم انتخابات الرئاسة 2014وبلغت تكلفتها 1.2 بليون جنية (168مليون دولار).[2]

خامسا: ردود الفعل حول نتائج الانتخابات:

الإعلان رسميا عن نتائج انتخابات الرئاسة المصرية اتصل صباحي هاتفيا بالسيسي وهنأه بفوزه في الانتخابات، كما بعث العاهل السعودي الملك عبد الله بن عبد العزيز ببرقية تهنئة معتبرا للرئيس عبد الفتاح السيسي فوزه "يوما تاريخيا"، كذلك رحبت دولة الإمارات العربية المتحدة، والكويت، واليمن، والمغرب، والبحرين بهذا الفوز، وأعربوا أن هذا الفوز يعكس ثقة الشعب المصري بالرئيس المنتخب وبقدرته على قيادة مصر نحو مرحلة جديدة من البناء والتنمية والتحديث وتعزيز الأمن والاستقرار والوفاق الوطني واستعادة دور مصر القيادي والمحوري على الصعيدين العربي والإقليمي، وفي أول رد فعل غربي، هنأ وزير الخارجية البريطاني وليام هيغ، السيسي بفوزه في الانتخابات، كما أعرب الأمين العام للأمم المتحدة بان

[1] ، 1.2 مليار جنيه تكلفة الانتخابات، نقلا عن موقع الشرق، تاريخ التصفح 2019/07/13 /https://al-sharq.com/article/29/05/2014-

[2] المرجع نفسه.

كي مون عن ثقته في أن الرئيس المصري الجديد سيقوم بكل ما يمكن فعله من أجل دعم طموحات الشعب المصري في الأمن والديمقراطية، بحسب بيان.[1]

- العوامل التي ساعدت على فوز الرئيس عبد الفتاح السيسي:

هناك كثير من المختصين والإعلاميين توقعوا فوز السيسي قبل موعد الانتخابات، وكان هناك مجموعة من الأسباب والعوامل والمؤشرات التي جعلت الكثيرين يوقنون أن نتيجة الانتخابات ستكون لصالح السيسي، وفيما يلي أهم تلك الأسباب والعوامل التي مهدت لفوز السيسي في الانتخابات الرئاسية.

1- منذ ثورة يناير والجيش يعتبر درع الثورة والثوار، كما أن خلع الرئيس الإخواني محمد مرسي والذي لم يكن ليحدث إل بتدخل الجيش عزز صورة الأخير كحامي لقيم الثورة، وكون السيسي قائدا للجيش كان لازما على الشعب المصري أن يلتف حوله.[2]

2- عبد الفتاح السيسي في رأي الكثير من المصريين استجاب لرغبتهم في إنقاذ البلاد من حكم جماعة الإخوان بقيادة مرسي، مما وفر له غطاء شعبيا كبيرا سيما لدى الفئتين العليا والدنيا من المجتمع (رجال أعمال، والفئات محدودة الدخل) التي تأثرت نتيجة مخرجات الثورة من غياب الأمن وتدهور السياحة.[3]

3- احتياج مصر لقيادة قوية وذلك للخروج من الأزمة الاقتصادية المستشرية فيها، فاستقرار النظام هو الأساس في ضخ الأموال وجذب المستثمرين، حيث نجح الجيش خلال ثمانية أشهر في الحصول على منح سخية من السعودية ودول الخليج، وعادت المعونة الأمريكية التي تم

---

[1] بصعة الصواني يوسف محمد، **اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية (تحليل نتائج الدراسة الميدانية)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014. ص5

[2] قدري عبد الله: 9أسباب تحسم فوز السيسي في الجولة الأولى، نقلا عن موقع مصراوي، تاريخ التصفح 2019/07/12، https://www.masrawy.com/News/News_Egypt/details/2014/5/3/230974

[3] المرجع نفسه.

تجميدها مجددا لمصر،[1] كما أن السيسي مدعوما مما يعرف (بالدولة العميقة) والتي تتمثل في الإدارة البيروقراطية، ومنظومة الفساد المالي والإداري، ورجال المال والأعمال المرتبطين بأجهزة الدولة الشرطية والأمنية.

4- الخوف الشديد من سيطرة الإرهاب على الدولة، في الوقت الذي لا يمر فيه أسبوع بدون عمليات إرهابية في المدن الكبرى أو الضواحي، علاوة على المعركة ضد التنظيمات التكفيرية في سيناء، ورغم أن معظم أعضاء جماعة الإخوان المسلمين كانوا في السجون والمعتقلات، فإن الهجمات الإرهابية لم تزل حاضرة في الشارع، وكل يوم تظهر جماعات جديدة تربطها بتنظيم القاعدة الإرهابي، ما جعل المصريين أكثر تمسكا بشخص السيسي.[2]

5- غياب مرشح جدي وقوي في مواجهة السيسي، يتمتع بوجود كيان سياسي قوي ومنظم والتفاف شعبي حوله، فبالرغم مما يمكن أن يقال حول حمدين صباحي، فيظل أنه مرشح حر، لم يحظ حتى بتأييد ترشحه من الحزب الذي أسسه وهو "حزب الكرامة" ذو التوجه الناصري، وفي ظل مقاطعة الإخوان للانتخابات فلن يكون هناك كتلة ضاغطة وداعمة إلى للسيسي، وأمام آلة الإعلام التي صورت السيسي كجمال عبد الناصر، فإن قواعد الناصريين التي يعتمد عليها صباحي ذهبت لصالح الرجل القوي القادم من مؤسسة العسكر، مما قلل من اعتبار حمدين كمرشح يتمتع بفرص منافسة قوية، فضلا عن أن المزاج العام قد تغير كثيرا بعد الثلاثين من يونيو، وبدا نتيجة الحشد والتأثير الإعلامي، أفرز إلى حد ما من "رموز 25يناير" التي استهدفتها دعاية سوداء في الإعلام والشارع.

---

[1] ، 5أسباب تشير إلى فوز السيسي في الانتخابات، نقلا عن موقع بوابة المصريين في الكويت، تاريخ التصفح 2019/08/03، https://egykwt.com/5 26 ماي 2014.

[2] قدري عبد الله ، مرجع سابق.

6- القيام بنشر ملصقات لصور عبد الفتاح السيسي في كل مكان، حتى أن المواطن البسيط أصبح يجد صورة السيسي في كل مكان، على عكس المرشح المنافس السيد حمدين صباحي الذي لم يكن أوفر حظا من المشير السيسي في هذا النوع من الدعاية الشعبية المجانية،[1] إلى جانب وسائل الإعلام والفضائيات التي ساندت السيسي عبر برامجها المختلفة، إلى جانب الفنانين الذين تغنوا ليلا نهارا في السيسي وأصبحت أغنياتهم تجوب الأحياء الشعبية وكل المناسبات الخاصة والعامة والتي كانت دعاية مجانية للسيسي.

7- يبدو أن صوت التيار السلفي (وهو التيار الوحيد من الإسلاميين المشارك في خارطة الطريق)، وبعد أن ذهب باتجاه السيسي، قد أفاده كثيرا باعتباره رجل متدين وليس علمانيا أو ليبراليا أو يساريا، مما دفع الكثيرين من المصريين المتدينين والبسطاء إلى اختيار السيسي لقربه من الدين.[2]

دلالات الانتخابات الرئاسية 2014:

- عودة المؤسسة العسكرية وبقوة للتحكم في العمل السياسي بعد فترة قصيرة تسلم فيها المدنيون الرئاسة.

- تقدم مرشحين فقط للسباق وهذا يدل على أن الأمور كانت محسومة سلفا، بالمقارنة مع الانتخابات التي سبقتها.

-تغييب التيار الاسلامي عن الساحة السياسية وزيادة حالة الاستقطاب السياسي والايديولوجي قد يعطي شرعية للرئيس عبد الفتاح السيسي بحجة محاربة الاخوان المسلمين.

- التأييد الخارجي والتهاني المقدمة للرئيس عبد الفتاح السيسي خاصة من دول الخليج يدل على أنه هناك مخطط لمحاربة التيار الاخواني حتى خارج مصر.

[1] 5أسباب تشير إلى فوز السيسي في الانتخابات، المرجع السابق.

[2] بصعة الصواني يوسف محمد، مرجع سابق.ص 17

– تحالف القوى الليبرالية مع الفائز بالرئاسيات المقل من المؤسسة العسكرية يدل على عودة تجمع المصالح القديمة التي كانت في عهد الرئيس حسني مبارك.

المبحث الثاني: العودة لهيمنة المؤسسة العسكرية ومؤشرات تحكمها.

المطلب الأول: التعديلات الدستورية وتفويض المؤسسة العسكرية.

خلال حوار اجاره السيسي مع شبكة" CNBC" الأمريكية في اواخر عام 2017 نفى السيسي بشكل قاطع أن يكون هناك اتجاه لإجراء تعديلات على الدستور المصري وأكد أيضاً التزامه بفترتين رئاسيتين مدة الواحدة منهما 4 أعوام، وأنه مع عدم تغيير هذا النظام، وأضاف السيسي اثناء حواره: "لدينا دستور جديد الآن، وأنا لست مع اجراء أي تعديل في الدستور خلال هذه الفترة، وسوف أحترم نص الدستور الذي يسمح للرؤساء بشغل مناصبهم لفترتين متتاليتين فقط مدة الواحدة 4 سنوات." ولم تمر على تصريحات السيسي سوى عدة شهور ومع بداية عام 2018 بدأ الحديث عن تعديلات دستورية تسمح للسيسي بالبقاء في السلطة وتخطي الالتزام بفترتين رئاسيتين المنصوص عليهما في دستور 2014، وطرحت الدوائر القريبة أو المحسوبة على السلطة عدة افكار ومقترحات تتعلق بالتعديلات الدستورية التي تسمح للسيسي بالبقاء في السلطة بالإضافة إلى بعض التعديلات الأخرى.[1]

نرصد هنا من خلال هذا التقرير ومن خلال التدرج الزمني، الأفكار المختلفة التي طرحتها الدوائر القريبة من السلطة وهو ما يمكن ان نستشف من خلالها تفاصيل التعديلات التي سيتجه اليها النظام في الفترة القادمة.

حيث بدأ التسويق مبكرا لفكرة التعديلات الدستورية التي تضمن بقاء السيسي في السلطة بعد انتهاء فترة الرئاسة الثانية، وربما لم يأخذ التسويق المبكر نفس الزخم الذي بدأ في التزايد مع مطلع عام 2018 وبعد انتخابات الرئاسة في ماي 2018.

[1] أسماء شكر، **مصر تعديلات دستورية ومعوقات شكلية**، مرجع سابق ص3.

بداية التسويق المبكر جاءت من خلال بعض أعضاء مجلس النواب المصري حيث صرح النائب البرلماني "إسماعيل نصر الدين" في فيفري 2017، بأنه يسعى إلى حشد النواب للتوقيع على مقترح قام بإعداده لتعديل الدستور، وقال أنه يسعى إلى جعل الفترة الرئاسية الواحدة ست سنوات بدلا من أربع، إضافة إلى منح صلاحيات كاملة لرئيس الدولة في تعيين وإقالة رئيس وأعضاء الحكومة، في نفس هذا السياق كانت هناك عدة مطالبات داخل البرلمان المصري بإجراء تعديلات دستورية لتمديد فترة رئاسة السيسي، إلا أن الحديث عن التعديلات الدستورية داخل البرلمان تم التراجع عنه بعد إرهاصات بعدم رضا غربي في ذلك التوقيت.[1]

ولم يتوقف الأمر عند أعضاء البرلمان فقط ولكن شارك رئيس مجلس النواب "على عبد العال" في التسويق المبكر للتعديلات الدستورية حيث صرح خلال ترأسه مناقشة دكتوراه في كلية الحقوق جامعة المنصورة في جوان 2017، بأن أي دستور يتم وضعه في حالة عدم استقرار، يحتاج إلى إعادة نظر بعد استقرار الدولة، وأفاد بأن صلاحيات رئيس البلاد لا تستطيع تغيير وزير، إلا بموافقة برلمانية، "وهو أمر خارج عن المنطق."[2]

ومع بداية عام 2018 بدأ التمهيد بالحديث عن ضرورة تعديل الدستور المصري بما يضمن للسيسي البقاء في السلطة بعد انتهاء فترة الرئاسة الثانية، وجاء ذلك التمهيد دون الخوض في تفاصيل حول المواد الدستورية اللازم تعديلها، وكانت أبرز تلك التصريحات ما تناوله الإعلامي المصري "عماد أديب" خلال لقائه مع برنامج "بالورقة والقلم" المُذاع عبر فضائية "TEN"عن ضرورة تعديل الدستور الحاليّ بما يضمن لرئيس الجمهورية الاستمرار في السلطة، قائلاً "هذا الدستور بالطريقة التي صيغ بها غير صالح للتنفيذ قولًا واحدًا"، وضرب مثالاً بالتعديل الذي أجراه مجلس الشعب الصيني في مارس 2017، وتم بموجبه الغاء جميع القيود

[1] انتخابات السيسي ، **الانتهاكات وتزييف النتائج**، وحدة البحوث والدراسات ، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 3أبريل 2018، ص5.
[2] المرجع نفسه، ص7.

المفروضة على مدة وولايات حكم الرئيس ونائبه التي كانت محددة بولايتين اثنتين مدة كل منها 5 سنوات، لتصبح مدة الحكم مفتوحة "مدى الحياة ." في أعقاب ذلك التصريح جاء تصريح آخر لمصطفى الفقي سكرتير مبارك الأسبق للمعلومات، حيث قال خلال لقائه ببرنامج "**يحدث في مصر**" المُذاع على فضائية "إم بي سي مصر": "تحديد مدة الرئيس في الدستور بـ 8 سنوات على فترتين رئاسيتين، قصيرة جدًا ويجب تعديلها وزيادتها"، وفسر الفقي وجهة نظره بسبب سعي السيسي لإنقاذ الأحزاب وإعطائها مساحة من الحرية والتحرك، وكذلك اهتمام السيسي بالشباب والصحة والتعليم، وهي أمور قد تحتاج إلى وقت أطول من 4 سنوات.[1]

- زيادة الفترة الرئاسية من 4 إلى 6 سنوات:

في منتصف عام 2018 بدأ الحديث عن مقترحات تتناول التعديلات الدستورية التي تهدف إلى إبقاء السيسي في السلطة، تمثل الطرح الرئيسي خلال تلك الفترة في اقتراح بتمديد الفترة الرئاسية لـ 6 سنوات بدلاً من 4 سنوات، وهو الأمر الذى يتطلب تعديل المادة 140 من الدستور المصري والتي تنص على أن "ينتخب رئيس الجمهورية لمدة أربع سنوات ميلادية، تبدأ من اليوم التالي لانتهاء مدة سلفه، ولا يجوز إعادة انتخابه إلا لمرة واحدة"، ويشمل الطرح مقترحات بتعديل الفقرة الأولى من هذه المادة، لتتضمن زيادة مدة الرئاسة من أربع إلى ست سنوات، لاسيما وأنه في حال تعديل تلك المادة، فلا يوجد بالدستور ما يمنع الرئيس الحالي من الاستفادة من التعديل، بحساب مدة الرئاسة الجديدة بست سنوات بدلًا من أربع، والسماح له بالترشح لفترة رئاسية ثانية بعد التعديل.[2]

[1] انتخابات السيسي ، الانتهاكات وتزييف النتائج، وحدة البحوث والدراسات، مرجع سابق.

[2] **التعديلات الدستورية طريق من المسارات الملتوية**، وحدة الرصد والتوثيق، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات ، 8فبراير2019، ص6.

- التمديد لأكثر من فترتين رئاسيتين:

طرح آخر للتعديلات الدستورية يتناول تعديل المادة 140 من الدستور لتمديد فترة الرئاسة من فترتين إلى ثلاث فترات، حيث ذكرت صحيفة "الجارديان" في تقرير لها نشر في 1 اغسطس 2018، أنها حصلت على عريضة يتم تداولها الآن داخل المؤسسات الحكومية المصرية ويبن شخصيات مؤيدة للنظام تطالب بأن يظل عبد الفتاح السيسي في السلطة كرئيس للجمهورية حتى بعد انتهاء فترة رئاسته الثانية والأخيرة، وتنص الوثيقة على أنها جزء من حملة تسمى: " **الشعب يطالب بتعديل المادة 140**" حيث تدعو إلى تغيير الدستور للسماح للسيسي بالبقاء رئيساً بعد انتهاء فترة ولايته الثانية، عن طريق المطالبة بتعديل المادة 140 من الدستور المصري، حيث تقول الوثيقة نصاً: "نطالب بتعديلها إلى ثلاث فترات"، وذكرت الجارديان أن العرائض المعدة للتوقيع يتم دفع أموال للمواطنين للتوقيع عليها مع بياناتهم الشخصية.[1]

في نفس هذا السياق أقام أحد المحامين المصريين، وكيلا عن عدد من المواطنين دعوى أمام محكمة الأمور المستعجلة، طالب فيها بالحكم بإلزام رئيس مجلس النواب بدعوة المجلس للانعقاد لتعديل نص المادة 140 من الدستور في ما تضمنته من عدم جواز إعادة انتخاب رئيس الجمهورية إلا لمرة واحدة لمدة 4 سنوات، وتعديل هذه الفقرة بما يسمح بإعادة انتخاب الرئيس لعهدات مماثلة طالما وافق الشعب على ذلك من خلال استفتاء يدعى له كافة عناصر الأمة.

[1] المرجع نفسه، ص9

- أجهزة الدولة تبدأ في التخطيط للتعديلات الدستورية:

في نهاية عام 2018 نشر موقع منتدى مصر تقريراً يشير إلى معلومات من مصادر مختلفة تؤكد أن التحركات قد بدأت بالفعل من قبل الأجهزة السيادية بحيث يتم إقرار التعديلات الدستورية خلال النصف الأول من 2019، وبما يضمن بقاء السيسي في السلطة لما بعد عام 2022، وتتضمن المقترحات التي تسعى الاجهزة السيادية لإقرارها زيادة مُدة الرئاسة لتكون ست سنوات بدلًا من أربع، مع الإبقاء على الحد الأقصى لفترتين، وتقليص عدد أعضاء مجلس النواب من 596 إلى 350 عضو وعودة مجلس الشورى الذي تمّ إلغاؤه في دستور 2014، وحزمة أخرى من التعديلات تتضمن تقليص صلاحيات البرلمان في تشكيل الحكومة وسحب الثقة منها ومحاسبة رئيس الجمهورية وإلغاء المادة 241 الخاصة بالعدالة الانتقالية والتي تنصّ على التزام مجلس النواب بإصدار قانون للعدالة الانتقالية يكفل كشف الحقيقة والمحاسبة، واقتراح أطر المصالحة الوطنية، وتعويض الضحايا وفقًا للمعايير الدولية.[1]

- تدشين الاستفتاء على التعديلات الدستورية:

جاء مقال ياسر رزق رئيس مجلس إدارة أخبار اليوم والقريب من السيسي، ليشير لأكثر الاحتمالات التي ربما يسعى اليها السيسي في التعديلات الدستورية المحتملة وجاء طرح رزق المثير للجدل كالآتي:[2]

-تعديلات دستورية للمادة 140 والمادة 226 التي تمنع إجراء تعديل على النصوص المتعلقة بإعادة انتخاب رئيس الجمهورية.

-زيادة سنوات المدة الواحدة إلى 6 سنوات، كنص انتقالي لا يسرى على الرؤساء القادمين بعد السيسي.

[1] أسماء شكر، مصر : تعديلات دستورية موعقات شكلية ، مرجع سابق.
[2] المرجع نفسه.

-إضافة مادة إلى الدستور تنص على إنشاء مجلس انتقالي مدته خمس سنوات تبدأ مع انتهاء فترة رئاسة السيسي، وهو مجلس حماية الدولة وأهداف الثورة، على أن يترأس المجلس السيسي، ويضم المجلس في عضويته الرئيسين السابق والتالي على السيسي، ورئيس مجلس النواب، ورئيس مجلس الشيوخ (إذا أنشئ المجلس)، ورئيس مجلس الوزراء، ورئيس المحكمة الدستورية العليا، والقائد العام للقوات المسلحة، ورئيس المخابرات العامة، ورؤساء المجالس المعنية بالمرأة والإعلام وحقوق الإنسان، ويتولى المجلس كمهمة رئيسية له اتخاذ التدابير الضرورية عند تعرض الدولة لمخاطر تستهدف تقويضها أو الخروج على مبادئ ثورة 30 يونيو.

اللافت للانتباه ان اقتراح رزق للتعديل الدستوري الذي نشر في منتدى مصر في 22 نوفمبر 2018حيث يشير الاقتراح إلى وضع مادة انتقالية في الدستور تنصّ على إنشاء ما يسمى بـ «المجلس الأعلى لحماية الدستور»، تكون له صلاحيات واسعة في الحفاظ على «هوية الدولة» وحماية الأمن القومي للبلاد في حالة تولي قيادة سياسية جديدة. ويتضمن الاقتراح تعيين السيسي رئيسًا لهذا المجلس مدى الحياة، سواء كان في السلطة أو تركها.[1]

ويعلق خالد فهمي في تدوينة بعنوان "مجلس الرياسة" أن فكرة المجلس الانتقالي التي طرحها ياسر رزق ليست جديدة، وانما طرحت في مناقشات بين عبد الناصر وعبد الحكيم عامر في سبتمبر 1962 وذكرها عبد اللطيف البغدادي في مذكراته كالاتي: "التنظيم السياسي الجديد للمرحلة المقبلة. وتم الاتفاق على ضرورة قيام الدولة على مؤسسات سياسية ضمانا للمستقبل وتنفيذا لما هو وارد في الميثاق الوطني (ميثاق عام 1961)، وكانا قد اتفقا على تشكيل مجلس رئاسة كقيادة جماعية، وعلى أن يعتبر هذا المجلس هو الهيئة العليا لسلطة الدولة. وأن يختص برسم السياسات العامة ومتابعتها والموافقة على القوانين والقرارات قبل أن يصدرها

[1] **التعديلات الدستورية طريق من المسارات الملتوية**، مرجع سابق، ص8

رئيس الجمهورية. ولا يتولى أحدا من أعضائه عملا في السلطة التنفيذية. وكان عبد الحكيم عضوا بهذا المجلس وباقي الزملاء أيضا وهم كمال الدين حسن وزكريا محيي الدين وحسن إبراهيم وحسين الشافعي وأنور السادات وأنا (وكلهم أعضاء مجلس قيادة الثورة القديم)، وطبقا لهذا النظام الجديد كان سيعين قائدا عاما جديد بدلا من عبد الحكيم.

مع بداية شهر فبراير تقدم مجموعة من البرلمانيين بمقترح تعديلات دستورية إلى رئيس البرلمان المصري "علي عبد العال"، وكانت ابرز تلك المقترحات المدرجة في المذكرة المقدمة هي مد فترة الرئاسة إلى 6 سنوات بدلاً من 4 سنوات مع إضافة مادة انتقالية تستثني "الرئيس الحالي" من عدم امكانية الترشح بعد نهاية مدته، مما يسمح للسيسي بالترشح للرئاسة من جديد بعد نهاية فترته الثانية والتي تنتهي عام 2022 وهو ما يعني بقاء السيسي في السلطة حتى عام 2034.[1]

ولم تقتصر المقترحات المقدمة للبرلمان على مد فترة الرئاسة فقط، ولكنها امتدت إلى صلاحيات جديدة لصالح رئيس الجمهورية، كان أبرزها اختيار رؤساء الهيئات القضائية وأمور أخرى متعلقة بالقضاة بقرار من رئيس الجمهورية وتعديل الاجراءات المتعلقة باختيار النائب العام ورئيس المحكمة الدستورية العليا بقرار من رئيس الجمهورية، وعلى الجهة الاخرى تضمنت مقترحات التعديلات الدستورية إضافة لمهام القوات المسلحة بصون الديمقراطية وحماية الدستور ومدنية الدولة.

في سابقة تحدث لأول مرة في دستور مصري، حيث تتم دسترة الهيمنة العسكرية على الحكم بموجب الدستور، وتتيح للمؤسسة العسكرية التدخل في أي وقت لا ترضى فيه عن المنظومة الحاكمة، كما تم وضع اقتراح بوضع كوطة للمرأة في مجلس النواب في حدود 25% من

[1] **ماهي المواد التي ستعدل**، نقلا عن عربي BBC NEWS، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-47857373، 09 نيسان 2019.

الأعضاء في تزلف واضح للدعم الغربي لهذه التعديلات. لم تمر سوى 48 ساعة حتى وافقت اللجنة العامة بالبرلمان بالأغلبية على طلب "التعديلات الدستورية "وإحالته إلى الجلسة العامة للتصويت عليه، بما يعني أن هيكل التعديلات سيسير في هذا الاتجاه.

في نفس هذا السياق واستكمالا لما بدأه ياسر رزق من تمهيد للتعديلات الدستورية المتعلقة بإبقاء السيسي في السلطة من خلال عدة مقالات نشرتها جريدة "أخبار اليوم" تسوق للتعديلات الدستورية، في مقال بعنوان "مشوار الإصلاح السياسي الذي انطلق" لا يمكن النظر إلى توقعات ياسر رزق من خلال رؤيته وتقديره السياسي بقدر ما يمكن النظر إليها باعتباره أحد الكتاب المقربين من السيسي ودوائر السلطة.[1]

ورغم حرص الرئيس السيسي على اتباع سياسة "الكرسي الدوار" مع كبار القادة العسكريين من أجل التخلص المبكر من كل نجم سياسي محتمل "ولمنع الانقلاب عليه"، شهد العامان الأخيران مؤشرات على احتدام الصراع بين الرئيس السيسي والعسكريين، ففي خلال 15 شهراً فقط في الفترة الممتدّة من أكتوبر 2017 حتى ديسمبر 2018، جرى إقصاء مفاجئ لكل من محمود حجازي رئيس الأركان، واللواء خالد فوزي مدير المخابرات العامة، ووزير الدفاع صدقي صبحي، واللواء محمد عرفان جمال الدين مدير جهاز الرقابة الإدارية، ومحمد الشحات مدير المخابرات العسكرية. وخلال الفترة نفسها، جرت عملية إقالة واسعة النطاق لأكثر من مائتين من كبار قيادات المخابرات العامة، وذلك بصورة غير متوقّعة من دون تقديم أي مبرّر للرأي العام. وعيّن السيسي مدير مكتبه اللواء عباس كامل مديراً للمخابرات العامة،

[1] **أهم ما يجب أن تعرفه عن تعديل الدستور في مصر** ، بقلم Euronews مع رويترز ،تاريخ التصفح https://arabic.euronews.com/2019/04/20/all-you-need-to-know-about-constitutional-amendments-2019/08/15 .in-egypt

وجدير بالذكر أن ثلاثة من أبناء السيسي قد شغلوا مؤخرا مواقع قيادية مؤثرة في المخابرات العامة وجهاز الرقابة الإدارية.

وصل هذا الصراع ذروته في نهاية عام 2017 حين أعلن على التوالي اثنان من أبرز القادة العسكريين المتقاعدين، أحمد شفيق القائد الأسبق للقوات الجوية، وسامي عنان رئيس الأركان الأسبق، اعتزامهما تحدي السيسي في الانتخابات الرئاسية عام 2018، وتلاهما ضابط ثالث هو العقيد أحمد قنصوة من القيادات الوسطي وغير متقاعد، انتهى الأمر بوضع الأول في الإقامة الجبرية، وبمحاكمة وسجن الثاني والثالث. كما تعرض عشرات من ضباط الجيش المتعاطفين مع عنان للاحتجاز في السجن. [1]

من المؤكد أن أجواء الصراع بين السيسي وجيشه مختلفة عن تلك التي أحاطت بالصراع بين عبد الناصر وعامر عند وضع دستور 1964 بما تضمنه من نص جديد زاد من النفوذ السياسي للجيش، ولكن من المرجح أن تكون أجواء الصراع الجديدة على صلة أيضاً بتعديل المادة 200، ولكن التعديل غير معني بمعالجة الصراع السياسي المزمن داخل النخب العسكرية ذاتها، ولا الأنماط الجديدة من الصراعات الناشئة، فقد بدأت تطفو على السطح صراعات جماعات المصالح العسكرية المتعددة حول اقتسام الغنائم، غير أن أكثر ما يقلق الجيش ليس هذه الانقسامات الداخلية، بل خطر تجدد اضطرابات شعبية واسعة النطاق يكون مسؤولاً عن قمعها. فقد يؤدي ذلك إلى حدوث "انشقاق داخلي" في الجيش ذاته نتيجة الانقسام الطبقي داخله، كما قد يؤدي إلى احتدام الصراع بين "الرئيس" الحالي وصانع الرؤساء حول أيهما له الأولوية، حماية الرئيس، أم حماية الجيش من الانشقاق.

---

[1] **تمدد حكم السيسي وتوسع صلاحيات الجيش.. ما هي التعديلات الدستورية المنتظرة في مصر؟**، نقلا عن موقع بالعربية، تاريخ التصفح 2019/09/15- 16 /04/ 2019، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/04/16/egypt-constitution-amendments

تبدو فلسفة هذه التعديلات دون التطرق إلى مجمل المواد المعدلة متبلورة في توجهين رئيسيين، بغض النظر عن التفاصيل الأخرى:

الأول: إتاحة الفرصة للسيسي للبقاء في مقعد الرئاسة مدى الحياة.

الثاني: دسترة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بأنها الحامية للدستور، بما يسمح بتدخلها، كواجب دستوري، لتعديل المسار السياسي إذا رأت من وجهة نظرها أن هذا المسار يتعارض مع الدستور أو مدنية الدولة.

المطلب الثاني توجيه الأداء الإعلامي وقضايا حقوق الانسان

- أولا: توجيه الأداء الإعلامي:

شهد الأداء الإعلامي المصري بعد استلام عبد الفتاح الساسي للرئاسة المصرية في يونيو 2014 تراجعا كبيرا، حيث شهد ممارسات حادة ومنفلتة، وراوح الإعلام المصري مكانه في نفق عميق، على صعيد التنظيم والأداء، وتواصلت الانتهاكات بحق عدد من وسائل الإعلام والإعلاميين والصحفيين؛ وهي انتهاكات تنوعت بين الاحتجاز، والاعتداء، والاستهداف القضائي، بحسب عدد من المنظمات الحقوقية وبين المنع، والتقييد، وفق عدد من الوقائع الموثقة. ومن بين الانتهاكات التي تم رصدها، استمرار غلق القنوات والصحف التابعة للتيار الإسلامي، ومنع بعض الكتاب والمذيعين من تقديم برامجهم، ومصادرة بعض أعداد الصحف وإجبارها على تغيير عناوين معينة أو إزالة المقالات.[1]

وعكست تصريحات عبد الفتاح السيسي المتكررة، بشأن دور الإعلام وأهميته في بناء الدولة الجديدة، حتى قبل توليه السلطة، رؤية تنظر للإعلام بوصفه خادماً للسلطة ومكرَّساً لشرعيتها من خلال إقناع الرأي العام بإنجازات الحكومة والحشد والتعبئة للشعب خلفها، ولعل تصريحه

[1] ياسر عبد العزيز، **حالة الإعلام المصري في السنة الأولى من حكم السيسي**، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015/7/28، تاريخ التصفح 2019/09/13 نقلا عن الموقع http://www.almasryalyoum.com/news/details/495094.

الشهير عن أن "عبد الناصر كان محظوظا؛ **لأنه كان بيتكلم والإعلام كان معاه**" فهذه التصريحات المتكررة حول أهمية دور الإعلام وخطورته وضرورة أن يكون في صف الشعب، تُظهر توجهاً لدى السيسي بضرورة أن يكون هذا الإعلام مساندا للنظام وداعما لقراراته.[1]

كما سعى السيسي من خلال تعزيز علاقته بالإعلاميين المؤيدين له ولقاءاته المتكررة معهم، إلى محاولة ضبط أداء الإعلام، كما يرى البعض، وفق رؤية القيادة السياسية وتجاوبا مع تشخيصها للمصالح الوطنية، كما تظهر تأكيدات السيسي المتكررة على الحاجة إلى اصطفاف وطني في مواجهة المخاطر التي تواجه الدولة المصرية رغبة وتوجها لديه بضرورة قيام الإعلام بدور محوري في تعزيز هذا الاصطفاف، السلطة أكثر ضيقا بأي صوت ناقد، وهو ما تمثل في تكرار قرارات وقف طباعة الصحف ومصادرتها والتدخل في محتواها، فقد تكرر هذا الأمر مع صوت الأمة، والصباح، والمصريون، والدستور، والتحرير، والوطن، بل وصل الأمر حد إتلاف نسخ إحدى الصحف بعد طباعتها، وقد دفع ذلك لجنة الحريات بنقابة الصحفيين للتحذير من عودة الرقابة على الصحف وتهديد حرية الصحافة في مصر.[2]

وعلى ضوء الرؤية التي عبَّر عنها السيسي لدور الإعلام، يمكن تفسير غلبة الطابع الدعائي لوسائل الإعلام سواء الحكومية أم الخاصة لمصلحة النظام وسياساته، بعيدا عن الالتزام بأي معايير مهنية، وما تبع ذلك من تغييب لأي صوت معارض للسلطة؛ بالإضافة إلى حملات التضييق والانتهاكات بحق العديد من الصحفيين والإعلاميين المعارضين للنظام.[3]

ووفق هذه الرؤية أيضا فإن السيسي يعدّ وسائل الإعلام، وما توفره له من دعم وتأييد، بديلا عن المؤسسات السياسية كالأحزاب أو حتى مؤسسات الدولة كالبرلمان؛ ما جعل من الإعلام

---

[1] ياسر عبد العزيز، مرجع سابق.

[2] شحاتة عوض، **أزمة الإعلام الخاص بمصر**: أكبر من مجرد ضائقة مالية مركز الجزيرة للدراسات، 2015/10/22. http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/10/201510221041532948 47.htm:

[3] **الإعلام المصري بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز**، مركز سواسية لحقوق الإنسان ومناهضة التمييز 2014. http://www.sawasya.net/news_Details.aspx?Kind=2NEWS_ID

أداة سياسية في يد السلطة، وهو ما ترتب عليه هيمنة إعلام الصوت الواحد وسيطرة الطابع الدعائي على حساب الدور المهني، لاسيما في ظل دعوات الاصطفاف الوطني ضد خطر الإرهاب، ولجأ نظام السيسي إلى سياسة العصا والجزر مع الإعلام، فالإعلام المؤيُد للنظام هو إعلام وطني مخلص، بينما الإعلام المعارض هو إعلام متهم في نظر السلطة وأنصارها بالخيانة والعمالة ولا بد من التعامل معه بصورة خشنة تتراوح بين مصادرة الصحيفة، أو وقف طباعتها، أو منع الإعلانات عنها، أو اعتقال الصحفي نفسه.[1]

كما كشفت تسريبات منسوبة للواء عباس كامل، مدير مكتب السيسي، والعقيد أحمد علي، المتحدث السابق باسم الجيش، عن توجيه الأول تعليمات إلى الإعلاميين للدفاع عن السيسي خلال حملة ترشحه للرئاسة. وذكر مدير مكتب السيسي اجتماعه مع عدد من الإعلاميين لمطالبتهم بدعم السيسي في الانتخابات الرئاسية، من بينهم أسامة كمال، ونائلة عمارة، ومحمود مسلم، ويوسف الحسيني، وإبراهيم عيسي، وأحمد موسى، ومحمود سعد، و وائل الإبراشي، وعزة مصطفى، وإبلاغهم بأن السيسي " مستاء جدا وصعبان عليه إن الناس تعمل فيه كده"، بعد تضحيته من أجلهم. وخلال المحادثة يلقن عباس المتحدث العسكري (الجاذب للستات، كما وصفه السيسي)، الخطة الكاملة لحملة إعلامية، لتهييج الناس لمصلحة السيسي، وتحدث عباس عن الإعلاميين (بتوعنا)، الذين سيشاركون في الحملة "التهيجية للشعب. وقال: "لازم الإعلاميين يهيجوا الناس ويقولوا يعجبكم اللي ضحى **علشانكم يتقال عليه كده**، وأضاف **أنه لازم يحفزوا الناس ويعملوا حالة كده، والناس اللي بتتكلم عن العجلة عيب**". ثم تابع عباس إملاءاته للعقيد قائلا: " **لازم يحفزوا الناس ويقولولهم احموا المرشح بتاعكم. احموا**

[1] شحاتة عوض، مرجع سابق.

البطل بتاعكم. الراجل اللي ضحى بده كله علشانكم تسيبوه يتعمل فيه كده، كان يقدر يقعد في الجيش محدش يقدر يقرب له، لكنه اختار غير كده ويضحي على شانكم" .[1]

كما أكد الإعلامي توفيق عكاشة وجود علاقة وتعاون بين إعلاميين وأجهزة الأمن المصرية، وقال عكاشة، الذي فاز بمقعد في البرلمان المصري في انتخابات سنة 2015، خلال ظهوره ضيفا على قناة أون تي في، في ديسمبر 2015، إن جميع الإعلاميين هم "أصدقاء الأمن وكانوا عايزين يطيحوا بالإخوان، في إشارة للمرحلة التي سبقت عزل الرئيس مرسي، مشيرا إلى أن النظام يتعامل معه الآن على أن دوره قد انتهى. وأضاف مخاطبا الإعلاميين هناك أخطاء وأناشدكم مراجعتها والتوقف أمامها"[2].

وأشار الباحث والمؤرخ السياسي المصري محمد الجوادي، خلال برنامج الواقع العربي على قناة الجزيرة الفضائية، إلى أن الإعلام المصري جزء من جهاز المخابرات، الذي ليس جهازا أمنيا صرفاً، وإنما يقوم على إعداد خطابه الأمني، وتسويقه من خلال أدواته للرأي العام. ولفت النظر إلى أن تعويق الانتصار الذي بشرت به الثورة كان هدفا للمخابرات عبر تلاعب بالعقول تنفذه وسائل الإعلام.[3]

كما اتسعت قائمة المحرومين من الظهور الإعلامي بعد عام من حكم السيسي، سواء في وسائل الإعلام الرسمية أم الخاصة، لتشمل مؤيدين لانقلاب 30 يونيو بدأوا في توجيه انتقادات لنظام السيسي. ومنع "عصام الأمير" رئيس اتحاد الإذاعة والتلفزيون، أي معارض للسيسي من الظهور على الشاشة، وبالمثل فعلت الفضائيات الخاصة. وضمت قرارات الأمير، الاطلاع بشكل يومي على أسماء الضيوف، ومنع ظهور أي ضيف مؤيد أو حتى متعاطف

[1] **الاذرع الإعلامية للسيسي**، نقلا عن عربي21، تاريخ التصفح 2019/09/17، عن الموقع https://arabi21.com/story/804013 19 يناير 2015.

[2] توفيق عكاشة، **خلال ظهوره على قناة أون تي في**، في 28 ديسمبر 2015. تم المشاهدة من خلال https://www.youtube.com/watch?v=we4sQcARLnM يوم 2019/09/18.

[3] باسم القاسم ، ربيع الدنان، **مصر بين عهدي مرسي والسيسي**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت،2016 ، ص329.

مع الإخوان، إضافة إلى المعارضين لانقلاب 30 يونيو، أو الذين ينتقدون أداء مؤسسات الدولة خاصة المؤسسة العسكرية وضمت قائمة الممنوعين، القائمة التي توصف بأنها الأضخم في اتحاد الإذاعة والتلفزيون، أدباء، وسياسيين، ونشطاء، وقيادات حزبية. ومن تلك الأسماء بلال فضل، وعمرو حمزاوي، وفهمي هويدي، وعلاء الأسواني، وباسم يوسف، وريم ماجد، وزياد العليمي، وأحمد فوزي، وعبد المنعم أبو الفتوح، ومحمد سليم العوا، وخالد داوود.[1]

ذكرت لجنة حماية الصحفيين في يونيو 2015 أن السلطات المصرية تحتجز 18صحفيا على الأقل في السجون المصرية لأسباب مرتبطة بتغطيتهم الصحفية، ويواجه معظمهم اتهامات بالانتماء لجماعة الإخوان المسلمين، وهذا، بحسب لجنة حماية الصحفيين، رقم قياسي منذ سنة 1990، "وهذا أعلى عدد للصحفيين السجناء في مصر منذ بدأت لجنة حماية الصحفيين في عام 1990 تسجيل بيانات حول الصحفيين المحتجزين، وقالت اللجنة غالبا ما يكون اعتقال الصحفيين في مصر عنيفا، ويتضمن الضرب، وإساءات أخرى، ومداهمات لبيوتهم ومصادرة مقتنياتهم، غير ان هذا العدد من المعتقلين ظل في تزايد كبير مع تزايد الوقت الذي يتربع فيه السيسي على عرش مصر.[2]

وقد توقفت منظمة مراسلون بلا حدود أمام مفارقة مدهشة بين ما تتضمنه مواد مشروع الدستور المعدل الذي تم إقراره في الاستفتاء من نصوص تتعلق بحماية حرية الصحافة والإعلام وبين ما يجري على الأرض من ممارسات أصبح معها العمل الصحفي في مصر مهمة صعبة ومعقدة أكثر من أي وقت مضى؛ "فعمليات الاعتقال أو الاحتجاز أو الحبس بحجج واهية، ناهيك عن المتابعات القضائية ضد الصحفيين، بات لها تأثير سلبي خطير

[1] قائمة المحرومين من جنة الاعلام..السيسي رقم قياسي، نقلا عن موقع اخبار مصر، تم التصفح بتاريخ 2019/09/09، https://masralarabia.net /662141. 14 يوليو 2015.

[2] باسم القاسم، ربيع الدنان، **مصر بين عهدي مرسي والسيسي**، مرجع سابق، ص 330.

على المهنة، ورغم هذه التعهدات الدستورية، تواصل السلطات المصرية حملتها القائمة على الاعتقال والاحتجاز التعسفي للصحافيين الإعلاميين.[1]

وعموما اعتمدت وسائل الإعلام على العديد من الشائعات الإعلامية وهي:

1. توجيه اللوم إلى الشعب وليس إلى السيسي، وأنه لا يجب محاسبة السيسي بعد عام واحد من حكمه، بل يجب محاسبة الشعب. وأن من لا يعجبه الوضع عليه أن يترك البلاد ويبحث عن دولة أخرى يعيش بها.

2. التحذير من رحيل السيسي، والفوضى التي ستنتشر نتيجة لذلك، لدرجة أن مصر ستصبح مثل سوريا والعراق.

3. التقليل من طموحات الشعب، ودعوته إلى الصبر، والحديث بأن الفترة القادمة ستكون صعبة، لذلك يجب ترشيد الاستهلاك وتحمّل الأوضاع الحالية إلى أن تتحسن.

فالحالة الصراعية السائدة كان أثرها واضحا على الرسالة الإعلامية، والتي كلما تزايد فيها تصعيد الاستقطاب والمواجهة بين أطراف مختلفة كلما تدنت مهنية التناول بل واللغة المستخدمة ذاتها. الأسوأ هو أن الإعلام المؤسسي في هذه الفترة بدأ يعكس صورة مصادر المعلومات غير المؤسسية المتاحة من خلال شبكة الانترنت من حيث ارتباط المعلومة وصياغتها بتوجه الوسيلة الإعلامية وانحيازها، وهو ما أفقد الإعلام المؤسسي ميزته النسبية المتمثلة في امتلاكه الموارد التي تمكنه من الاقتراب من رصد الواقع. من ثم تحول التنوع غير المسبوق في الإعلام في هذه الفترة إلى صورة من صور الاستقطاب في المجتمع تعكس فقط توزعه بين توجهات مختلفة، فكان اختيار الوسيلة الإعلامية مبنيا لا على مهنيتها أو مصداقيتها أو على مدى موثوقية ما تقدمه بقدر ما كان مبنيا على انحياز المشاهد المسبق

[1] بيان لمنظمة (مراسلون بلا حدود)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2013. http://www.anhri.net/?p=87376

إلى التوجه الذي تمثله هذه الوسيلة، ونتج عن ذلك أن الإعلام في هذه الفترة كان في الوقت نفسه يعكس الاستقطاب المجتمعي ويسهم في تعميقه.

وتتلخص مظاهر السيطرة على الاعلام في:

أ- تأسيس أذرع إعلامية: اعتماد السيسي على الإعلام كأداة أساسية في ترسيخ أركان نظامه وإستراتيجية محورية في الترويج لتوجهاته وسياساته سواء كانت في الداخل أو الخارج، إذ إنه منذ الوهلة الأولى التي عين فيها السيسي وزيرًا للدفاع وما تلاها عقب انقلاب الثالث من يوليو كان حريصًا على إحكام قبضته على الإعلام بشتى الصور، لكن هذا ما كان أن يتم بصورة كاملة، ومن ثم كان التنفيذ مرحليًا وعبر عدد من الخطوات[1].

- الترويج لدور الجيش، في أعقاب انقلابه على الرئيس الأسبق محمد مرسي، مشيراً إلى احتواء الإعلاميين من خلال أذرع، يحتاج بناؤها إلى بعض الوقت، للتأثير الإعلامي.

- التحدث عن مكانة الإعلام لدى القوات المسلحة وأجهزتها بصورة كاملة، وذلك حين أكد أن الجيش مهموم بمسألة الإعلام والإعلاميين، مضيفًا "ما نحتاجه لم نصل إليه بعد، ونعمل على تحقيق نتائج أفضل."

ب - إستراتيجيات السيطرة: حيث بدا السيسي في ترسيخ أركان نظامه من خلال التفكير في إستراتيجيات أخرى يهدف من خلالها إلى إحكام قبضته على منظومة الإعلام بشكل كامل، من خلال تفريغ الساحة تمامًا من الوسائل التي من الممكن أن تمثل عقبة أمام تحقيق أهدافه كمرحلة أولية، يليها السيطرة على المتبقي منها، من خلال ثلاث إستراتيجيات اعتمد عليها السيسي لفرض الهيمنة على المناخ الإعلامي برمته.[2]

[1] باسم القاسم و ربيع العدنان، الأداء الإعلامي، مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات ، بيروت لبنان، ط1، 2016، ص65.

[2] شحاتة عوض، أزمة الإعلام الخاص بمصر، المرجع سابق.

أولها: تجنيد عدد من رجال الأعمال لتكريس حكمه والعزف على أوتار التمجيد والإشادة والمديح، وذلك بزرعهم في بستان الإعلام عبر شراء بعض القنوات والصحف والمواقع الإخبارية، على رأسهم أحمد أبو هشيمة الذي تم الإطاحة به مؤخرًا لحساب شخصية أخرى.

ثانيها: إرهاب العاملين في مجال الإعلام وتضييق الخناق عليهم عبر حزمة من القوانين التي صدرت خلال السنوات الثلاثة الأخيرة، أبرزها: قانون الإرهاب وقانون الإعلام.

الإستراتيجية الثالثة التي انتهجها النظام لبسط نفوذه الكامل على الإعلام بعد تجنيد رجال أعمال لصالحه وفرض حزمة القوانين والقرارات التي ترهب كل من يفكر أن يغرد منفردًا بعيدًا عن الطريق الذي تم رسمه له، كانت زرع عسكريين سابقين في هذه المنظومة، من خلال إشراكهم كملاك أو مديرين لبعض الوسائل الإعلامية.

ج- شبكات إعلامية

تمخضت الإستراتيجيات الثلاثة السابقة عن تكوين شبكة إعلامية موحدة تخضع للنظام الحالي، إما عن طريق التملك أو المشاركة في الإدارة، حتى باتت الغالبية العظمى من الوسائل الإعلامية في قبضة المخابرات على وجه الخصوص، وهو ما يفسر العزف الجماعي لتلك الوسائل على نفس الوتر في ذات التوقيت، كون ذلك يؤكد وحدة المصدر وأحادية التوجيهات عن طريق ما يسمى في كواليس العاملين في الحقل الإعلامي بـ"ضابط الاتصال".[1] في 2017 تم إعلان مجموعة قنوات "دي إم سي" الممولة وفق ما تم إعلانه بعد ذلك لضابط الاستخبارات العامة ياسر سليم وزميله طارق إسماعيل الذي يدير محطة راديو (9090)، والموقع الإلكتروني **"مبتدا"**، عبر شركته (دي ميديا)، ويعد أشهر مذيعيها أسامة كمال، أحد أقرب الإعلاميين للسيسي.

[1] سارة المصري ، **الإعلام المصري: استقلالية منقوصة ومهنية معيبة: عن مفهوم الاستقلالية وواقع الإعلام المصري بعد30 "يونيو** ".مصر: مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2014. ص25.

الهدف الرئيسي لتدشين هذه المجموعة وفق مقربين منها تحسين الصورة الذهنية لهذا النظام بعد تراجع شعبية العديد من الوجوه الإعلامية التقليدية التي تفقد يومًا تلو الآخر مكانتها لدى الشارع المصري، ومن ثم كان البحث عن منبر آخر يعكس توجهات الدولة بوجوه جديدة.

في سبتمبر 2017 أعلنت شركة "فالكون جروب" شراء شبكة تليفزيون "الحياة"، من خلال صفقة بلغت قيمتها مليار و400 مليون جنيه، وذلك عن طريق شركة "هوم ميديا" التابعة لها التي ضمت مجموعة كبيرة من الإعلاميين المحسوبين على نظام السيسي مثل أحمد شوبير وإيناس جوهر وخيري رمضان وبوسي شلبي وهبة الأباصيري والمنيري.

المجموعة برمتها يُديرها الوكيل السابق لجهاز الاستخبارات الحربية اللواء شريف خالد، ويساعده حزمة من الضباط السابقين في نفس الجهاز، وتدين بالولاء الكامل له إداريًا وماليًا، كما اشترت قنوات العاصمة أيضًا التي كان يملكها البرلماني سعيد حساسين – الذي ورد اسمه في تقرير نيويورك تايمز – وأسند إدارتها للمتحدث السابق للقوات المسلحة العميد محمد سمير[1].

وهكذا سعى السيسي إلى الترويج لنظامه داخليًا عبر العزف على ما يسمى بأوتار الإنجازات التي قام بها خلال الفترة الرئاسية الأولى والولاية الثانية التي لم تنقضي بعد، في محاولة لتعبيد الطريق أمامه وشيطنة المعارضة بشتى أنواعها من جانب، وتقديم أوراق الاعتماد خارجيًا من خلال الرضوخ لإملاءات واشنطن وتل أبيب كونهما أحد أسباب استتباب وترسيخ أركان نظامه من جانب آخر، ليجد في الإعلام عصا موسى التي تساعده في تمرير تلك السياسات والتي لا يمكن الاستغناء عنها مطلقًا، يقينًا منه أن الاقتراب منها قد يهدد مستقبله السياسي بل وحياته أيضًا.

[1] باسم القاسم و ربيع العدنان، الأداء الإعلامي، مرجع سابق، ص67.

- ثانيا: ملف حقوق الانسان

في ظل حكم الرئيس عبد الفتاح السيسي، قضت السلطات المصرية فعليًا على مساحات التعبير والتجمع السلمي والحق في تكوين الجمعيات، وارتكبت قوات الأمن بتواطؤ مع المدعين العامين والقضاة جرائم الاعتقال والاحتجاز التعسفي، ومحاكمة الآلاف، بمن في ذلك مئات المدافعين عن حقوق الإنسان وحقوق الأقباط، والمتظاهرين السلميين، والصحفيين والأكاديميين، والفنانين، والسياسيين، والمحامين. وقد سبق وأقر فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي أن الاحتجاز التعسفي أضحى ممارسة ممنهجة في مصر. كما تعرض الكثيرون للإخفاء القسري والتعذيب وسوء المعاملة والاحتجاز لأشهر أو لسنوات في ظروف احتجاز غير إنسانية دون محاكمة، على خلفية اتهامات لا أساس لها تتعلق بالإرهاب. وقد أُدين العديد منهم في محاكمات جائرة، منها محاكمات عسكرية وأخرى جماعية، وحُكم على بعضهم بالإعدام، استنادًا إلى اعترافات تحت التعذيب.[1]

كما استخدمت السلطات المصرية قوانين معيبة بدعوى (حماية قيم المجتمع). والتي رأت في سلوك النظام حرجاً لها في مسائل اختراق مقومات الديمقراطية وانتهاك حقوق الإنسان. وقد تعددت التقارير الدولية التي كشفت عن مستوى التدهور في هذا الملف، وارتفعت حدة الانتقادات في وجه النظام، عقب توجيه اتهامات دولية بضلوعه في مجزرة فض الاعتصام الشهير في رابعة.[2]

فيما لم يقتصر الدور على انتهاك حقوق الإنسان، بل تجاوز ذلك مع سن جملة من التشريعات والقوانين، لمنع حق التظاهر سلمياً بقانون 107 لعام 2013، والسماح باعتقال آلاف المدنيين، ممن نُسبت لهم تهم مغلفة بطابع الإرهاب، ما أدى إلى تورط جهاز الأمن القومي،

[1] منظمة العفو الدولية، "مصر: أكبر موجة من الاعتقالات الجماعية منذ وصول الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة السلطة) "بيان صحفي، 2 أكتوبر/تشرين الأول 2019.

[2] منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا) "رقم الوثيقة.(MDE 12/1399/2019 :

والشرطة والأجهزة الأمنية، في ممارسات أعمال خارج القانون، وصُنّف البعض على قائمة الترقب الدولي بعد قصة مقتل الطالب الإيطالي" جوليو ريجيني" والذي ظهر أنه ذهب ضحية صراع بين الأجهزة الأمنية والاستخبارية وفقاً للتايمز البريطانية.[1]

لقد ارتبط خطاب مكافحة الإرهاب بسياسات داخلية تمثلت أولاً في سحق المعارضين، وتنفيذ إعدامات جماعية بعد أحكام القضاء العسكري، وصولاً لربطها بالسياسة الخارجية مع بعض الدول لمحاربة التنظيمات الجهادية العابرة للحدود.

وعليه توالت التنديدات من المجتمع الدولي ناهيك عن منظمات حقوق الانسان حول الانتهاكات التي يحاول السيسي واعلامه ان يبررها تحت ضريعه مكافحة الإرهاب، غير انها محاولة لتكميم الافواه وعزل مختلف القوى عن العمل السياسي وحرية الراي التعبير، والذي انكرها حتى حلفاء كانو أصدقاء للنظام الحالي وانكارهم لهاته الانتهاكات خصوصا بعد تولي جو بايدن لرئاسة الولايات المتحدة الامريكية والذي تعهد بمعاقبة كل ما من شأنه ان يعيق تكريس الديمقراطية، وهذا ما ظهر جليا من خلال التقرير الاممي الذ وقعت عليه اكثر من 31 دولة في 12 مارس 2012،[2] ضم حكومات كل من؛ أستراليا، والنمسا، وبلجيكا، والبوسنه والهرسك، وبلغاريا، وجمهورية شمال مقدونيا، وكندا، والتشيك، والدنمارك، وإستونيا، وفرنسا، وفنلندا، وألمانيا، وآيسلاندا، وإيرلندا، وإيطاليا، ولاتفيا، وليختنشتاين، وليتوانيا، ولوكسمبورغ، وهولندا، ونيوزيلندا، والنرويج، وسلوفينيا، وإسبانيا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية، وجمهورية الجبل الأسود (مونتينيغرو)، وكوستاريكا.

[1] بيان لمنظمة (هيومن رايتس)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2015. http://www.anhri.net/?p=87376

[2] بيان لمجلس حقوق الانسان بالأمم المتحدة، مقدم باسم دولة فنلندا نيابة عن 31 دولة، 12 مارس 2021.

قال جون فيشر، مدير مكتب هيومن رايتس ووتش بجنيف: "تنبيه المجلس لحالة حقوق الإنسان في مصر ومعالجة الانتهاكات بشكل صحيح يعد أمر بالغ الأهمية لضمان استقرار مصر على المدى الطويل وصون كرامة شعبها".[1]

المطلب الثالث: التوجيه العسكري للاقتصاد والسياسية الخارجية.

أولا: التوجيه العسكري للاقتصاد.

صار الجيش منذ انقلابه في يوليو 2013 المشرف والمراقب الأول على الاقتصاد المصري، فمع استلام السيسي الحكم، كرّس جهوده من أجل التمكين السياسي والاقتصادي للجيش و"توليد أقصي قدر من الأرباح للعسكريين وشبكاتهم المختلفة"، والمساعدة على خلق طبقة عريضة من العسكريين المتقاعدين والعاملين في المنشآت العسكرية والأمنية والاقتصادية والمدنية ومؤسسات الدولة والهيئات الحكومية، فالجيش المصري يسيطر على نحو 30% من الاقتصاد المصري، ويتميز الاقتصادي العسكري بتسخير الجنود وعدم الكفاءة الإدارية والاعفاء من الضرائب والجمارك وغياب الرقابة والمساءلة والحصول على مداخيل الانتاج وخدمات النقل والطاقة بصورة مجانبة. كما يسيطر الضباط على السلطة والقضاء ونسبة كبيرة من الوظائف القيادية العليا في الدولة لذلك، فإمبراطورية الضباط الاقتصادية تزاحم القطاع الخاص وتطرد الاستثمارات الاجنبية، وتهدر ثروات البلاد والاموال العامة وتشوه آليات السوق، بالإضافة لانخراط الضباط في الاعمال التجارية يحد من الكفاءة القتالية للجيش وقدرته على الدفاع عن الوطن ومحاربة الارهاب والابتكار والتطوير.[2]

[1] منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا، مرجع سابق.

[2] شانا مارشال، **القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية**، مركز كارنيغى للشرق الأوسط، 25أبريل،2019

فالمؤسسة العسكرية في مصر تحظى بنفوذ واسع وتسيطر على نسبة كبيرة من موارد الدولة وتقيم عدداً كبيراً من مشاريع استصلاح الاراضي، والبنى التحتية، والصناعات الغذائية والسلع الاساسية والالكترونية والزراعية والحديد والاسمدة وغيرها.[1]

فقد ركز الجيش المصري على الصناعات العسكرية وما يرتبط بها من صناعات مدنية.

ويتكون الجيش المصري حالياً من نحو نصف مليون مجند، لم يقاتلوا منذ حرب 1973، ورغم عدم خوض مصر معارك منذ هذا التاريخ، لم يتم تقليص عدد القوات المسلحة أو نصيبها من الموازنة العامة للدولة. فغالبية الضباط العاملين في القوات المسلحة، بما فيهم، السيسي لم يخوضوا أي حروب في حياتهم، ورغم ذلك يحظى الجيش المصري بنحو29 % من الموازنة العامة للدولة ويسيطر على نحو 50% من الاقتصاد ويتمتع الضباط بمرتبات ومزايا تصل على عشرة أضعاف او أكثر عن مثيلاتها من مدرسيين واطباء ومهندسين.

أ: الإمبراطورية الاقتصادية للجيش:

لقد تناولت كثير من التقارير والدراسات إمبراطورية الجيش المصري الاقتصادية، فعلى سبيل المثال ذكرت شيرين تادرس في تقرير لها على قناة الجزيرة أن إمبراطورية الجيش الاقتصادية ونسبتها في الاقتصاد المصري هي أحد الاسرار الغامضة في الدولة[2]، كما وصفتها دراسة للباحثة شانا مارشال نشرت في موقع مركز كارنجي لدراسات الشرق الاوسط بأنه "الصندوق الاسود" في مصر.

فالجيش المصري يملك ويدير عدد كبير من النوادي الاجتماعية والمجمعات السكنية، والقرى والمنتجعات السياحية. كما أنه يملك ما يزيد على 35 مصنع وشركة حيث تنتج

[1] المرجع نفسه.

[2] الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصرى، نقلا عن المعهد المصري للدراسات، تم التصفح ، 2019/03/15 https://eipss-eg.org 07/يونيو/2018.

مصانعه كل شيء من شاشات التليفزيون والمعكرونة إلى الثلاجات والمخابز والمحاجر وغيرها، كما أن لديهم مطاعم ونوادي وفنادق وملاعب رياضية. ويقدم كثير من الخدمات ايضا مثل إدارة محطات البنزين ويملك ويدير عدداً من القطارات الحربية التي تسمح للجمهور بركوبها وتحصيل رسوم في المقابل. كما استحوذ الضباط على مساحات كبيرة من شواطئ مصر وأراضي البناء والأراضي الزراعية. فمعظم العقارات يمتلكها الجيش في مواقع ممتازة.[1]

كما حافظ الجيش على لائحة طويلة من الامتيازات المالية والصناعية، بما في ذلك الوقود المدعوم، والسيطرة على قطاع العقارات المُربِح، وتسخير المجندين للعمل في بيوت ومصانع ومزارع الضباط، وممارسة إشراف خارج عن القانون في قطاعات تتراوح من البتروكيماويات إلى السياحة.[2]

واتسعت إمبراطورية الجيش وزاد نفوذه بشكل غير مسبوق منذ أن أشرف على إطاحة رئيسَين مصريَّين، هما حسني مبارك في العام 2011 ومحمد مرسي في العام 2013، فقد حصل على ما يزيد عن40 مليار دولار من دول الخليج، وهمش منافسيه السياسيين، كما استأنف تجديد مؤسساته ومصانعه المتهالكة، واستحوذ على مناقصات كثيرة من مشاريع البنى التحتية الضخمة، وأدخل كثير من الجنرالات إلى كافة مناصب الحكم، أضف إلى ذلك، سحب نحو19 مليار دولار من الاحتياطي النقدي أيام حكم المجلس العسكري، كما زاد الدين العام بنحو 200 مليار جنيه في العام الاول للانقلاب. كل هذه الاموال والثروات لا تخضع لاي رقابة ولا يعرف أين أنفقت، وتعتبر شركة النصر للخدمات والصيانة (كوين سيرفس) من أهم الشركات الخدماتية المملوكة للجيش، فهي

[1] يزيد صايغ، **فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر**، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 1أغسطس 2017

[2] شيرين تادروس، مرجع سابق

تقدم جميع انواع الخدمات المختلفة مثل الامن والحراسة وادارة الفنادق والنظافة والتطهير وصيانة المعدات والمنشآت وصيانة السيارات والتجميل والتوريدات.[1]

وتعتبر قناة السويس أكبر الهيئات التي يسطر عليها الجيش ويبلغ دخلها السنوي نحو 5 مليار دولار، ومن أهم مظاهر تضخم إمبراطورية الجيش العسكرية بعد الانقلاب، نقل أصول ميناء العريش للجيش المصري في يونيو عام 2014.

كما قام العسكر بمصادرة أموال وشركات الاخوان مؤخراً مما يدمر بيئة الاستثمار والثقة في القوانيين ودولة المؤسسات في مصر. فقد صادروا أموال نحو1400 من الاخوان و16 شركة صرافة وكثير من الجمعيات الخيرية.

وعليه فإن تضخم إمبراطورية الضباط وتغولهم في كافة مناحي الحياة، وثرائهم الفاحش وتسخيرهم الجنود وعدم تفرغهم لمهنتهم الاساسية، واتخاذهم من الزي العسكري غطاءً ودرعاً لاقتصادهم الاسود يثير حفيظة قطاع كبير من المصريين، ويدعم الدعوات بوضع شركات ومصانع الجيش وحتى ذمة الضباط المالية تحت الرقابة الشعبية.

ثانياً: خصائص المؤسسات الاقتصادية للجيش

تتمتع المؤسسات الاقتصادية للجيش المصري بمزايا خاصة مما يؤدى إلى تشويه آليات السوق ومزاحمة القطاع الخاص والاجنبي وتهميش المرأة وتجفيف منابع المعرفة والخبرة في مصر. ويعرض القسم اللاحق بعض هذه المزايا:[2]

1. استخدام عمالة رخيصة: فمعظم العاملين في هذه المؤسسات من الجنود ونسبة الموظفين المدنيين ضئيلة ويتقاضون مرتبات بسيطة. فعلى سبيل المثال، من الشائع أن

[1] عبدالسلام رحومة، **تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية**، 10أغسطس 2015.
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm

[2] شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية، مرجع سابق.

يسخر الضباط بعض الجنود للخدمة في مزارعهم وشركاتهم وبيوتهم. وأشهر قضية معروفة في هذا الشأن هي قضية تسخير العادلي لعشرات الالاف من جنود الامن المركزي للعمل في مزرعته.

2.عدم وجود رقابة برلمانية على الجيش واستقلاليته عن باقي مؤسسات الدولة وتداخل ملكية الضباط الخاصة مع المزايا التي يحصلون عليها مع ملكية الجيش نفسه. لذلك لا توجد إحصائيات أو أرقام دقيقة عن حجم الاراضي التي يمتلكها الافراد العسكريون.

لقد عدّل المجلس الاعلى للقوات المسلحة، الذي كان يتولّى حكم البالد آنذاك، قانون القضاء العسكري في مايو2011، وفى هذا التعديل، أضاف المجلس العسكري مادّة تعطي النيابة والقضاة العسكريين وحدهم الحق في التحقيق في الكسب غير المشروع لضباط الجيش، حتى لو بدأ التحقيق بعد تقاعد الضابط، وطبقاً لهذه المادة نجد أن الضباط المتقاعدين يعتبرون بمنأى عن المحاكمة أمام القضاء المدني.

كما أصدرت الحكومة قانوناً في أبريل 2014 يقيّد حق الاطراف الاخرى في الطعن على العقود التجارية والعقارية الموقّعة مع الدولة، وبموجب هذا القانون اقتصر حق التقاضي على الحكومة والشركات المشاركة في الصفقة فقط، ويخشى كثير من المحللين أن يؤدّي هذا القانون إلى الحد من الرقابة والمساءلة الشعبية على مناقصا وعقود الحكومة.[1]

3. الاعفاء الضريبي والجمركي: كل خدمات ومشروعات الجيش معفاة من الجمارك والضرائب. لذلك فهي منافس قوى وشرس للقطاع الخاص وتقف حائلا أمام جذب الاستثمارات الأجنبية، فالقطاع الخاص والاجنبي لن يستطيع منافسة شركات معفاة من الضرائب، وتوظف الجنود بالتسخير، وتحصل على الطاقة وخدمة النقل والارض والمواد الاخرى بالمجان.

[1] عبدالسلام رحومة، مرجع سابق.

4. التوريث: من المعروف أن الاولوية في الكليات العسكرية يكون أبناء الضباط فمثالاً، إثنين من أبناء السيسي ضباط في الجيش، ولا تنحصر الوساطة والمحسوبية في التعيين على أبناء الضباط فقط بل امتدت إلى أقربائهم ومعارفهم وحتى شملت أبناء من يدفع لهم. ولم تنحصر المحسوبية والواسطة في كتائب الجيش فقط بل امتدت إلى كل مصانعه ومؤسساته ومشروعاته.[1]

2: التدخل في العمل التطوعي:

لم تكتف المؤسسة العسكرية بالسيطرة على نسبة كبيرة من الاقتصاد المصري الرسمي بل امتد إلى الاقتصاد غير الرسمي والجمعيات الخيرية والمنظمات غير الهادفة للربح أيضاً، فقد أصدرت حكومات الانقلاب منذ تولي عدلي منصور مقاليد الامور عدة قرارات للسيطرة على الجمعيات الخيرية والمستشفيات والمدارس التابعة للإخوان وغيرها من الهيئات الخيرية.

فقد أصدر عدلي منصور قراراً بالتحفظ على 1055 جمعية في القاهرة ومحافظات الجمهورية، ومنها الجمعية الشرعية وجمعية أنصار السنة، وواصلت حكومات الانقلاب التحفظ على أموال الجمعيات الخيرية وممتلكات الاخوان وآخر هذه الاجراءات هو تحفظها على16مستشفى خيرية بزعم تبعيتها الإخوان في5 محافظات في أغسطس 2015.[2]

وتشير التصريحات الرسمية إلى أن العسكر استولى في الـ 18 شهر الاخيرة على 1117 جمعية خيرية ومؤسسة غير هادفة للربح و103 مدرسة و50 مستشفى بسبب توجهها

[1] مها القاضي ومصطفى يحى، تجميد أموال الجمعيات الأهلية في مصر .. من يدفع الثمن؟، 27ديسمبر2013.
https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131227_egypt_ngo_freeze

[2] يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مرجع سابق.

الإسلامي، هذا إلى جانب تجميد أموال 1345 عضو بارز في جماعة الاخوان المسلمين، كما جمدوا 16 شركة صرافة.

3: مخرجات التوجيه العسكري للاقتصاد:

- تدهور وتدنى الكفاءة الاقتصادية:

يعتقد كثير من العلماء والخبراء أن القطاع الخاص هو القادر على تحقيق التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية. فالقطاع العام، بما فيه المشروعات المملوكة للجيش يعاني من مجموعة من المشاكل منها سوء الادارة وفسادها، واستخدام المحسوبية في التوظيف، وتدنى الكفاءة، وضعف الانتاجية، وقلة الحافز لدى العاملين. فالحافز لدى جنود القوات المسلحة لزيادة الانتاج وتحسين الجودة في مشروعات الجيش يكاد يكون منعدم، كما أن خبرة ضباط الجيش في الادارة والتسويق وخدمة العملاء وتطوير المنتجات متدنية للغاية.[1] لذلك نادى عدد من الاقتصاديين بتخصيص أو خصخصة القطاع العام لمواجهة هذه المشاكل. وبالفعل قامت مصر وبريطانيا وليبيا فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وكندا والبرازيل وبنغلاديش وغيرها من دول العالم بخصخصة معظم أو نسب متفاوتة من قطاعها العام.

لقد خصخصة مصر بالفعل 282 شركة قطاع عام بمبلغ يصل إلى نحو 53.644 مليار جنيه خلال الـ 21 عام الاخيرة، ورغم ذلك، لم يتم خصخصة أي من المؤسسات المملوكة للجيش رغم أنها تعاني من مشاكل أكبر من مشاكل شركات القطاع العام.

كما أن قلة خبرة العسكر بإدارة الأعمال والاقتصاد أدى إلى قيامهم بمشروعات كبرى تفتقد للجدوى الاقتصادية فمثالا: تم إهدار نحو 100 مليار جنيه في تفريعة قناة السويس كان يمكن توظيفها في حل مشكلة الطاقة واستصلاح 5 مليون فدان كافية لتوظيف 5 مليون

[1] الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصرى، مرجع سابق.

فرد، ومن المشروعات الفاشلة التي تبنتها المؤسسة العسكرية هو بناء عاصمة جديدة لمصر على طريق مصر السويس الصحراوي او ما يعرف بالعاصمة الادارية،[1]

2- تعميق الفجوة الطبقية:

لقد أصبح للجيش المصري كيان منفصل جغرافياً واقتصاديا وقانونياً واجتماعيا عن الدولة، فرجال الجيش يعيشون في مجمعات سكنية مغلقة خاصة بهم[2]، أضف إلى ذلك أن له وضع خاص في الدستور ولا يخضع لرقابة البرلمان، كما استفاد تحالف الجيش والشرطة والبلطجية من زيادات كبيرة في الأجور والمزايا بعد الثورة والانقلاب، على عكس القطاعات الاخرى، فعلى سبيل المثال، رفع السيسي مخصصات القوات المسلحة مؤخراً بنسبة 29% وزاد ميزانية الجيش بنسبة 28% أي بما يعادل 49 مليار جنيه، وبالمثل، زادت مرتبات القضاة بنسبة 30%، هذا بالإضافة إلى الزيادات التي حصل عليها الجيش والشرطة بعد الثورة وفى عهد الرئيس مرسى. كما استفاد هذا التحالف من زيادات كبيرة في الأجور والمزايا بعد الثورة والانقلاب بخالف القطاعات الاخرى. كل هذه الزيادات لا يستفيد منها إلا تحالف الجيش والشرطة والقضاء.

بالإضافة إلى أن الالتحاق بسلك القضاء والسلك الدبلوماسي والكليات العسكرية والعمل في المؤسسات والشركات المملوكة للجيش مقتصر فقط على أبناء وأقارب الضباط. وربما هذا أهم أسباب تأييد نسبة لا يستهان بها من المصريين للجيش. كما أن الجيش والقضاء والشرطة همشوا قطاعاً واسعا من المصريين وحرموهم من كثير من الوظائف الادارية العليا.

---

[1] على ظلط ومها البهنساوى، **العسكر يحكمون وزارات مصر**، صحيفة الوطن، 1 مايو 2012

[2] أكبر 200 منظمة حصلت على براءات إختراع في أمريكا، 27أغسطس 2015.-https://ipo.org/wp-content/uploads/2013/06/Top-300_6.23.13.

كما طالت هذه الطبقية نسبة كبيرة من الضباط أنفسهم. فنسبة كبيرة من صغار الضباط لا يتم ترقيتهم إلى رتب عليا بسبب توجهاتهم السياسية أو قرابتهم من الإسلاميين أو بسبب عدم حصولهم على الثقة من القيادات العليا أو الشك في ولائهم للنظام، لذلك يتم إحالتهم للتقاعد مبكراً ويحرمون من مزايا التقاعد التي يحصل عليها في الرتب العليا.

وهكذا فإن الانضمام إلى إمبراطورية الضباط (سواء عن طريق الكليات العسكرية أو المصاهرة) يوفّر وسيلة الارتقاء في السُلم الاجتماعي وضمان الأمان الوظيفي والتمتع بعدد كبير من الخدمات بينما يحرم من هم خارج هذه الامبراطورية..

3-السيطرة على السلطة:

قلق الجنرالات على إمبراطوريتهم دفعهم للتدخل في كتابة الدستور والانقلاب على الرئيس مرسي وحل برلمان الثورة والعمل على السيطرة على البرلمانات اللاحقة.[1]

وهذا ما يفسر عقم عملية التحول السياسي التي حافظت عليها المؤسسة العسكرية للاستفادة القصوى من المكاسب التي تبدو في نظرهم مشروعة يضمنها التعديل الدستوري الذي يكرس احقيتهم في الاضطلاع بالشؤون السياسية بصورة مقننة.

غير ان التحول السياسي يفرض على الأقل تقليص الدور الاقتصادي للمؤسسة العسكرية في الاقتصاد المدني، ووضع المميزات التي يتمتع بها مثل الاعانات والاعفاءات الضريبية محل مسألة.[2]

وليس من الغريب في جميع انحاء العالم ان يتمتع الجيش ببعض المزايا وبدرجة ما من السرية، لكن استحواذ الجيش المصري على السلطة والمناصب الادارية العليا ونسبة

[1] على ظلط ومها البهنساوى، العسكر يحكمون وزارات مصر، صحيفة الوطن، 1 مايو 2012

[2] عبد السلام رحومة، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، 10أغسطس2015
http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm

كبيرة من ثروة البلاد، في حين يعاني نحو 80% من الشعب من المرض والفقر والبطالة يعتبر مثال فريد من نوعه في العالم، لذلك أصبح الجيش المصري محل نقد كبير من قبل الشعب وزادت الدعوات المطالبة بوضعه تحت الرقابة والمسألة والشفافية.[1]

4-تغول الفساد:

فالتمدّد الاقتصادي الزائد للجيش وسيطرته على نسبة كبيرة من ثروة البلاد سوف يزيد خصوماته الداخلية ويقلص نفوذه السياسي ويحد من قدرته على الامساك بدواليب السلطة على المدى البعيد.

5-إهدار المخزون المعرفي للجيش:

ومن مظاهر إهدار خبرات وقدرات الجيش المعرفية، أن الجيش لم يستغل خبراته وقدراته لتطهير الساحل الشمالي من الألغام. وبدلاً عن ذلك اشتغل بالسياسة والأعمال، أضف إلى ذلك أن برامج التدريب العسكري التي يقدمها الجيش لطلبة الجامعات تعتبر مضيعة للوقت وإهدار خبرات القوات المسلحة، وكان من الممكن أن يتم تدريب طلبة الجامعات على برمجة الحاسوب أو مهارات الدفاع عن النفس أو الاسعافات الاولية أو أي دورات مفيدة تسهل نقل خبرات الضباط إلى القطاع المدني. [2]

6. تهميش الكوادر المصرية والشباب:

يسيطر الضباط المتقاعدون على نسبة كبيرة من الوظائف القيادية العليا في الدولة، وأدى ذلك إلى تهميش الكوادر والكفاءات المتخصصة، كما يحرم الشباب من فرص التوظيف عندما يشغل هذه الوظيفة ضابط متقاعد، فالضابط المتقاعد يحصل على

[1] أرقام وإحصائيات حول المرأة في مصر، مؤتمر هي والرئيس، أخذ يوم 2015/6/16.

[2] عبد السلام رحومة، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، مرجع سابق.

معاش من القوات المسلحة ومرتب من وظيفته بعد التقاعد، هذا بالإضافة إلى حزمة المزايا والخدمات الاخرى التي يحصل عليها.

فطبقاً لجريدة الوطن، يوجد 18 لواء في الاسكان وهناك 20 ضابط مناصب عليا في وزارة النقل، كما أن نحو 37 من قيادات وزارة البيئة "عسكريين، ويوجد 5 لواءات في وزارة التموين، كما أن رئيس قطاع الامن بوزارة التعاون الدولي عميد متقاعد من رئاسة الجمهورية، ويسيطر متقاعدو سلاح البحرية المصرية على الموانئ المصرية ويعمل خمسة لواءات في مجلس الوزراء أحدهم يشغل وظيفة أمين سر مركز الوزراء، كما بدأت عسكرة وزارة الاوقاف والتعليم والصحة وإدارة الحكم المحلى وكافة مفاصل الدولة.

ولم تسلم حتى المؤسسات البحثية من سيطرة ضباط الجيش، فعلى سبيل المثال، يتكون مجلس إدارة مركز البحوث والاستشارات البحرية بالكامل تقريبا من ضباط الجيش ويرأسه وزير النقل، وتشير التقديرات إلى أن عدد مستشاري الجهاز الاداري للدولة يبلغ 450 ألف مستشار، نسبة كبيرة منهم من الضباط المتقاعدين، لذلك فنظرتنا للعدالة الاجتماعية يشمل الاستغناء عن كافة مستشاري الدولة الذين تخطو سن الـ 60 وكل الضباط المتقاعدين والعامليين بجهاز الخدمة المدنية للدولة واستبدالهم بالشباب. [1]

بالإضافة إلى السيطرة على السلطة، استحوذت إمبراطورية العسكر على نسبة كبيرة من وظائف الجهاز المدني للدولة. وأدى ذلك إلى انتشار الفساد والمحسوبية وإهدار موارد الدولة وتهميش الكفاءات والشباب والمرأة واتساع الفجوة الطبقية ومزاحمة القطاع الخاص والاجنبي في مجال الاستثمار وقطاع الاعمال.

[1] عبدالسلام رحومة، مرجع سابق.

كما أن تمدد إمبراطورية الضباط إلى قطاع العمل الخيري عن طريق السيطرة على الجمعيات الخيرية ولجان الزكاة يمكن أن يقلص دور هذا القطاع في محاربة الفقر وتقديم الرعاية الصحية وغيرها أضف إلى ذلك، احتمال انتشار الفساد والمحسوبية فيه وعدم وصول التبرعات والصدقات إلى مسحقيها. كما يعتبر الجيش المصري من أكبر مراكز الخبرة والمعرفة والبحث العلمي التي لم تستغل الاستغلال الامثل.

- ثانيا: السياسية الخارجية:

سارع عبد الفتاح السيسي في رسم ملامح السياسة الخارجية بما يتناسب وتوجهاته في تثبيت النظام الجديد، واحتكار العديد من الملفات الفاعلة في صنع السياسات الخارجية، حيث لا يمكن فهم مسار العلاقات الخارجية المصرية في عهد السيسي من دون البحث في مسببات تلك التوجهات التي بنُيت عليها، لا سيما أن مبدأ التناقض لم يعد بالإمكان إنكاره، في معادلة مفادها أنه كلما ارتفع مؤشر الانفتاح نحو الخارج على الصعيد الإقليمي والدولي، زاد حجم الأزمات الداخلية وتدهور الوضع السياسي والاقتصادي في الداخل المصري. ما يفسر أن السياسات الداخلية المتّبعة لدى نظام السيسي منذ لحظة الانقلاب، هي مؤشر وامتداد على المدى البعيد لربط أهداف السياسة الخارجية بالأهداف الداخلية المحصورة في صالح بقاء النظام، وتحقيق ديمومته في السلطة وخلق توافق مع مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية التي تسعى للحفاظ على مصالحها مهما كلفها الامر.

عمل السيسي على إعادة تشكيل المشهد السياسي الداخلي، عبر سلسلة من الاجراءات الأمنية، وعلى الصعيد الأمني استطاع نظام السيسي من خلال إعادة هيكلة دوائر الدولة، من دفع بعض الأجهزة التي تعمل لصالحه في تشكيل تكتل سياسي ضمّ عسكريين وأمنيين، عُرف باسم ائتلاف **دعم مصر** ، فضلاً عن استمالة بعض الشخصيات من تيارات مختلفة يسارية

وليبرالية، ومعارضة تقليدية، وذلك بعدما شد الخناق عليها للتماهي مع سياسات النظام الحالي، خوفاً من الاعتقال، أو الإقصاء والتهميش، كما أن بعض الأحزاب قامت بتجميد أعمالها بالداخل والخارج وخرجت من المشهد السياسي كلياً، خصوصا بعد اعتقال رئيس الحزب عبد المنعم أبو الفتوح من قبل السلطات الأمنية المصرية .[1] وقد قادت الانقسامات السياسية داخل الأحزاب من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار إلى نجاح السيسي في الاستفراد بالفضاء السياسي العام، وهو ما شكل ثاني مؤشر لرسم السياسات الخارجية المستقاة من النهج الداخلي، ويمكن تسميتها بمبدأ الانفراد في رسم السياسة الخارجية وحصرها في مؤسستي الرئاسة والاستخبارات، وما يعزز ذلك نجاح النظام الحالي في بسط النفوذ على مؤسستي القضاء والخارجية والإعلام وحصر أدوارهما ضمن فلك توجهات النظام، سيما بعد إجراء عدة تغيرات طالت تغير وظائف بعض وزراء الخارجية من أماكن بعثاتهم الدبلوماسية، إلى أماكن أخرى بشكل يتناسب مع الهدف الاستراتيجي للنظام بالحصول على الشرعية الدولية،[2] ولعبهم أدوار تسمح بغض الطرف للدول الكبرى عن الحملات الأمنية المصرية ضد المتظاهرين، وملاحقة السياسيين، من رموز قوى ثورة 25 يناير، وقد تسبب ذلك بتفاقم الأزمات لوزارة الخارجية مع بعض الدول، على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، غير ان شماعة الإرهاب، حققت نوعاً من الأهداف الخارجية، التي رغبها النظام، في إسراع دول الخليج إلى مد يد العون له لإنقاذ اقتصاده، فعقب الإطاحة بالنظام السابق، همّت المملكة العربية السعودية في إرسال معونة مالية، لدعم الاقتصاد المصري، قُدرت بنحو 7 مليار دولار[3]، تلاها مساعدة أخرى

[1] الأهرام، وزير الخارجية يشرح أولويات السياسة الخارجية، خلال المرحلة الانتقالية، ن– بتاريخ 20–70 2013، شوهد بتاريخ 5– يوليو 2019. https://www.masress.com/ahram/1222098.

[2] العربية، وراء ستائر وزارة الخارجية أجهزة الأمن تلعب من أجل السيطرة، شوهد بتاريخ، 5- تموز/ يوليو 2019. https://www.madamasr.com/ar/2017/05/17

[3] مدى مصر، مصر تتلقى 7 مليار دولار من المساعدات الخليجية، ن- بتاريخ 29- سبتمبر 2013، شوهد بـ 6 تموز/ يوليو 2019. https://english.alarabiya.net/business/economy/2013/09/29/Egypt-received-7bn-of-Gulf-aid-says-central-bank-

بقيمة 12 مليار دولار بعد فوز السيسي في انتخابات 2014، وقد اتضح من الدعم المتقدم حجم التفاهمات الخليجية مع نظام السيسي حيث تنظر تلك الدول إلى المُهددات التي قد تحدث من جراء الفوضى الناتجة عن تنامي صعود تنظيمات خارجة عن نطاق الدولة، إضافة إلى الاعتقاد السائد في قدرات النظام المصري بحماية الأمن القومي العربي، وحركة الملاحة البحرية في البحر الأحمر، ولعب دور فعال في مواجهة المد الإيراني، والذي بات الأولوية الكبرى لبعض الدول، وبالفعل أعرب الرئيس السيسي في 2015 برسالة مُوجهة للملك سلمان: " بأن أمن الخليج خط أحمر وجزء لا يتجزأ من الأمن المصري". ناهيك عن المشاركة في التحالف العربي السعودي – الإماراتي في اليمن.

غير ان الامتعاض الخليجي من النظام المصري في فترة من الفترات اتضح جليا عقب إحدى الاجتماعات للأمم المتحدة في 2017، عندما التقى وزير الخارجية المصري بنظيره الإيراني على هامش اجتماع الجمعية العامة، حيث أجمع البلدان على أن التحالف الذي يقاتل في سوريا، يسعى إلى تغيير النظام، وهو ما رفضه النظام المصري آنذاك، بدليل ان القاهرة أيدت قراراً روسياً صادرًا عن مجلس الأمن الخاص في سوريا، بينما عارضته المملكة العربية السعودية.[1]

إن الافتراق في المواقف اتضح أكثر مؤخراً مع ظهور مؤشرات عن التقارب المصري الإيراني من جراء التصعيد الأمريكي الإيراني الراهن في المنطقة، فبينما ترغب بعض دول الخليج في زيادة الدور الإقليمي في المنطقة لردع إيران ومنعها من تهديد أمن الخليج، تعمل إيران على الاتكاء على مصر بنظامها الحالي، بهدف إرسال رسائل لدول الخليج، كون أن الاعتقاد الإيراني أن مصر ترتبط بعلاقات وثيقة مع دول الخليج من جهة والولايات المتحدة من جهة

[1] العربية، مصر تتلقى 7 مليار دولار من المساعدات الخليجية، ن- بتاريخ 29- سبتمبر 2013، تم التصفح بتاريخ 15 جويلية. 2019

أخرى، إضافة إلى اعتقاد النظام الإيراني بإمكانية لعب مصر دور الوساطة مع دول الخليج. وقد ظهرت العديد من مؤشرات التقارب بين مصر وإيران ففي 11 فبراير 2019، حيث استضاف مكتب رعاية المصالح الإيرانية بالقاهرة احتفالاً بمناسبة الذكرى الأربعين للثورة الإيرانية، وشارك فيه نائب وزير الخارجية المصري، "خالد ثروت".[1]

كما تظهر تجليات التناقضات الخارجية المصرية في سوريا بشكل لافت، فرغم الموافقة المصرية على القرارات الدولية ضد نظام الأسد، إلا أن الخطاب الرسمي في عهد" السيسي" جاء منسجماً مع التوجهات الروسية، عبر دعم مصر لقوات النظام السوري، والاعلان عن وجود تعاون على المستوى الأمني مضيفاً أن مصر وسورية في خندق واحد ضد الإرهاب.[2]

عطفاً على الأزمة السورية، يعتمد نظام السيسي نفس التوجه في الأزمة الليبية، فبعدما كان يدعم توجهات الأمم المتحدة في جهود السلام منذ 2015، ظهر تحولاً في السياسة الخارجية المصرية، اتجهت نحو دعم قائد قوات الجيش الليبي خليفة حفتر بعدما أحرز بعض المكاسب العسكرية على الأرض في جنوب وشرق ليبيا.

ولعل ما تم ذكره يعد أهم الملفات التي ظهر فيها تفاعل السياسة الخارجية المصرية في عهد الرئيس الحالي، ولا يغيب محاولة التأثير في بقية الملفات العالقة مع دول الجوار، كأزمة الحدود مع السودان، ومشروع سد النهضة مع أثيوبيا، وحاولت مصر لعب دور فاعل في حلحلة هذه الملفات منذ استلامها منصب رئاسة الاتحاد الإفريقي في 2019.

---

[1] مصراوي، مصر تدين الهجوم الإرهابي على حافلة عسكرية بجنوب شرق إيران، ت- بتاريخ 16- فبراير 2019، تم التصفح بتاريخ 21 اوت 2019 https://www.masrawy.com/news/news_publicaffairs/details/2019/2/16/1515599

[2] الأسد نحن ومصر في خندق واحد ضد الإرهاب، نقلا عن شبكة رايا الإعلامية، بتاريخ 2015، تم التصفح بتاريخ 20 اوت 2019. https://www.raya.ps/news/915318.html

- ملف سد النهضة مع أثيوبيا:

يمثِل ملف سدِ النهضة أحد أكثر الملفات التي تعكس تراجع ثقل مصر إفريقيا ودورها دوليا، كما يعكس الانفصال بين أولويات النظام السياسي والمصالح الاستراتيجية للدولة، التباطؤ في التعاطي مع ملف بخطورة السد، وبالمقابل ترك الساحة واسعة لإثيوبيا لبناء سمعة ونفوذ كبير بين شعوب إفريقيا، بسياسات أكثر شعبية وديمقراطية، وكذلك في نشر السلم الإقليمي، وقد تجلى آخر مظاهر ذلك في وساطة رئيس الوزراء الإثيوبي، آبي أحمد، بين المتظاهرين السودانيين والمجلس العسكري السوداني لصالح حل سياسي توافقي يرضي المدنيين والعسكريين على السواء، وإلى جانب كونه استمرارًا لسياسات تجاهل إفريقيا منذ عهد مبارك، يأتي هذا التباطؤ في سياق عدد من القيود على تحركات الدبلوماسية المصرية، التي من بين اسبابها :[1]

- الدور الكبير لإثيوبيا في السياسات الإفريقية، واتساع شبكة علاقاتها ومصالحها ضمن القارة، مقابل التمثيل الصوري المصري محدود الفاعلية.

- اختلاف مواقف مصر والسودان والدول التي شملها التحرك المصري المتأخر بشأن سد النهضة والسياسة المائية عمومًا.

- ضعف إمكانات الوساطة، بما في ذلك جهات مفترض بها الحياد كالبنك الدولي؛ ما يرجع لتأخر التحرك المصري من جهة وتدهور وضع مصر دوليا من جهة أخرى، وربما تفيد الوساطات الجديدة المُقترحة من خلال الرئيسين، الأميركي والروسي، في حلحلة الموقف.

- كثافة وتداخل وتشابك مصالح دول حوض النيل؛ بشكل يعقِد خريطة التفاوض والتحرك أمام الجانب المصري.

[1] مجدي عبد الهادي، سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: أبعاد الأزمة والمواجهة،مؤكز الجزيرة للدراسات ، 4نوفمبر 2020. ص10

– تصاعد ضغوط الندرة المائية في دول حوض النيل نفسها؛ بسبب التغير المناخي، مع تصاعد احتياجاتها التنموية من المياه والغذاء والطاقة في نفس الوقت؛ بشكل يدفعها لمزيد من التشدد في مطالبها ومفاوضاتها مع الجانب المصري.

– **العلاقات المصرية التركية:**

حذرت وزارة الخارجية المصرية من تدهور العلاقات منذ أن أطلق أردوغان على السيسي لقب "الطاغية" في يوليو عام 2014. أتى ذلك بعد انتقاد رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان الرئيسَ المصري عبد الفتاح السيسي بأنه «طاغية غير شرعي»، قائلاً إنه لا يمكن الاعتماد على مصر للتفاوض على هدنة مع إسرائيل في أثناء عملية الجرف الصامد، وقال أردوغان للصحفيين: «هل السيسي شريك (في وقف إطلاق النار)؟ إنه طاغية بنفسه»، وقال «إنه لا يختلف عن الآخرين»، وأضاف أن حكام مصر الحاليين هم الذين يعرقلون قنوات المساعدة الإنسانية لقطاع غزة التي تحكمه حركة المقاومة الإسلامية «حماس». قال وزير الخارجية المصري سامح شكري إن تصريحات أردوغان "غير مقبولة.

ألغت وزارة الخارجية المصرية التدريبات البحرية المشتركة مع تركيا بسبب تدخل تركيا بالشؤون الداخلية لمصر، ألغي وزير الخارجية المصري في سبتمبر عام 2014 اجتماعًا مع الرئيس التركي أردوغان بناءً على طلب تركيا بعد أن ألقى أردوغان خطابًا ينتقد مصر في الجمعية العامة للأمم المتحدة. نفى مستشار الرئيس التركي تخطيط قادة الدول للاجتماع. سلّمت وزارة الخارجية المصرية في وقت لاحق أيضًا وثيقة مصورة حول اقتراح الاجتماع الذي طرحته تركيا إلى وسائل الإعلام، ونشرتها صحيفة اليوم السابع المصرية. قررت إدارة السيسي إلغاء اتفاقية الرورو مع تركيا، ومنع تركيا من نقل الحاويات التركية إلى الخليج عبر الموانئ

المصرية. أدت حملة مكثفة بدأتها مصر والسعودية ضد تركيا إلى فقدانها فوزها السهل المتوقع في عضوية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.[1]

أجرى الرئيس رجب طيب أردوغان مقابلة مع قناة الجزيرة بعد محاولة الانقلاب التركية في عام 2016 موضحًا أن «الرئيس السيسي ليس له علاقة بالديمقراطية، وأنه قتل الآلاف من شعبه». ندد المتحدث باسم وزارة الخارجية المصرية أحمد أبو زيد بهذه التصريحات، وقال إن الرئيس التركي «يستمر بإثارة البلبلة ويفقد قدرته على إصدار أحكام سليمة»، وأن هذا يعكس «الظروف الصعبة التي مر بها الرئيس التركي». أوضح البيان أنه "لا يمكنه التفريق بين ثورة واضحة حيث طالب أكثر من 30 مليون مصري بدعم الجيش المصري وبين الانقلابات العسكرية كما نعرفها"، في 22 نوفمبر عام 2017، أمر المدعي العام المصري باعتقال 29 شخصًا اشتُبه بهم بالتجسس لصالح تركيا ضد المصلحة الوطنية لمصر والانضمام إلى منظمة إرهابية، واتُّهِموا أيضًا بغسل الأموال وإجراء مكالمات في الخارج دون ترخيص وتداول العملات دون ترخيص. تضمنت نتائج تحقيق أجراه جهاز المخابرات العامة تسجيل المجموعة مكالمات هاتفية وتمريرها معلومات إلى المخابرات التركية كجزء من خطة لإعادة الإخوان المسلمين إلى السلطة في مصر، انتقد الرئيس أردوغان الرئيس السيسي بشدة قائلًا إنه رفض التحدث إلى «شخص مثله» بعد إعدامه تسعة أشخاص أُدينوا بقتل هشام بركات في فبراير عام 2019.

غير ان العلاقات المصرية التركية بدأت تعرف انفراجا في الآونة الأخيرة فمع بداية 2020 خفت لغة التهكم بين الطرفين الا ان تقرر استئناف العلاقات مع بداية 2021 والتي تلاها

[1] سمير الرنتيسي محمود، تركيا و مصر بعد فوز السيسي: تقارير، مركز الجزيرة، للدراسات،قطر، 30جوان 2016. ص5

حملة واسعة من الجانب التركي لتضييق الخناق على المعارضين النشطين للسيسي ومنعهم من الإساءة إلى شخصه وذلك تمهيدا لربط العلاقات من جديد بشكل رسمي.[1]

- العلاقات المصرية الامريكية:

ارتكزت العلاقات المصرية الأمريكية ما بعد ثورة 30 يونيو على عدة أسس لعل أبرزها: العمل على الإسهام الفاعل في إرساء تسوية مقبولة للقضية الفلسطينية تراعي حقوق ومطالب أطراف النزاع، وضرورة التوصل إلى السلام في السودان بدون الإخلال بوحدة السودان كدولة، وزيادة المساعدات الإضافية الأمريكية لمصر لمواجهة خسائر الحرب على العراق وكذلك الخسائر التي نجمت بعد أحداث 11 سبتمبر، بدء المفاوضات الرسمية بشأن اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين بعد تحقيق تقدم في العلاقات التجارية في إطار اتفاقية التجارة والاستثمار، كما سعت الدبلوماسية بالدولتين لإيجاد إطار مؤسسي يتسم بصفة الاستمرارية وهو ما يُطلق عليه الحوار الإستراتيجي، لتحقيق التفاهم بين البلدين بمعزل عن التفاصيل اليومية لإدارة العلاقات المصرية – الأمريكية. كما حرصا على تحديد ثلاثة أهداف كبرى لتعاونهما وهي: السلام والاستقرار الإقليمي، والتصدي للإرهاب، والإصلاح الاقتصادي، ولا ننسى دور الوسيط الذي لعبته الولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص مفاوضات سد النهضة التي استضافتها واشنطن في عهد دونالد ترامب والذي صرح في لقاء امام العلن ان السيسي هو دكتاتوره المفضل هذه المفاوضات التي كانت على مدار عدة أشهر بحضور ممثل البنك الدولي، محاولًا بلورة الصورة بشكل صحيح لجميع الأطراف والتوصل لحل يحقق المصالح المشتركة للأطراف الثلاثة (مصر والسودان وإثيوبيا)[2].

[1] العلاقات التركية المصرية: القاهرة ترحب بـ"خطوات أنقرة" تجاه قنوات معارضة مصرية في اسطنبول، نقلا عن عربي BBC news ، 19 مارس 2021، https://www.bbc.com/arabic/middleeast-56457154 تاريخ التصفح 19 مارس 2021.

[2] لويد سي. جاردنر، **مصر كما تريدها أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك** .تر: فاطمة نصر، مصر: مكتبة الأسرة،2013، ص26.

غير ان التوجه الأمريكي او اللغة التي أصبحت تستعملها الخارجية الامريكية أصبحت أكثر اعتدالا في عهد جو بايدن الذي يرى ان الأنظمة الدكتاتورية هي حجر عثر امام تكريس مبادئ الديمقراطية.

وللحديث عن العلاقة بين القاهرة وواشنطن في ظل وجود بايدن بالبيت الأبيض، يظهر رأى يقول أن بايدن سيكون امتداد لسياسة إدارة باراك أوباما، خلال الفترة من 2008 حتى 2016، على اعتبار أن بايدن كان نائباً لأوباما، ومن هذه الزاوية يرى البعض إن العلاقات بين القاهرة وواشنطن تخاطر بالعودة إلى الأجواء الجليدية التي سادت خلال فترة أوباما، ويرى المراقبون أنه من المحتمل أن تؤثر عدد من القضايا على العلاقات بين مصر وأمريكا خلال فترة رئاسة جو بايدن، لافتين إلى أن أكبر احتكاك محتمل يتعلق بمجال بحقوق الإنسان على الرغم من أن بايدن لم يعلق كثيرا على الشرق الأوسط، أو مصر على وجه الخصوص، إلا أن "بايدن" حدد في مقال نُشر بمجلة فورين بوليسي في يناير 2020، عقيدته السياسية، فقد وعد بايدن بتبني سياسة تقوم على حماية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية .[1]

- العلاقات المصرية الاسرائيلية:

إن التغيرات الفعلية في السياسات المصرية تجاه إسرائيل والفلسطينيين بعد مبارك كانت قليلة جدًا. وكان أعضاء المجلس العسكري، الذين كانوا يحكمون مصر مؤقتًا آنذاك، قد صرحوا بأنهم سيُبقون على جميع الالتزامات الدولية لمصر، بما في ذلك معاهدة السلام مع إسرائيل وهو ما فعلته أيضًا معظم الأحزاب السياسية المصرية، العلمانية منها والإسلامية. وتواصل مصر دعمها لعملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية (كما هي)، ولإيجاد تسوية للصراع بين الدولتين، كما تبقى الداعم الأساسي للسُلطة الفلسطينية في رام الله.

[1] **العلاقات المصرية الامريكية مابعد ترامب**، تحت عنوان مقال نُشر بمجلة فورين بوليسي في 08 نوفمبر 2020.

بشكل عام، ودون التطرق إلى الجانب التاريخي بين العلاقات المصرية الإسرائيلية، تحفَّظت مصر على ترتيبات صفقة القرن، وأعلنت في 28 يناير/ كانون الثاني 2020 عن ضرورة فتح قنوات الحوار تهيئة لاستئناف المفاوضات، ولذلك ربطت أهمية المبادرة بالقدرة على التوصُل إلى تسوية سياسية تعيد للشعب الفلسطيني كامل حقوقه وفقاً للشرعية الدولية. وفي اجتماع جامعة الدول العربية، أكد وزير الخارجية، سامح شكري، في فبراير 2020، على التسوية العادلة التي تضمن إقامة الدولة الفلسطينية على الأراضي المحتلة. وفي هذا السياق، رفضت الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، واعتبرته مخالفاً لقرارات الأمم المتحدة، تبعا لقرار مجلس الأمن رقم 2334/ 2016 بشأن عدم الاعتراف بأي تغييرات على حدود 1967 بغير طريق المفاوضات[1].

داخلياً، وعلى الرغم من وجود اتجاهاتٍ متماهيةٍ مع التطبيع، ظل الموقف السائد في السياسة المصرية يؤكد الالتزام بالقرارات الدولية واستئناف عملية السلام وحل الدولتين. وقد بدا توجه وزارة الخارجية مؤكداً الالتزام بالمسارات السياسية التقليدية والمتباعدة مع خطة السلام الأميركية، حيث تبنت مواقف مناهضة للاستيطان والتصرّفات المضادة لحل الدولتين. وفي المرحلة الأخيرة، ذهبت مصر إلى أن بقاء القضية الفلسطينية من دون حل عادل يؤدي إلى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية يزيد من معاناة الفلسطينيين واستنزاف موارد شعوب الشرق الأوسط ومقدّراتها، وأعلنت صلاحية المبادرة العربية لتأسيس علاقات إقليمية تضمن المصالح الأمنية والاقتصادية المشتركة .

يمكن النظر إلى انخراط السياسة المصرية في المصالحة الخليجية تعبيراً عن القدرة على التكيف مع التغيرات السياسية، اتخذت مصر هذه المواقف، على الرغم من العلاقة الوثيقة بين

[1] محمد سليمان، توجه **السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية الإسرائيلية**، مقال في https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis تم التصفح في 15اوت 2020.

الرئيسين، عبد الفتاح السيسي ودونالد ترامب، وهو ما يشير إلى وجود هامش في السياسة المصرية يحول دون التماهي مع الولايات المتحدة. ولعل حجز جزءٍ من المساعدات الأميركية لمصر يكشف عن جانبٍ من التوتر بين البلدين، بسبب سعي مصر إلى تنويع مصادر التسليح. وقد علَّقت الجهات الأميركية بأن السبب يرتبط بشراء أسلحة روسية. تبدو أهمية النقطة في قراءة العلاقات المستقبلية بين الطرفين، وخصوصاً ما يتعلق برغبة مصر في الاحتفاظ بهامشٍ مستقلٍ عن السياسة الأميركية، وهذا ما يقلل من أهمية الجدل حول تأثير اختلاف توجهات الرئيس الجديد، بايدن، لتقتصر على انتقادات حقوق الإنسان نوعاً من ضغوط يمكن امتصاصها عبر تعديل مصر لعلاقاتها الإقليمية[1].

يتضافر هذا السياق مع مساعي تفعيل العلاقات مع الأردن والعراق، لتكوين إطار يخفّف من وطأة تيارات التطبيع. ويمثل "اجتماع القاهرة الوزاري حول عملية السلام في الشرق الأوسط"، بمشاركة مصر وفرنسا وألمانيا والأردن، محاولة لدعم المسار التقليدي للسلام بديلاً عن التطبيع غير المشروط، فقد تضمَّن البيان المشترك، 11 يناير 2021، الإشارة إلى استئناف مسار السلام على أساس حل الدولتين، وإلى أهمية دور وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين التابعة للأمم المتحدة (أونروا) في رعاية اللاجئين[2].

يمكن القول إن "صفقة القرن" شكّلت حافزاً على إجراء تغيير للسياسة الخارجية إقليمياً بشكل دفع إلى مراجعة سياستها الإقليمية، بخفض التوتر الناجم عن المشكلات الأمنية والاقتصادية في البحر المتوسط وحوض النيل وليبيا، وخصوصاً عندما اعتبرت أن "إعلان القاهرة"، يونيو 2020، يمثل "نقطة تحول فارقة بشأن ليبيا، ليس بسبب حسم التوجه نحو الحل السلمي فقط،

[1] السياسية المصرية وسياقات التطبيع الإقليمي، نقلا عن العربي الجديد، تاريخ التصفح 2021/03/20، https://www.alaraby.co.uk/opini/ 16 جانفي 2021.

[2] عدنان أبو عامر، العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد انقلاب 2013 مرجع سابق.

ولكن لأن تسوية المشكلة في ليبيا تمهد الطريق لتطوير علاقات إقليمية أخرى. يكون من شأنها دعم الاستقرار الداخلي أو الإقليمي.

ويمكن النظر إلى التحولات الجارية مؤشّراً على انتهاء حقبة الاستقطاب الإقليمي القائمة منذ 2013، وكذلك تداعي مشروع تحالفها الثلاثي، الإمارات والسعودية ومصر، وخصوصاً بعد تفاقم تناقضاته الداخلية، سواء بسبب التطبيع أو بفجوة المصالح في ليبيا والقرن الأفريقي واليمن. لعل هذه النتائج توفر فرصةً لتقديم مبادراتٍ لتطوير السياسة الخارجية على غير طريقة المحاور التي سادت في السنوات السابقة والتي يحاول من خلالها النظام المصري استعادة دوره الإقليمي الذي تقهقر وأصبح عاجزا حتى عن إيجاد حل لمشروع سد النهضة الذي أفقده رسوخه لدى الأوساط الشعبية وعدم رضا المؤسسة العسكرية.

المبحث الثالث: التحديات والسيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في مصر.

المطلب الاول: تحديات التحول السياسي.

يعد فوز السيسي بعهدة ثانية هو مكسب للنظام الحاكم قبل أن يكون امتياز للسيسي، الذي أكسبهما شرعية وطنية قبل أن يكسبه شرعية دولية حول البقاء في السلطة، الشرعية التي صعب الحصول عليها منذ وقوع الانقلاب، والإصرار على استخدام مصطلح "تنصيب"، ودعوة عدد كبير من الرؤساء والملوك لحفل "التنصيب"، وكأن ملكا جديدًا تُوّج على عرش مصر. وبعيدا عن الاحتفاليات والمظاهر المصنعة، فإن السيسي يحتاج إلى تحقيق إنجاز اقتصادي واستقرار سياسي وأمني كي يتحقق له تثبيت أركان حكمه، وإعادة التوازن إلى علاقاته الخارجية، وهو ما لن يتحقق دون التعامل بجدية مع ملف حقوق الإنسان، وتحقيق مصالحة وطنية شاملة غير مشروطة، والتي تعد من بين أهم التحديات والعراقيل التي تواجه عبد الفتاح السيسي وحكومته منذ تسلمه لدواليب السلطة سنة 2014، وتفاقم هاته الملفات في بداية عهدته الثانية سنة 2018 من جهة أخرى.

1-ملف حقوق الإنسان:[1]

بفرض التسليم برواية النظام أن هناك مواجهة بين الدولة والإرهابيين، وهو ما يحتم ويبرر انتهاج وسائل عنيفة قد تؤدي إلى انتهاكات مؤقتة لحقوق الإنسان، فإن حجم ضحايا هذه السياسة القمعية غير المسبوقة ضخمة لدرجة لا يمكن معها تحقيق استقرار سياسي أو تقدم اقتصادي؛ منذ يونيو2013 إلى 2019، تجاوز عدد القتلى3000 قتيل، والمصابين 15000مصاب، والمعتقلين والموجه إليهم تهما إلى أكثر من40.000 حالة، وهي معدلات غير مسبوقة في التاريخ المصري، ويفاقم هذا الوضع تسيس الجهاز القضائي وشرعنته للأحكام غير المسبوقة في تجاوزها للأعراف القضائية الدولية، وخسارته ثقة المصريين في

[1] حكومة مصر الانتقالية...انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، موقع قنطرة،2013/09/30.https://ar.qantara.de/content/hqwq-lnsn-fy-msr-bd-mrsy-hkwm-msr-lntqlynthkt-srkh-lhqwq-lnsn تم التصفح بتاريخ 2019/10/15.

القضاء كمؤسسة تصون الحقوق، وتضبط ميزان العدالة، وتحول دون استخدام القوة في مجال التنازع بين المواطنين أو ضد الدولة.

لم يتناول عبد الفتاح السيسي انتهاكات الشرطة والجيش في كل خطاباته في فترة الترشح للعهدتين، ولا حتى في خطابه إلى الشعب بعد إعلان النتائج، أو في حفل "التنصيب" هذا يشير إلى إنكار كبير لواقع المشكلة، وعدم رغبته في تحمل المسؤولية تجاهها ومن المؤسف أن حالة السرية المفروضة على الشرطة والجيش لا تسمح بمعرفة ما إذا كانت هناك مؤشرات على تململ هاتين المؤسستين من الأساليب القمعية التي اتخذت، وما تسببه من إحداث فجوة بين تلك المؤسسات وقطاعات مع الشعب؛ لكن من المتوقع أن يؤدي استمرار القمع إلى ضغوط على الشرطة والجيش؛ تتمثل في استمرار حالة استنفار المؤسستين، وتجاوزه إلى الاستنفار الشخصي لما يحدث للمشاركين في القمع (ضباط وجنود) من ضغوط اجتماعية تصل إلى تهديدات تمتد إلى ممتلكاتهم وأرواحهم وأسرهم، كما أن الاستنفار العام المستمر يستنزف طاقة الأجهزة القمعية، ويضغط على نفسياتهم إلى درجة قد لا تفلح معها زيادة المزايا المادية، أو غسيل الأدمغة بما يعرف بالتوجيه المعنوي.[1]

واجه الرئيس السيسي معضلة حقيقية في استمراره في الخيار القمعي الأمني؛ فالنظام لا يستطيع الاستمرار في القمع، وفي الوقت ذاته لا يستطيع التوقف عنه، وخاصة بعد التقارير الأممية الاخيرة الصادرة في مارس 2021 ، التي تم من خلالها توقيع أكثر من منظمة لحقوق الانسان حول وسائل القمع والتعذيب والردع والنهب التي تمارسها حكومة السيسي، ففي اعتقاد السيسي بأن القمع سوف يقضي على الرأي القائل بعدم شرعيته من خلال صب نار الغضب على ضحاياها وأهاليهم والمقربين منهم؛ مما يؤدي إلى تزايد تلك المظاهرات، والرغبة في التخلص من هذا النظام القمعي برمته، وفي الوقت ذاته تتناقص قدرة النظام على السيطرة

[1] عزباوي يسري، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، في مؤتمر بعنوان: **تحديات التحول الديمقراطي في مصر خلال المرحلة الانتقالية**، مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان ومركز فريد للأبحاث بإسبانيا وصندوق الأمم المتحدة للديمقراطية، 26-27يونيو، القاهرة، ص5.

على عدد ضخم من المعتقلين؛ على الرغم من التوسع في بناء السجون، واستخدام مقرات الأمن المركزي كمراكز اعتقال مؤقتة، ومن المتوقع أن يستمر النظام في استخدام المعتقلين كورقة ضغط على الاطياف السياسية المعارضة و القوى الثورية، وكورقة للتفاوض مستقبلا، كذلك سيستمر في التحايل على الإفراج الفوري والنهائي عن المعتقلين بإفراجات مؤقتة مع الاحتفاظ بالحق في إعادة الاعتقال في أي وقت، تتيح هذه السياسة تجنب الإفراج غير المشروط عن عناصر يعتبرها مثيرة للقلاقل، حيث من المتوقع أن ينخرط المفرج عنهم سريعا في حملات إعلامية لفضح أكاذيب النظام، ووحشية التعذيب التي تعرضوا لها، وتنظيم حملات ميدانية للمطالبة بالعدالة لهم، ولمن بقي خلفهم في السجون، وهذا ما يسعى أي نظام إلى تجنبه وطمسه خارج إطار مصالحة وطنية شاملة تضمن الحصانة، أو العفو العام لمرتكبي الانتهاكات.[1]

ملف المصالحة الوطنية:

على الرغم من الاستقطاب المجتمعي الحاد وغير المسبوق في تاريخ مصر الحديث، الذي يهدد أي محاولات لفرض استقرار سياسي أو تعاف اقتصادي، فإن عبد الفتاح السيسي ما زال يتجنب الحديث الصريح عن المصالحة، بل ويغضب لمجرد ذكرها في المقابل يمكن استشفاف تصور ضمني لمصالحة شكلية مع الأطياف والقوى الثورية من خلال خطاباته والمحيطين به؛ تتمثل في الرضوخ بالأمر الواقع، والانخراط في النظام القائم وفق المساحة المحددة سلفا لكل فصيل، مع إمكانية تسوية قضايا العدالة للشهداء بتسويات مالية، دون التطرق لمحاسبة المسؤولين عن القتل؛ ناهيك عن ضمان عدم التكرار في المستقبل.

كان تطرق السيسي للمصالحة في حواراته الإعلامية بأن المصالحة المشروطة بالحديث عن "كل من لم يدنه القانون له مكان في المستقبل". هذا الخطاب متسق تماما مع تصور النظام

[1] على أوروبا ان توقف دعمها للقمع في مصر، هيومن رايتس ووتش، نقلا عن https://www.hrw.org/ar/news/2020/12/07/377240 تم التصفح بتاريخ 2021/02/10.

للانتصار والقضاء على المعارضين؛ فبفرض الأمر الواقع، حتى لو استمر القمع لفترة ما، وبغض النظر عن نتائجه، يظن أن الجميع سيخضع للسلطة الجديدة، وينصاع لمطالبها؛ على الرغم من هذا كله، فقد تساعد تداعيات انخفاض المشاركة في الانتخابات على دفع النظام لتقديم تنازلات، تتمثل في تخفيف القبضة الأمنية، ومحاولة احتواء الشباب لعزل المعارضين ودفعهم للقبول بخريطة الطريق، أو الانجرار للعنف؛ لكن هذا مستبعد جدا.[1]

لكن هذه الأسباب وغيرها ما زال السيسي يتجاهل الاستقطاب الحالي؛ بل يصر على أنه أنقذ مصر من الحرب الأهلية "وإعادة مصر إلى أهلها" بتفويض من الشعب؛ الذي قد لن تتاح له فرصة أخرى لمراجعة هذا التفويض أو سحبه، إلا أنه لن يستطيع الاستمرار في تجاهل المصالحة لفترة طويلة؛ حيث لن يعفيه تدهور الحالة الاقتصادية والأمنية من السعي إلى إيجاد نوع من الحل السياسي، حتى لو شكليا.

ملف الاقتصاد:

إذا كان نهر النيل هو شريان الحياة للمصريين، فإن الاقتراض أصبح هو شريان الحياة للحكومات المصرية في عهد الرئيس الحالي عبد الفتاح السيسي، ولكنه في الوقت ذاته مثل الحبل الذي يلتف حول عنق الدولة المثقلة بديون غير مسبوقة في تاريخها، حيث أظهر تقرير للبنك الدولي –صدر أخيرا– أن مصر كانت أكبر مقترض في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام 2019، إذ استحوذت على ما يقرب من 34% من إجمالي ديون المنطقة. كما وزاد الدين الخارجي لمصر بنسبة 14.9% في 2019، ليسجل 115.1 مليار دولار، مقارنة بنحو 100.1 مليار دولار في عام 2018، وسط توقعات بمواصلة الارتفاع، وتخطي حاجز 125 مليار دولار خلال الشهور القليلة الفائتة، حيث بلغ إجمالي الدين الخارجي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العام الماضي 340 مليار دولار، مقارنة بـ323 مليار

[1] عزباوي يسري، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، مرجع سابق. معهد المصري للدرسات، 10فبراير 2021، https://eipss-eg.org/

دولار في 2018. وقد وتوقعت ورقة بحثية صادرة عن إدارة البحوث بشركة "إتش سي" للأوراق المالية والاستثمار ارتفاع الدين الخارجي لمصر خلال النصف الأول من العام الجاري، ليسجل 125 مليار دولار في يونيو/حزيران 2020.[1]

رغم هذا كله لا يكترث السيسي لحجم الديون مطلقا، مما أثار تساؤلات حول هذا الأمر، حيث أشاد –في نهاية أغسطس/آب الماضي، خلال مداخلة له– بأن "**أمامنا خيارا من اثنين لنعمل أو منعملش لو معملناش كده (الاقتراض) يعني الدولة هتتراجع وشعبها بيعاني وهيبقى الرقم المطلوب بعد كده أكبر بكتير من اللي احنا بنعمله والبدائل هي أننا نقوم بالاقتراض بأرقام ميسرة"، كما أضاف "فيه كلام كتير بيتقال على الدين العام والخارجى، وبالتإلى محتاجين أننا نوضح للناس أن إحنا منقدرش نتوقف عن ده، مع الوضع فى الاعتبار نقطة مهمة وهي أن قياسات الدين وإن كانت عالية ولكن جهدنا كدولة فى ضبط هذا الدين وزيادة حجم الناتج القومى هيخليه داخل الحدود الآمنة.**" وفقدت مصر 220 مليار جنيه من إيراداتها خلال العام المالي الماضي 2019/2020 بسبب جائحة كورونا، حسب تصريحات صحفية لوزير المالية محمد معيط (الدولار يساوي 15.7 جنيها). وقد وصف الباحث الاقتصادي **عبد الحافظ الصاوي** الاقتصاد المصري "بالهش"، قائلا "انكشف الاقتصاد المصري بقوة أمام أول أزمة حقيقية، وهي جائحة كورونا؛ فلجأت الحكومة للاقتراض الخارجي بشكل كبير، حيث حصلت على قرضين من صندوق النقد الدولي؛ الأول بنحو 2.8 مليار دولار، والثاني بنحو 5.2 مليارات دولار، فضلا عن طرح الحكومة سندات في السوق الدولية بنحو 5 مليارات دولار[2]."

[1] محمد عبد الله، ديون مصر في عهد السيسي.. شريان حياة أم حبل مشنقة؟، الجزيرة، 2020/10/20، https://podcast.aljazeera.net/ebusiness/2020/10/20/ تم التصفح بتاريخ 2020/12/11.

[2] نفس المرجع.

وما اعتبره الرئيس السيسي شريان الحياة رآه البعض حبلا للشنق، باعتبار "ان المشكلة الهيكلية للاقتصاد المصري تعتمد فقط على الاقتراض والمعونات، وفي انتظار استثمارات خارجية لن تأتي أبدا في ظل غياب سيادة القانون في مصر؛ لأن ترتيبها 125 من 128 في مؤشر العدالة وسيادة القانون، بمعنى أنها من أسوأ 4 دول في العالم؛ وعليه لن يقوم أي مستثمر أجنبي جاد بالاستثمار." وحذر من إفلاس وشيك بسبب تزايد القروض من دون إنتاجية حقيقية، مما سيؤدي إلى كساد تضخمي، وانخفاض قيمة العملة المحلية، والعجز عن السداد، مشيرا إلى أن الدول الحليفة للنظام العسكري تعوم السيسي ونظامه مع المؤسسات المالية الدولية، حتى يجعله قادرا على التنفس والعيش لا على العمل والإنتاج، "فهو نظام يتنفس ديونا"، حسب وصفه.

– **ملف الاستقرار والأمن:** يحتاج السيسي إلى تحقيق اختراقات جوهرية على ثلاثة أصعدة:

الأول: هو الصعيد السياسي عن طريق احتواء الاحتجاجات بسياسات جديدة، أو الاستمرار بقمعها إلى أن تختفي تحت السطح.

الثاني: هو الجنائي عن طريق السيطرة على انفلات البلطجية والمجرمين وردع المخالفين.

والثالث: هو بسط الأمن على الحدود الشرقية في سيناء والغربية مع ليبيا.

يتوقف النجاح في الملف الأول على تحقيق إنجازات ملموسة في مجال المصالحة والاقتصاد وحقوق الإنسان، ويتوقف الثاني على قدرة الحكومة على التخلي عن البلطجية بعد تحالفها معهم طويلا ضد خصومها وفي قمع التظاهرات السياسية، ويتوقف الثالث على تهدئة الوضع الداخلي، وتركيز الأجهزة الأمنية على استعادة الأمن، وتفرغ المؤسسة العسكرية لمهامها الأساسية في الدفاع عن الحدود وضبطها.[1]

[1] **عبد الفتاح السيسي سجين تحالفاته الداخلية والخارجية**، نقلا عن موقع الجزيرة https://studies.aljazeera.net/en/node/3717 تم التصفح بتاريخ 2020/10/20.

إن إعادة الأمن إلى الشارع يحتاج – أيضا إلى الحد من انتشار السرقات، والخطف، والتحرش الجنسي، وقطع الطرق، والاتجار بالمخدرات؛ وهو ما يتطلب قطع العلاقة الحميمية مع البلطجية وكبار المجرمين؛ فمنذ فترة ما قبل سقوط مبارك والعلاقة بين المجرمين والشرطة متوطده؛ وذلك بعد لجوء الأخيرة إليهم لقمع التظاهرات المناهضة للحكم؛ ولم تختلف سياسة الشرطة منذ الانقلاب كثيرا حيث استخدمتهم لقمع المظاهرات في صورة مقاومة شعبية للإرهاب" من "المواطنين الشرفاء"؛ أضفت هذه السياسة شرعية للبلطجية، وأضعفت هيبة السلطة في أعينهم؛ نتيجة للشراكة الحالية والدور الوظيفي الذي يقومون به، ومن غير المتوقع أن تستطيع الشرطة التخلي عن البلطجية، ناهيك عن القبض عليهم ومحاكمتهم، نتيجة لأمرين: احتمال فضح البلطجية للشرطة، وإلقاء مسؤولية الجرائم المرتكبة عليهم بالأدلة والاعترافات؛ والأسوأ من ذلك هو احتمال استعانة بعض الدوائر بالبلطجية مستقبلا من أجل الحماية (شركات أمنية خاصة). الأمر الأخر والأكثر أهمية هو احتياج الشرطة للبلطجية في قمع أي ثورة مستقبلية مثل ثورة 2020؛ وذلك عن طريق إحداث فوضى متعمدة لإرباك وتشوبه ومكافحة الثورة.[1]

تمثل التحديات على الحدود الشرقية في سيناء وعلى الحدود الغربية مع ليبيا خطرا كبيرا على الدولة؛ وذلك نتيجة انتشار الجماعات المسلحة، وتسهيل طرق الحصول على أسلحة من ليبيا وانتشار الجماعات المسلحة في سيناء هو نتيجة لغلبة الحلول الأمنية على الحلول السياسية والتنموية منذ عهد مبارك؛ وهو ما أفرز مظالم متراكمة لدي السكان يغذيها ضعف الدولة وتأكل شرعيتها، أما الحدود الطويلة مع ليبيا وضعف الكثافة السكانية على الحدود الغربية، وتنامي الفوضى، وانتشار السلاح في ليبيا أدى إلى ازدياد وتيرة التهريب للسلاح والبشر والممنوعات ، والتحديات المذكورة تحتاج إلى قدرات وجهود غير عادية من الدول ذات النظام

[1] جيبرهيوت، مولوجيتا: ورقة عمل مقدمة، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم، جامعة أديس أبابا، 2019.

السياسي المستقر لكن مع تشتت جهود الأجهزة المصرية في سعيها إلى إحكام السيطرة الأمنية على الداخل تتراخي القبضة على الحدود، وتصبح الدولة رهينة لتهديدات من خارجها.

ملف العلاقات الخارجية:

تتحدد العلاقة الخارجية للنظام بمدى قدرته على النجاح في تهدئة الوضع، وإحداث الاستقرار؛ إما بلجوئه إلى مزيد من القمع، أو بتحقيق مصالحة وطنية وفتح المجال الديمقراطي؛ فاستمرار القمع لفترة طويلة سيعقد علاقات النظام الخارجية، حتى مع دول الخليج وذلك باعتباره فشل في تحقيق المطلوب منه، وهو القضاء على الإخوان المسلمين وإجهاض الثورة المصرية، أما تحقيق الانفراج السياسي وإعادة دمج الإسلاميين المحدود في العملية السياسية سيضفي بعض الشرعية على النظام، وسيحظى بمباركة دول الخليج المانحة؛ ما دامت هناك ضمانات بعدم وصول الإخوان إلى الحكم، وإبقائهم في حالة ضعف لفترة طويلة قادمة، وأيا كان الخيار الذي سيتخذه السيسي، فإن سياسة الاعتماد المالي على دول الخليج ستنتهي بمصر إلى دولة تابعة تقوم بأدوار أمنية مقابل ضمان استمرار الدعم السياسي والمالي من الخليج، وربما من الغرب (القضاء على الإخوان من أجل بعض دول الخليج – تأمين الحدود مع غزة، وتدمير الأنفاق، وإحكام الحصار على الفلسطينيين من أجل إسرائيل– محاربة الإرهاب من أجل أمريكا والغرب).[1]

في الأخير من الصعب التكهن بمسار التحول السياسي ومستقبل السيسي الأن، لكن مما لا شك فيه أن قدرة أي حاكم لمصر على جلب الاستقرار في ظل موارد اقتصادية ضعيفة، و مؤسسات دولة متهالكة ومتأكلة ومتناحرة، ومجتمع منقسم، عن طريق القمع فقط ودون أي حوافز أخرى، هي ضعيفة بلا شك، لا يوجد مخرج لمصر سوى فتح باب الحوار مع جميع الفواعل النشطة في الساحة السياسية المصرية.

[1] شافعي بدر، الولايات المتحدة والثورة المصرية-تحديات الواقع وأفاق المستقبل، دراسة منشورة على https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/7.htm تم التصفح بتاريخ 202/10/20.

المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في مصر

1- سيناريو التوافق المدني- العسكري:

وفق ما قالت به ربيكا شيف Schiff Rebecca في دراستها التي جاءت بعنوان "الجيش والسياسات الداخلية وفق نظرية التوافق الخاصة بالعلاقات المدنية العسكرية،[1] التي تقوم على اتفاق العسكر والمدنيين على أربعة مؤشرات أساسية، يتم من خلالها تحديد دور المؤسسة العسكرية، وهي: التركيبة الاجتماعية للضباط، وعملية اتخاذ القرارات السياسية، وطرق التوظيف، والنمط (العقيدة) العسكري، وذلك حسبما ترتضيه الأطراف المتشاركة من خلال عقد اجتماعي يقتضي ابتعاد المؤسسة العسكرية عن السيطرة على الحياة السياسية والتزامها بالحياد لأقصى درجة، وبتطبيق هذا النموذج على الحالة المصرية فإنه وجب إعادة توزيع الأدوار وفق آليات تمكن كل طرف من إدراك حقوقه وواجباته، والعودة إلى الثكنات والاضطلاع بالمهام الدستورية مع ضرورة إعادة النظر في التعديل الدستوري الأخير الذي يفوض المؤسسة العسكرية للعب مهام سياسية، ناهيك عن فك الحصار الاقتصادي او بمعنى اصح تفعيل الاقتصاد المدني الذي يتيح الامكانية لجلب الاستثمارات الخارجية، اذا ما وجدت البيئة المشجعة لذلك، وبالتالي خلق جو تنافسي يقوم على أسس اقتصادية سليمة من جهة وتكريس شرعية النظام الحاكم من الناحية السياسية من جهة أخرى، من خلال تفعيل هذا التوافق الذي يدور في فلك المؤسسة العسكرية ومؤسسة الرئاسة والجماهير المتعاقدة وديا مع هذا الاتفاق، وبالتالي تحقيق الاستقرار السياسي الذي يسمح بتكريس مبادئ الديمقراطية والذي يتيح لمصر باسترجاع المكانة الإقليمية ولعب دورها وفق ما تمليه الأهداف الكبرى لهذا التوافق.

[1] Rebecca, Schiff, "Concordance Theory, Targeted, Partnership, and Counterinsurgency", Armed Forces and Society, Vol. 38, No. 2 ,39,2012,

في هذا الإطار يمكن تحقيق المطالب السياسية والشرعية للمواطن المصري مع الحفاظ على امتيازات المؤسسة العسكرية، وهذا من أجل خلق الأرضية التي تمكن الجميع من المضي قدما نحو تأسيس دولة مدنية حقيقية توافقية خالية من أشكال العنف.

إن هذا السيناريو المبني على التوافق، قد يجعل من مستقبل التحول السياسي في مصر إيجابية، وقد يجعلنا نرى كل الفواعل المؤثرة في الحياة السياسية المصرية جالسة على طاولة واحدة تتحاور من أجل الخروج من الازمة الحاصلة منذ عقود، وهذا ما يعد مخرجا لمصر وللعديد من الدول التي تمر بنفس الأحداث.

إن تقاسم السلطة قد يجنب جمهورية مصر الوقوع في مأزق الأزمات المتكررة التي تضعف كيان الدولة الوطنية وبالتالي ستكون الخسارة على جميع الفواعل، لذا يجب تحكيم لغة الحوار والتوافق من أجل المرور بسلام نحو حل للأزمة نهائيا، هذا ما قد نراه إذا ما حصل التوافق المرجو والمنشود من طرف الشعب المصري.

2- سيناريو الثورة:

يشير هذا السيناريو إلى أن مصر ستواجه خلال السنوات القادمة حتى عام 2025 العديد من التحديات فيما يتعلق البطالة والعزوف السياسي، فضلاً عن تمدد تهديد الإرهاب. وبرغم محاولات احتواء هذا الخطر الأخير، فإن نطاقه سيجعل الإقليم عالقاً في صراع ممتد، بما يؤجل أي عمليات إصلاح داخلية من منطلق الأسباب الأمنية، و مؤشر الفقر سوف يرتفع بسبب البطالة التي يعاني منها غالبية الشباب حيث سترتفع بشكل أكبر حسب توقعات البنك الدولي عام 2025، إلى أكثر من 45 % ناهيك عن تدهور الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية وحالة الغليان وتكميم الافواه من قمع للحريات والاعتقالات والصراع الحاصل بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية، اضافة إلى خطر الإرهاب الذي أدى إلى انخفاض

معدلات الاستثمار الأجنبي في مصر، وهو ما ترتب عليه تقليل فرص العمل، بالإضافة إلى التحديات الخارجية التي تهدد استقرار الإقليم؛ لعل أبرزها التوترات الأمنية في سوريا وليبيا، واستمرار إيران في تطوير برنامجها النووي، والحرب الباردة بين السعودية وإيران، بأبعادها المصلحية والمذهبية سوف يؤدي إلى انفلات تعبر به الشعوب عن الاضطهاد التي عاشته، وتعتبر مقاومة أجزاء من النخبة، بما في ذلك الأجهزة الأمنية، من المخاطر المحتملة التي قد يواجهها نظام السيسي. وعلى الرغم من المنافع التي يحصل عليها الجيش ووزارة الداخلية والمخابرات في الوقت الراهن من سياسات الرئيس السيسي، إلا أن هذا الأخير صنع أعداءً له بحرمانه كبار المسؤولين من الامتيازات، كضرورة الحصول على موافقة رئاسية للسفر خارج البلاد، وعن تداعيات هذه المرحلة، عالمياً وإقليمياً، يقول "نوريل روبيني"[1] من بين المخاطر الجيوسياسية التي تهدد العالم اليوم، عدم الاستقرار الطويل الذي يمتد من المغرب إلى الحدود الأفغانية الباكستانية، وبعد تحول الربيع العربي إلى ذكرى بعيدة على نحو متزايد، تزداد حالة عدم الاستقرار على طول هذا القوس عمقا. فمن بين دول الربيع العربي الثلاث الأولى، أصبحت ليبيا دولة فاشلة، وعادت مصر إلى الحكم السلطوي، وتعمل الهجمات الإرهابية على زعزعة استقرار تونس اقتصادياً وسياسياً. وينتشر العنف وعدم الاستقرار من شمال أفريقيا إلى جنوب الصحراء الكبرى. وإذا تجاهل الغرب الشرق الأوسط أو سعى إلى حل مشاكل المنطقة بالاستعانة بالسبل العسكرية فحسب، بدلاً من الاعتماد على الدبلوماسية والموارد المالية لدعم النمو وخلق فرص العمل، فإن حالة عدم الاستقرار في المنطقة لن تزداد إلا سوءاً. ومن المؤكد أن مثل هذا الاختيار سوف يطارد الولايات المتحدة وأوروبا، وبالتالي الاقتصاد العالمي، لعقود قادمة من الزمن.[2]

[1] نوريل روبيني، الرئيس التنفيذي لمؤسسة روبيني ماكرو أسوشيتس، وأستاذ الاقتصاد في كلية شتيرن لإدارة الأعمال في جامعة نيويورك.
[2] نوريل روبيني، انهيار الشرق الأوسط والمخاطر العالمية، بروجيكت سنديكيت، 1 أكتوبر 2021.

3- سيناريو البقاء: لن يؤدي بالضرورة فشل السيسي في نجاحاتٍ تنموية مستقبلية إلى انتهاء رئاسته، فعلى الرغم من فشل الرئيس المصري السابق حسني مبارك 1981-2011 في تحسين الوضع الاجتماعي والاقتصادي للبلاد، فإنه تمكن من البقاء في السلطة على مدى ثلاثين عاماً. ويرجع ذلك بالأساس إلى الدعم الخارجي الهائل الذي قدمته له الدول الغربية والإدارة النخبوية الناجحة، وبإمكان السيسي أيضاً الاعتماد على الدعم الخارجي الكبير. فقد قامت السعودية والإمارات والكويت بتقديم مساعداتٍ مادية وسلعية تصل قيمتها إلى 12 مليار دولار أمريكي فور وقوع الانقلاب العسكري في عام 2013. كما يبدو أن الأوروبيين مستعدين بشدة لمساعدة النظام، خاصةً في ظل زيادة تدفقات الهجرة غير الشرعية بين عامي 2015-2016. وقام الأوروبيون بدعم جهود مصر للحصول على قرضٍ بقيمة 12 مليار دولار من صندوق النقد الدولي ناهيك عن تقديم مساعدات مالية دون طلب تحسين ملفات حقوق الإنسان والحوكمة، إلا أن قدرة ورغبة الدول الخليجية والأوروبية على الاستمرار في تلبية احتياجات مصر المتزايدة، والتي ستدوم مستقبلاً، تبقى محل شك خاصة بعد انتهاء برنامج صندوق النقد الدولي نهاية 2019. ولذلك، فإن السيناريو الثاني سيكون مكلّفاً بشدة للمانحين. ففي منتصف عام 2018، كانت ألمانيا بالفعل الدائن الأكبر لمصر بـ 8.1 مليار دولار بعد المنظمات الدولية 28.4 مليار دولار، تليها دول الخليج 23.1 مليار دولار.

وتختلف نخبة السيسي بشكلٍ ملحوظ عن إدارة النخب في عهد مبارك. فعلى سبيل المثال، لم يبذل السيسي جهداً يُذكر لتأسيس حزبٍ تابع له ويكون نواةً لسلطته على غرار الحزب الديمقراطي الوطني أثناء حكم مبارك. إلا أن السيسي نجح – حتى الآن – في الاعتماد على علاقته القوية بالأجهزة الأمنية، وعلى شكلٍ سلطوي للغاية من القيادة

العسكرية. ومن المرجح أن يقوم السيسي بتأمين حكمه باستخدام البطش في ظل ازدياد الفقر وغياب العدالة الاجتماعية.

خلاصة الفصل:

خلص هذا الفصل إلى أن عملية التحول السياسي في مصر شهدت جملتا من الاحداث الهامة والمفصلية بعد يونيو 2013، ما ميز هذه الفترة بالتحديد هي عودة المؤسسة العسكرية بكامل قوتها متدخلة في الشأن السياسي بعد عزل الرئيس محمد السيسي، وهذا ما عبر عنه بعض الباحثين بعبارة عودة الدولة بعد يونيو 2013، كما تميزت هاته الفترة بتغلب التيار العلماني على التيار الإسلامي بعد حالة الاستقطاب التي عرفتها الساحة السياسية المصرية متماهيا مع المؤسسة العسكرية في خارطتها السياسية.

كما خلص هذا الفصل الى نقطة جد هامة وهي دخول العامل الخارجي على الخط وبقوة ممثلا في دول الخليج بكل ثقلهم المالي والإعلامي، دعما لضباط المؤسسة العسكرية المصرية.

وأحتوى أيضا على ذكر مجموعة من التحديات التي واجهت عملية التحول السياسي، مع مجموعة من السناريوهات المستقبلية المحتملة، والتي يمكن أن ترسم مستقبل عملية التحول السياسي في جمهورية مصر العربية.

الخاتمة

الخاتمة

في ختام وتحليل ما خلصت إليه الدراسة في فصولها المتعددة فقد تم التوصل إلى جملة من النتائج نستعرضها في النقاط التالية:

– لعبت المؤسسة العسكرية ممثلة في المجلس العسكري دورا حاسما في عملية التحول السياسي، هذا الدور لم يكن جديدا على ضباط المؤسسة العسكرية فقد سبقهم لذلك الضباط الاحرار عام 1952، ومن جاء بعدهم من ضباط خلال الفترات التي سبقت حراك 2011.

– لم يكن الهدف الحقيقي من وراء التحول السياسي الوصول الى الرسوخ الديمقراطي ضمن عملية ديمقراطية واضحة المعالم، بل المسألة كانت تتمحور حول هدف محدد سلفا وهو كيف تحافظ النخبة العسكرية على مكاسبها المتمثلة في الحفاظ على الدولة الوطنية الموروثة عن جيل الضباط الاحرار.

– بقيت المؤسسة العسكرية اللاعب والفاعل الأساسي والقوي ضمن عملية التحول، بالرغم من العملية السياسية التي عرفتها مصر خلال الفترة 2011 إلى يومنا هذا، مع إقصاء كل من كان ضد خارطة الطريق المرسومة من طرف المؤسسة العسكرية.

– كان الهدف من التحول السياسي الحاصل المحافظة على مكانة المؤسسة العسكرية داخل المجتمع المصري، كمكون رئيسي لا يمكن الاستغناء عنه في علاقة الدولة بالمجتمع.

– عملية التحول السياسي في مصر كانت نتيجة لعدة أسباب سياسية واقتصادية واجتماعية، وكان على رأس هذه الأسباب الصراع حول السلطة يبن مكونات النظام السياسي الرئيسية المتمثلة في المؤسسة العسكرية والمقصود هنا الضباط السامون.

– بالرغم من العودة القوية للمؤسسة العسكرية وتحكمها في المشهد السياسي إلا أن الصراع بين مكوناتها عاد للواجهة من جديد، هذا ما يدل على تضارب المصالح وصراع

التموقع الموجود داخل المؤسسة العسكرية المصرية منذ ثورة 1952، وما شهدته تلك الفترة في صراع بين الضباط الأحرار.

– عرفت عملية التحول السياسي في مصر حالة من الاستقطاب السياسي بين ايديولوجيات مختلفة، أبرزها التيار العلماني والتيار الإسلامي (الإخوان ومن معهم)، هذا الاستقطاب ساعد المؤسسة العسكرية على التحكم في خيوط اللعبة، من خلال استغلال هذا الانقسام الحاصل بين التيارات المختلفة، ففي الفترة الانتقالية الأولى تحالفت المؤسسة العسكرية مع الإسلاميين (جماعة الإخوان)، من أجل تهدئة الأوضاع اعتمادا على تنظيم جماعة الإخوان وتأثيرهم على الشارع المصري، وفي الفترة الانتقالية الثانية تحالفت المؤسسة العسكرية مع العلمانيين واليساريين ضد جماعة الإخوان للعودة من جديد من خلال إزاحة محمد مرسي من الحكم، والتفرد بالحكم من خلال انتخاب رئيس لجمهورية مصر العربية ذو خلفية عسكرية.

– ما قامت به المؤسسة العسكرية خلال الفترة 2011– 2021 يدخل ضمن استراتيجية واضحة المعالم هدفها الأساسي الحفاظ على أهم مكاسب ثورة 1952، ممثلا في الدولة الوطنية التي تعتبر الضامن لاستمرار المؤسسة العسكرية في الحكم.

– لعب العامل الخارجي دورا هاما في عملية التحول السياسي في مصر، حيث عرفت المؤسسة العسكرية كيف تستغل دعم القوى الخارجية ضد من كان يفكر في القيام بعملية سياسية قد تلغي الدور الرئيسي للمؤسسة العسكرية، وتهدد تواجد الضباط وتهدد الإمبراطورية الاقتصادية التي بنوها خلال عقود.

– لعب الكيان الصهيوني دورا بارزا في التحالف الحاصل بين دول الخليج وضباط المؤسسة العسكرية من أجل إزاحة من يهدد أمن وسلامة الكيان الصهيوني.

– محاولة جماعة الإخوان المسلمين بسط السيطرة المدنية على مؤسسات الدولة، إلا أن هذه السيطرة لم تدم طويلا، وانتهت بتنحية الرئيس محمد مرسي وإدخاله السجن بتهمة التخابر مع جهات أجنبية، وعادت السيطرة العسكرية لتحل محل السيطرة المدنية.

– بالرغم من الزخم الثوري والتحول الذي شهدته مصر بداية العام 2011، إلا أن النتائج كانت بعيدة عما كانت تطالب به الجماهير المصرية، كما أن مخرجات التحول السياسي كانت بعيدة كل البعد عن تلك التي قد تؤسس لدولة ديمقراطية عادلة.

– التحول السياسي في مصر أدى إلى انقسام الرأي العام الدولي بين مؤيد للجناح المدني الممثل في جماعة الإخوان على غرار تركيا، وجناح مؤيد للمؤسسة العسكرية كدول الخليج وعلى رأسهم دولة الامارات العربية.

– نجاح دول الخليج إلى حد بعيد في تقويض جماعة الإخوان المسلمين والحد من نشاطهم محليا وإقليميا ودوليا، هذا ما أبعد عنها شبح قيام ثورات تهدد حكم الملكيات المتوارثة.

– اعتماد المؤسسة العسكرية على ولاء الاعلامين ورجال المال، كان الضمان لإحكام قبضة الضباط الحديدية على دواليب السلطة.

– النجاح في إنشاء إمبراطورية اقتصادية خاصة بالمؤسسة العسكرية، التي تساعد ضباط المجلس العسكري على التحكم في اقتصاد الدولة المصرية ومنه التحكم في مورد معيشة الشعب المصري، وهذا لضمان ولاء الطبقة الاجتماعية الفقيرة والمعوزة.

قائمة المصادر والمراجع.

1-قائمة المصادر والمراجع باللغة العربية:

أ-فئة الكتب:

- أحمر عبد الله، الجيش والديمقراطية في مصر، القاهرة، 1990.

- الأيوبي نزيه، تضخيم الدولة العربية السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط، تر: أمجد حسين، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، 2010.

- البشري طارق، الديمقراطية ونظام 23 يوليو 1952-1970، مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت، 1987.

- الجمل ماسية، النخب السياسية في مصر، دراسة حالة النخبة الوزارية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1998.

- الجوادي محمد، الوزراء ورؤساؤهم ونواب رؤسائهم ونوابهم تشكيلاتهم وترتيبهم ومسئولياتهم 1952-1997، دار الشروق، مصر،1997.

- الحسيني اسحاق موسى، الاخوان المسلمون كبرى الحركات الاسلامية الحديثة، ط2، بيروت،1955 .

- السيد عبد الفتاح، ثورة التحرير أسرار وخفايا ثورة الشباب، دار الحياة للنشر والتوزيع، السعودية،2011.

- الصواني يوسف محمد جمعة، اتجاهات الرأي العام العربي نحو الديمقراطية تحليل نتائج الدراسة الميدانية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2014.

- أنور عبد المالك، المجتمع المصري والجيش 1952-1973، ط2، مركز المحروسة للنشر، القاهرة، 2005.

- باسم القاسم، مصر بين عهدين مرسي والسيسي دراسة مقارنة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، ط1، 2016.

- بسيوني محمود شريف، الجمهورية الثانية في مصر، القاهرة: دار الشروق، ط1، 2013.

- بشارة عزمي، الجيش والسياسة إشكاليات نظرية ونماذج عربية، بيروت، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2017.

- حافظ زياد، ثورة يناير في مصر تساؤلات الحاضر والمستقبل في رياح التغيير في الوطن العربي حلقات نقاشية عن مصر- المغرب - سورية، بيروت، ط1 مركز دراسات الوحدة العربية، 2011

- رالف م غولدمان، من الحرب الى سياسية الأحزاب التحول الحرج الى السيطرة المدنية، تر: فخري صالح، الدار الاهلية للنشر والتوزيع، عمان، 1996.

- ربيع محمد الدنان، الأداء الإعلامي، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت لبنان، ط1، 2016.

- رسلان أحمد فؤاد، مصر الثورة التحدي والاستجابة، ط1، مكتبة الآداب، مصر.

- زولتان باراني، الجندي والدولة المتغيرة، ترجمة نبيل الحنش، المركز العربي للأبحاث والدراسات، بيروت، ط1، 2018.

- عباس سمير، السقوط من التاريخ مبارك وعصره من الاقتصاد والسياسة وحتمية الثورة، القاهرة، ط1، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، 2012 .

- عبد الإله بلقزيز ويوسف الصواني، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

- عبد الملك أنور، المجتمع المصري والجيش 1952-1967، القاهرة، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر، 1998.

- علي الدين هلال، التطور الديمقراطي في مصر قضايا ومناقشات، القاهرة، مكتبة نهضة الشرق، 1986.

- علي الدين هلال، النظام السياسي المصري: التغير والاستمرار، القاهرة، مكتبه النهضة المصرية، 1988.

- علي الدين هلال، عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2015.

- غي غرميه وآخرون، معجم علم السياسة والمؤسسات السياسية، تر: هيثم اللمع، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 2005.

- فاروق عبد الخالق، اقتصاديات الفساد في مصر: كيف جرى إفساد مصر والمصريين 1984 - 2010، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة،2011.

- فرج محمد، أبواب الفوضى: دراسة في مقدمات انهيار الدولة المدنية في مصر، قضية للحوار، القاهرة: دار العالم الثالث، 2006.

- فيصل علام عبد الله، العلاقات المدنية –العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر يوليو/تموز 2013، ط1، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، قطر، 2018

- مارشال شانا، القوات المسلحة المصرية وتجديد الإمبراطورية الاقتصادية، بيروت، مركز كارنيغي للسلام الدولي، 2015.

- مجموعة مؤلفين، الانفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية، بيروت، ط1، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2010.

- محمد فرج، ماذا بعد سقوط بغداد؟ دراسة في أسرار الحرب الأمريكية وتداعياتها، ط1، القاهرة، مؤسسة الأهالي، 2003.

- هاشم أحمد، الجيش والدولة في مصر تشابك المدني والعسكري، ترجمة محمود ومحمد الحرثاني، مركز الجزيرة للدراسات، قطر: 2015.

- هلال علي الدين، النظام السياسي المصري: بين إرث الماضي وآفاق المستقبل 2010-1981، مصر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 2010.

-علي الدين هلال وآخرون، عودة الدولة تطور النظام السياسي في مصر بعد 30 يونيو، دار المصرية اللبنانية، ط2، 2016.

-لويد سى جاردنر، مصر كما تريدنا أمريكا من صعود ناصر إلى سقوط مبارك. تر: فاطمة نصر، مصر: مكتبة الأسرة،2013.

- محمد عبد الهادي علام، ثورة 25 يناير. الثورة مستمرة. دار العين للنشر. ط1. القاهرة، 2012

ب-قائمة المقالات:

- إبراهيم، حسنين، الرهانات المتباينة: قراءة في الموقفين التركي والإيراني تجاه 30يونيو، مجلة السياسة الدولية، العدد194، المجلد48، أكتوبر2014.

- أبو دوح خالد كاضم، الممارسة الانتخابية فيما بعد الثورة، القاهرة: مجلة الديمقراطية، العدد 45، يناير 2013.

- أحمد عبيدات وآخرون، الثورة والانتقال الديمقراطي في الوطن العربي نحو خطة طريق، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2012.

- الحنفي احمد شوقي، عوامل انتشار الظاهرة العسكرية، مجلة المنار، العدد64، جانفي1999.

- الرشيدي أسامة، إستراتيجيات الاعلام المصري خلال فترة حكم مرسي وما بعد الانقلاب سياسات عربية، مجلة سياسات عربية، العدد6، جانفي 2014 .

- الرنتيسي محمود سمير، تركيا ومصر بعد فوز السيسي: سيناريوهات العلاقات. تقارير، مركز الجزيرة، للدراسات، قطر، 30جوان 2014.

- السيد النجار أحمد، الحقول المشتعلة، ملف: ثورة الشباب في مصر، مجلة الدوحة، العدد 42، أفريل 2011.

- السيد سليم محمد، الوطن العربي وموازيين القوى الإقليمية، مجلة السياسة الدولية، العدد45، القاهرة،2012.

- السيد ياسين، إشكالية العلاقات المدنية العسكرية، مجلة الديمقراطية، القاهرة، العدد 52، أكتوبر 2013.

- الطويل أماني، معركة حكم المصريين بين الجيش والإخوان، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 17، 4 سبتمبر2013.

- العناني خليل، نقطة تحول سقوط حكم الإخوان ومستقبل الإسلام السياسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد194، المجلد48، أكتوبر 2013،

- اللبان شريف درويش، صعود مؤشرات الفشل: نعامل حكومة الاخوان مع الملف الاقتصادي أثناء حكم مرسي، 24 مارس 2016 .

- المصري سارة، الإعلام المصري: استقلالية منقوصة ومهنية معيبة: عن مفهوم الاستقلالية وواقعا في الإعلام المصري بعد" 30يونيو." القاهرة، مؤسسة حرية الفكر والتعبير، 2014.

- أيمن نور، الانقلاب على مرسي قرار سعودي بتنفيذ إماراتي، القدس العربي، 20 أوت 2018 .

- ثامر عبد الحميد محمد مرتضى، العلاقات المدنية العسكرية دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في بوركينا فاسو، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، 2016.

- حسنين توفيق إبراهيم، الدولة والتنمية في مصر: الجوانب والمتغيرات السياسية دراسة من منظور مقارن، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، مصر، 2000.

- دلداش محمود صالح بابلا، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2002، السليمانية، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2012.

- دياب أحمد، المواقف المتراوحة: المأزق الدولي تجاه مصر بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد48، 27أكتوبر 2013.

- دياب خالد، التداعيات الإقليمية لـ 30يونيو، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، 2013/7/15.

- رشاد عبد العال، "العلاقات المدنية العسكرية بين النظريات التقليدية والحديثة"، الخبر للدراسات، 2017.06.12.

- رضوى عمار، تأثيرات الأزمة المصرية في موازين القوى الإقليمية، مجلة السياسة المصرية، المصرية، تحليلات، 2013/8/25.

- سلامة معتز، إعادة بناء العلاقات المصرية–الخليجية، بعد عزل مرسي، مجلة السياسة الدولية، تحليلات، 2013/7/16.

- شادية فتحي " العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديموقراطي دراسة تحليلية للاتجاهات النظرية، مجلة النهضة، القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، العدد الرابع، أكتوبر 2006.

- شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية، مركز كارنيجى للشرق الأوسط،25أبريل2019.

- صابغ يزيد، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، أوراق كار نيغي، أغسطس/ آب، 2012.

- عارف نصر، الدائرة الجبرية: نهاية الإسلاموية الحداثية للإخوان المسلمين، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد194، أكتوبر 2013.

- عاشور سماح، الدستور تطرح أهم ملامح البرنامج الانتخابي للسيسي، الدستور، 30/5/2014.

- عاطف إيمان، عبد الوهاب لبنى، تداعيات 30يونيو: قراءة في المواقف الإقليمية والدولية من تحولت المشهد السياسي المصري، موقع المعهد المصري الديمقراطي، أوراق تحليلية، 2013/7/14.

- عبد الحليم إيمان، تحجيم المخاطر: كيف تعاملت مصر مع التهديدات الغربية بقطع المساعدات، مجلة السياسة الدولية، تحليلات،2013/8/28.

- علوي مصطفى، الجيش بين الثورة والسياسة حالة مصر، مجلة الديمقراطية، العدد62، ديسمبر 2013.

- على الدين هلال، مازن حسين، ومي مجيب، الصراع من أجل نظام سياسي جديد: مصر بعد الثورة، بيروت: مجلة السياسة الدولية، العدد 184، أفريل 2011،

- علي عبد الحق، الإخوان المسلمون والحياة السياسية في مصر، مركز المحروسة للنشر والخدمات الصحفية والمعلومات، القاهرة، 2012.

- عماد الدين شاهين، " الأحزاب السياسية في مصر: على قيد الحياة، ولكن لا تحرك ساكنا، في الأحزاب السياسية والديمقراطية، كايل وسون وآخرون، سانتا باربارا، كاليفورنيا، بريغر، 2010.

- فتحي ممدوح أنيس، مصر من الثورة إلى النكسة، مقدمات حرب حزيران /يونيو1967، مركز الإمارات لدراسات والبحوث، الإمارات، 2003.

- لطويل أماني، معركة حكم المصريين بين الجيش والإخوان، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، العدد 4 سبتمبر 2013..

- ليزا بليدزٌ، حالة التنافسية السياسية في مصر الديمقراطية، القاهرة، العدد26، نوفمبر 2009.

- مانس هانسن، حكم القطاع الأمني في مصر: العلاقات المدنية العسكرية تحت المجهر، مركز جنيف للرقابة الديمقراطية على القوات المسلحة، تقرير مؤتمر، 2011.

- مجدي عبد الهادي، سد النهضة بين مصر وإثيوبيا: أبعاد الأزمة والمواجهة، مركز الجزيرة للدراسات، 4نوفمبر 2020.

- محمود حمدي أبو القاسم، بعد تولي مرسي: هل تغير الموقف المصري تجاه الأزمة السورية، القاهرة، ملف الأهرام الإستراتيجي، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، العدد 18، أوت 2012.

- مطر جميل، "الثورة المصرية: الخلفيات والبدايات،" في رياح التغيير في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط1،2011.

- منشاوي، إبراهيم، مواقف متناقدة: علاقة الاتحاد الاوروبي بمصر بعد 30يونيو، المركز العربي للبحوث والدراسات،2014/10/25

- ميشل دن، مشروع الدستور المصري يكافئ الجيش والسلطة القضائية، مركز كارنغي للشرق الأوسط 04-12-2013.

- نوريل روبيني، الرئيس التنفيذي لمؤسسة روبيني ماكرو أسوشيتس، وأستاذ الاقتصاد في كلية شتيرن لإدارة الأعمال في جامعة نيويورك.

- نوريل روبيني، انهيار الشرق الأوسط والمخاطر العالمية، بروجيكت سنديكيت، 1أكتوبر 2021.

- وحدة البحوث السياسية، المواقف الدولية من 30يونيو، المركز العربي للبحوث والسياسات، القاهرة، 2013.

- يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 1أغسطس 2017

-" البنية القانونية والتشريعية للانتخابات المصرية 2011،" مركز الجزيرة للدراسات 17 نوفمبر 2011.

-أحمد بهاء الدين شعبان، مصر: نهوض جديد لصراع الطبقات، بيروت: "يومية الأخبار، ،2007/9/27.

- جاد عماد، الفرص الضائعة، حسابات إسرائيل وحماس في مرحلة ما بعد الإخوان، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام، العدد ،194المجلد48، القاهرة اكتوبر،2013،

-شيرين تادروس، الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصري، موقع الجزيرة الإنجليزية، 24 فبراير 2018.

- علي ليلة، المجتمع المدني العربي، دراسة لعلاقة الإنسان بالمجتمع، القاهرة: مكتبة الأنجلو مصرية، 2007.

- مجموعة من المؤلفين، الثورة المصرية، الدوافع والاتجاهات والتحديات المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

- محمد السعيد ادريس، "مقدمات الثورة، " في عمرو هاشم ربيع، محرر، ثورة 25يناير: قراءة أولية ورؤية مستقبلية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، 2011.

- محمد السيد سعيد، النضال الشعبي من أجل الديمقراطية في مصر، " المجلة العربية للعلوم السياسية " العدد 11.

- محمد عبد العاطي، مصر تبديد ارصدة القوة، ثلاثون عاما من حكم مبارك،" مركز الجزيرة للدراسات، قسم البحوث والدراسات،2011.

ج-قائمة الرسائل والأطروحات:

- دويكات برهان عادل يوسف، الدولة المدنية عند الإخوان المسلمين وأثرها على شكل الدولة والنظام السياسي في مصر، اطروحة دكتوراه، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس-فلسطين.

- حبيطة لخضر، التحول السياسي في مصر بعد 25 يناير 2011، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2016-2017.

- رويبح حياة، دور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية التركية، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2017-2018.

د-التقارير:

- التعديلات الدستورية طريق من المسارات الملتوية، وحدة الرصد والتوثيق، تقارير سياسية، المعهد المصري للدراسات، 8 فبراير 2019.

- انتخابات السيسي، الانتهاكات وتزييف النتائج، وحدة البحوث والدراسات، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية، 3أبريل 2018.

- منظمة الديمقراطية الدولية، تقرير حول متابعة الانتخابات الرئاسية المصرية2014 ويسكونسن، الولايات المتحدة الأمريكية يوليو2014

- جيبرهيوت مولوجيتا: ورقة عمل مقدمة، معهد الدراسات الخاص بقضايا الأمن والسلم، جامعة أديس أبابا، 2019.

- شكر أسماء، مصر تعديلات دستورية ومعوقات شكلية، المعهد المصري للدراسات ، 26 أكتوبر 2018.

- عدنان أبو عامر، العلاقات المصرية الإسرائيلية بعد انقلاب2013، المعهد المصري للدراسات، تقارير سياسية 10فبراير 2021.

2- قائمة المواقع والجرائد الإلكترونية:

- الشروق يومية، القوات المسلحة، رغبة الشعب في ترشيح السيسي للرئاسة "تكليف والتزام" ، جريدة مصرية، العدد28 ، يناير 2014.

- بدر حسن شافعي، الولايات المتحدة والثورة المصرية–تحديات الواقع وأفاق المستقبل، دراسة منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية منشورة على موقع الهيئة العامة للاستعلامات المصرية،.https://www.sis.gov.eg/Newvr/34/7.htm
- محمد عبده، هل دمرت فترة حكم الاخوان الاقتصاد المصري بالفعل؟ 19 جوان 2019 أندبندت العربية.https://www.independentarabia.com/node/34031
- cnn بالعربية،حكومة مصر تعلن جماعة الإخوان"تنظيما إرهابيا"،2013 /12/25، http://cutt.us/wEB2

https://www.alayam.com/Article/courts-article/85209/Index.html
- أبو المجد زينب، الجيش والاقتصاد في بر مصر"، موقع جدلية، 21 ديسمبر أيلول2011، تاريخ الدخول: 5 يناير كانون الثاني 2015(: الجيش والاقتصاد في مصر ht tp:/cgypt.jaclaliy ya.compagcs/index3693
- أحمد السيد النجار، الشعب والرأسمالية، صحيفة الأهرام القاهرة 2010/8/5،
- أحمد بهاء الدين شعبان،" ثورة العطش تجتاح وادي النيل،" بيروت: يومية الأخبار، العدد 2856، نشر يوم 10 أوت 2008.
- أحمد نور، مصر: يوميات الثورة، مجلة الثورة الدائمة الاليكترونية ملف الثورات العربية، مقال منشور في مارس 2013، متحصل عليه يوم 26 سبتمبر 2016 على الرابط التاليhttp://permanentrevolution-journal.org/ar :
- أسباب اقتصادية ومعيشية ساهمت في الإطاحة بنظام مرسي، اليوم السابع، 2013/7/21، www.1youm7.com.
- مها البهنساوي، العسكر يحكمون وزارات مصر، صحيفة الوطن، 1 مايو 2012
- الإعلام المصري بعد الثورة بين الموضوعية والانحياز، مركز سواسية لحقوق الإنسان 2014http://www.sawasya.net/news_Details.aspx?Kind=2&News .

- الاقتصاد المصري بين مرسي والسيسيwww.arabic.rt.com .
- أكبر 200 منظمة حصلت على براءات إختراع في أمريكا، 27أغسطس 2015 . https://ipo.org/wp-content/uploads/2013/06/Top-300_6.23.13.pdf
- أماني زايد، 'مرسي يعيد المصريين إلى عصور الظلام' 24 ماي 2013، الوفد . www.alwafd.news
- انتخابات الرئاسة المصرية، ،29/5/2014، www.bbc.uk/arabic/middleeast/2014/05/140529
- أنس، كي، بلاك بلوك: لعب جديد بميادين مصر، الجزيرة نت، http://cutt.us/u2oT
- خطاب الرئيس محمد مرسى يدافع فيه عن شرعيته بتاريخ 2013/7/2
- الأهرام، وزير الخارجية يشرح أولويات السياسة الخارجية، خلال المرحلة الانتقالية، بتاريخ 20-70 2013، شوهد بتاريخ 5- يوليو 2019http://bit.ly/2LATLCg .
- أهم ما يجب أن تعرفه عن تعديل الدستور في مصر Euronew،20/04/2019 ، https://arabic.euronews.com/2019/04/20/all-you-need-to-know-about-constitutional-amendments-in-egypt
- إيمان عاطف.، مصر في السنة الأولى للرئيس محمد مرسي، المعهد المصري الديمقراطي، مقال متحصل عليه يوم 19 نوفمبر 2013، من خلال الرابط التالي : http://egyda.org/
- إيهاب عمر،الثورة المصرية الكبرى(دار الحياة،ط2011،1.مصر).
- الباز محمد، سقوط الآلهة: كيف انهار مبارك ورجاله (جنرالت وثوار، الجيش والشعب من الوفاق إلى الصدام)، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة،2012. ص135.

- بكير ريهام، شباب 30يونيو تدين هتافات 6إبريل، موقع صدى البلد، 20يوليو2013 ، متاح على الرابط التاليhttp://cutt.us/yiAS
- بن زاموش، سهام، أخطاء قاتلة أنهت حكم محمد مرسي في عام واحد، العربية نت 2013 http://cutt.us/zMhlC،
- بن يخلف، عبد الكريم رضا، تسعة تحديات كبرى تنتظر الرئيس محمد مرسي والإخوان المسلمين، مديل ايست أونلاين، http://cutt.us/zz17H،2-6-2012
- بوابة المصريين في الكويت، 5أسباب تشير إلى فوز السيسي في النتخابات ،2014 /26/5، http://cutt.us/XwR5L
- بيان لمنظمة (مراسلون بلا حدود)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2013 . http://www.anhri.net/?p=87376
- بيان لمنظمة (هيومن رايتس)، 12 ديسمبر/كانون الأول 2015 . http://www.anhri.net/?p=87376
- التعديلات الدستورية في مصر، نيسان 2019، BBCالعربية، https://www.bbc.cm/arabic/middleeast47857373
- الجزيرة نت، مواقف القوى المصرية من عزل مرسي، الجزء الثاني ، 2013/7/10، http://cutt.us/dOKx.
- رشيد خشانة "تباين ردود الفعل الخليجية يعكس تباعد المواقف من الاخوان. 16.07.2016.
- رصد11، السيسي يطلب تفويض الشعب والجيش ليكون رئيس/01/2014 http://cutt.us/LSnq
- سمير حجاري، 'الاعلام القاتل' عمون الالكترانيةwww.ammonners.net ، 20.07.2013.

- شانا مارشال، القوات المسلحة المصرية وتجديد الامبراطورية الاقتصادية، مركز كارنيجى للشرق الأوسط،25أبريل2015 https://carnegie mec.org/publications/?fa=59727
- شحاتة عوض، أزمة الإعلام الخاص بمصر: أكبر من مجرد ضائقة مالية مركز الجزيرة للدراسات، http://studies.aljazeera.net/mediastudies/2015/10/2015102210 4153294847.htm: .2015/10/22
- الشروق المصرية ، 1.2 مليار جنيه تكلفة الإنتخابات 29مايو2014 https://al-sharq.com/article/29/05/2014
- الشروق اليومية المصرية، الصادرة بتاريخ 25 فيفري 2012.
- الشروق، الأسد نحن ومصر في خندق واحد ضد الإرهاب، ن- بتاريخ 2015، شوهد بـ 6- تموز/ يوليو، http://bit.ly/2FUyFLq2019 .http://bit.ly/2FUyFLq
- الشروق، الأسد نحن ومصر في خندق واحد ضد الإرهاب، ن- بتاريخ 2015، شوهد بـ 6- تموز/ يوليو، http://bit.ly/2FUyFLq2019 .
- الشروق، البرنامج النتخابي للمرشح الرئاسي حمدين صباحي، ،12/5/2014، http://cutt.us/gfpQ
- الشروق، البرنامج النتخابي للمرشح الرئاسي حمدين صباحي، ،المرجع السابق http://cutt.us/gfpQ
- شيرين تادروس، الامبراطورية الاقتصادية للجيش المصرى، موقع الجزيرة الإنجليزية، 24 فبراير 2012 https://www.aljazeera.com/features/2012/2/15/egypt-militarys-economic-empire.

- صحيفة القدس العربي، لندن، 2015/1/22 .
- صمت، محمد، الستحقاق الثاني.... السيسي قائد الثورة «رئيسا»، النهار،30/6/2014، .http://cutt.us/Y0Rn
- عاشور عمر، بروكينجز، ،2014/7/30، www.brookings.edu/ar/research/opinions.
- عبد المنعم مجيب، "أنور السادات ما له وما عليه"، طريق الاسلام، 2016.12.07، ar.islamway.net/article/67253.
- عبدالسلام رحومة، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، 10أغسطس 2015 . http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm
- عبدالسلام رحومة، تجارب الخصخصة وآثارها في رفع الكفاءة الاقتصادية، 10أغسطس2015 http://www.siironline.org/alabwab/derasat(01)/260.htm

عبيدلي العبيدلي، الأخطاء الأربعة القاتلة التي أطاحت بحكم الرئيس مرسي، الأيام، العدد 8863 الثلاثاء 16 يوليو 2013،

- العربية نت، ،2013/7/8، www.alarabiya.net/ar/arab-and-world/egypt/2013/07/08.
- العربية، مصر تتلقى 7 مليار دولار من المساعدات الخليجية، - بتاريخ 29- سبتمبر 2013، شوهد بـ 6 تموز/ يوليو 2019 http://bit.ly/2Jhf9L9 .
- العربية، 2013/7/30
- العربية، وراء ستائر وزارة الخارجية أجهزة الأمن تلعب من أجل السيطرة، شوهد بتاريخ، 5- تموز/ يوليو 2019 http://bit.ly/2LF2L9C .

- العربيةcnn، تمدد حكم السيسي وتوسع صلاحيات الجيش.. ما هي التعديلات الدستورية المنتظرة في مصر؟19نيسان 2019، https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2019/04/16/egypt-constitution-amendments
- عزباوي، يسري، مستقبل الأحزاب السياسية الجديدة، مرجع سابق. معهد المصري للدرسات، 10فبراير 2021، https://eipss-eg.org/
- العلاقات التركية المصرية: القاهرة ترحب بـ"خطوات أنقرة" تجاه قنوات معارضة مصرية في اسطنبول،عربيnews BBc، 19مارس 2021
- قدري، عبد الله، حزب النور:أسباب تحسم فوز السيسي في الجولة الأولى، مصراوي، 3/5/2014، http://cutt.us/0ohVK
- محمد سليمان، توجه السيسي الجديد نحو العلاقات المصرية الإسرائيلية، https://www.washingtoninstitute.org/ar/policy-analysis/twjh
- محمد عبد الله، ديون مصر في عهد السيسي.. شريان حياة أم حبل مشنقة؟الجزيرة، 2020/10/20، https://www.aljazeera.net/ebusiness
- محمد مرسي أول رئيس إسلامي لمصر بعد 60 سنة من حكم العسكر، يومية اللواء السياسية العربية الإليكترونية، مقال منشور يوم الاثنين,25 سبتمبر2012، متحصل عليه من خلال الرابط الاليكتروني التاليhttp://aliwaa.com/default.aspx :
- مصراوي، مصر تدين الهجوم الإرهابي على حافلة عسكرية بجنوب شرق إيران، 16 فبراير 2019، شوهد بـ 6-تموز/ يوليو 2019 http://bit.ly/2xwxOMj
- مصريات، النص الكامل لخطاب المشير السيسي واعلان ترشحه للانتخابات الرئاسية، 2014/3/27 http://cutt.us/Dpykc
- المعرفة 2013/12/3، http://cutt.us/24TN

- مندي، كلوديا، حكومة مصر الانتقالية...انتهاكات صارخة لحقوق الإنسان، موقع قنطرة،http://cutt.us/Anl02020/12/12
- منظمة العفو الدولية، "مصر: حالة الاستثناء الدائمة: انتهاكات نيابة أمن الدولة العليا" رقم الوثيقة.MDE 12/1399/2019 :
- مها القاضي ومصطفى يحى، تجميد أموال الجمعيات الأهلية في مصر.. من يدفع الثمن؟، 27ديسمبر 2013 .

https://www.bbc.com/arabic/middleeast/2013/12/131227_egypt_ngo_freeze

- مها غرام، المجلس العسكري لمصر والانتقال إلى الديمقراطية، برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا،Www.chathamhouse.org
- موقع مصر العربية 2015/7/15، http://bi.ly/2395TK
- همام سرحان، توتر سياسي في مصر:آراء متباينة حول حصيلة العام الأول من حُكم مرسي، القاهرة: نشر يوم 26 جوان 2013، متحصل عليه يوم 14 أكتوبر 2013، http://www.swissinfo.ch/ara/index.html
- ياسر عبد العزيز، حالة الإعلام المصري في السنة الأولى من حكم السيسي، موقع المركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، 2015/7/28،/ht tp:/bit.ly :
- يزيد صايغ، فوق الدولة: جمهورية الضباط في مصر، مركز كارنجي للشرق الأوسط، 1أغسطس 2012

https://carnegie-mec.org/publications/?fa=48996

3-قائمة المصادر والمراجع بالغة الأجنبية:

- Abul-Magd, Zeinab, “Egypt's Adaptable Officers: Power, Business, and Discontent", Italian Institute for International Political Studies, (Analysis No. 265, 2014).

- Basheer, Tahseen, "The Egyptian State in Transition", in Phebe MaIT (ed.), Egypt at the Crossroads: Domestic Stability and Regional Role, (National Defense University Press, Washington, DC, 1999).
- Bolme, Selin. M.; Kucukkeles, Mujge; Ulutas, Ufuk; Ozhan, Taha (et al.), "The anatomy of Egyptian revolution: From 25th of January to the new constitution", Seta Policy, (Report, No. 9, 2012).
- Brookdm R, Understanding Shifts in Egypt Civil Military Relations Lessons from the Past and the Present (Geneva Center for the Democratic Control of Armed Forces, Geneva, 2014). P16
- Campbell, Kirk. S., "Civil-Military Relations and Political Liberalization: A Comparative Study of the Military's Corporateness and Political Values in Egypt, Syria, Turkey, and Pakistan", (Doctor of Philosophy Dissertation). Columbian College of Arts and Sciences of the George Washington University, USA, 2009.
- Cooper, Mark. N., "The Demilitarization of the Egyptian Cabinet", Middle East Studies, (Vol. 14, No. 2, 1984).
- El-Hasan, Afif. H., Democracy Prevention in the Arab World: A Study of Democracy Prevention in Egypt, (Doctor of Philosophy Dissertation), University of California, Riverside, USA, 2005.
- Hashim, Ahmed, "The Egyptian Military, Part Two: From Mubarak Onward", Middle East Policy. (Vol. XVIII, No. 4, 2011)
- Hashim, Ahmed, “The Egyptian Military, Part One: From the Ottomans through Sadat”, Middle East Policy, (Vol. XVIII, No. 3, 2011)
- Kurtzer, Daniel; Svenstrup, Mary, “Egypt's Entrenched Military”, The National Interest, (No. 121, 2012).
- Satloff, Robert. B., “Army and Politics in Mubarak's Egypt”, The Washington Institute for Near East Policy, (Policy Papers, No. 10, 1988).
- Springborg, Robert, "The President and the Field Marshal: Civil-Military Relations in Egypt Today", Middle East Report. (No. 147, 1987).
- Abdalla, Ahmed, “The Armed Forces and the Democratic Process in Egypt”, Third World Quarterly, (Vol. 10, No. 4, 1988).
- Ahmed Hashim, Part Two : From Mubarak Onward, Middle East Policy, Vol 18, N4, Winter 2011.
- Alterman, Jon. B., "Sadat and his legacy/ Egypt and the world 1977-1997", The Washington Institute for Near East Policy, (policy analysis, April1998).
- Anthony Forester, Armed Forces and society in Europe, New York, palagrave,2006.

- Chr. Michelsen Institute, "The Egyptian military in politics and the economy Recent history and current transition status", (CMI Insight), No 2, October2013.
- George Haddad , Revolution and military rule in the middle east , new York , the northen tier , 1965.
- Gotowicki, Stephen. H., The Military in Egyptian Society, in Phebe Marr (Ed.), Egypt at the Crossroads : Domestic Stability and Regional Role, (National Defense University Press, Washington, 1999).
- Guisppe Caforio,Handbook of The sociology of Militay, New York, Springer Science,2006.
- International Crisis Group, "Popular Protest in North Africa and the Middle East (I): Egypt Victorious? ", (Middle East North Africa Briefing No101. 2011).
- Morris Janowitz, The professional soldier a social and political portrait , New York the free press 1960.
- Peter D.Feaver, the civil-Military Problematic : Huntington, Janowitz and the Question of civilian control, Armed Forces and Society, vol 23 n2, 1996.
-Saidi Brahim, Relation civilo-militaire au Maroc: le facteur international revisité, Politique étranger, 2007.
- Samuel p. Huntington, The soldier and the state (the theory and politics of civil military). 13rd ed. (Cambridge MA: Press of Harvard University Press, 1998)
- Theodore Caplow، Pascal Venesson , Sociologie Militaire , Armand Colin , Paris 2000 .
- Abul-Magd; Elke Grawert (eds.)، Businessmen in Arms: How the Military and Other Armed Groups Profit in the MENA Region, (Rowman & Littlefield Publishers, USA, 2016.
- Albert Legault (dir), Les relation civilo-militaire : transfert de normes et coopération démocratique, Etudes internationales, vol 32, n 2, 2001.
- André Thiéblomont, Approche théorique de la notion de culture militaire, dans Francois Gresle, Sociologie du Milieu militaire, les conséquences de la professionnalisation sur les armée et l'identité militaire, Paris, l'harmattan ,2005.
-Claude welch , « praetorianism in commonwealth >> , west Africa journal of modern African studies nº 10 June 1972 .
- Douglas L Bland , << A unified theory of civil - military Relations » , Armed Forces and Society , vol 26 , Nº . Fall 1999 .

- Frederic Coste, Analyse du système de valeurs militaire et des caractères conservateurs des armée, Université de Lille, Institut d'Etudes politiques , DEA en sciences politiques mention sociologie politique comparée, 2001-2002.
- Gaub, Florence, "Arab armies: agents of change? Before and after 2011", Institute for Security Studies European Union, (Chaillot Papers, 2014).
- Gregory M.Reicheberg, Henrik Syes,Ender Begby, The Ethics of war,Black well publishing,Malden (USA), 2006.
- Jean Joana, La démocratie face à ses militaires, ou en est l'analyse des relations civils militaires2013.
- Jean Joana, Le pouvoir des militaires , entre pluralisme limité et démocratie , Université Montpelier 1 / CEPEL
- Jean Joana, les armée contemporaine, Paris, presse de la fondation nationale de sciences politiques,2012 .
- Michael Howard , Soldiers and governments Nine studies in C - M relations , London Eyre & spottis woode , 1957 .
- Morris Janowitz , military institutions and coercion in the developing nations , expanded edition of The military the political development of new nations , Chicago , the university of Chicago press , 1964.
- Morris Janowitz, civil - military relations / regional perspectives, Beverly hills, California , sage publications,1981.
- Peter D.Feaver, the civil-Military Problematic : Huntington, Janowitz and the Question of civilian control, Armed Forces and Society, vol 23 n2, 1996.
- Rebecca L. Schiff «Concordance theory، targeted partnership and counterinsurgency strategy >> , Armed forces and Society ,2012.
- Richard H Kohn «An Essay on Civilian Control of the Military , American Diplomacy (1997) http://www.unc.edu/depts/diplomat/AD Issues /amdilp-3/kohn.html.
- Roussillon, Alain, "Republican Egypt interpreted: revolution and beyond" in Daly, M. W. (ed.), The Cambridge History of Egypt Volume 2: Modern Egypt, from 1517 to the End of the Twentieth Century, (Cambridge University Press, UK, 1998).
- Samuel Huntington , Political Order In Changing Societies , New Haven : Yale University Press , 1968 .
- Samuel P. Huntington , " The Two Worlds of Military Politics " , in Frank P.Horton , Anthony C Rogerson , Edward L Warner (eds .) , Comparative Defense Policy , Baltimore : The John Hopkins University Press , 1973.

- Selim, Gamal. M., "The International Dimensions of Democratization in Egypt: The Limits of Externally-Induced Change", Hexagon Series on Human and Environmental Security and Peace, (Vol. 11, 2015).
- Thedore Caplow,Pascal Venesson,Sociololgie Militaire (Armée,guerre et paix),Paris,Armand colin,2000.
- Wells Alan , Coups d'état in theory and practice , American Journal of Sociology , vol 70 , Nº 4
- William Halle, Turkish politics and the military, London: Routledge l994 in Glen Segell, The notion-state nationalism and C.M.R theory in civil-military relations, nation building and national identity comparative spectives, Edited by Constantine p.Danopoulos,Dhirendo vajpeyi and Amer bar- or, London 2004.
- William S.Jose,Total institutions: a reconstruction, Sociological Focus, Volume 1,n 4,1968.

فهرس

مقدمة

الفصل الأول الإطار النظري للعلاقات المدنية العسكرية.....20

المبحث الأول: العلاقات المدنية العسكرية:.....22

المطلب الأول: العلاقات المدنية– العسكرية: المصطلحات والمفاهيم.....22

المطلب الثاني: العلاقات المدنية– العسكرية من منظور السوسيولوجيا العسكرية.....27

المبحث الثاني: عوامل تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية:.....32

المطلب الأول: دوافع التدخل السياسي للعسكريين.....32

المطلب الثاني: أنماط ومستويات التدخل العسكري في الشأن السياسي.....36

المبحث الثالث: العلاقات المدنية العسكرية على ضوء النظريات الكلاسيكية:.....41

المطلب الأول: نظرية العلاقات المدنية العسكرية لصامويل هنتنغتون.....41

المطلب الثاني: نظرية العلاقات المدنية العسكرية لجانوويتز.....49

المطلب الثالث: نظرية العلاقات المدنية العسكرية لصامويل فاينر.....55

المبحث الرابع: النظريات الحديثة المفسرة للعلاقات المدنية العسكرية:.....60

المطلب الأول: نظرية التوافق.....60

المطلب الثاني: نظرية اقتسام المسؤولية.....67

الفصل الثاني: التطور التاريخي للعلاقات المدنية العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي في مصر.....74

المبحث الأول: مرحلة جمال عبد الناصر 1956-1970.....75

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية والحياة السياسية.....75

المطلب الثاني: الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسة العسكرية.....81

المطلب الثالث: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية.....85

المبحث الثاني: مرحلة أنور السادات 1970-1981.....92

المطلب الأول: المؤسسة العسكرية والحياة السياسية.....92
المطلب الثاني: الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسة العسكرية.....97
المطلب الثالث: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية.....101
المبحث الثالث: مرحلة حسني مبارك 1981-2010.....107
المطلب الأول: المؤسسة العسكرية والحياة السياسية.....107
المطلب الثاني: الأدوار المختلفة التي لعبتها المؤسسة العسكرية.....109
المطلب الثالث: انعكاسات تدخل المؤسسة العسكرية.....117
الفصل الثالث: التحول السياسي في مصر بعد 2011.....127
المبحث الاول: الاحتجاجات الشعبية في مصر.....128
المطلب الأول: الأسباب السياسية والاقتصادية والاجتماعية.....128
المطلب الثاني: الأسباب الخارجية للاحتجاجات الشعبية في مصر.....144
المطلب الثالث: الفواعل والوسائل المؤثرة في الحراك الشعبي.....148
المبحث الثاني: المرحلة الانتقالية وتحديات التحول السياسي في مصر:.....158
المطلب الأول: مرحلة حكم المجلس العسكري.....158
المطلب الثاني: مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي.....163
المبحث الثالث: الإطاحة بحكم محمد مرسي واحتدام الصراع على السلطة.....169
المطلب الأول: عزل محمد مرسي.....169
المطلب الثاني: سيطرة المؤسسة العسكرية على السلطة في 30يونيو2013.....178
المطلب الثالث:ردود أفعال القوى السياسية المصرية والدولية على إسقاط حكم مرسي..184
الفصل الرابع: التحول السياسي بين التحديات والتوقعات في مصر بعد 2013.....203
المبحث الأول: التحول في عهد عبد الفتاح السيسي.....204
المطلب الأول: حالة الاستقطاب في الشارع المصري.....204

المطلب الثاني: الانتخابات الرئاسية 2014.....209
المبحث الثاني: العودة لهيمنة المؤسسة العسكرية ومؤشرات تحكمها. 218
المطلب الأول: التعديلات الدستورية وتفويض المؤسسة العسكرية.....218
المطلب الثاني: توجيه الأداء الإعلامي وملف حقوق الانسان.....227
المطلب الثالث: التوجيه العسكري للاقتصاد والسياسية الخارجية.....238
المبحث الثالث: التحديات والسيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في مصر.....261
المطلب الاول: تحديات التحول السياسي.....261
المطلب الثاني: السيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في مصر.....269
خاتمة.....275
قائمة المصادر والمراجع.....279
فهرس العام.....301
الملخص.....305

الملخص

ملخص:

تتناول الدراسة جانبا من جوانب العلوم السياسية تحت عنوان المؤسسة العسكرية ودورها في عملية التحول السياسي في مصر 2011-2019.

لا لتضع نظرية للعلاقات المدنية- العسكرية أو للتحول السياسي بل تكمن اهميتها في كونها تزيل اللبس على المفاهيم التي من شأنها أن تضع تصورا يمكن من خلاله تجسيد فهم وتحليل أعمق فاعتمدت الدراسة على مقاربة تحليلية تأخذ بعين الاعتبار الجانب المفاهيمي النظري والجانب التطبيقي لموضوع الدراسة وفق مستويين هما: الكلي المتمثل في الإطار المفاهيمي للعلاقات المدنية- العسكرية السياسية والتطبيقي وهو التحول السياسي المتمثل في دراسة حالة مصر مستقيين منها أهم المحطات الفارقة التي يمكن من خلالها بناء وعي قوامه المعرفة المتجسدة التي من شأنها ان تبلور وعاء سياسي يساهم في تكريس مبادئ الديمقراطية.

تنطلق الدراسة من إطار نظري يتضمن بشكل أساسي استعراض مقاربة معرفية للعلاقات المدنية – العسكرية، كما تناولت الدراسة في الفصل الثاني التطور التاريخي للعلاقات المدنية العسكرية وعلاقتها بالنظام السياسي في مصر من خلال إبراز الأدوار التي لبتها المؤسسة العسكرية وتطور هذه العلاقات في عهد كل من جمال عبد الناصر ليليها عهد أنور السادات وصولا الى عهد حسني مبارك واهم التحولات التي طرأت على المشهد السياسي في كل مرحلة.

اما الفصل الثالث فتناول العلاقات المدنية العسكرية إبان وبعد حكم حسني مبارك وتسليط الضوء على الاحتجاجات الشعبية وكيف تعامل النظام معها لنصل الى المرحلة الانتقالية وتحديات التحول السياسي في مصر وما صاحب هاته الفترة من حكم المجلس الأعلى للقوات ثم مرحلة حكم الرئيس محمد مرسي لنتطرق الى الإطاحة بحكمه واحتدام الصراع على السلطة ثم تصدر المشهد المؤسسة العسكرية في 30 يونيو 2013، ومرحلة عدلي منصور ثم ردود أفعال القوى السياسية المصرية والدولية على اسقاط حكم محمد مرسي.

لنصل الى الفصل الرابع الذي كان عنوانه التحول السياسي بين التحديات والتوقعات في مصر بعد 2013 من خلال تسليط الضوء على الاحتجاجات الشعبية وحالة الاستقطاب في الشارع المصري والتي خلصت بانتخاب السيسي ثم عودة هيمنة المؤسسة العسكرية ومؤشرات تحكمها من تعديلات دستورية وتفويض المؤسسة العسكرية ثم توجيه الأداء الإعلامي وملف حقوق الانسان والتحكم في الاقتصاد وتوجهات السياسية الخارجية لنصل الى التحديات والسيناريوهات المستقبلية للتحول السياسي في مصر.

ثم خاتمة عرضنا فيها اهم نتائج الدراسة.

ABSTRACT :

The study examines an aspect of political science under the title the military and its role in Egypt's political transition 2011-2019.

The study is based on an analytical approach that takes into account the theoretical conceptual aspect and the applied aspect of the subject of the study, according to two levels: the overall conceptual framework of civil - military-political relations and the applied political transformation, which is the study of the case of Egypt, from which the most important junctures can be built to build an awareness based on embodied knowledge that will crystallize a political pot contributing to the consolidation of the principles of democracy.

In the second chapter, the study dealt with the historical development of civil-military relations and their relationship to the political system in Egypt by highlighting the roles played by the military establishment and the development of these relations during the reign of Gamal Abdel Nasser, followed by the reign of Anwar Sadat, up to the reign of Hosni Mubarak and the most important

The third chapter deals with civil-military relations during and after the rule of Hosni Mubarak and highlights the popular protests and how the regime dealt with them in order to reach the transition stage and the challenges of political transformation in Egypt and what accompanied this period of the rule of the Supreme Council of forces and then the stage of the rule of President Mohamed Morsi to address the overthrow of his rule and the Let's get to the fourth chapter, which was entitled political transition between challenges and expectations in Egypt after 2013 by highlighting the popular protests and the state of polarization in the Egyptian street, which concluded with the election of Sisi and then the return of the dominance of the military establishment and its indicators of constitutional amendments and the mandate of the military.

Then we presented the most important results of the study.